مذكرات

أحمد محمد يس

مركز محمد عمر بشير
أم درمان - السودان
ت : ٥٦٥٩٢٤ / ٢٤٩١٥ ص. ب : ١٣٦٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

أبدأ اليوم ، الأول من شهر يناير عام ١٩٧٧م ، الذي يتفق مع عيد استقلال السودان الحادي والعشرين ، هذا اليوم الأغر الذي نال فيه السودان الحديث حريته وحقق استقلاله من حكم استعماري أجنبي ظل جاثما على صدر السودان الحبيب كاتما انفاس أبنائه ثمانية وخمسين عاما أو تزيد . ولعله من حسن الطالع ان ابدأ نسخ هذه المذكرات في هذا اليوم السعيد الذي بلغ فيه استقلالنا رشده الشرعي ، إحدى وعشرين سنة . ولن يستطيع بعد اليوم دعيٌ كائنا من كان أن يدعي الوصاية على هذا الشعب الوفي الأمين الذي بلغ رشده واشتد ساعده واصبح بعون الله ورعايته:((شديد القوى ذو مرة فأستوي)) صدق الله العظيم . والحقيقة أقول إنني كنت قد بدأت تدوين هذه المذكرات عام ألف وتسعمائة وتسعة وخمسين، بعد أن انسلت أو استللت من دوامة العمل السياسي باستلام العسكر لمقاليد الحكم برئاسة الفريق إبراهيم عبود في السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٥٨ م، وظلت تلح على تلك الفكرة إلحاحا .كنت أحس أن الخريجين بوجه خاص قد لعبوا دوراً أساسيا في تاريخ هذه البلاد منذ إنشاء كلية غردون التذكارية عام ١٩٠٢م ، ولحين استقلال السودان عام ١٩٥٦م . وقد قرأت الكثير مما كتب عن السودان منذ عهد الفتح: ما كتبه الأجانب وما كتبه الوطنيون . وقد كانت تلك الكتب جميعها تحكي بطبيعتها تاريخ السودان بوجه عام ، قديمه وحديثه ، ولا تعطي - ان أعطت - إلا نذرا يسيرا لتاريخ الخريجين . كان بعضها وهو ما كُتب عقب الفتح مباشرة مثل كتب سلاطين باشا (Fire and Sword in the Sudan) وسير ونستون تشرشل (حرب النهر) (The River War) أو ما كتبه نعوم شقير ولورد كرومر وغيرهم من الكتاب المتقدمين ، تحكي تاريخ السودان من الوجهة العسكرية بصفة أساسية ، ثم جاء بعدهم الكتاب الإنجليز الذين حكموا السودان مثل ماكمايكل وهندرسون ودنكان وهولت وروبرتسون ، وكانت كتابات هؤلاء تتميز أساسا بسرد تاريخ حياتهم الرسمية منذ بدأوا أول السلم مساعدين للمفتشين الى أن تقلدوا المراكز الرفيعة في أعلى جهاز المسئولية ، وتشير الى منجزات حكمهم لتطوير الحكم المحلي ، وعن المنشآت الدستورية كالمجلس

الاستشاري والجمعية التشريعية ، وإلى المفاوضات الرسمية حول مستقبل السودان بين مصر وبـــريطانيا وغير ذلك من الأمور الرسمية التي تتصل بعملهم حكاماً مسئولين لدولتي الحكم الثنائـــي ، ولم يشيروا إلى تاريخ الخريجين إلا إشارات عابرة تتمثل في المذكرات التي كانت متداوله بينهم وبين الخريجين في فترة مؤتمر الخريجين أو ما يتعلق منها بحق تقرير المصير والتي انتهت بنا وبهم إلى اتفاقية عام ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا وقيام الحكم الذاتي ثم الاستقلال التام . واستثني من هذا بعض كتابهم الذين كتبوا قليلا أو كثيرا عن تاريخ الخريجين في الفترة الأخيرة مثل البروفسير (Holt) وغيره .

كذلك كتب كثير من الوطنيين مثل البروفسير مكي شبيكه الذي له مؤلفات كثيرة من أهمها السودان في قرن . وكذلك كتب السادة مكي عباس وبروفسير محمد عمر بشير وبروفســـير مدثر عبد الرحيم ود. جعفر محمد علي بخيت وغيرهم ممن تعجز عن حصرهم عـــن تـــاريخ الســـودان الحديث من وجهات تاريخية هامة وقد شمل بعضها فترات محدده وأغراض معينه بحكم طابع وغرض كتبهم .

وكتب كثير من السياسيين أيضا عن تاريخ الحركة الوطنية ، نذكر منهم على سبيل المـــثال الأستاذ أحمد خير كفاح جيل والأستاذ عبد الرحمن علي طـــه السودان للسودانيين والأســـتاذ محمـــد احمـــد محجوب والأستاذ خضر حمد والأستاذ محمد عامر بشير الجلاء والاســـتقلال ، غـــير أنهـــا جميعا تركزت في فترات معلومة وان كانت مهمة لأنها تصلح مراجع. فقد استطاع كل منهم أن يسجل بقدر ما تسعفه ذاكرته ويتسع لها وقته وليعطي بقدر الإمكان سردا تاريخياً تفصيلا وتحليلا نأمل أن يكون مفيداً لنهضة الخريجين التي أشرت إلـــيها آنفا . وهو في تقديري التاريخ الأساسي لمسار الحركة الوطنية في البلاد . كما أنني آخـــذ على الكتاب السياسيين الذين أشرت لبعضهم آنفا انهم كتبوا في فترة كانت تتميز بالشحناء والتنافر الحزبي والاختلاف الجذري حول مصير السودان السياسي من دعوة الى الاســـتقلال ، كانت توصف بالانفصالية ، الى دعوة للوحدة أو الاتحاد في صوره وإشكاله المختلفة ، كانت توصف من خصومهم بالذيلية والتبعية ، كما أن الخصومات والخلافات الشخصية ، فضلاً عن الاختلافات في الهدف والوسيلة ، كانت سبباً في تحامل الكتاب على خصومهم . ولا تثريب عليهم في ذلك . فتفكيرهم الخاص وانتماءاتهم الخاصة تدفعهم لان

بـــروا الخطـــأ كل الخطأ في الطريق الذي يسير فيه الفريق الآخر . ولعل من أكثر ما كتب شمولا لتاريخ الخريجين هو كتاب الأستاذ احمد خير كفاح جيل . إلا أننا نأخذ على الأستاذ الصـــديق/ احمـــد خـــير ، شأنه في ذلك شأن نده الصديق الشقيق المغفور له الأستاذ يحى الفضـــلى ، والـــذي كنا نصفه بأنه عنيف في صداقته عنيف في خصومته ... نأخذ على الأستاذ احمد هذا التطرف في الخصومة.. وإنني إذ اشهد للأستاذ أحمد خير بصدق وطنيته وصفاء ذهنه وعبقريته شأنه ، في ذلك شأن نده الأستاذ يحى أيضاً ، آخذ عليه وأنا صادق في هذا وآمل أن لا أكون مخطئا في التقدير... ، آخذ عليه طموحه الجامح للقيادة والزعامة. فهو لم يكتف في هذا بمنافسة رصفائه وابناء جيله ، بل كان يتطلع لمنافسة من سبقوه بأعوام وأعـــوام في هـــذا المسار ممن صارت لهم شعبية كبيرة بين المواطنين لا يستطيع زعزعتها . وعلـــى الرغم من أن تلك الخلافات والتي كانت تبلغ درجة الخصومة بل القطيعة في بعض المواقـــع ، فقـــد كان ولا يزال الأستاذ أحمد خير موضع تقديرنا وإكبارنا لصدق وطنيته ولعبقـــريته وأشـــراقاته في تـــاريخ الحركة الوطنية . ويكفيه فخرا أنه صاحب فكرة مؤتمر الخـــريجين وانه هو وصديقه الأستاذ يحى الفضلى ، رئيس اللجنة المختصة بالتعليم في مؤتمر الخـــريجين ، كانـــا أصحاب فكرة يوم التعليم المجيد . ومهما يكن من شيء : فإن كتاب كفـــاح جـــيل مرجع هام لمن يريد أن يدرس تاريخ السودان الحديث ، خصوصا إذا توفر للقـــارئ الاطلاع على الكتب والمدونات الأخرى ، ليصل من كل ذلك الى ما يُمَكِّنُه من الوصول للحقيقة . ولعل القارئ يسأل لماذا اختصصت كتاب الأستاذ أحمد وشخصه بكل هذا الاهتمام وأنا ما أزال في المقدمة ؟ وقد سألت نفسي هذا السؤال ، وجاءت الإجابة أن لأحمد خير دور لا ينكر في تاريخ الحركة الوطنية ، ولكتاب أحمد خير شأن مقدر في تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان . ولابد للجيل الحديث الذي لم يشهد تلك الحقبة أن يجعـــل من كتاب أحمد حكماً قد يكون ظالماً مع تلك الفئة التي حمل عليها الأستاذ أحمد . ولـــذلك لابد أن يـــسمعوا على الأقل دفاع تلك الفئة ثم يكون لهم الخيار بعد ذلك للحكم لهم أو عليهم . ولعله قد يحكم لهم وعليهم في آن واحد . فكلنا مجتهدون وكلنا خطاؤون .

أحمـــد الله إنني قد بدأت تدوين هذه المذكرات عن تاريخ الخريجين بعد مرور وقت وبعـــد تقدم في العمر نجم عنه ضعف الذاكرة . وقد يكون فيما سأدونه من الذاكرة بعض

الأخطاء والهفوات ، وآمل أن أسد هذا الفراغ بما أمامي من كتب ومدونات ومذكرات خاصة ، وبما كنت أقوم به من مقابلات مع بعض الخريجين شيوخهم وكهولهم . وشفيعي في هذا التأخر أنني أحاول أن اكتب الآن بنفس مطمئنة وهادئة تخلصت أو حاولت التخلص من التشنج والتحزب بعد أن صارت الحزبية والتحزب في وقتنا الحاضر أقل غلواء. ولا ادعي مع كل ذلك ان هذه المذكرات ستكون خالية تماما من الخطأ أو الهوى . فالتاريخ عامة والتاريخ المعاصر بوجه خاص لم يكن ولن يكون في يوم من الأيام مرآة صادقة صافية للأحداث تعكس الصورة على حقيقتها جميلة كانت أم بشعة ... (وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء) صدق الله العظيم .

وكنت قد اعتزمت بادئ ذي بدء ان اقصر مذكراتي على العهد الذي عايشته وبدأت أتذوق فيه للسياسة طعما ولو من جانب واحد من جوانبها . وقد كان ذلك عام ١٩٣١م وأنا طالب بكلية غردون التذكارية يوم ان قمنا ، بقيادة زعمائنا طلبة السنة الرابعة في ذلك العام ، بأول إضراب في تاريخ السودان وقد تزعمه الطالب مكي المنا ، رئيس الرؤساء وقتئذ ، إثر قرار الحكومة بتنفيذ خفض المرتبات ، ثم اذهب مع المسيرة حتى عام ١٩٥٦م يوم إعلان الاستقلال . ولكن عند إمعان النظر من جديد ومراجعة الموقف تبين لي ان تاريخ الحركة الوطنية ، المتمثل في تاريخ الخريجين (الطبقة المثقفة القائدة الرائدة لتاريخ السودان الحديث) لا يمكن ان يكون شاملاً كاملاً إلا إذا بدأناه من أوله ، منذ تأسيس كلية غردون التذكارية . ولم أجد كما ذكرت في كل ما قرأت تاريخاً دقيقا مفصلاً لهذا الحدث العظيم ، كما وجدت أن الاعتماد على الذاكرة لا يصح لتدوين تاريخ جليل كهذا . ونعلم جميعا ان الأحداث التي كنا نعيشها ونعايشها يوماً بيوم ، والظروف المحيطة بنا وقتئذ ، والحياة الاسريه التي كنا نحياها بمشاغلها ، ما كانت لتمكننا من تدوين وتبويب مذكراتنا وما كانت لتتيح لنا حفظها وان حرصنا . ومع ذلك فقد شجعني ودفعني دفعا صديقي الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم ، مدير دار الوثائق المركزية ، ان احرص على تدوين هذه المذكرات كما تعيها الذاكرة واعدا بان يقدم لي كل ما يستطيع من جهد وكل ما في حوزته من مستندات قد تفي بهذا الغرض . مع ذلك فما كدت أمضي قليلا في التدوين حتى ادركني القنوط . إذ شعرت إنني قد اقدم تاريخا مبتسراً وبعيدا عن الدقة وكنت انشد

الدقة ما استطعت . لذلك رأيت قبل ان أدون هذه المذكرات ان استزيد معرفة ممن عايشوا تلك الفترة ، وخصوصا الفترة التي سبقت عام ١٩٣١م ، إما بالرجوع لمدوناتهم أو بالاستماع لشهاداتهم . واشهد أنني قد قرأت تلك المدونات قراءة متأنية بعض الشيء ، فوجدت فيها ما يستحق التدوين ، ثم سعدت غاية السعادة إذ أتاحت لي فرصة زيارتي لأقاربي في الكويت في سبتمبر عام ٧٦ لفترة استغرقت ثلاثة أسابيع ما مكنني من الاطلاع على رسالة الدكتوراه للدكتور مأمون سناده المحامي التطور الدستوري في السودان: عام ٤٢ — ٥٦ تلك الرسالة التي حصل بموجبها على شهادة الدكتوراه من جامعة أكسفورد . وقد اطلعت على بعض ما فيها من وثائق سريه حصل عليها من دور الوثائق بإنجلترا . كذلك حاولت ان اتصل بالبقية الصالحة من كبار الخريجين . فقابلت العم عثمان حسن عثمان ، وكان أحد أعضاء لجنة العشرة . وقد وجدت عنده بعض الوثائق الهامة الخاصة بتلك الفترة ، خصوصا بعض المكاتبات والمقابلات التي دارت بينهم وبين معالي الحاكم العام ومعاونيه ، والبيان الذي نشروه للخريجين عند انتهاء مهمتهم . واتصلت أيضا بالأستاذ عبد الماجد أحمد أحد أعضاء لجنة العشرة . وقد وجدت في صفاء ذهنه وقوة ذاكرته ونزاهته وتقديره ما اعان في سدّ بعض الثغرات فيما يختص نشأة مؤتمر الخريجين ولجنة الأحزاب وغيرها من الأحداث التاريخية التي أشترك فيها . كذلك كان لابد من مراجعة معلوماتي مع زملائي زعماء إضراب كلية غردون عام ١٩٣١ خصوصا الذين كانوا في الصدارة ممن تكونت منهم لجنة (الزعفران) وفي مقدمتهم الصديق المهندس مكي المنا الذي كان رئيسا للرؤساء وقتئذ ، وزعيما للإضراب . فهو الذي تفضل مشكوراً وأمدني بمذكرات خطية لتلك الأحداث . وسأحاول تسجيلها في مكانها الملائم .

ولعل كل هذا يكون إضافات جديدة لمعلوماتي الخاصة ولمذكراتي المبعثرة ، مع قلتها، ولما أقرأه وأستقرئه من الكتب التي في حوزتي ،أضف إليها تحليلي الخاص لبعض المعلومات التي قد اقف عليها أو بعض الآراء التي قد اطلع عليها . وغرضي من كل ذلك الوصول الى الحقيقة كما اعلمها أو ادعيها ، لأنّ الحقيقة المجردة قد يصعب الوصول إليها في سهولة ويسْر . ولعل من حسن الطالع أن وجدت في معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، بجامعة الخرطوم ، مقررات مؤتمر الخرجين العام للفترة من ٣٨ — ١٩٤٦م حصل عليها بروفسير

محمـــد عمر بشير من الزعيم إسماعيل الأزهري وتفضل مشكوراً بطبعها على الآلة الكاتبة وحفظها . فأصبحت بذلك مصدرا هاما لكل من يريد تسجيل تلك الحقبة .

والآن وقـــد تجمعـــت لدى الكثير من المعلومات والمدونات فلنبدأ بسم الله الرحمن الرحيم بهذا العمل والله ولى التوفيق .

*((ربـــنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا * ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين مـــن قبلـــنا * ربـــنا ولا تحملنا مالا طاقه لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين)) صدق الله العظيم*

أحمد محمد يســـــــــن

أم درمان في ١٩٨٧/١١/٢٥م

التعليم الحديث في السودان

مقدمة تاريخية :

ليس من أغراض هذه المذكرات كتابة تاريخ السودان قديمه وحديثه . فهو كما أسلفت مرصود في بطون بالكتب . ولكن لما كانت الأحداث التي سأرويها في هذه المذكرات لها جذور عميقة ضاربة في التاريخ ، ولكي يفهم القارئ في المستقبل مدى ومفهوم الدعوة للوحدة أو الاتحاد مع مصر والتي ظلت قائمة على مدى العصور وستظل راسخة وباقية في تقديري على مدى الدهور ، ولكي نعلم حقيقة اختلاف وجهات النظر في العلاقة بين مصر والسودان ، والتي تبدو من حين وآخر على مدى العصور اختلافاً في الأسلوب لا في الهدف وفي التفاصيل لا في المجمل ، وإذا كان الارتباط بين مصر والسودان وحدة أو اتحاد أو تكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي أو ما شئت من مسميات ، فهو رباط مقدس توجيه وحدة اللغة والدين والدم والنيل والمصالح المشتركة التي كانت على مدى القرون وستظل راسخة الأقدام عميقة الجذور . وفي الوقت نفسه كان الكيان الذاتي قد ربطته أسرة واحدة في حدود معلومة . فوحدة هذا الكيان غريزة فطرية شاملة في كل مجموعة ، فالعلاقة بين مصر والسودان أزلية وقديمة قدم التاريخ ومنذ عهد الفراعنة الأولى. فقد كان ملوك مصر يحكمون أرض النوبة ، كما حكمت مملكة كوش أرض مصر فترة

من الزمن إلى أن احتلها الفرس وطردوا ملك النوبة في القرن الخامس قبل الميلاد . وكانت أهمــية أرض النوبة أو كوش ، كما كانت تسمى ، هي إمداد مصر بالمواد الخام وبالذهب على وجه الخصوص وكذلك إمدادها بالجند لجيشها العتيق . وهكذا كانت وظلت العلاقة بـين مصر وبلاد النوبة ضرورة تحتمها مصلحة مصر وتستوجبها الحياة ، وظلت قائمة أما عن طريق الفتح أو بالمصالحة والاتفاقيات المبرمة بين ملوك مصر وحكام بلاد النوبة ، كما كـان النيل العظيم الرباط الأزلي على مدى التاريخ بين القطرين . ولم تنقطع العلاقة بين مصـر والسودان في جميع الأزمان حتى في الفترات التي كانت فيها مصر في حالة ضعف وتعرضـت للفـتح الأجنبي . فقد كان الحاكم الأجنبي ، ولنفس الضرورات الملحة التي أوجـبت غـزو مصر ، يعمد الى فتح السودان بدأ ببلاد النوبة . وقد سجل التاريخ هذا الأسلوب منذ أن فتح الفرس مصر عام ٥٢٥ ق.م والى ما بعد غزو الإنجليز لمصر ١٨٨٢. غـير أن قبضـة مصـر للسودان ازدادت قوة ، والصلة أصبحت متينة من جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية ، في عهد محمد على باشا والى مصر الذي كان يحكم مصر باسم سلطان تركيا في الفترة من عام ١٨٠٥ الى ١٨٤٩ ، حيث امتد حكم الباشا وشمل جميع أراضي السودان بحدوده الجغرافية الحالية على وجه التقريب . وكان غرض محمد على باشا ، شأنه في ذلك شأن من سبقه من حكام مصر ، البحث عن الذهب وموارد السودان الأخرى لدعم خزينته وعن الجند لدعم جيشه وبهدف التوسع لإمبراطوريته التي كان يسعى حثيثا لتوسيعها في شتى الاتجاهات . وقد استطاع الباشا وتبعه حفيده الخديوي إسماعيل في القضاء على كل ممالك السودان وسلطناته المنتشرة وقتذاك ومن أهمها مملكة سنار وسلطنة دار فـور . وكـان الفتح مؤيدا بعدد من الفرمانات ، التي يصدرها سلطان تركيا بصفته خلـيفة المسلمين ، تعطى محمد على باشا وأحفاده من بعده حق حكم السودان جزءاً من مصر لتكونا في مجموعهما جزءا هاما من الإمبراطورية العثمانية . ومما لاشك فيه أن حكم مصـر للسودان في ذلك الوقت كان مصدرا للكثير من الإصلاحات الاداريه والاقتصادية والثقافـية والاجتماعية للسودان والسودانيين ، ومدخلا للمدنية الحديثة لربوع السودان ، غير أن سؤ الإدارة وتعسف الحكام ، الذين كانوا من أجناس مختلفة متباينة منهم الشركسي والتركي وخلافهم ، والتسلط والتحجر والتكبر على المواطن السوداني وفرض ضرائب باهظة

وطريقة العسف في جبايتها باستعمال الكرباج والزج في السجون للمستطيع والمعوز على السواء . والكثير من أجدادنا كانوا معوزين لا يستطيعون دفع هذه الضرائب الباهظة نسبيا في ذلك الوقت ...كل هذا أدى الى التذمر الشديد والتبرم من ذلك الحكم وقد تمخضت عنه مقاومات وثورات متفرقة هنا وهناك ، بلغت ذروتها وقمتها بقيام ثورة الأمام محمد أحمد المهدى عام ١٨٨٢م . وهي لم تكن ثورة ضد الرباط بين السودان ومصر ، بل كانت ثورة ضد العسف والظلم والفساد الذي استشرى في ذلك الوقت بغية طرد الحاكم المتعسف . فالإمام المهدى كان من دعاة الوحدة ، بل كانت الوحدة التي دعا إليها دعوة إسلامية شاملة ، كان لابد إذا قدر لها أن تنجح ان تشمل أول ما تشمل وادى النيل ثم البلاد العربية فالإسلامية حسب تصوره لها وحسب أسلوبه هو لا أسلوب أحفاد محمد على باشا . وقد رأيت أن أسجل هذه النبذة التاريخية القصيرة مدخلا لتطورنا الثقافي والاجتماعي والسياسي بعد الفتح المصري الإنجليزي عام ١٨٩٨م .

التعليم في السودان بعد الفتح:

كان التعليم في السودان قبل الفتح الأخير مقتصرا على خلاوى القرآن وبعض المعاهد الدينية الأولية التي كان يدرس فيها بعض المشائخ مبادئ العلوم الدينية ، ومن أهمها خلاوى المجاذيب في الدامر ومعاهد الشيخ ود بدر في أم ضوابان وخلاوى دارفور وسنار وخلوة الشيخ محمد الخير ببربر . هذا بالإضافة الى المبعوثين لنيل العلم في الأزهر الشريف منذ عهد مملكة سنار وسلطنة دارفور ، التي ظلت متصلة إلى يومنا هذا . كما كانت هناك مدرسة ثانوية بالخرطوم في العهد المصري السابق . وبعد الفتح وفي عام ١٩٠٢م أنشئت كلية غردون التذكارية في الخرطوم بقسميها الابتدائي والثانوي على شاطئ النيل في المقر الحالي لجامعة الخرطوم ، بل ان البناء الأصلي لكلية غردون هو البناء الرئيسي الآن الشامخ على شاطئ النيل لجامعة الخرطوم . كما أنشئت مدرسة أم درمان الابتدائية (الوسطى) في نفس المقر الحالي ، ثم تتابع إنشاء المدارس الابتدائية / الوسطى تدريجيا وببطء شديد في حلفا وبربر وواد مدني ثم في الأبيض ورفاعة . ولم يتجاوز عدد المدارس الوسطى الحكومية حتى عام ٣٧ العشرة . كما ان كلية غردون ظلت تتميز بالوحدة والوحشة حتى قبيل

الحـــرب العالمية الثانية ، حيث بدأ إنشاء مدارس وادي سيدنا وحنتوب وخور طقت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية تباعا .

كـــان الهـــدف مـــن إنشاء كلية غردون الثانوية ، وطفلتيها الخرطوم و أم درمان الوســطيين ، هو تعليم عدد قليل من السودانيين ليشغلوا الوظائف الدنيا في الحكومة توفيراً للصرف من جهة وتجنبا لاستجلاب موظفين من خارج السودان لشغل هذه المناصب الدنيا من جهة أخرى ، كما كان الحال في المستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا وغيرها . وفي تقرير لورد كرومر المندوب السامي البريطاني (إمبراطور وادي النيل في ذلك العهد) عن عام ١٩٠٢م نجـــد هذه الفقرة (أنه ليس من المبالغة في شيء التأكيد على أهمية استنباط وسيلة لخلق طبقة متعلمة في السودان ببطء واطراد . والمطلوب الآن هو ان يتعلم بعض السودانيين القـــراءة والكتابة ومبادئ الحساب ليتمكنوا من شغل المناصب الدنيا في الحكومة . إذ ان الحاجـــة لمـــثل هذه الفئة أصبحت الآن ماسة...) وقد بدأ لورد كتشنر فورا في تنفيذ هذه السياســـة . ويقال انه هو نفسه الذي رسم وخطط واشرف على بناء كلية غردون . كما يقـــال أنـــه هو نفسه الذي رسم خريطة الخرطوم القديمة ، شمالي خط السكك الحديدية الحالية. وقد رسمها على طريقة العلم البريطاني (Union Jack) واللورد كتشنر كما هو معروف بدأ حياته العسكرية كضابط مهندس .

ســـارت سياســـة التعليم في كلية غردون الى وقت طويل على النهج الذي رسمه لها لورد كرومر (تعليم عدد قليل من السودانيين القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ليتمكنوا من شغل المناصب الدنيا في الحكومة). فقد بدأت الكلية بتخريج عدد قليل من مدرسي الأولية والمســـاحين والكتبـــة . ورويـــدا رويدا بدأت تدرس وتخرّج مهندسين ومحاسبين وقضاة شرعيين. صحيح ان المناهج الدراسية تطورت بسرعة ، بفضل الاساتذه المصريين والإنجليز القـــائمين على الدراسة في ذلك الوقت وفي مقدمتهم سير جيمس كرى ومستر سمبسون ، الإنجليـــزي الـــذي كان يشرف على التعليم أو بعض فروعه في مصر قبل مجيئه للســودان ، وهـــدايت بك وزملاؤه عبد الرؤوف سلام وغيرهم من المربيين المصريين ، وكذلك المستر ماكلين (Mr.Maclean) مـــؤسس كلية الهندســـة القديمة وغيرهم .. إلاّ أن العدد المقـــبول كان قليلا جدا ، ويزداد ببطء شديد . ومن الطريف إنني كنت أجلس الى جانب

أستاذي إبراهيم أحمد في حفل تخريج جامعة الخرطوم عام ١٩٧٧م وقد كان عدد المتخرجين من الجامعة ذلك العام قد جاوز ألف طالب . فأفهمني الأستاذ إبراهيم انه جاء لامتحان الدخول لكلية غردون من مدرسة حلفا عام ١٩١٦م وكان عدد المتقدمين لذلك الامتحان من جميع مدارس السودان الوسطى قد بلغ أثنين وخمسين طالبا فقط قبل منهم في الكلية للتخصصات (مهندسون ومدرسون وقضاة شرعيون وكتبه ومحاسبون) أثنان وثلاثون طالباً والتحق الباقون بدواوين الحكومة كمصلحة البريد والبرق والهاتف والسكة الحديد وغيرها . أما عدد الممتحنين من المدارس الوسطى في (عهدي) عام ١٩٢٩م ، فقد تجاوز المائتين وقبل منهم في الكلية مائه وخمسون طالبا وهذا قد ظل الرقم القياسي حتى انتهى عهد كلية غردون التذكارية القديمة عام ١٩٣٧م.

كانت اغلب الوظائف الدنيا التي أشار إليها اللورد كرومر قاصرة في بادئ الأمر على عدد من المصريين والسوريين واللبنانيين . ولكن بعد عام ١٩٢٤م وأحداثه المشهورة آلت هذه الوظائف أكثر فأكثر الى السودانيين ، معتمدة على خريجي كلية غردون بصفة رئيسية وعلى خريجي المدارس الوسطى ومدرسة تدريب مدرسي المدارس الأولية (بخت الرضا فيما بعد.) ولعله من الأنصاف أن أشير الى منهاج كلية غردون في عهده . وكانت لجنة تنر التي راجعت مناهج ومسار الخدمة بوجه عام قد أوصت بهذا الاتجاه عام ١٩٢٠م. ولكن حوادث عام ٢٤ هي التي دفعت بالسير في هذا الاتجاه ، مما حفز على زيادة المدارس الوسطى بعض الشيء والى قبول العدد الكبير نسبياً حتى وصل الى ١٥٠طالبا عام ١٩٢٩ وقد كان القبول ١٢٠ طالبا في العام السابق . ومع أن السودانيين قد أصبحوا منذ عام ١٩٢٤م يطالبون ويتطلعون الى شغل وظائف أرفع وذات مسئولية أكبر ، إلا أن هذا المطلب كان يجد تجاهلا تاما من الإنجليز ، محتجين بأن مهمة الإنجليز الأساسية في السودان هي نشر المدنية والتطور الوئيد الرشيد للشعب السوداني ، وعليه فيجب ان تكون كل الوظائف ذات المسئولية في حوزتهم وأن يقتصر جهد السودانيين على الوظائف الدنيا . ولم تتبدل هذه السياسة ، ولو بصفة تدريجية ، إلا بعد معاهده عام ١٩٣٦م التي كان من ضمن موادها (رفاهية الشعب السوداني واعداده لتحمل المسئولية ..) وسنشير الى معاهدة ٣٦ بتفصيل اكثر في مكانها المناسب .

ومع أن تصريحات المسئولين البريطانيين أخذت ، عقب اتفاقية عام ٣٦ بوجه عام ؛ وفى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها بوجه خاص ، تشير الى الرغبة فى السير فى هذا الاتجاه الصحيح وتدعى انه ليست هناك حدود لتقليد السودانيين أي مناصب عليا فى إدارة حكومة السودان ، إلا انه من ناحية عملية وتطبيقية ظلت السياسة القديمة مستمرة و لم تعط وظائف ذات مسئولية حقيقية للسودانيين مما أزعج المواطنين بوجه عام . ومن الطريف أن هذا الأمر قد أثير يوما فى المجلس الاستشاري لشمال السودان (هذا التركيب العجيب الذي ابتدعه الإنجليز لأسباب شتى لا صلة لها بتقدم وتطور السودان الدستوري الذي سنشير إليه فى موضــعه) بهدف إحلال سودانيين مكان الأجانب فى بعض الوظائف ذات المسئولية .. فمـــاذا كان رد السكرتير الإداري ؟ كانت إجابة مخيبة لكل الآمال حتى أمل المتفائلين من أعضاء المجلس الاستشاري. فقــد كان مجمل إجابته (انه من مسئولية حكومة السودان ان تحافظ على مستوى مناسب من الكفاءة لإدارة شئون البلاد ، وستكون مقصرة فى واجبها نحو المواطنين ان سمحت بالتدهور لهذا المستوى) . ثم أضاف : (ليست الكفاءة العالية هي الشـــيء الوحـــيد الـــذي يؤهل لهذه المناصب . إذ المطلوب اكثر واكثر هو المثل والخلق والمبادئ لتحقيق العدالة والأمانة للخدمة المدنية والادارة العامة الخ ...) كما جاء في وقائع المجلس الاستشاري في مايو ١٩٤٥م . يلاحظ أن هذا الخطاب كان فى مايو عام ٤٥ بعد ان اصــبح لدينا عدد لا يستهان به من السودانيين خريجي الجامعات من السودان وخارج السودان ، مما يدحض حجة الكفاءة العلمية التي توفرت وقتذاك ولو لبعض الوظائف ذات المسئولية . ولذلك فقد جاء بمقاييس جديده تتمثل فى (المثل والخلق والمبادئ لتحقيق العدالة والأمانة للخدمة المدنية والإدارة العامة ..) وكأن هذه المواصفات لا تتوافر إلا في الشعب البريطاني دون سواه .

وبديهـــي أن يـــثير هذا التصريح خواطر المواطنين بوجه عام والطبقة المثقفة بوجه خـــاص. فقـــد أثير هذا الموضوع فى الصحافة السودانية وفى الندوات والمجتمعات . وبادر مؤتمر الخريجين بتقديم احتجاجه ثم توالت مذكراته تباعا . وقد اثر هذا الضغط الوطني على تفكـــير حكومة السودان البريطانية التي كانت تصر على أن (مهمتها قاصرة على تدريب الســـودانيين وعلـــى سياســـة تهدف الى التدرج البطيء فى تدريب السودانيين على تحمل

مســئوليات أكبر نحو سودنة الإدارة .) ومن آثار هذا الضغط الوطني الوثيق ، بل لعله من المفارقــات المضــحكة ان نفس السكرتير الاداري الذي خاطب مجلسه في مايو ٤٥ وقال قولتــه تلــك ، التي أثارت كل الرأي العام الوطني ، هو نفسه الذي أرسل منشورا سريا لجمــيع مديري المديريات ورؤساء المصالح الإنجليز في يناير عام ١٩٤٦م ، أي بعد حوالي ســبعة اشهر فقط من خطابه ذاك ، جاء في المنشور السري مايلي :- (إن سياسة الحكومة المــوكلة للموظفين البريطانيين تتلخص في التالي:- ان واجبهم لم يعد قاصرا على ممارسة أعمالهم الفنية والإدارية بكفاءة واخلاص لمخدمهم فحسب ، بل عليهم أن يعوا أن حكومة الســودان تــوظفهم في أي وظيفة وفي أي مقر في السودان بهدف تطويع كفاءاتهم الرفيعة وخــبراتهم الطويلة لتدريب وتعليم السودانيين في محيط عملهم وتدريبهم ليحتلوا في الوقت المناســب ذلك المنصب . وليكن معلوما أن الموظف البريطاني الذي يتجاهل هذا الواجب يكــون قد فشل في المهمة الأساسية الموكلة إليه ..) (خطاب رقم ســـــري جدا / / بتاريخ أول يناير ١٩٤٦م .

عفــوا فقد طفرت بك عزيزي القارئ طفرة واسعة من الحياة في كلية غردون عام ١٩٠٣م الى مصير الخريجين عام ٤٦ ولنعد لموضوعنا الأصلي .

كلية غردون التذكارية :

قلــت ان كلية غردون قد افتتحت عام ١٩٠٢م بعدد لا يتجاوز أصابع اليدين ، ثم اخــذت تسير ببطء شديد .. ففي عام ١٩١٦م كان عدد طلابها اقل من ثمانين طالبا في جميع صفوفها وانتهى بها المطاف الى حوالي ٦٠٠طالبا من جميع الصفوف عند نهاية حياتها عــام ١٩٣٧م . وقد كانت حتى تلك الفترة أو قبلها بقليل الكلية الوحيدة في السودان . ومــن الصــعب إن أجد لها تسمية حتى ذلك التاريخ . فهي لم تكن مدرسه ثانوية عليا بالمفهــوم الحالي للمدرسة الثانوية ، كما أنها لم تكن كليه جامعيه ، غير أنها كانت أشبه بالمدرســة الفنية لمرحلة ما بعد الثانوية . كانت هي المدرسة الثانوية الوحيدة ويشاركها بشكل ما معهد أم درمان العلمي ، وكانت الدراسة فيه حتى ذلك الــــوقت دراسة دينية علــى المــنهج القديم ، يدرس العلوم الدينية ويخرج كتبة المحاكم الشرعية ومدرسي الدين واللغــة العربية بالمدارس الاوليه والوسطى وغير ذلك من الوظائف . وقد كانت كل تلك

الوظائف تمثل مرتبة أدنى في السلك الوظيفي . ورغم ذلك فان المعهد العلمي بأم درمان وبأسلوبه القديم قد تخرج فيه عباقرة في مناشط مختلفة من أمثال التجاني يوسف بشير وعبد الوهاب القاضي والأستاذ الكبير أحمد يوسف والأستاذ إسماعيل أبو القاسم وخالد عبد الرحمن أبو الروس وابن الخياط والأستاذ محمد العمراني وغيرهم ممن برزوا فى كل ميدان . والحمد لله والشكر لله والفضل لجيل العشرينيات والثلاثينيات . فقد تطورت كلية غردون حتى أصبحت جامعة الخرطوم الحالية بكلياتها العديدة المتخصصة من هندسة وطب وطب بيطري وزراعة وحقوق وآداب واقتصاد وغيرها . كما تطور المعهد العلمي حتى اصبح اليوم جامعة إسلامية بكلياتها المتخصصة .

ولنعد مرة ثانية الى كلية غردون التذكارية ، تلك الكلية التى بدأت مسيرتها بحوالي العشرة من الطلبه أو يزيدون قليلا عام ١٩٠٢م ، والتي انتهت بزهاء ستمائة طالبا يفدون لها من كل بقاع السودان ليمضوا فيها أربع سنوات يتعرفون خلالها على طلبة صفوف سبقتهم والى ثلاثة تأتي بعدهم ؛ أي إن الطالب فى الأعوام الأربعة التى كان يمضيها فى الكلية كان يختلط ويتعرف ويعايش أكثر من ألف طالب فى تلك الفترة ، ثم يتخرج هؤلاء الطلبه ويوظفون وينتشرون فى أنحاء القطر المختلفة ، يجتمعون هنالك بزملاء الدراسة الذين سبقوهم فى التخرج منذ أعوام والذين يلحقون بهم بعد أعوام . فماذا يمكن أن يصنع هؤلاء وفيم يسمرون وعمَّ يتحدثون ؟

أتصورهم يجلسون فى تلك الظلال الوارفة بعد نهاية الدروس وتناول وجبة الغداء ، وأصبحوا يعيشون وضعاً مغايراً كل المغايرة لحياتهم في القرية والبادية أو المدينة الصغيرة والكبيرة ، وقد كانت كل مدننا صغيرة ، ثم يسبحون بفكرهم ويرنون ببصرهم الى أساتذتهم في زيهم الغريب ولغتهم وسحنتهم المختلفة ، ينظرون الى الصحف التى يقرءونها والتى تصلهم بالبريد من مصر أو إنجلترا ، والكتب التى يحملونها والتى تختلف قليلا أو كثيرا عن كتب المناهج التى كانوا يدرسونها ، ثم يستمتعون بمكتبة صغيره أسست من اجلهم ، وهى تكبر قليلا قليلا كل عام ، ويختارون منها ما يروق لهم من كتب تتناسب وأذواقهم وتتفق مع قدرة تحصيلهم ويتشجعون أحيانا فيطلبون من أساتذتهم المصريين أن يطلعوهم على تلك الصحف الغريبة ، السياسية الأسبوعية ، الأهرام ، المقطم الخ .. فيجدون فيها

حديثا لم يسمعوه من قبل ، حديث في الآداب وفي السياسة ، مطالبة بالحرية وبالدستور .. ورويـدا رويـدا يسمرون مع أساتذتهم المصريين .فيحدثونهم أشد رغبه في التحدث إليهم وبتبصيرهم بما يجرى في مصر وفي غير مصر من أحداث .

أمـا أسـاتذتهم الإنجليز ، فهم بحكم صلفهم وكبريائهم وبرودهم الإنجليزي المشهور قليلو التحدث إليهم إلا في المناهج الدراسية أو الألعاب الرياضية ، وربما يتبسطون معهـم أحـيانا فيحـدثونهم عن بريطانيا العظـمى ذات الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس . وقليلا قليلا يأنسون إلى أساتذتهم المصريين ، يقرأون صحفهم كما قلت سرا لان قـراءة الصحف المصرية محظورة في الكلية ، هذا مع ندرة وجود الصحف المصرية في ذلك الزمن . ويقرأون كتبهم التي يستطيعون فهمها واستذكارها ثم يسمعون من أساتذتهم ومن الصـحف التي يطلعون عليها شيئا عن السياسة في مصر ، عن الحزب الوطني وعن الشهيد الشاب مصطفى كامل الذي تفجرت شراينه وهو يكافح ويناضل من أجل القضية الوطنية ، قضية وادي النيل ، ما هو وادي النيل ؟ هذا ولماذا يتغنى المصريون بأمجاده كما كان يعبده أجـدادهم وأجـدادنا في العصور الماضية ؟ ثم يسمعون ويقرأون عن الوفد المصري وعن المطالـبة بالحرية وبالدستور وبالجلاء ، وهم لا يكادون يفهمون هذه الشعارات بادئ ذي بدء ، ثم لا يلبثون أن يفهموها على وجهها الحقيقي ويستوعبوها ، ثم لم يلبثوا ان يؤمنوا بها .. فقد عانوا الكبت والاضطهاد من السادة الإنجليز في مدرستهم وفي قراهم ومدنهم ، فقد كان المفتشون في المدن والمراكز اشد قسوة واكثر اضطهاداً لآبائهم وأخوانهم الذين لم ينالوا حظهم من العلم أو التعلم .

نادي الخريجين بأم درمان :

وهكـذا تسير الحياة معهم رتيبة بعض الوقت ومثيرة أحيانا أخرى ، عندما تعصف العواصف بالشعب المصري فيسجن الزعماء المصريون أو ينفون الى سيشل ومالطا وغيرها او يتخرج من يتخرج منهم وينضم إلى الرعيل الأول في المكاتب أو في المقاهي والكليات .. إذ لم تكـن في ذلـك الـوقت منتديات للخريجين أو الموظفين حتى أنشئ أول ناد في السـودان عام ١٩١٨م ، هو نادى الخريجين بأم درمان ، والذي قال فيه رئيسه الإنجليزي مديـر كلية غردون وقتذاك (المستر سمسون) في خطبة الافتتاح فيما قال:(ان هذا النادي

ســيلعب دورا هاما فى تاريخ هذه البلاد ..) وقد انطقه الله تلك الكلمات البليغة فى ذلك اليوم التاريخي المجيد ، يوم تأسيس أول نادٍ للخريجين بأم درمان ، وقد كان من أهم شروطه أن يرأس جلساته بريطاني ، واختاروا للرئاسة مدير الكلية بحكم صلته بالخريجين ، طلبته فى الماضي . تقول انطقه الله تلك الكلمات وكأنه كان ينظر الى المستقبل البعيد ، غير أنني لا أرى عجــبا فى ذلك . فالمستر سمسون مع تمرسه ودرايته بطلبته الذين عايشهم فى الكلية كــان قــبل مجيئه للكلية من المشرفين على التعليم فى مصر ، وقد رأى هناك ما فعله نادى المـــدارس العــليا فى مصر ، فهو الذي استنهض الهمم وألهب المشاعر . ومن هناك تخرج مصطفى كامل وسعد زغلول وزملاؤهما . وقد لمس مستر سمسون بنفسه اثر نادى المدارس العليا على النهضة السياسية المصرية التي تحولت الى ثورة عارمة عام ١٩١٩م وعام ١٩٢٠م، وظلـــت تــتقد جذوتها حتى نالت مصر دستورها وحققت حريتها . فليس عجيبا اذن أن تلعــب نادي الخريجين بأم درمان نفس الدور فى الوقت المناسب . فالتربة واحدة والطبقة متميزة .

بدأ الطلبة إذن فى كليه غردون وزملاؤهم الخريجون يتحدثون ويستوعبون السياسة المصــرية ويشـــدون شـــدًا الى أهدافها ومراميها ويؤمنون بزعاماتها . ولذلك لم تلبث أن اشتعلت الثورة فى مصر عام ١٩١٩م حتى وجدت صدى وتجاوباً فى جميع انحاء السودان . وكـــان الـــرواد الأوائل هم طلبة كليه غردون وخريجو تلك الكلية . وقد فصل من فصل وشـــرد من شرد وسجن من سجن . ولكن لم تهدأ الثورة فى السودان إلاّ بعد أن هدأت بعض الوقت فى مصر . وبعد أن نفى سعد زغلول واصحابه وبعد أن فعل الاستعمار فعلته فى مصر لم يلبث أن جعل الفرقة تزحف الى صفوف رجال الوفد الذين نفوا معا الى سيشل ومالطـــة . فأصبحنا نسمع بحزب الوفد المصري وحزب الأحرار الدستوريين بزعامة محمد محمود باشا ، ثم تفرق الوفد فيما بعد الى سعديين بزعامة أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا ، ثم حـــزب الكتلة بزعامة مكرم عبيد باشا الخ ... إلاّ أن الحركة الوطنية مع ذلك لم تخمد أوارهـــا وظلت حلقة متصلة عام ١٩وعام ٢٤وعام ٣١ وعام ٣٦وعام ٣٨ الى أن تحقق لمصر استقلالها وللسودان استقلاله.

وإذا عــدنا الى عــام ١٩١٩ وجدنا أن هنالك ضحايا من طلبة كلية غردون على وجه الخصوص . فقد شمل الفصل الكثيرين منهم . ولعل من اطرف ما حدث مما يدل على أن المشــاعر الوطنية لا تقف عند حد ، فلا الدين ولا الجنس يمكن أن يعيق تلك المشاعر التي وحّـدت بينها آصرة الاخوة والمشاركة والحياة المتصلة . فلعل القليلين يعلمون أن من بين ضـحايا عـام ١٩١٩ مـن طلبة كلية غردون الشاب دمتري البازار ، الإغريقي الأب المصـــاوي الام وحفيد سلاطين باشا . فهو ابن البازار الذي انشأ أول مكتبة في السودان عـام ١٩٣١ لتوزيع الصحف والكتب ، وبصفة خاصة الصحف والكتب المصرية ، مما أثرى الفكر السوداني . فقد كان ذلك الشاب من بين طلبة كلية غردون في ذلك الوقت ، وكان فنانا بطبعه ، ووطد حبه للفن مع أصدقاء له شعراء هم المغفور لهم خليل فرح وأحمد عــبد الرحيم العمراني ومصطفى بطران . فلما اندلعت الثورة عام ١٩١٩م ، وكان هذان الشــابان من المؤمنين بقضية وادي النيل ، تقدما موكب المظاهرات الهاتف بوحدة وادي النــيل وشــعارها (تحيا مصر .) فهتف البازار معهما نفس الهتاف وحمل معهما المشعل ، ففصــلوا وفصــل الـبازار معهم من كلية غردون التذكارية . وبحمد الله أن خليل فرح والعمــراني قد خلدا أسميهما في التاريخ بقصائدهما العديدة ، ومن أهمهما عزة وعبلة اللتان يتغنى بهما الشعراء والأدباء والفنانون في كل مناسبة وطنية . كما ان دمتري البازار أسهم باثــراء المثقفين بأول مكتبة عربية ، تبعتها مكتبة محمود عزت المفتي ومكتبة النهضة . كما أسهم مع والده في تسجيل الغناء السوداني في اسطوانات مما هو معروف . قلت أن الثورة قـد هدأت قليلا في مصر والسودان عقب حوادث عام ١٩١٩م إلاّ أن العمل الوطني ظل يسير سيرته في مصر يشتد ، ويقوى أحيانا ويختفي الى حين مرة أخرى ، بقيادة الحزبين ، حــزب الوفد بقيادة سعد باشا والحزب الوطني بقيادة مصـطفى كامل ، الذي لم يلبث أن اختطفه يد المنون . ولكن شعاره ظل باقيا وجنوده ظلوا أوفياء حتى تحقق لهم الاستقلال . كــذلك الحال في السودان لم تمت الحركة ولا الدعوة لوحدة وادي النيل ، ولكنها كانت تسـير في هدوء وفي سرية حتى عام ١٩٢٤م ، حيث اندلعت الثورة من جديد أثر مقتل السير لي أستاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري في القاهرة .

ولعله من المفيد أن نشير بهذا الصدد إلى أن الثورات في السودان لم تقتصر على ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٢٤ وما استتبعهما من انتفاضات وثورات حتى تحقق الاستقلال ، بل أن السودان ظل في ثورات تتقارب وتتباعد منذ الفتح عام ١٨٩٨م ، غير أنها كانت ثورات محلـية تأخذ الطابع الديني في أغلب الأحيان ، غير أنها في مجموعها ثورات ضد المستعمر ، الكافر أو المتشكك والمتعسف ، سمها ما شئت من أسماء ، فهي ثورة ضد الحكم الأجنبي . وكانـت أهـم ثـورة هي ثورة السلطان علي دينار ، سلطان دارفور ، التي أخمدت عام ١٩١٦م . وقد أعلنها السلطان كما هو معروف ثورة دينية تأييداً لسلطان تركيا وخليفة المسـلمين عـند قيام الحرب الكبرى عام ١٩١٤م . وقد سبقت ثورة علي دينار ثورات صـغيرة بـين الدينكا آجار والدينكا أتوت . وكذلك بين النيام نيام والنوير وغير هم من القبائل الجنوبية . وقد كان أهم أسباب هذه الثورات في الجنوب هي الضرائب المجحفة التي فرضها عليهم المستعمر والتي لم يكونوا قد اعتادوا عليها بهذا الأسلوب من قبل .

وكذلك قامت ثورات في جبال النوبة لنفس الأسباب السابقة الذكر . وفي الشمال قامـت ثـورات ذات طابع ديني ، بعضها يبشر أو يدعي أنه النبي عيسى ، وآخر يدعي المهدية ، ومن بينها ثورة قامت في أم درمان عاصمة المهدية والمجاورة لعاصمة الحكم الجديد في الخرطوم بقيادة علي عبد الكريم عام ١٩٠٣م ، وأخرى مماثلة في سنار بقيادة محمد آدم عـام ١٩٠٤م ، ثم ثورة ود حبوبه عام ١٩٠٨م . وهي جميعها كما أسلفت ذات طابع ديني ومرتبطة كل الارتباط بتاريخ المهدية باستثناء ثورة علي دينار وثورات الجنوب وجبال النوبة . كذلك قامت ثورة في الجيش النظامي الذي أفتتح به كتشنر السودان عام ١٨٩٨ م. فقـد تمـردت الاورطة الرابعة عشر عام ١٩٠٠م ، وهكذا . وليس من أغراض هذه المذكرات تفصيل تلك الثورات ، فهي مدونة كلها في بطون كتب التاريخ . وقد أعجبني بصـفة خاصة السرد المفصل لهذه الثورات الذي جاء في كتاب البروفسير محمد عمر بشير تطور الحركة الوطنية في السودان .

إرهاصات الثورة :

علينـا أن نميـز بـين هذه الثورات بطابعها المميز وقياداتها من عامة الشعب وبين الثورات التي أعقبتها كثورة عام ١٩١٩ ، التي قادتها الطبقة المثقفة والتي امتازت بالطابع

المشـــترك بـــين السودانيين والمصريين .فثورة ١٩١٩ كانت ذات شعار مشترك (الاتحاد السوداني) في مصر والسودان وكان قادتها الموظفون ، ومن أهمهم موظفو البريد والبرق ، الـــذين كانـــوا يرسلون الإشارات البرقية السرية إلى جميع أنحاء الـــودان في وقت واحد ، فتـــندلع المظاهـــرات في آن واحد . وكان قوادها عدد كبير من الطلبة والموظفين وعامة الشـــعب الـــذين قتلوا وشردوا وسجنوا لدعوتهم لوحدة وادي النيل ورفعوا شعار وحدة وادي النيل .

ســـارت الأحداث في مصر سيرتها المعروفة وأخذت مصر تطالب بالاستقلال لمصر والسودان ((تحت شعار وحدة وادي النيل)) وعندما شكل سعد باشا وزارته عام ١٩٢٣ م، وبدأ مفاوضاته مع الإنجليز للاستقلال ووحدة وادي النيل ، انزعجت الإدارة البريطانية وأخـــذت ترسل مذكراتها للحكومة البريطانية لتدلل على أن الشعب السوداني يختلف كل الاختلاف عن الشعب المصري ، وتشير الى سوء إدارة المصريين للسودان في عهد حكمهم الماضـــي الـــذي أثار السودانيين وسخطهم حتى ثاروا على مصر في عهدها التركي بقيادة الإمـــام المهدي ، ويشيرون الى ان واجب بريطانيا أن تسير في تطوير السودان على نفس نهجهـــا في مســـتعمراتها المجاورة ، ويمكن الرجوع في هذا الخصوص الى مذكرات حاكم الســـودان العام السير لي استاك ومذكرات السكرتير القضائي رينهام كارتر . اما في الداخل فقـــد انتهجوا سياسة تهدف لنفس الغاية . فأخذوا في تأسيس الإدارة الأهلية بقيادة النظار والعمـــد كترياق ضد سياسة مصر وضد تطلعات المتعلمين من السودانيين في آن واحد . ولكـــي يـــبعدوا النفوذ المصري ما وسعهم عن السودان اخذوا مضطرين يعطون بعض الوظائـــف الصـــغيرة للسودانيين في البوستة والتلغراف وكتبة ومحاسبين . كما أن مدرسة الهندســـة أخـــذت تمدهم بعدد من المهندسين ، وكان هؤلاء جميعا يحلون محل المصريين . كذلك انشأوا مدرسة لنواب المأمير ومدارس صغيرة لتدريب مساعدين طبيين ، ثم في عام ١٩٢٤م أنشـــئت كلـــية كتشنر الطبية لتخريج أطباء . وهكذا أضطر الإنجليز لفتح المجال للسودانيين لشغل بعض الوظائف ذات المسئولية المحدودة بطريقة بطيئة ووئيدة بغرض واحد هـــو استبدال المصريين الذين يشغلون هذه الوظائف بالسودانيين . وفي الجانب الاقتصادي بدأت حكومة السودان في إنشاء مشروع الجزيرة وجمعت له مالاً من المملكة المتحدة : بلغ

مجمـــوعه حـــوالي عشرة مليون جنيه سوداني ، وبني خزان سنار وبدئ في تنفيذ مشروع الجزيـــرة الـــذي قـــدرت مساحته وقتذاك بحوالي ثلاثمائة ألف فدان . ورغم أن الحكومة الـــبريطانية وادارة حكومة السودان كانت تعترف بالحق المكتسب لمصر في مياه النيل ، إلاّ الهم يرون أن للسودان حقاً في الفائض وهو ضرورة ماسة لتقدمه وتطوره الاقتصادي . إن فكرة تأسيس مشروع الجزيرة قد أثار الحكومة المصرية واصبحت تخشى من تغوّل حكومة قوية كالحكومة البريطانية في أعالي النيل مما يحتمل معه المزيد من التوسع في الزراعة في ارض الســـودان الواســـعة الخصبة مما قد يضر بمصلحتهم . كما أن زراعة القطن بهذه الكمية الواســـعة لابد أن يكون الهدف منه إمداد مصانع بريطانيا للغزل والنسيج . فهو في نفس الـــوقت يــتعارض مـــع مصلحة مصر التي تعتمد في صادراقا أساسا على القطن . وهذا فسيصبح السودان منافسا خطراً لهم .لكل ذلك أخذت مصر تتشدد في المفاوضات لتقسيم مياه النيل بينها وبين بريطانيا وحكومة السودان من الجانب الآخر . كما أن هذا الاتجاه ، اتجـــاه التوسع الزراعي في السودان ، دفع المصريين للتشدد أكثر وأكثر في الدعوة لوحدة وادي النـــيل . ولـــا كان التوسع الزراعي على النمط المذكور أعلاه فيه مصلحة واضحة للسودانيين ، فأن تشددها ومعارضتها لقيام مشروع الجزيرة كان له رد فعل غير حميد بين الســـــودانيين . وقـــد ظـــل الخلاف بين مصر والسودان مستمرا حتى قيام الحكم الذاتي والاســـتقلال . وقد وجد الانفصاليون والاستقلاليون عموما حجة قوية تسند رأيهم بأن وحدة وادي النيل أو الاتحاد مع مصر ليس فيه مصلحة للسودان . إذ يرون أن جميع المصالح متعارضـــة وليست متفقة كما ينادي بذلك الاتحاديون. ويقولون إن مصر تريد أن ترتوي ويعطش السودان . ويشيرون دائماً إلى بيت الشعر المشهور :-

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ

والماء فوق ظهورها محمول

غـــير أن هذه المنجزات ، كالبدء في مشروع الجزيرة وكاستقطاب زعماء العشائر ورجـــال الدين والعلماء لتأييد الحكومة البريطانية وحكومة السودان بصفة خاصة ، والتي انتهت بعرائض قدمت منهم لحكومة السودان وللحكومة البريطانية وسفر الوفد من الزعماء الـــثلاثة وكبار رجال العشائر ورجال الدين عام ١٩١٩م لتهنئة ملك بريطانيا بالنصر في

الحرب . وهذا كان يحمل في ثناياه تأييد اتجاه حكومة بريطانيا وحكومة السودان في السير قدماً في تطوير السودان بمنأى عن مصر ، ثم تأسيس صحيفة حضارة السودان التي رأس تحريرها المغفور له السيد حسين شريف من أسرة المهدي ، وكان يدعو فيها في مقالات متتابعة لتأييد سياسة حكومة السودان ومعارضة دعوة مصر لوحدة وادي النيل. إلا أن كل هذه الإجراءات جعلت الطبقة المتعلمة ، التي كانت بمنأى عن هذه الاتجاهات التي تجاهلها الحكام البريطانيون تماماً في سياستهم هذه ، كانت هذه الطبقة المتعلمة ، بحكم صلتها الوثيقة بالمصريين الذين كانوا أساتذتهم في المدارس ومدربيهم في المكاتب والملتقين بهم في المنتديات ، والذين كانوا يقرأون الصحف المصرية ويتأثرون بها ، بل ويكتبون فيها بأسماء مستعارة أحياناً يدعون لاستقلال وادي النيل بكامله . تأثرت الطبقة المثقفة هذه بالفكر المصري . وما أن أعلنت القوات المصرية المسلحة التي كانت ترابط في الخرطوم وعطبرة وبورتسودان تأييدها لدعوة وادي النيل في شكل طوابير عسكرية ، كانت تخرج في نظام فريد وتطوف المدن في نظام ، حتى تجاوب معها السودانيون المتعلمون في كل مكان. وأخذ المثقفون يعدون منشورات سرية ويوزعونها على المدن الكبرى ، في العاصمة المثلثة وفي عطبرة وواد مدني وبورتسودان والأبيض وغيرها من كبريات المدن ، يدينون السياسة البريطانية ويقولون مثلاً:

١- إن مشروع الجزيرة قد اغتصبت بسببه الأراضي من أهلها بدون تعويض وأن الغرض منه ليس إسعاد السودانيين ، بل مدّ المصانع البريطانية بالقطن الخام بأبخس الأسعار.

٢- أن الحكومة تطبق ضرائب باهظة على الشعب السوداني حتى على المعوزين منهم لتعود في شكل مرتبات ضخمة ومساكن فخمة ومتعة وترف للبريطانيين.

٣- إن إنجلترا في دعواها بأنها قيّمة على السودان تحاول أن تجنبه العسف والفوضى التي يفرضها المصريون على السودانيين إذا ما استأثروا بحكمه ، كما كان الحال في عهدهم التركي السابق ، هذه هي سياسة الإنجليز المعروفة بسياسة (فرق تسد .) اما الحكم التركي السابق الذي يخوفنا به الإنجليز فقد كان أفضل من حكمهم التعسفي الحالي إلى آخر ما جاء في تلك المنشورات والمضمن في الكتب.

وخلاصة القول أن فئة قليلة متميزة من زعماء العشائر وزعماء الدين وبعض العلماء صارت لهم مكانة مرموقة بدعم من حكومة السودان. وفئة المثقفين أو غالبيتهم فقد كان لها موقفها يؤيدها قطاع واسع من الشعب العادي وخصوصاً في مناطق الوعي . وقد تطورت فكرة المنشورات إلى فكرة تكوين سياسي سري تحت اسم جمعية الاتحاد السوداني عام ١٩٢٠م . وكان في مقدمة مؤسسيها السادة عبيد حاج الأمين ومحي الدين جمال أبو سيف وتوفيق صالح جبريل وإبراهيم بدري وسليمان كشه ، ثم انضم إليهم فيما بعد السادة عبد الله خليل ومحمد صالح الشنقيطي وخلف الله حاج خالد وبابكر القباني وصالح عبد القادر والشيخ محمد العمرابي وخليل فرح .. ثم وجدت الجمعية دفعة قوية عندما انضم إليهم البطل علي عبد اللطيف ، الضابط المعزول الذي لعب فيما بعد دوراً كبيراً في تاريخ وحدة وادي النيل.

كان مقر الجمعية الرئيسي بطبيعة الحال في أم درمان . إذ كان أغلب هؤلاء السادة أعضاء في نادي الخريجين بأم درمان ، الذي بدأ منذ ذلك الوقت يلعب دوراً هاماً في تاريخ السودان . وكانت الجمعية بطبيعة الحال جمعية سرية . وكانت ترسل منشوراتها لأشخاص معلومين لديها في كل مدينة ، وهؤلاء لم يلبثوا أن التحقوا بالجمعية وأدوا القسم المعلوم للجمعية كلما سنحت لهم الفرصة ، سواء أمام مجلس الجمعية بأم درمان أو أمام أحد مندوبيها المفوضين الذين يطوفون بالمدن للدعوة السرية لجمعيتهم . وقد كانت ترسل منشورات لمصر ، تنشر في صحيفة الأهرام تهاجم الإنجليز والعلماء والدعوة الانفصالية وتؤيد وحدة وادي النيل . غير أن هذه الجمعية لم تعش أكثر من ثلاث سنوات حتى استقال بعض أعضائها وانضموا إلى جمعية اللواء الأبيض ، بقيادة الضابط علي عبد اللطيف ، بحجة أن فكرة المنشورات السرية لا تفي بالغرض وان العمل الواضح الإيجابي أصبح لازماً.إلا أنني أميل إلى الرأي الذي يقول أن الجمعيات السرية لا يمكن أن تعيش طويلاً . إذ لا يلبث أن يتسرب الشك إلى نفوس بعضهم بأن بينهم من ينقل أسرارهم إلى الحكومة . ومن السهل على الحكومة ، أي حكومة ، أن تتمكن من دسّ بعض الموالين لها في هذه الجمعيات السرية . فمؤتمر الخريجين لم ينجح نجاحه الباهر في أداء رسالته الجليلة ، إلا لأنه كان يعمل علناً وفقاً للقانون . وقد كنا نسمع من حين لآخر أن بعض قرارات لجنة المؤتمر

التنفيذية في بعض الفترات الحاسمة كان ينقلها أحد أعضاء اللجنة لمكتب السكرتير الإداري في صـــباح اليوم التالي ، إلا أن ذلك كله ما كان ليثينا أو يغير رأينا في ذلك الشخص . ذلــك لأن قـــرارات المؤتمر كانت علنية تنشر موجزة أو مفصلة في الصحف السودانية في خـــلال يوم أو يومين . أما إذا كان النقل في شكل ونسة أو قطيعة ، كأن يقال أن فلاناً أكثر حماساً وغيره أقل حماساً ، فهذا مما لا يغير من الأمر شيئاً . قلت أن عدداً من أعضاء جمعية الاتحاد السوداني انضموا إلى جمعية اللواء الأبيض بقيادة الضابط علي عبد اللطيف . ولـــا كان الإنجليز في إنجلترا ، وكذلك لورد كرومر المندوب السامي البريطاني ، قد أبلغوا القادة من رجال الدين وزعماء العشائر بأن حكومة بريطانيا لن تسمح بضمهم لمصر ، بل ســتترك لهـــم الحق في التدرج تحت القيادة والإرشاد البريطاني لتقرير المصير الذي يرونه بمحـــض إرادتهم واختيارهم ، فقد أعد علي عبد اللطيف مقالة أرسلها للحضارة السودانية يطلب فيها أن يترك للسودانيين حرية تقرير المصير في حرية ليقرروا بمشيئتهم الاستقلال أو الانضمام لمصر في شكل وحدة . ومع أن جريدة الحضارة لم تنشر هذه المقالة إلا أن علي عبد اللطيف قد اعتقل مع ذلك وحكم عليه بالسجن عاماً . وقد خرج علي عبد اللطيف مـــن الســـجن بطـــلاً ورمزاً للكفاح والدعوة لوحدة وادي النيل ، والتف حوله المثقفون مدنـــيون وعسكريون ، ووجد تأييداً حاراً من الصحافة المصرية ، بينما استمرت حضارة السودان تهاجمه وتتهمه بالعمالة . ورويداً رويداً قوي ساعد الجمعية ، التي كانت عضويتها الرسمية لا تتجاوز المائة وخمسين عضواً ، إلا إن فكرتها انتشرت بين المثقفين وعامة الشعب وانتشـــرت في جمـــيع أنـــحاء السودان . ورغم أن شعاراتها قد استقطبت المصريين مدنيين وعســـكريين ، ووجـــدت منهم الدعم المعنوي والمادي ، وبلغت قمة الصلة بزيارة السيد حـــافظ رمضان رئيس الحزب الوطني وخليفة مصطفى كامل للسودان . ومع إن الدعوة المعلنة والشعار المشتعل على خريطة وادي النيل والعلم المصري ، إلا أن المتمعن في قراراتها المفصلة يشعر أن الجمعية في الواقع تعارض الحكم البريطاني المتعسف وتريد الخلاص منه ، وتـــرى أن أقصر الطرق لذلك هو ربط كفاحهم مع كفاح الشعب المصري ، الذي ينشد بـــدوره الاستقلال والذي خطا خطوات واسعة في هذا الســـبيل ، وأن شعار وحدة وادي النيل هو وسيلة لا غاية . فأهداف جمعية اللواء الأبيض كانت تتلخص في الآتي:-

١- إنهم ضد السياسة البريطانية ويصفونها بالتعسف وكتم الحريات واستغلال الشعب السوداني ممثلاً في استحواذهم على مشروع الجزيرة واحتكار السكر والضرائب الباهظة . وفي النهاية جعل السودان مستعمرة بريطانية.

٢- ولذلك فهم يتجهون بأهدافهم إلى الارتباط بمصر للخلاص من الإنجليز والاستقلال لمصر والسودان بالتعاون الوثيق مع المصريين ، وللحصول في نهاية المطاف على استقلال السودان.

كان طبيعياً أن تحدث هذه الحركة العنيفة ، التي أصبحت مبادئها تنتشر بين طبقات الشعب في مختلف مستوياتها ، ردَّ الفعل بين الفئات الأخرى التقليدية المؤيدة للحكم البريطاني . وقد انقسمت هذه الطبقة الأخيرة إلى فئتين :-

أ- فئة المعتدلين وهي ، رغم تأييدها للبريطانيين ، غير أنها تطالب بأن يحدث تطور في السياسة والإدارة والاقتصاد بهدف الوصول بالتدرج إلى الحكم الذاتي للسودان وإلى الاستقلال في نهاية المطاف.

ب- فئة التقليديين المؤيدين لبريطانيا ولحكومة السودان بلا حدود والمؤمنين بالأمر الواقع والحالة الراهنة للسودان والمعارضين لأي صلة بمصر .

ت- وقد ظلت فئة المعتدلين هادئة ليس لها نشاط يذكر ، غير أن فئة التقليديين كانت ترسل من حين لآخر عرائض للحاكم العام تبدي تأييدها لحكومة السودان والحكومة البريطانية . أما جمعية اللواء الأبيض وجمعية الاتحاد السوداني فقد اشتد نشاطهما بتوزيع المنشورات وإقامة المظاهرات ، وكان من أهمها وأقواها تلك المظاهرة التي حدثت في مقابر السيد البكري بأم درمان في التاسع عشر من يونيو عام ١٩٢٤م ، بعد تشييع المغفور له حسن عبد الخالق مأمور أم درمان المصري . فقد خطب المغفور له حاج الشيخ عمر مؤبناً الفقيد مشيراً إلى مزاياه العديدة ، ثم عرج فشكر مصر لتأييدها لقضية السودان والوقوف بجانب بنيه ، ثم ختم خطابه بالهتاف المشهور (تحيا مصر .) وأثار خطابه حماس الحاضرين من مصريين وسودانيين وقامت مظاهرة ضخمة ، فهتفت بحياة مصر وسقوط الاستعمار. لقد كنت في ذلك الوقت طالباً بالمدرسة الأولية . ولما كنا نسكن في حي العمدة القريب

مـــن مقابـــر البكري ، فقد حضرت مع أخوتي وجيراني ذلك الحشد الضخم وهتفنا مع الهـــاتفين (تحـــيا مصر) ولاحقنا بوليس السواري بخيله وسياطه حتى احتمينا جميعاً في دار عمنا عمدة أم درمان . لقد أعتقل الحاج الشيخ عمر فوراً في تلك الأمسية . ولكن الثورة اشتعلت وكان لابد أن تبلغ ذروتها بأمل تحصيل غايتها . ففي اليوم التالي خاطب الشيخ حســـن الـــنور ، إمام جامع الخرطوم ، في خطبة الجمعة موجهاً المسلمين إلى أن واجبهم المقدس هو الوقوف مع مصر والتخلص من المستعمر المغتصب . وقد أعتقل فضيلة الشيخ عقب الصلاة مباشرة . ثم انتشرت المظاهرات الداعية لمصر والهاتفة بشعار (تحيا مصر) في العاصمة المثلثة وفي المدن الكبيرة وفي جميع أنحاء السودان . وكانت هذه المظاهرات بمثابة ردّ فعـــل لاعـــتقال وســـجن أبطال جمعية اللواء الأبيض وجمعية الاتحاد السوداني ، وفي مقدمـــتهم الضابط علي عبد اللطيف ، الذي أعتقل وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات واعـــتقال الأقطاب الآخرين . وكلما كثر الاعتقال والسجن والتشريد كلما ازداد أوار الـــثورة . وبسجن الضابط علي عبد اللطيف تولى قيادة جمعية اللواء الأبيض السيد عبيد حاج الأمين . وبقيادته ازداد التحدي وانضم للجمعية عدد كبير من المواطنين من مدنيين وعسكريين ، وبلغت المظاهرات ذروتها . وهنا بدأ الجيش السوداني ، الذي كان القليلون مـــن أفراده منضوين تحت لواء جمعية اللواء الأبيض ، يثبت وجوده ويخلف أثره مما سنرى في الفصل الثاني .

ثورة عام ١٩٢٤م :

كانـــت أولى إرهاصـــات الثورة المسلحة هي المبادأة من طلبة الكلية الحربية . فقد خرجوا ، في التاسع من أغسطس عام ١٩٢٤م ، في ملابسهم الرسمية يحملون أسلحتهم في طابـــور منـــتظم ومحترم ، وسلكوا الطرق الرئيسية في العاصمة إلى وسط السوق العربي ، حيث التفت حولهم أعداد كبيرة من المواطنين ، ثم ساروا حتى بلغوا منزل الضابط علي عبد اللطيف (السجين) حيث أدوا التحية العسكرية .. وبعدها استأنفوا سيرهم إلى سجن كوبر بالخـــرطوم بحـــري ، حيث نادوا على الضابط علي عبد اللطيف الذي ظهر لهم من خلف القضبان . وهناك أدوا له التحية العسكرية ثم قفلوا راجعين في وقار ونظام إلى مدرستهم ، حـــيث أحاطـــت بهم مفرزة أو فصيلة من الجند البريطانيين بأسلحتهم ورشاشاتهم وطلبوا

إليهم التسليم ، ثم قادوهم إلى سفنٍ حربية رست بهم إلى وسط النيل ، حيث ظلوا هناك بضعة أيام يهتفون بشعارهم المشهور(تحيا مصر) إلى أن قادوهم أخيراً ووضعوهم في سجن كوبر بالخرطوم بحري .. وكرد فعل لمظاهرة طلبة الكلية الحربية قامت ثورات في صفوف الفرق العسكرية بعطبرة وبورتسودان وغيرها من أماكن تجمعات الجنود السودانيين . وقد أحبطت تلك الثورات في يسر وسرح الجنود والضباط السودانيون في تلك الفرق كما سجن عدد منهم .

أما المظاهرات المدنية فقد انتشرت في جميع المدن ذات الوعي السياسي في جميع أنحاء القطر وظلت مستمرة لبضعة أشهر . وفي هذه الأثناء كانت حكومة السودان تتشاور مع بريطانيا بهدف أبعاد جميع القوات المصرية الموجودة بالسودان وكذلك الضباط المصريين الذين يعملون في القوات العسكرية السودانية ، ثم تتبع بعد ذلك القوات السودانية لحاكم السودان العام ويصبح ولاؤها له لا لملك مصر كما كان الحال وقتئذ . كذلك كانت حكومة السودان تعمل الآن بقليل من حماس السودانيين وبإعلان يتضمن أن سياسة الحكومة هي إعطاء السودانيين المزيد من السلطات لإدارة شئون بلادهم والمزيد من الوظائف الإدارية للمتعلمين الذين سيخلفون المصريين في تلك الوظائف . وبناء على ما تقدم وكنتيجة لفشل المفاوضات بين سعد زغلول باشا والمستر رامزي ماكدونالد ، رئيس وزراء بريطانيا ، أعلن الأخير أنه لن يسمح للضباط المصريين والموظفين المصريين أن يستمروا في إثارة القلاقل لحكومة السودان . ولعله قصد من ذلك أنه يريد أن يلغي المعاهدة المصرية البريطانية التي يحكم السودان بمقتضاها حكما ثنائياً ، معلناً بذلك حماية بريطانيا للسودان . ولاشك أن هذا التصريح قد أثار المصريين بنوع خاص ، وترتب عليه مقتل السير لي استاك ، حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري ، في التاسع عشر من نوفمبر عام ١٩٢٤م بمدينة القاهرة .

اقتناص الفرصة:

اقتنصت بريطانيا هذه الفرصة الذهبية ممثلة في مندوبها السامي (اللنبي) الذي أرسل باسم ملكة بريطانيا إنذارا لسعد زغلول باشا رئيس الوزراء المصري يطلب فيه :

١) إجلاء الضباط والجنود المصريين من السودان خلال ٢٤ساعة .

٢) دفع تعويض كبير للحكومة البريطانية كفدية لمقتل السير لي استاك .

٣) اعطاء حكومة السودان الحق في زراعة القطن بدون تحديد ولأي مدى تستطيعه وتقتضيه الحاجة .

وقد رفض سعد باشا رئيس الوزراء وزعيم حزب الوفد المصري هذا الإنذار ، مما أضطره ، تحت ضغط الملك فؤاد من جهة واللنبي من الجهة الأخرى ، الى الاستقالة . فخلفه نسوبار باشا الذي قام فورا بإصدار الأمر باسم الملك لاجلاء القوات المصرية من السودان . في هذا الأثناء رفضت القوات المصرية الانسحاب . كما أن الاورطه الحادية عشرة السودانية تمردت والتحمت في معركة مع القوات البريطانية استمرت حتى اليوم التالي. ويهمنا هنا أن نثبت الحقائق التالية :

١) ظلت الدعوة لوحدة وادي النيل في أشكالها المختلفة لازمة للسودانيين منذ الفتح في عام ١٨٩٨م والي أن تحقق الاستقلال في يناير عام ١٩٥٦م . وقد كانت كلها تجاوباً مع الثورة المصرية ضد الاستعمار وأخذت أشكالها الواضحة في عام ١٩١٩م و ١٩٢٤م ثم سارت في طرق متباينة في عام ١٩٣١م،١٩٣٨،١٩٣٦م عند قيام مؤتمر الخريجين ، ثم أخذت صيغها المختلفة بقيام الأحزاب السودانية ، إلى أن أنتهي بنا المطاف الى الاستقلال عام ١٩٥٦م .

٢) لقد اثبت المؤرخون ، مع اختلافهم ، على أن شعار الوحدة بين مصر والسودان كان في واقع الأمر كفاحاً مشتركا بين الشعبين الشقيقين للخلاص من المستعمر ، ثم ترتيب أمرهم بعد ذلك بالطريقة التي ترضى الطرفين .

٣) لقد كان همُّ مصر الأكبر وفي جميع الحالات هو الخلاص من المستعمر من وادي النيل ككل ، ضماناً لشريان حياتها (ماء النيل) الذي لا يمكن ضمانه بوجود قوة قهرية مستعمرة في أعاليه .

٤) لقد كان موقف القوات المصرية المرابطة بالخرطوم بحري ، يوم تظاهر طلبة الكلية الحربية في التاسع عشر من نوفمبر والأيام التي أعقبته ،يوم تمردت الفرقة الحادية عشر بالخرطوم وقاومت الفرقة البريطانية حتى قتل جميع ضباطها وأغلب جنودها ثم أعدم فيما بعد من أعدم وسجن من سجن ، أقول كان موقف القوات المصرية المرابطة

بالخرطوم يجري سلبياً للغاية . فقد اكتفوا بالاعتصام في ثكناتهم الى أن صدر لهم الأمر من حكومة صباحي باشا بالخروج من السودان . وقد خرجوا جميعا ضباطاً وجنوداً ولم يصب أحد بأذى . ولو كانوا قد تجاوبوا مع اخوتهم السودانيين والتحموا مع الإنجليز في معركة في الفترة بين استقالة سعد باشا وقيام حكومة نوبار باشا ، ولو امتزج الدم المصري بالدم السوداني في ملحمة مشتركة في ثري السودان ، لربما كان قد تغير وجه التاريخ بالنسبة لقضية وادي النيل.

٥) لقد كان موقف الحكومات المصرية ، التي أعقبت حكومة سعد باشا ، مخيبا للآمال بالنسبة لابطال ثورة ١٩٢٤م ، الذين كانوا في السودان أو في مصر أثناء أحداث مقتل السردار . فقد قوبل أولئك الأبطال بالتجاهل والامتعاض . ولعل أكبر دليل علي ذلك هو محاولة البوليس المصري إلقاء تهمة مقتل السردار علي المرحوم عرفات محمد عبد الله . وقد قيل ان له شبهاً بالقاتل الحقيقي ، فزج به في السجن وعومل معاملة أفضت الى مرضه العضال . ولعل من سخرية القدر أن الاستاذ عرفات لم يلبث أن ترك السجن حتى تلقفه البريطانيون فعينوه بادئ ذي بدء في وظيفة مناسبة بشركة جلاتلي هانكي ، ثم لم يلبثوا بعض الوقت حتى منحوه رخصة إصدار مجلة الفجر ، تلك المجلة العظيمة التي كان لها أكبر الأثر في مسار الحركة الفكرية والأدبية والسياسية في السودان فيما بعد . هذه الرواسب ظلت باقية في نفوس بعض أبطال حركة ١٩٢٤م ، مما دفع ببعضهم للانتقال والانضمام للحركة الانفصالية في السودان في وقت مبكر . غير أنها مع ذلك لم تؤثر كثيرا في الدعوة للوحدة أو للاتحاد مع مصر . إذ ان الحركة كما قلت كانت نتاج كفاح مشترك بين شطري الوادي للخلاص من المستعمر ، وصلة أزلية باقية تفرضها وتحتمها اللغة والدين والدم والمصلحة المشتركة .

ومهما يكن من أمر فقد أضطر اللّنبي لسحب إنذاره الخاص بالتوسع في ري ارض الجزيرة بأمر من حكومته . وكان هذا القرار هو اكثر القرارات إثارة للشعب المصري . وقد سوي الأمر فيما بعد بين الحكومة المصرية والبريطانية في اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م .. تلك الاتفاقية التي أثارت بدورها حفيظة السودانيين الذين لم يكونوا طرفا فيها . فقد رأوا فيها الغرم كل الغرم ، إذ اقتصر نصيبهم فيها علي جزء واحد من اثنين وعشرين جزءاً

إجمـــالي مياه النيل . ولقد سوي هذا الامر بدوره بين الجمهوريتين السودانية والمصرية في اتفاقـــية ١٩٥٩م ، واصبحت الاتفاقية الأخيرة منطلقا لاتفاقيات متعاقبة ومنصفة وبناءة . وهـــا نحـــن نشهد الآن في السبعينات الاتفاق المشترك لمشروع جونقلي والسيتيت وبقيه مشاريع الانتفاع بالمشاركة من ماء النيل .

النكســـــــة :

انتهت أحداث ٢٤ بخيرها وشرها ، وخرج المصريون العسكريون وتبعهم بعد قليل جمـــيع المصريين المدنيين فى الإدارة والمآمير وكبار الموظفين ، وبصفة خاصة الأساتذة الذين كانـــوا يدرسون في كلية غردون وفي المدارس الوسطي . وقفلت المدرسة الحربية وتبعها ف عـــام ١٩٢٧ قفـــل مدرســـة نواب المآمير بعد تخرج آخر دفعه فيها . وواجهت الإنجليز مشكلتان :

١) مشكلة إدارية ترتبت عن أبعاد المصريين فوراً من السودان . وهذه حاولوا التغلب عليها بإيفاد عدد من الأساتذة اللبنانيين من خريجي جامعة بيروت ، وكانوا في الغالب الأعم من اللبنانيين المسيحيين أمثال الأساتذة شماس وإدوارد عطية وإبراهيم عطية وناجي وتوفيق حباز (أصحاب البار المشهور فيما بعد بالمحطة الوسطى) وميشيل وأمين الحسن . ولعل الأخير هو المســـلم الوحـــيد بينهم . وكان هؤلاء يدرسون بصفة رئيسية الرياضيات وعلم المحاسبة (Book Keeping) ودراســـة الطباعة علي الآلة الكاتبة والاختزال وحفظ الملفات بقســـم المتـــرجمين . أما اللغة العربية فقد نقل لها الأساتذة الاجلاء من المدارس الوسطي ، أمـــثال المشـــائخ عبد القادر المصري ومجذوب جلال الدين والبشير الفضل والامين أحمد ابـــراهيم . وقـــد ســـدوا مشكورين الفراغ بجدارة وكفاءة ، كما زانوا الكلية بوقارهم وبتمسكهم بعزتهم وكرامتهم ، طيب الله ثراهم جميعاً . كما أوفدوا بعثات متتابعة للجامعة الأمـــريكية بـــبيروت في أعداد قليلة لا تتجاوز الثلاثة أو الأربعة فى كل فترة . وقد تكون الوفد الأول من الاساتذه عبد الفتاح المغربي للرياضيات ، وعبيد عبد النور للتاريخ ، ومحمد عـــثمان ميرغني لعلم الحسابات ، ومحجوب الضوى لتدريس الكتبة (المترجمين) ثم تبعتهم الدفعة الثانية من الاساتذه اسماعيل الازهري والنصرى حمزة والمرحوم الاستاذ حمزة ميرغني .

وتـــتابعت الدفع فشملت الدكتور مكي شبيكة والأساتذة نصر الحاج علي وأحمد المرضي وعبد الحليم علي طه وهكذا .

أمـــا في الإدارة فقد رقي نواب المآمير من خريجي مدرسة المآمير السالفة الذكر إلى درجـــة مآمير ، أمثال السادة نوح عبد الله حمزة وعلي عبد الله ومحمد الحسن عمر وعبد القادر حاج الصافي وغيرهم ، ودُعّموا ببعض الضباط السودانيين من الجيش المصري سابقا ، الذين إما كانوا في الإدارة أو عينوا لها بعد عام ١٩٢٤ ، من أمثال المغفور لهم البكباشي محمد نور وأبوبكر حسن وأحمد حسين وعبد الرزاق خير السيد وعامر بشير وعبد الوهاب بحيري وغيرهم .

وفي قـــوة دفـــاع السودان استبقوا بعض الضباط العظام ، من الذين لم يشتركوا في أحداث ٢٤ لأسباب مختلفة . وقد كان بعضهم متعاطفاً مع الحركة ولكنه لم يشترك . إما لعـــدم إيمانه بقادتها من صغار الضباط أو لسوء التوقيت في نظره ، وإما أن يكون مختلفاً مع الحـــركة مـــن الأساس أو يكون من صغار الضبـاط .. ونعتذر للذين كانوا بحكم مواقعهم بعيدين عن الأحداث . فمن كبار الضباط استبقوا أمثال السادة عبد الله خليل وحامد صالح وســـليمان الخليفة عبد الله وحسن الزين وغيرهم ، ومن صغار الضباط وقتئذ السادة أحمد محمد وإبراهيم عبود وأمين حميدة وأحمد المهدي ومحمد الحسن عثمان . اما الوظائف الفنية والإدارية في المصالح فقد شغلها لبنانيون أو إنجليز.

٢) المشكلة الثانية الهامة والتي أصبحت تقلق الإدارة البريطانية ردحاً من الزمن هي مشكلة عـــدم توفر الثقة بين الإنجليز والطبقة البرجوازية المتعلمة من خريجي كلية غردون والمدارس الوســـطي .. فقد بلغ عدم الثقة في هذه الفئة ، بعد حوادث ٢٤ ، مداه ، وتطور الى شك كـــبير وكراهية عنيفة . ومنذ ذلك الوقت استنبط الإنجليز كل الوسائل المختلفة للحط من قدر هذه الفئة بكل الأساليب .. فقد كانت الإدارة البريطانية ، منذ عهد ونجت والي مقتل الســـردار سير لي استاك ، تسير في خطين متوازيين يتفاوتان قوة وضعفا حسب مقتضيات الأحـــوال ... الخط الأول هو إعطاء السودانيين المتعلمين المزيد من الوظائف الإدارية ذات المســـئولية ، لـــيحلوا محل الموظفين الأجانب بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة ، بهدف تـــدريب السودانيين المتعلمين علي النمط الحديث في الإدارة وليصبحوا واسطة العقد بين

الحكـــام البـــريطانيين وعامة الشعب وليحققوا بعض الوفر في الميزانية . والهدف الثاني هو تطوير الإدارة الأهلية عن طريق النظريات التقليدية التي كانت قائمة منذ العهد التركي وإن تقلصت كثيرا في عهد المهدية .

هذه هي السياسة التي كانت تسير عليها الحكومة السودانية حتى نهاية حكم استاك . أمـــا بعـــد حوادث ١٩٢٤ وكنتيجة لعدم الثقة التي أصبحت قائمة بين الإنجليز والطبقة المـــتعلمة ، فقد أغفل الجانب الأول وقلص تماما ، وأصبح الخط المرسوم هو تدعيم الإدارة الأهلـــية ممثلة في النظار والعمد والمشائخ . والهدف من هذه السياسة الأخيرة هو أن تكون الصـــلة بـــين الإدارة الأهلـــية والحكام البريطانيين صلة مباشرة من غير واسطة والاستغناء تدريجـــيا عـــن الإداريين وحتى الكتبة والمحاسبين وغيرهم من الطبقة البيروقراطية المتعلمة . وجاء هذا واضحا في التقرير السنوي لحكومة السودان لعام ١٩٢٦م . ولعل أطرف تعليق ونقد وقفت عليه هو ما جاء في كتاب البروفسير هولت (A modern History of the Sudan) تـــاريخ السودان الحديث صفحة ١٣٥، حيث قال (يصدم المرء عندما يقـــارن هـــذه السياسة الحديثة للإدارة البريطانية في الإدارة الأهلية أو الإدارة غير المباشرة بســياسة الخليفة عبد الله التعايشي ، عندما دعا البقارة من غرب السودان ليحكموا السودان . والشـــيء الوحيد الذي تتفق فيه السياستان هو عدم الثقة . وكان لابد أن يصبح مصير السياستين الفشل التام) . واضاف البروفسير هولت:- (وفي الحالتين أعطى الحاكم ظهره إلى الطبقة الأكثر تقدما من رعيته ، وهم الذين لابد من الاستعانة بهم كضرورة ملحة لتسيير بحكمه البيروقراطي ، وولي وجهه نحو الطبقة الأكثر تخلفاً ، كأداة لتثبيت حكمه .. غير أن تصرفات وتوقعات البريطانيين عام ١٩٢٦ كانت أسوأ من تصرفات الخليفة .. وذلك لان الخلـــيفة عبد الله اضطرته الحروب وما استتبعها من تهجير للقبائل إلى تلك السياسة ، التي انهكت عضد تلك الإدارة الأهلية فتساقطت القبلية وتفتت وقد حاول استاك ، بتشريعاته الـــتي أســـتحدثها ، أن ينمي ما تبقى من تلك القبلية ويثبتها تدريجيا .. غير أن الحال بعد حوادث ١٩٢٤ قد تبدل ، وأصبح الاعتماد كل الاعتماد على الإدارة الأهلية والعمل على توسيعها وانتشارها كسياسة ثابتة لحكومة السردار ..) وقد أشار بروفسور هولت الى خيبة الأمـــل التي أصابت سير جيمز كرى ، مؤسس التعليم في السودان عام ١٩٠٠م ، والذي

زار السـودان في عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٢م بعد تقاعده بزمن طويل ، حيث كتب يقول : (بعد الأحداث التي أدت لأغتيال استاك ، يبدو أن الإدارة البريطانية في السودان قد أصابها الهلع . ويبدو انه ، بالرغم من إخلاص الطبقة المتعلمة من السودانيين للحكومة ، فأن صغار الإداريين أصبحوا يسعون حثيثا للبحث عن قبلية اندثرت وزعماء قبليين تلاشوا ويحاولون أن يرتبوا لهم نظاما اندثر الى الأبد ..)

وقـد حـاول الإنجليز ، بالتشريعات التي ابتدعوها عام ١٩٢٧ ، وما استتبعها من تشـريعات لنشر الإدارة الأهلية في كل أرجاء القطر ، حتى في المناطق ذات الوعي البعيدة الصـلة بنظام الإدارة الأهلية ، كمنطقة بحري مثلا . ولا حاجة لي للتوسع في هذا الامر . فأمـر الإدارة الأهلـية واعتماد الإنجليز عليها إلى قبيل عهد الاستقلال معروف للجميع . ولكـن يجـدر بي أن أسجل هنا ما اعتقده شخصياً من ان الإدارة الأهلية قد خيبت أمل الإنجليز في نهاية المطاف . فقد كانوا يأملون ان تثبت الإدارة الأهلية أقدامهم الى أمد بعيد ، غـير أن رجالهـا ، وهـم وطنيون قبل كل شئ ، قد انحازوا أخيرا إلى الجانب الوطني وبدعمهم للمثقفين من أبناء السودان حتى تحقق الاستقلال . هذا ما كان يجري في السودان في إطـار السياسـة العامة التي ابتدعها الإنجليز عقب أحداث ١٩٢٤ .. فماذا كان يجري داخل كلية غردون والمدارس الوسطي المتفرعة عنها ؟؟

الوقت ، ولعدم التفاهم للتعليم فوق الثانوي آنذاك . غير أن الحقيقة تخالف ذلك . فقد ظل الخريجون باستمرار يَجلُّون في هذا المطلب. وأذكر أنَّ بعض الشبان المتحمسين ، من أمثال المغفور له الاستاذ محمد أحمد محجوب والمرحوم الاستاذ يوسف التني والاستاذ يحي الفضلي ، وقفـــوا خطباء في يوم الخريجين عام ١٩٣٠م وطالبوا بإلحاح لتأسيس جامعة الخرطوم . وإذا لم تخني الذاكرة ، فقد كان هذا أثناء زيارة بعثة لورد ويلاوبر للخرطوم ، والتي قيل أنها تـــزور السـودان وبعض دول شرق أفريقيا بفكرة أقامة جامعه في إحدى مدنها . وكانت ماكربــرى هي المرشحة . ولهذا فقد ألح السودانيون في ذلك الحفل أن تكون الجامعة من نصيب الخرطوم .

ظل العسف والقهر طابعاً للكلية حتى عام ١٩٢٨ بعد عودة أول أساتذة سودانيين مـــن الجامعة الأمريكية ببيروت ، كما أشرت إليه سالفاً . وقد استطاع المغفور له الأستاذ عبيد عبد النور ، وكان أثيراً لدى الوكيل (المستر يودال) ، بعد الإلحاح والمثابرة ، ان يؤثر عليه في التخفيف من هذه القسوة ، وبدأ بإلغاء الطُلبة وتمكن من إدخال الصحف المصرية لأول مــرة لمكتبة الكلية ، كما بدأ بتأسيس الجمعيات الأدبية (تحت انضباط خاص .) ولا أريـــد أن أسهب في الحديث فـسيجد القارئ وصفاً كاملاً له في مذكرات السيد مكي المنا في إضـــراب الكلية عام ١٩٣١م . فقد كان الأخ مكي الطالب الأول في الكلية في ذلك العام ورئيس الرؤساء ، والمطلوب منه أن يكون حسب السوابق في الكلية ، العين الساهرة للسيد مدير الكلية صاحب السلطة المطلقة في اغلاق الكلية متى شاء وفي الفصل من المدرسة ، إلاّ انــه أصـــبح مع ذلك زعيم الإضراب ومنظمه وموجهه لغايته المرجوة ، مما سبب له سخط الإنجليز في جميع أنحاء السودان كما فصَّله في مذكراته التي سنضمنها هذه المذكريات . والأخ مكــي الجدير منا جميعاً بالتسجيل لهذه الأحداث الهامة . فقد كان هو ربانها وقد تفضـــل مشكوراً بقضاء جزء كبير من وقته في التحقيق وجمع القليل من المعلومات التي لم تستوعبها ذاكرته فجاء بحثه وافياً للغرض .

كلـــية كتشنـــر :

ذكـــرنا في فصــــل سابق تاريخ نشأة كلية غردون وتطورها حتى أحداث ١٩٢٤ المعروفة في ملاحظات عابرة . ولعله من المفيد أن نذكر أن كلية كتشنر الطبية قد أسست عـــام ١٩٢٢ تخلـــيداً لذكرى كتشنر باشا . وكانت أول نواة لكلية جامعية تخرج أطباء ســـودانيين لـــيحلوا محـــل الأطباء المصريين واللبنانيين ، الذين كانوا يقومون بهذه المهمة مشكورين . ولكن العجيب في الامر أنه ، ومنذ أن أسست كلية كتشنر أو مدرسة كتشنر الطبـــية ، كمـــا كانت تسمى وقتئذ ، لم يفكر الإنجليز في إنشاء كلية أخرى للهندسة أو الـــزراعة أو البيطرة والقانون مثلا لتفي بحاجة البلاد في ذلك الوقت .. هذا بالرغم من أن الحالة المالية كانت حسنة للغاية عقب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩م والى عام ١٩٢٩م ، حـــيث وصلت الحالة المالية مداها الأقصى في ذلك الوقت ، ثم أخذت تنحسر في عامي ٣٠ و ٣١ وربما استمرت بصورة ما حتى عام ١٩٣٤ ويبدو أن أحداث ١٩١٩ و١٩٢٤ كانت هي العامل المهم في عدم إنشاء تلك الكليات . بل ومن المؤكد أن السياسة المرسومة من قبل الانجليز كانت تجنح ، عقب حوادث سنة ١٩٢٤ ، إلى الرجوع بالتعليم الى الوراء . فقد اتضح ذلك أولاً في عدم إنشاء أي مدرسة ثانوية أخرى ، وبقيت كلية غردون تتمتع بالوحدة والانفراد . والظاهرة الثانية الهامة هي المعاملة القاسية التي كان يعامل بها طلبة كلية غردون عقب أحداث ١٩٢٤ مباشرة . فقد كانت الكلية أشبه بسجن . ولعل نزلاء سجن كوبـــر من مجرمين وغيرهم كانوا يتمتعون بحرية أكبر . فالتيلة ذات العشرة ألسنة من التيل المجدول والمعقد كل لسان منها إلى ست أو سبع عقد ، والمحفوظة في الماء المملوح باستمرار ، كـــان يجلـــد بهـــا الطالب لأقل خطأ يرتكبه اثنتا عشرة جلدة . والطُّلْبة التي تتمثل في (المدرداقـــة) الثقيلة ، التي تعجز عن جرها الخيول والبغال ، كان يجرها الطلبة (التفاصيل في مذكـــرات مكـــي المنا) وجدير بالذكر أن السيد إدوارد عطية المشهور ، الذي بدأ حياته أستاذا في الكلية ، ثم أنتقل الى مكتب السكرتير الإداري ، قد وصف تلك الحالة في كتابه المعـــنون (عـــربي يـــروي قصته) حين قال : (عندما دخلت كلية غردون لاول مرة كان إحساســـي أنني أدخل معسكر أسرى حرب) وربما يحســـب القارئ أن عدم اهتمام الإنجليز بإنشـــاء مـــدارس فوق الثانوية أو كليات جامعية يعود الى عدم وعي السودانيين في ذلك

إضراب الكلية عام ١٩٣١م:-

ذكـــرت آنفـــاً أن الأستاذ/ مكي المنا قد أعد مذكرات ضافية عن إضراب الطلبة عام ١٩٣١م . غير أن هناك نقاطاً بسيطة رأيت أن أسجلها كمقدمة لذلك كما ان الأخ مكي قد قصر بحثه على عمل الطلبة عام ٣١ ولم يذكر في بحثه جانب الخريجين . وقد كان لهم دور بارز ومقدر . ولكن الأخ مكي تركه لي ، إذ علم أنني جمعت معلومات رآها كافية في هذا الصدد . وســأذكر هـــنا جانب الخريجين بوجه عام ، ولجنة العشرة على الخصوص ، في الفصل الذي سأخصصه لرسالة (شيخ الأندية) ونعود الآن لبداية الإضراب .

كـــان هـــناك تقليد في كلية غردون بأن يمضي بعض الطلبة من فصلي الهندسة نصف الإجـــازة منتســـبين لمكتب تنظيم العاصمة المثلثة او لوزارة الأشغال للتدريب . فكان نصف الفصـــلين يمضي الجزء الأول من العطلة الدراسية (ست أسابيع) ثم يأتي الفصل الأخير في الفترة الثانـــية . وقد كانت الفترة الثانية من نصيبي وزملائي من الفصلين .ن وكانت مجموعتنا (١٠ طالباً) تسكن في منزل (استاك .) وفي إحدي الامسيات وصلنا الطالب محمد عبد الكريم . من طلـــبة السنة الرابعة مهندسين ، يصحبه الطالب إدريس النور ، من السنة الثالثة (قسم الكتبة) يحمــــون جـــريدة الحضـــارة التي تضمنت منشوراً للحكومة بتخفيض مرتبات طلبة المحاسبين والمتـــرجمين مـــن ثمانية جنيهات إلى خمسة جنيهات ونصف . وفي عام ١٩٣١ كانت هنالك الأزمة الاقتصادية العالمية الطاحنة وأضيفت لها أزمة محلية في السودان ، تمثلت في شح المحاصيل بســـبب نقـــص المطر وأمراض القطن . وكانت ثالثة الأثافي أسراب الجراد التي غزت السودان وقضـــت على الأخضر واليابس . وكنتيجة لذلك رأت حكومة السودان أن تجري تخفيضاً في المصروفات . فوفرت عدداً كبيراً من الموظفين ، كان أغلبهم من الســـودانين المتقدمين في ســـنهم . كما تم تخفيض مرتبات الموظفين الباقين في الحكومة بنسب تتراوح بين ٥% - ٧,٢٥% . أما مـــرتبات الخـــريجين فقـــد خفضت إلى أكثر من ٣٠% . وقد اتضح من كل ذلك أن الأزمة الاقتصـــادية كغيرهـــا من الأزمات الاقتصادية لابد أن تكون عابرة ، غير أن الانجليز أهتبلوا الفرصة للتشفي من الطلبة الذين أزعجوهم في عامي ١٩١٩ و١٩٢٤ وقصدوا بإجرائهم ذلك في نظـــرنا أن يقللـــوا من قيمة التعليم الثانوي في نظر الطلبة وآبائهم على السواء . فقد كان الطالب في ذلك الوقت ، ولايزال حتى الآن ، في رأيي استثماراً لوطنه ولأسرته ولشخصه على

السواء . وأراد الأنجليز أن يوحوا للآباء أن لا خير في هذا العناء ، ومن الخير أن يتوظف ابناؤهم عـند نهاية تعليمهم الاوسط ، ويبدأوا في أعانتهم ، دون حاجة للسنوات الأربع التالية بدون موجب أو مبرر . وكان هذا شعورنا في تلك الأمسية . وظللنا نتباحث حتى بعد منتصف الليل ، ثم قـررنا إرسـال خطابات لطلبة إخترناهم في تلك اللحظات ليشجعوا أخوالهم في إرسال برقيات إحتجاج للحاكم العام من كل مدينة او بلدة بها مكتب برق . وقد فعلوا من أجل هذا ونظـراً لأنه كان للمهندسين موقف قيادي في ذلك الإضراب . ففضلاً عن رئيس الرؤساء ، الذي كان مهندساً ، كان هناك عشرة طلبة من مجموع الخمسة والعشرين طالباً المكونين للجنة الإضراب (الزعفران) كما كان هناك ستة رؤساء من المهندسين من مجموع الرؤساء ، وعددهم سـتة عشـر ، أصبحوا جميعاً زعماء للإضراب . هذا فضلاً عن أن المهندسين ما كانوا معنيين بالتخفـيض في ذلك المنشور . ولكل ذلك رأي الأنجليز أن يعاقبوا الطلبة المهندسين . فلم يعين مـنهم احدٌ في الحكومة إلا بعد مضي ثمانية عشر شهراً على التخرج ، حين تفضل عبد القوي أحمد باشا بتعيين عدد منهم في تشييد خزان جبل الاولياء . كما ان قدامى المهندسين المتخرجين قد تبرعوا وأسسوا مكتباً للطلبة المهندسين لرسم الخرط وغير ذلك . وكان أول ما قام به ذلك المكـتب هو رسم وتقييم وقف البغدادي باشا ، ذلك الرجل العظيم الذي اوقف كل املاكه بالعاصمة لكلية الطب بالخرطوم ، وهي تدر الأن ريعاً محترماً لجامعة الخرطوم .. بيد أن الأنجليز ، خشـية أن يستوعب عبد القوي باشا جميع الخريجين من المنهدسين في مشروع الخزان ويبدأ رباطاً وثيقاً جديداً ، قرروا أخيراً أن يوزعوا ما تبقى من مهندسين على المصالح الفنية . وجدير بالذكر أن نصف هؤلاء المهندسين ، على أقل تقدير ، لم يستطيعوا الإستمرار في خدمة الحكومة . فاسـتقالوا وكانـوا بفضل الله النواة الصالحة لتأسيس وإقامة المشاريع الزراعية الخاصة ، التي أصبحت فيما بعد مشاريع الإصلاح الزراعي . وكان ذلك بسبب شظف العيش وقسوة الحياة التي كانوا يجدونها من رؤسائهم الإنجليز.

معـروف أن أستاذنا المهندس إبراهيم أحمد كان أحد دعامات حزب الامة فيما بعد . ولذلك فقد كنت ، كأحد الإتحاديين ، اختلف معه في الإتجاه السياسي . ولكن الأستاذ إبراهيم كـان شخصية قومية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معاني . كان يتتبع أخبار كل مهندس من طلبـته ويحرص لكي يجد ذلك المهندس الفرص المتاحة للعيش الكريم . فهو الذي بادر بإنشاء

مكتب المهندس وجعل على رأسه الأخ إبراهيم الأسد ، زميل الأخ مكي المنا ، رئيس منـــزل استاك سابقاً وعضو لجنة (الزعفران) وهو الذي عمل مع زملائه ، كبار المهندسين أمثال عثمان أبـــو المجد وعلي بدر الدين ومعني محمد حسن ، ليجد الخريجون من المهندسين فرصة للعمل في خزان جبل الأولياء ، ثم أخذ كما أسلفت يتابع اخبار المهندسين داخل وخارج السودان . ومما أذكره في هذا الصدد أنه في عام ١٩٦٨م كان يلح في أن يغري الزميل عمر إبراهيم(حشدور) للعـــودة للسودان . للمعاناة التي كان يجدها في الخارج مع تقدم السن . وكان يعد بأن البنك الـتجاري الســـوداني ، وكان هو مديره ، سيعطي عمر كل التسهيلات المناسبة ليبدأ العمل . وأثـــناء قـــيام مـــباني حلفا الجديدة للتهجير قدم كل مساعدة ممكنة لطلبته السابقين متجاوزاً الضمانات المتشددة التي كانت تطلبها البنوك . ولم يخذله طلبته الســابقون في هذا الصـدد .

التعليم في كلية غردون:-

قد تكون النظرة للتعليم في كلية غردون مقترنه بتعليم مستوى الثانوي العالي . والحقيقة أن هـــذه النظرة تبدوا ظالمة ، فالتعليم كان في حقيقته أقرب إلى مستوى كلية جامعية أو معهد فـــني عالي . وإذا أستعرضنا خريجي التخصصات المختلفة نجد أن أداءهم كان ممتازاً لايقل عن مســـتوى نظرائهم من خريجي المعاهد العليا . ويكفي أن نستعرض خريجي قسم الهندسة : من امثال ميرغني حمزة وعبدالرحمن عابدون وحسن كرار ومحمد علي شوقي وإبراهيم أحمد ومحمد الفضل وعثمان أبو المجد ومعني محمد حسن وغيرهم ، ومن القضاة المدنيين والشرعيين ، امثال الدرديري محمد عثمان ومحمد صالح الشنقيطي وحسن مدثر ومحمد أبو القاسم ومحجوب عثمان أســـحق وعـــوض الله صالح وأبوقصيصة ، ومن المعلمين أمثال أحمد محمد صالح وعمر أسحق ومحمـــد الحســـن دياب وعبدالرحمن علي طه وعبدالقادر شريف وصديق فريد وصالح بحيري والأساتذة عبدالله عبدالرحمن وعبدالله البنا ومحمد أحمد البدوي ومجذوب جلال الدين وإبراهيم عمـــر والبشير الفضل والامين أحمد إبرهيم ، ومن المحاسبين أمثال حماد توفيق وخليل عبدالنبي وإبـــراهيم الحلاوي وغيرهم ، ومن الكتبة امثال الدرديري نقد وحامد السيد وغيرهم ، بل إن كثيراً من هؤلاء تقلدوا مناصب إدارية ونجحوا فيها غاية النجاح ، أمثال مكاوي سليمان أكرت وحسن علي عبدالله وعلي حسن عبدالله وعبدالعزيز عمر الأمين ومأمون الأمين ومحمد المهدي

موسى إلخ .. هذا وإنني لم أذكر هنا أولئك الذين حصلوا على دراسات إضافية في الخارج في الإدارة والمحاسبة والهندسة وهم كثر.

وأرجو أن أشير هنا إلى أنّ منهاج الهندسة في كلية غردون مثلاً يكاد يكون نفس المنهاج الذي درسه طلبة المدارس العليا في السنوات الأولى ، بل إن الاستاذ المحاضر الأول ، الذي أصبح عميد الكلية ، هو أستاذنا (مستر داوني) كما أن استاذ وعميد كلية الآداب الأول هو أستاذنا المؤرخ الكبير (مستر نيوبولد) . ولعل الفضل في ذلك يعود إلى أمرين اثنين ، الأول ان طلبة الكلية كانوا يفدون إليها في سن الرشد . فقد كان متوسط عمر المتخرجين اثنين وعشرين عاماً . والثاني ان تلاميذ ذلك الوقت كانوا يدفعون إلى المدرسة الأولية بعد أن يكونوا قد حصلوا على قسط وافر من تعليم القرآن الكريم في الخلوة ، فضلاً عن التركيز الشديد في مرحلتي المدرسة الأولية والوسطى.

نادي الخريجين بأم درمان

شيخ الأندية:-

ذكرت أن نادي الخريجين بأم درمان تأسس عام ١٩١٨م . وكانت الدعوة لتأسيس هذا النادي لجمع شمل الخريجين في دار واحدة ، خاصة بهم يجتمعون فيها كل مساء يسمرون ما طاب لهم السمر ويتشاورون في شئونهم الخاصة والشئون العامة ، قد بدأت منذ وقت طويل قبل هذا التاريخ . وقد ردد صداها المغفور له السيد حسين شريف رئيس تحرير الحضارة في جريدته تلك عام ١٩١١م . ولكنها كانت تجد مقاومة شديدة من الحكومة . وقد استطاع بعض ذوي الحظوة عند حكومة السودان بعد لأي شديد أن يقنعوها بأن لا مصلحة لها في أن يظل الخريجون ، وقد كثر عددهم وتزايد بالتتابع في العاصمة والمدن الأخرى ، منتشرين في المقاهي البلدية أو البارات ، وأنه من الخير لحكومة السودان من ناحية أمنية أن يتواجدوا في مكان واحد تسهل مراقبته .. فوافقت أخيراً عام ١٩١٨م أن يُؤَسَّس النادي بشروط محددة منها:-

١. تحريم العمل في السياسة أو في أي عمل آخر يتعارض مع سياسة حكومة السودان ، خصوصاً وأن كل الخريجين تقريباً موظفون في الحكومة.
٢. ان تقتصر العضوية على الذين بلغوا درجة التعليم فوق المدارس الاولية (ربما تفادياً لكثرة عدد الأعضاء)

٣. أن يكـــون رئيس النادي موظفاً بريطانياً . وقد اختاروا لهذا المنصب المستر سمسون ، مدير الكلية والرجل الثاني في مجال التعليم بعد سير جيمس كري ، مؤسس التعليم في السودان.

كان مستر سمسون هذا قبل التحاقه بحكومة السودان استاذا زائراً في المعاهد العليا المصرية ، درس خلالهـــا الحياة السياسية في مصر وعرف ثقل وأثر الطبقة المثقفة هناك في سير الأحداث السياسية في مصر . وهكذا أســـس النادي بادئ ذي بدء في منزل مستأجر يقع قريباً من موقع السينما الوطنية الحالي بأم درمان ، ثم أتصل الخريجون بالشريف يوسف الهندي ، طيب الله ثراه ، وكـــان يمـــتلك مـــترلاً شـــرقي مسجد أم درمان الكبير(الجزء الغربي من مقر الدار الحالي) ليســـتأجروا تلك الدار . فأبت أريحية السيد الشريف إلا أن يهدي تلك الدار لأبنائه الخريجين وسجلت فوراً بأسم الخريجين .

وفي حفل افتتاح النادي خاطب المستر سمسون ، رئيس النادي ، أعضاء النادي موجهاً ومحذراً ومشجعاً . وقد وردت في ثنايا خطابه جملته الشهيرة التي انطقها له الله (أن هذا النادي سيلعب دوراً هاماً في تاريخ هذه البلاد .) ولابد ان يكون استلهم الفكرة من خبرته السابقة في مصر . كما أشرت أعلاه . وهذه الجملة أخذ يرددها السيد الزعيم إسماعيل الأزهري في السنين التالية ، وهو سكرتيراً عاماً أو رئيساً للنادي تنبيهاً لها في أذهان الخريجين لبعو دورهم المقدر لهم.

مـــار الـــنادي في سنواته الأولى سيرته الطبيعية . وكان شعلة ومنارة للنهضة الفكرية والاجتماعـــية والتربوية .. وعند اندلاع الثورة المصرية عام ١٩١٩م ، بزعامة المغفور له سعد باشـــا وصحبه ، تجاوب المثقفون السودانيون مع تلك الثورة وكونوا جمعيات سرية تؤيد ثورة مصر . وكان من أشهرها جمعية الإتحاد السوداني . وقد انخرط في عضويتها عدد من العسكريين ، مـــن بينهم الضابط عبدالله خليل وصحبه ، ومن المدنيين السادة محمد صالح الشنقيطي ومحي الـــدين جمال أبو سيف والبدري الريح وبابكر قباني وسليمان كشه والشاعر الفنان خليل فرح (هذا على سبيل المثال لا الحصر .) وكانـــوا يجتمعون في النادي مثني وثلاث ، يتبادلون الأخبار بأســـلوب خـــاص لايخلوا من رموز ، وهم يحسون أنهم تحت رقابة مشددة داخل النادي ، ثم يـــتفقون علـــى مكان وزمان اجتماعاتهم السرية . ومع هذا فقد أعترتهم الشكوك . وفي عام ١٩٢٤م أنضـــم بعضهم إلى جمعية اللواء الأبيض الشهيرة التي تغلبت عليها الصبغة العسكرية ،

بقيادة الأبطال علي عبداللطيف وعبدالفضيل الماظ وعبيد حاج الأمين واللواء البنا وصالح عبدالقادر وعرفات محمد عبدالله ، مؤسس ومحرر مجلة الفجر فيما بعد . وقد وجدت جمعية اللواء الأبيض تأييداً واسعاً من أعضائها الموظفين في مصلحة البريد والبرق ، الذين كانوا ينشرون أخبارها يوماً بيوم وساعة بساعة في جميع أنحاء السودان مما جعل لها شهرة وزيوعاً . وقد أنضم ، بكل أسف ، جماعة من الخريجين إلى جبهة تقاوم هذه الجمعية وتصف أعضاءها بصغر السن وقلة الخبرة كما تصفهم تلميحاً لا تصريحاً بالعمالة . فقد كانوا يصورون كل تجاوب مع حركات التحرير ، وخصوصاً مع الشقيقة مصر ، بالتبعية والعمالة . وفي حقيقة الأمر أن هذا التلاحم هو من قبيل الكفاح المشترك للخلاص من الاستعمار حيث وجد.

وقد قاومت حكومة السوادن هذه الحركة بالبطش والتنكيل والسجن والتشريد . ومع هذا فإن هذه الجمعية لم تخبو أوارها لبعض الوقت حتى أشعلها من جديد طلبة الكلية الحربية في أغسطس عام ١٩٢٤م ، حيث خرجوا في مظاهرة صاخبة ، بلباسهم الزاهي وفي طابور منتظم ، يجوبون شوارع العاصمة ويقابلهم الجمهور الذي ملأ الشوارع بالهتاف والتصفيق والزغاريد ، ويستجاوبون مع هتاف طلبة الكلية الحربية (عاش فؤاد الاول ملك مصر والسودان ، تحيا مصر ويسقط الاستعمار) وسرعان ما تناقلت أسلاك البرق هذه المظاهرة فتجاوبت معها جميع مدن السودان . وقد عمدت حكومة السودان ، وبتأييد من بعض السودانيين ، لقمع هذه الحركة أيضاً . فسجن كل الطلبة ، بعضهم في سجن كوبر مع زملائهم السابقين ، والبعض الأخر في وابور وصنادل داخل النهر . ومع ذلك استمر الطلبة في معتقلاتهم هذه يرددون الهتاف بحياة مصر والسودان ويشعلون حماس كل من يقترب من معتقلاتهم . غير أن الكبت والإرهاب والدعاية المتصلة ضد جمعية اللواء الأبيض وطلبة الكلية الحربية ، ووصفهم بالعمالة والجهل وقلة الخبرة ، كل ذلك جعل الحركة تخبو لبعض الوقت . وليست هذه بدعة ، خصوصاً لو ادركنا أن حركات مماثلة قامت في مصر نفسها تشكك في وطنية وحسن مقصد الزعماء المصريين الذين كانوا يطالبون بالحرية والاستقلال . وهكذا الإنتهازية والأصولية في كل زمان ومكان .

ولم تمض أسابيع قليلة على حادث الكلية الحربية حتى حدث أمر خطير في مصر ، ترتبت عليه أحداث كبيرة في مصر والسودان معاً .. ففي التاسع عشر من نوفمبر عام ١٩٢٤م أغتيل في القاهرة السير لي استاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري . وقد انتهز اللنبي ،

المندوب السامي البريطاني ، هذه الحادثة الكبيرة لعمل ظن أنه سيقطع صلة مصر بالسودان ربما نهائياً . فيستأثر البريطانيون بحكم السودان وضمه ولو تدريجياً للأمبراطورية البريطانية . فأرسل إنــذاراً عــاجلاً لسعد زغلول باشا ، زعيم مصر ورئيس وزرائها في ذلك الحين ، يخطره فيه بوجوب:-

١- سحب كـل وحدات الجنود والضباط المصريين من السودان في ظرف أربعة وعشرين ساعة تاركة الضباط والجنود السودانيين في هذه الوحدات في السودان.

٢- ترتفع مساحة الزراعة المروية في السودان إلى مدى غير محدود حسب مقتضيات الأحوال في السودان.

وكنتـيجة لهذا الإنذار نشأت أزمة حادة في مصر ، ترتبت عليها استقالة سعد زغلول باشـا وتكلـيف نوبار باشا بتأليف الحكومة الجديدة التي أمرت بسحب القوات المصرية من السـودان فـوراً . وانسحبت القوات المصرية بعد لأي ، ولكن الفرقة الحادية عشر السودانية تمـردت واعتصـمت بالمستشـفى العسكري بالخرطوم (مقر وزارة الصحة الحالي) فحاصرتها القوات البريطانية ودمرت المستشفى فوق رؤوسهم بالمدافع ، ولم تستسلم الفرقة السودانية حتى موت آخر جندي مجاهد فيها .

لـيس من أغراض هذه المذكرات تسجيل حوادث ١٩٢٤م . فقد سجلها تفصيلاً كثير من الكتاب السودانيين والمصريين والبريطانيين وغيرهم . وكل ما هدفت إليه هو أن نربط بين كل الحركات الوطنية وشيخ الأندية بأم درمان . وكل ما أذكره شخصياً عن حوادث ١٩٢٤م هـو تلك المظاهرة الضخمة التي حدثت بمقابر السيد البكري بأم درمان عقب تشييع المغفور له المامـور عبدالخالق (المصري) وخطاب الشيخ حاج الشيخ عمر عند القبر يمجد فيه جهاد مصر والمصـريين ، ثم أخذ يهتف (تحيا مصر) وردد جميع المشيعين الهتاف ، ثم اخذت الشرطة تفرق المتظاهرين وقد طاردنا نحن الصغار بوليس السواري وأخذ يلهب ظهورنا بالسـياط حتى احتمينا جمعـياً في منزل جدي السيد العوض ، عمدة أم درمان ، وهو لا يبعد كثيراً عن ساحة المدفن (حي العمدة غرب .) وقد جاز لي ان أدعي وقتها وأفخر على زملائي بالمدرسة الاولية أنني من ثوار ٢٤ (كان عمري احدى عشر عاماً وقتئذ) .

سارت الحياة في النادي بعد حوادث ٢٤ رتيبة وكئيبة . فأنتشر المخبرون في النادي من غير اعضائه ، وربما من بعض أعضائه خصوصاً ان نادي الخريجين في أم درمان يكاد يكون المقر الوحيد الذي لا تكتب على بابه (للأعضاء فقط) ، كما ان من السهل أن يأتي أي زائر في صحبة أحد الأعضاء ثم يأخذ في التنقل من مكان لآخر للحديث مع الأصدقاء والمعارف . وفي عام ١٩٢٨م ، عند عودة أول أربعة أساتذة تخرجوا من الجامعة الامريكية ببيروت ، الاساتذة عبيد عبد النور وعبدالفتاح المغربي ومحمد عثمان ميرغني ومحجوب الضوي ، بدأ الاستاذ عبيد ، وقد تأثر بما رأى في الجامعة الأمريكية ببيروت ولبنان بوجه عام ، يستعيد النشاط الادبي في النادي ، حيث كانت تقام ندوة او محاضرة أو مساجلة أو بما يسمى (ليلة القبعة) Hat Night . وكان هذا النشاط يسير متوازياً مع النشاط المماثل ، الذي أقامه الأستاذ عبيد في كلية غردون أيضاً ، كما سبقت الإشارة . واستقطب هذا النشاط الأدبي عدداً من الخريجين ، فأخذوا يشتركون في عضوية النادي . وقد سبق هذا الأمر حدث هام في مجال التعليم ، كانت انطلاقته في رحاب نادي الخريجين لابد من الإشارة إليه وذلك عام ١٩٢٦م .

المدرسة الأهلية :-

كانت ولا تزال في شمال السودان وجنوبه مدارس تبشيرية ، بريطانية وأمريكية وإيطالية وغيرهما ، ثم تبعتها فيما بعد المدارس القبطية ، التي تحولت في الأربعينات إلى نظام المدارس المصرية الحكومية بضمها لوزارة المعارف المصرية . وكان النظام المتفق عليه للتعليم في السودان يقضي بأن تقتصر المدارس التبشيرية على تعليم الدين المسيحي للسودانيين المسيحيين . كما أن مدارس الحكومة لا تعلم القرآن والدين الإسلامي للمسيحيين ولا يضمن في درجاتهم للامتحان . وفي أواخر عام ١٩٢٥م قررت مدرسة الأمريكان التبشيرية أن يتوجب على التلاميذ المسلمين دراسة الديانة المسيحية وحضور الصلاة في الكنيسة . وهي نفس المدرسة التي تقع الآن شمال غربي مستشفى أم درمان وقريبة من مدرسة أم درمان الأميرية . وقامت قيامة الآباء وسحبوا أبناءهم(ابتدائي -أوسط) من تلك المدرسة ، وأستوعب عدد منهم في المدارس الحكومية . وهنا هب السيد إسماعيل الأزهري الكبير (مفتي الديار السودانية) فدعا إلى اجتماع بنادي الخريجين بأم درمان ، حضره آباء التلاميذ وكبار الخريجين والتجار ، وتقرر في هذا الاجتماع

قيام مدرسة أهلية وسطى لتستوعب هؤلاء التلاميذ وأولئك الذين يحتاجون للتعليم ولا يجدون مكاناً في مدارس الحكومة . وتكونت في الحال لجنة لتأسيس المدرسة من السادة :-

فضيلة الشيخ إسماعيل الأزهري	رئيس شرف
البكباشي/ محمد نور	رئيساً
الشيخ عمر أسحق	عضواً
الأستاذ حسن الظاهر	عضواً
الأستاذ محمد الحسن دياب	عضواً
الأستاذ صديق فريد	عضواً

وهؤلاء ، وربما غيرهم من الخريجين ، ثم من التجار السادة أحمد حسن عبد المنعم و سيد أحمد سوار الذهب وعثمان صالح ومحمد أحمد البرير وبابكر الشفيع وغيرهم . وفي الحال جمعت أموال طائلة . وقيل أن إحدى كرام السيدات ، ولعلها من أسرة سوار الذهب أو إحدى بنات البكباشي محمد نور ، قد أرسلت سوار ذهب تبرعاً للمدرسة مما ألهب حماس الحاضرين وتبرعوا فوراً بمبالغ طائلة . وتبرع السيد أحمد حسن عبد الرحيم أيضاً ببيت يملكه ، يقع في شارع السيد علي الميرغني عند مدخل السوق الكبير ، لتفتح فيه المدرسة فوراً ريثما يتم بناء المدرسة . وقد كان أول مدير لهذه المدرسة فيما أعلم هو الشيخ أحمد العاقب (شيبات) وكان قد عاد لتوه من إندونيسيا ، تبعه الشيخ أبو قصيصة . وقد رأي الخريجون أن يقوموا بنشاط آخر يدعم مالية المدرسة . فأقاموا فرقة تمثيلية تطوف الأقاليم لجمع المال ، فضلاً عما في ذلك من توعية ومنهج وطني شحذاً للهمم . واختاروا روايات لها مدلول ، منها عطبل وديمونة وصلاح الدين الأيوبي . وقد جادت قريحة الشاعر المهندس/ يوسف التني بقصيدة وطنية تفتتح بها المسرحية وهي القصيدة المشهورة:-

في الفؤاد ترعاه العناية　　　بين ضلوعي الوطن العزيز

ومنها الشطرة :

وما بخش مدرسة المبشر　　　عندي معهد وطني العزيز

وهي القصيدة التي كان يتغنى بها الأستاذ/ حسن عطية ، ثم الفنان بادى محمد الطيب . وكان يقود هذه الفرقة الوطنية الأستاذ صديق فريد ونخبة من الخريجين ، من بينهم الأساتذة عبد

الـــرحمن علـــي طه وعبد القادر شريف ومحمد أحمد محجوب ويوسف مصطفى التني وحسين منصور . وقد كانت لهم صورة ممتازة بملابس التمثيل معلقة في غرفة المكتبة بنادي الخريجين بأم درمان . وقد حطمت مع غيرها من الكتب والأثاثات في مناسبة مظاهرة معادية لمؤتمر الخريجين ، أثـــناء مقاطعته للجمعية التشريعية . وهو حادث معروف قد يأتي ذكره في موضعه . كانت المدرسة الأهلية بأم درمان النواة لمدارس أهلية أخرى ، أسست في مقدمتها مدرسة الأحفاد بأم درمـــان ثم المدارس الأهلية بود مدني والأبيض ورفاعة وغيرها ، حتى تسلمت الراية فيما بعد مدارس المؤتمر الأولية والوسطى والثانوية.

والواقـــع أن هـــذه المدارس وجدت رعاية خاصة من المتخرجين . فمديروها كانوا من الصـــفوة المخـــتارة مـــن الخريجين . فالمدرسة الأهلية بأم درمان تعاقب على إدارتها الشيخ أبو قصيصـــة والأســـتاذ عـــبد القادر شريف وغيرهما . وكان ألمع مدرسيها الذين هجروا خدمة الحكومة وانخرطوا في تدريس المدرسة الأساتذة محمود الفضلي وعثمان أحمد عمر(عفان) ومحمد حمـــزة وعـــبد الرحمن حمزة وعلي والشيخ الخاتم وغيرهم . ومن ألمع طلبتها وخريجيها الأستاذ مـــبارك زروق . ومدرسة الأحفاد يكفي أن أسسها وأدارها المربي الكبير الشيخ بابكر بدري . ومن أساتذتها الشيخ شبيكة والأستاذ مكي المنا ثم الأستاذ يوسف بدري والأستاذ فتحي أمباي وغيرهـــم من خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت .. ومدرسة ود مدني استقال بسببها الأساتذة صـــالح مصطفى الطاهر ومصطفى أبو شرف وغيرهم . ومدرسة بور تسودان أسسها الأستاذ الكبير محمد أحمد سليمان . ومدرسة المؤتمر بالقولد أسسها الأستاذ عبد الرحمن عبد الله أستاذ الرياضـــيات وابـــن القولد . وهكذا ، لكل ما سبق ، لم يكن بدعاً أن تصل هذه المدارس إلى مستوى لا يقل عن مستوى رصيفاتها من مدارس الحكومة التي كانت تتمتع هي بدورها بنخبة من كبار الأساتذة في التعليم.

أحداث النادي عام ١٩٣٠م

وبداية انشطار الخريجين:-

كانت انتخابات نادي الخريجين بأم درمان يتخللها دائماً نشاط دعائي قوي ، خصوصاً بـــين كـــبار الخـــريجين ، بوصفها مجالاً لصراعات الخريجين . وقد تجد الاهتمام والحظوة عند الحـــاكمين ، ولكـــنها كانـــت دائماً تمر في هدوء وسلام وبروح رياضية يستأنف فيه المنتصر

والمهزوم حياته العادية في النادي في ود وتسامح . غير أن أحداث عام ١٩٣٠م غيرت الموقف . ورغم أن الحادث الذي سأشير إليه ، رغم أهمية مدلوله ، ما كان ليثير كل الزوبعة التي أعقبتها خلافات ومشاحنات وتشتت ، لولا أن بعض النفوس لم تكن مهيأة للمواقف الوطنية ، بل أن بعضها كان يرتعد من أي موقف عقب أحداث ١٩٢٤ وما ترتب عنها من سجن وفصل وتشريد بين العسكريين والمدنيين . كما أن حكام مصر ، الذين تتابعوا على السلطة بعد حوادث ١٩٢٤ ، لم يهتموا بالمجاهدين الذين وقفوا معهم وقت المحنة ، وقد شردوا ونفوا . ولعل معاملتهم السيئة لعرفات محمد عبد الله وصالح عبد القادر هي التي دفعت بهؤلاء فيما بعد إلى اتخاذ الخط المضاد . وقد اهتبل الإنجليز الفرصة ، كما هو معروف بالنسبة لعرفات ، فعينوه بعد أن طرده المصريون في الشركة الإنجليزية بجدة ، ثم جاء وقت أسس فيه مجلة الفجر في الخرطوم .

وفي عام ١٩٣٠م كانت تدور بين مصر وبريطانيا المفاوضات المشهورة بمفاوضات النحاس/هندرسون . وكان المصريون كعادتهم يصرون على وحدة السودان ومصر (وحدة وادي النيل) وكان أكثر الأحزاب المصرية تشدداً هو (حزب الوفد) بزعامة النحاس باشا . وكان السودانيون ومنذ عام ١٩١٩م بين مؤيد للوحدة مع مصر ومعارض لها . في تلك الأثناء كتبت صحيفة حضارة السودان (الصحيفة الوحيدة والرسمية) مقالاً بعنوان (السودان للسودانيين) استنكرت فيه حق مصر في الحديث عن مصير السودان ، وتعرضت تعرضاً غير كريم للمفاوض المصري النحاس باشا ، ومجدت الحكومة البريطانية وحكومة السودان لموقفهم (النبيل) تجاه الشعب السوداني . وكان بعض شباب النادي يجلسون في ركن من النادي يطالعون تلك المقالة . واستطعت أن أعلم أنه كان من بينهم الأخوة/ خضر حمد وإبراهيم يوسف سليمان وعبد الله ميرغني وإبراهيم عثمان أسحق وحسن زيادة وحسن عثمان النور . فاستهجنوا جميعاً ذلك المقال وقام أحدهم ، وهو الأستاذ عبد الله ميرغني ، وعلق المقال في لوحة إعلانات النادي وكتب عليه بالخط العريض (يا للعار) فنقل ذلك الأمر في الصباح الباكر للمستر(بني) ، مدير المخابرات والميجر (برامبل) مفتش أم درمان . وفي الحال طلب برامبل لجنة النادي لإجراء تحقيق في هذا الأمر ومعاقبة الجناة . وكانت لجنة النادي في ذلك الوقت برئاسة السيد محمد علي شوقي وتضم في عضويتها السادة عبد الماجد أحمد سكرتيراً ، وعبد الكريم

محمـــد وعبـــيد عبد النور ومكاوي سليمان أكرت والدرديري نقد والأمين حميدة وأمين قباني ورزق الله منيوس أعضاء . وخضعت لجنة النادي لإجراء التحقيق ، وأخذت تستدعي المتمردين واحـــداً تلو الآخر ، تستجوبه عن الشخص الذي كتب تلك الجملة ووضع المقالة على لوحة الإعلانـــات . ولم يشأ أي واحد منهم أن يفصح عن أسم العضو وكان يؤكد للجنة أنه موافق على ذلك العمل . وكان المغفور له الأخ عبد الله ميرغني وقتذاك مريضاً في المستشفى . وما أن سمع بأمر التحقيق حتى ترك سرير المستشفى وقابل اللجنة وأفهمها أنه هو الذي كتب الجملة ، وهـــو الذي علق اللوحة ، ثم عاد لسريره . وهنا انقسمت لجنة النادي حول نفسها على توقيع العقـــوبة ، ثم قام بعض أعضاء النادي يجمعون التوقيعات الضرورية لعقد اجتماع فوق العادة لسحب الثقة من اللجنة ، خصوصاً وقد ثبت لديهم أن بعض أعضائها أخذ يتصل ببعض آباء وأولياء الشبان يفهمونهم أن (ابنهم شاب خير ومهذب ولكنه ينتمي إلى عصبة شريرة ، ولابد أن ينصح بالابتعاد عنها حرصاً على مستقبله) مما اعتبروه إشانة بسمعة أعضاء النادي تستوجب إقالة اللجنة .

أمـــا الحادث الثاني ، الذي جاء توقيته مع الحادث السالف الذكر ، هو أن خريجي كلية غردون ، قسم المهندسين ، فكروا في إقامة حفل وداعي لمستر هنت ، عميد المدرسة وقتذاك ، وتقديم هدية تذكارية له تقديراً لما قام به من مجهود مقدر في تطوير مدرسة الهندسة . ولعله من الأنصـــاف إن أذكر هنا أن مدرسة الهندسة في الثلاثينات وصلت مستوىً فنياً وعلمياً ممتازاً لا يقـــل عـــن مستوى المعاهد الفنية الأخرى . وكان قوامها ثلاثة أساتذة اسكتلنديون هم مستر هنت ثم بارتر ومستر سوبر ومســتر داوني ، يعاونهم الأساتذة السودانيون إبراهيم أحمد وإبراهيم ســـليمان وخضـــر بدري . وجدير بالذكر أن مستر داوني ، وهو أصغرهم سناً ، كان ينفرد بالعلـــوم الأساسية (الهايدرولوجي وعلم التصميم والخرسانة المسلحة والديناميكا) وكان يتميز بموهـــبة فريدة هي أنه لا يمكن أن يغفل عن اكتشاف أي طالب يكون قد (سرح) ولو لدقيقة واحـــدة . كمـــا كان يتمتع بروح دعابة فائقة مما يخلق نشاطاً وحيوية مستمرة للطلبة . وقد أستمر في التعليم إلى أن أصبح عميداً لكلية الهندسة جامعة الخرطوم .. مستر داوني هذا هو أب الممـــثلة البريطانية الشهيرة (دوروثي داوني) وقد ترعرعت في الخرطوم في مقر مسجد الجامعة الحالي . وكان جميع الأساتذة البريطانيون في الثلاثينيات من نخبة ممتازة أمثال: مستر جريفث ،

الـــذي أصبح عميداً لكلية التربية ببخت الرضا ، والمستر جمسون ، أستاذ الرياضيات ومؤلف كتب الرياضة للمدارس الوسطى ، ومستر هيرت ومستر لانق ، اللذان تعاقبا على وظيفة مدير المعارف ، والمستر تيوبولد المؤرخ المشهور والذي أصبح عميداً لكلية الآداب جامعة الخرطوم . وقـــد اختير هؤلاء للتعليم أساساً بعد زيارة السير جيمز كري ، مؤسس التعليم في السودان ، وبعـــثة ويلاويسر ، التي كانت تبحث عن إمكانية إنشاء جامعة في أفريقيا وكانت توازن بين الخرطوم وماكريري . وقد كان النظام المتبع سابقاً هو أن يعين الأساتذة الإنجليز لبضعة أعوام ، قـــد لا تتجاوز الثلاثة أو الأربعة ، ريثما يتعلمون اللغة العربية ، ثم يبعثوا مفتشين للمراكز - عفوا لهذا الاستطراد - نعود لموضوع الحفلة والهدية .

وقـــد فوجـــئوا بأحد المهندسين ورئيس النادي ، السيد محمد علي شوقي : وهو يقدم الهديـــة (صينية من الفضة) باسمه الشخصي بدلاً عن معدي الحفلة . وهنا ثارت ثائرة المغفور له السيد ميرغني حمزة ، وقد كان يعتبر وقتها عميد المهندسين السودانيين . ونشب خلاف أو سمه إن شـــئت غيرة بينهما ، مما جعل السيد ميرغني حمزة يؤيد موقف الشبان في حادث التحقيق . وكانت هذه بداية (الشوقست والفيلست) أي جماعة شوقي وجماعة الفيل التي سيأتي ذكرها في موضعها .

أخـــذت لجـــنة الـــنادي تماطـــل في عقد الاجتماع العام الخاص بالثقة ، وأخذت تعد للاجـــتماع العام العادي لانتخاب لجنة جديدة للنادي . ومهما يكن من أمر فقد كانت لجنة الـــنادي متمكنة من الأمر ، وأخذت تعمل في الخفاء لزيادة العضوية واستقطبت لذلك بعض الخـــريجين من مدني وأتبرا (أصدقاء ومحاسيب) بنفس النادي مستندة على مادة في دستوره تمنح لكـــل خريجـــي الأقاليم حق الاشتراك في نادي الخريجين نظير دفع مبلغ ثلاثين قرشاً في العام (اشـــتراك الأعضـــاء المعتمد مائة وعشرين قرشاً في العام) وكانت الحكمة في ذلك هي تمكين هـــؤلاء الاخـــوة مـــن التردد على شيخ الأندية أثناء العطلات السنوية للتشاور والتباحث مع إخـــوانهم أو لمجرد إيجاد مكان مناسب لـــسمرهم . وقامت اللجنة بدفع رسوم الاشتراك ووقت مـــيعاد الاجـــتماع العام بما يناسب مجيئهم للخرطوم (يوم الجمعة مثلاً) ولما كان رئيس النادي ومؤيدوه قد اطمأنوا على الموقف ، فقد أقترح في الاجتماع العام طرح الثقة في اللجنة القائمة الـــذي كانـــت قد طلبته أصلاً المعارضة قبل شهور لتبقى اللجنة كلها مرة أخرى . وأول من

أعترض على هذا الإجراء هو سكرتير اللجنة السيد عبد الماجد أحمد ، بحجة عدم قانونية الاقتراح وبضرورة قيام الانتخابات مما أكسبه شعبية بين المجتمعين وجعل منه في النهاية عضواً مؤسساً إلى جانب المعارضة .

عادت لجنة النادي بطبيعة الحال إلى مقاعد اللجنة مرة أخرى مع تغيير طفيف . ومنذ ذلك الوقت بدأ الشرخ وظهرت الفئتان ، فئة بزعامة فضيلة الشيخ احمد السيد الفيل ، ومن أقطابها السيد الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة ومحمد الحسن دياب وعثمان حسن عثمان ، وانضم إليهم السيدان عبد الماجد أحمد ومكاوي سليمان أكرت من أعضاء اللجنة السابقة . وكذلك انضم إليهم الشباب الأبروفيون السالف ذكرهم أصحاب (يا للعار .) والفئة الثانية من أنصار اللجنة برئاسة السيد محمد علي شوقي والسادة صديق فريد وعبد الكريم محمد والدرديري نقد والأمين حميدة ، هذا باستثناء الأستاذ عبيد عبد النور الذي تفادى التمزق . وأيد جماعة شوقي من الشباب السادة يحي الفضلي وحسن عثمان منصور وبابكر قباني وحمدنا الله أحمد والحاج عوض الله وغيرهم.

عام ١٩٣١م وإضراب الطلبة (لجنة العشرة)

في حديثي السابق عن إضراب طلبة كلية غردون ، بسبب تخفيض المرتبات ، أشرت إلى أنني سأتحدث عن قيام لجنة العشرة تحت باب (نادي الخريجين) وقد أوضحت أن لجنة النادي القديمة التي كانت موضع سحب الثقة قد استطاعت أن تنتصر في الانتخابات واحتفظت بمقاعد اللجنة . وكنتيجة للأزمة الاقتصادية ، اعلنت حكومة السودان في جريدة الحضارة الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين من الخدمة ، وتخفيض المرتبات بمقدار ٧,٥% مع تخفيض مرتبات الطلبة الذين سيتخرجون من كلية غردون نهاية العام بمقدار ٣٠% تقريباً ، وشمل هذا التخفيض كل الخريجين الجدد من كتبة ومحاسبين ومعلمين ، مع صمت عن مصير المهندسين . وقد كان طلبة الكلية في ذلك الحين في العطلة السنوية . ونتيجة لكل ذلك بدأ التذمر في أوساط الخريجين واخذوا يتناقشون ويتشاورن في المكاتب والنوادي والمواصلات العامة ، حتى استقر الرأي على عقد اجتماع عام لكل الخريجين في العاصمة المثلثة للتشاور في الأمر ولانتخاب لجنة تمثلهم للتفاوض مع الحكومة بهذا الشأن . وهكذا دعت لجنة النادي إلى اجتماع عام عقد بنادي الخريجين بأم درمان بعد ظهر عصر السادس والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٣١م . وبعد

نقـــاش مستفيض اتفق على تكوين لجنة من عشرة أشخاص تنوب عن الخريجين في التفاوض . ورشحت أسماء كثيرة وسجلت على سبورات ثم اخذ التصويت العلني على كل أسم . وكانت النتيجة انتخاب الآتية أسماؤهم :-

١) الشيخ احمد السيد الفيل
٢) الشيـخ عمر أسحق
٣) السيد محمد نور خوجلي
٤) السيد ميرغني حمزة
٥) السيد عثمان حسن عثمان
٦) السيد عبد الماجد أحمد
٧) السيد محمد علي شوقي
٨) السيـد محمد الحسن دياب
٩) السيد حسن علي هاشم
١٠) السيـد محمد صديق فريد.

وبهـــذه النتيجة أصبح الذين مثلوا في هذه اللجنة ، من لجنة النادي وقتئذٍ ، اثنين فقط ، هما السيدان محمد علي شوقي ومحمد صديق فريد ، والبقية من المعارضة باستثناء السيدين حسن علي هاشم ومحمد نور خوجلي اللذين يمثلان نادي الخرطوم ، ويمكن اعتبارهما محايدين في ذلك الـوقت . ومـــن هنا استعرت الفتنة وظهرت جماعة شيخ الفيل وجماعة محمد علي شوقي التي سنعود لها فيما بعد . وبعد اجتماعات ودراسات متصلة من هذه اللجنة بدأ الاتصال بالجهات العليا في الحكومة. بدأت اتصالاتها بالحاكم العام بالنيابة ، السكرتير القضائي ، نظراً لان الحاكم العـــام والسكرتير الإداري والسـكرتير المالي يكوّنون ، مع السكرتير القضائي والقائد العام لقوة دفاع السودان البريطاني ، مجلس الحاكم والجهاز التشريعي والتنفيذي العالي لحكومة السودان . وبعد مكاتبات بين اللجنة المنتخبة والحاكم العام تؤكد تمثيلهم للموظفين موضحين للنقاط التي يودون بحثها وتتلخص في :-

١- توفير عدد كبير من الموظفين السودانيين بإحالتهم للمعاش مقارنةً بعدد قليل جداً من الموظفين الأجانب ، وإلغاء الوظائف التي شغرت بالاستغناء عن الأجانب وهي

وظائف عالية نسبياً في الهيكل الوظيفي – الدرجة السادسة الخاصة . وكان يمكن أن يشغلها المستحقون السودانيون.

٢- تخفيض المرتبات في الحكومة بمقدار ٧,٥% مع تخفيض مرتبات الخريجين الجدد من كلية غردون بمقدار ٣١,٢٥%.

٣- تغيير هيكل درجات وترقيات الموظفين من الهيكل السابق (الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة والخامسة) . والخامسة هذه كانت أعلى درجة يشغلها السوداني وراتبها الأقصى كان يصل وقتذاك إلى ٤٠-٥٠ جنيهاً بدرجات J,H,G,F,Ds مع تغيير كبير في بداية وتدرج ونهاية كل درجة في المرتب وجميعها تقع في القسم الثاني من الهيكل الوظيفي ، والاحتفاظ بالقسم الأول كله للبريطانيين والأجانب وهي المجموعات(السابعة ، الخامسة ، الثالثة ، الأولى).

٤- إنكسار حق السودانيين للترقي للدرجات الوسيطة ، مثل وظيفة باشكاتب ورئيس حسابات ، وكان يشغلها الأجانب الذين اعفوا من الخدمة .

وعند مقابلتهم للحاكم العام بالإنابة أفهمهم أنه لا يستطيع أن يعمل أي شئ في هذا الأمر حتى عودة الحاكم العام ومجلسه من العطلة السنوية . وبإلحاح اللجنة وافق على أن يدرسوا الأمر مع المستر ديفز ، مساعد السكرتير المالي ، وأن يعدّ من ما يلزم من مذكرات لتعرض على معالي الحاكم العام . وتركزت الدراسة بصفة أساسية على معاناة الموظف بصفة عامة في المعيشة ، بسبب هذا التخفيض ، ومعاناة خريج كلية غردون بصفة خاصة ، بسبب خفض مرتبه بمقدار ٣١,٢٥% (من ثمانية إلى خمسة جنيهات ونصف).

قامت اللجنة بدراسة مخلصة وأمينة بوجه عام . وقد يؤخذ عليها باب المبالغة في تقديرات كشف المصروفات . إذ أنها قررت لكل موظف أربع بدل في العام كاملة ، قيمتها خمسة جنيهات (أقصد خمسة جنيهات للبدلات الأربعة) . وهذا الكشف التاريخي وضعته أمانة لدى الدكتور أبو سليم ، مدير عام دار الوثائق السودانية ، ليطلع عليه من يريد البحث والدراسة . ولما كان هذا الأمر عسيراً على الكثيرين ، فليسمح لي قارئ هذه المذكرات أن أعطيه بعض الأمثلة . فلاشك إنّ أبناء هذا الجيل قد تصيبهم الدهشة والسخرية . ولكن لا تعجب ، وليتعجب من شاء أن يتعجب . فأنا مثلاً كنت مهندساً (محترماً) عام ١٩٣٥م أعمل

في المبـيدات في أرض الجزيرة الفيحاء ، نظير بدل سفريه قدرها ثلاثة جنيهات بالتمام ، كنت انفق منها في معيشتي الشهرية ، مع زميل آخر ، مبلغ ١٨٠ قرشاً (مائة وثمانين قرشاً في الشهر) وقد كانت معيشة في مستوى أرقى بكثير من معيشتي اليوم في الثمانينات . وكانت مصروفاتي الترفيهية الأخرى مبلغ خمسة وسبعين قرشاً ، قيمة التدخين الذي فرضته عليَّ حياة الخيام والـوحدة والمشقة (وكنت أعرف بأن هذا كان غاية السفه) ولنرجع إلى موضوع الكشف ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام :-

(١) المعيشة:-

- تطوير في المكتب ٢٠ مليم
- ويتكون الغداء والعشاء من الآتي:-
  - نصف أقه لحمة ٢٠ مليم
  - خضراوات ١٠ مليم
  - مسلى ١٠ مليم
  - ملح وبصل وتوابل ١٠ مليم
  - وقود ١٠ مليم
  - خبز وأرز ٢٠ مليم

– جملة المصروف اليومي ١٠٠مائة مليم في اليوم=٣،٠٠٠ مليم في الشهر.

(٢) المصروفات الشهرية:-

- سكن ٧٥٠ مليم
- خادم منزل ٧٥٠ مليم
- ماء ونور لشركة النور ٤٥٠ مليم
- أربعة رأس سكر الرأس حوالي كيلو جرام ٣٢٠ مليم
- شاي ١٠٠ مليم
- لبن ١٨٠ مليم

- اجمالي المصروفات . ـــــ ٢,٥٥٠ مليم

- (٣) مصروفات أخرى:-

- غسيل ومكوى	٢٠٠
- حلاقة	١٠٠
- اشتراك نادي	١٠٠
- مشروبات المكتب والنادي	
شاي وقهوة	٣٠٠
- صابون حمام وحلاقه	٠٥٠
- مصاريف مختلفة	٢٠٠
يشمل الكتب والمجلات	
والسينما وخلافه	٥٠٠
اجمالي المصوفات اعلاه	١٤٥٠

(٣) المصـــاريف السنوية:- وتشمل البدل والقمصان والكرفتات والأحذية والملابس الداخلية والبشـــاكير والجلاليب والطباسات والعمم وإصلاح الأثاثات إلخ . مجملها في العام ١٢,٧٥٠ ، وفي الشهر ١,٠٦٥مليمحـــ .

وبذلك يصبح جملة صرف الموظف في الشهر ، المقصود الموظف حديث التخرج بمرتب قـــدره ٨,٠٦٥(ثمانية جنيهات وخمسة وستون مليماً) وبذلك يصبح العجز في الميزانية للخريج الذي يعطى ٥,٥٠٠ جنيهاً في الشهر مبلغ ٢,٥٠٠ جنيهاً.

تقدمت اللجنة بهذا التقرير وبحثته مع مساعد السكرتير المالي . ولما أعوزته الحيل أعطى ملاحظة للحاكم العام بالنيابة خلاصتها (لماذا يُعطى موظف خريج المدرسة الوسطى مبلغ أربعة جنيهات ونصف في الشهر ، ويستطيع أن يعيش .) وكانت حجة اللجنة (صغر السن والفارق في التعلـــيم وفي المســـتوى الأكاديمي ، ثم انه عندما يتخرج زميله بعد أربع سنوات من الكلية يكـــون مـــرتبه قد أرتفع إلى ما يتجاوز الخمسة جنيهات ونصف التي ينالها زميله.) ومن هذه الملاحظة الأخيرة لمعالي الحاكم العام بالنيابة يتضح التهديد المقصود لتعويق التعليم بكلية غردون التذكارية ، وهو التعليم العالي الوحيد في السودان ، ومحاربته بكل الوسائل الممكنة .. ويقال أن

المستـــر ماكمايكــــل ، السكرتير الإداري في ذلك الوقت ، كان يسمي خريجي كلية غردون ساخراً بلقب (الحكام الجدد) "The New Governors"

هذا الخطاب قدم للحاكم العام عن طريق مساعد السكرتير المالي في ١٥ مارس ١٩٣٣م توضـــيحاً للخطاب الطويل ، الذي قدمته اللجنة لمعالي الحاكم العام في الخامس عشر من يناير ١٩٣٢م ، من أربع صفحات ويتضمن كل النقاط التي أشرت إليها في أول هذا العرض ، ولا داعـــي لتفصيله هنا خصوصاً وان اللجنة الموقرة قد ضمنت محتوياته في بيانها للموظفين بإنجاز ونشر بالصحف في ٢٩ فبراير ١٩٣٢م . ورغم المجهود المتواصل الذي بذلته اللجنة منذ تكوينها ومقابلتها للحاكم العام بالنيابة في ١٦ أغسطس ١٩٣١ ، وتقديم تقرير ضاف له بهذا الشأن ، وإبداء عطف معاليه على القضية ، ثم مقابلة اللجنة لمعالي الحاكم العام عند عودته من الإجازة في ١١/١١/١٩٣١م ، فقـــد أصدر معالي الحاكم العام بياناً في الصحف في ٢٣/١١/١٩٣١م مشيراً إلى الأزمة التي تواجه البلاد وإصرار الحكومة على كل التخفيضات.

وبينما كانت اللجنة تواصل اتصالاتها والتماساتها دخل طلبة كلية غردون وبالإجماع في إضراب تم توقيته في الساعة العاشرة من صباح الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٣١ أي بعد يوم واحد من نشر بيان الحاكم العام الذي أصر فيه على التخفيضات السالف ذكرها. أشرت فيما مضـــي بحديث موجز عن إضراب الطلبة وتركت التفاصيل لقائد الإضراب ، الأستاذ المهندس مكـــي المنا ، إلا أنه يطيب لي أن أؤكد مرة أخرى أن إضراب الطلبة لم يكن هدفه الوحيد هو المرتبات ، وإنما كان ثورة وانتفاضة وطنية لمحاربة المستعمر . وليس أدل على ذلك من أن الذين شـــاركوا في الإضـــراب . بل الذين أيدوا الإضراب ، هم أولئك الذين لم يشملهم التخفيض "المهندســـون وطلبة العلوم الذين يلتحقون فيما بعد بكلية الطب". والأمر الثاني الذي أريد أن أثبـــته هـــنا هو تعاطف الأساتذة السودانيون معنا . فقد اشتركوا سراً في إعداد البرقية باللغة الإنجليـــزية لمعـــالي الحاكم العام صبيحة الإضراب ، سنداً للجنة العشرة . وخلاصتها "اللجنة المنتخبة تمثل الطلبة والخريجين والأمة جمعاء .. نحتج على تعسفكم وسوء تقديركم ..) الزعفران . وكان وراء كل هذا الأستاذ/ إسماعيل الأزهري وعبد الفتاح المغربي . كما لا أنسى أستاذي إبراهيم أحمد الذي كنت قد أشرت إلى اهتمامه بالمهندسين وتعقبه لأخبارهم وتقديم كل عون لهـــم . فقد كنا نحن طلبة السنة الثالثة مهندسين في مكتب الرسم صبيحة يوم الإضراب وأمامنا

خرائط وأدوات هندسة غالية الثمن . وكان لابد أن نخرج مع زملائنا في الساعة العاشرة تماماً عـــند سماع ناقوس ساعة الكنيسة الإنجليزية . وفي حوالي الساعة التاسعة وخمسة وأربعين دقيقة جـــاء إبراهيم احمد المشرف علينا وقال :- " أسمع أنكم ستدخلون في إضراب الساعة العاشرة صـــباحاً . فـــإذا كـــان الأمر كذلك فالأحسن أن تجمعوا خرطكم وأدواتكم في أمان حتى لا تتعـــرض للضياع . وأنا لا أريد أبنائي أن يتخلفوا بسبب هذه الأشياء الثمينة عن زملائهم . كما لا أود أن تترك عملاً .. " وغادر بعد ذلك مكتب الرسم في الحال.

وهناك أمرٌ هام استوقفني هنا ، ولعله خاطر يستحق التفكير . ذلك أنه كان معلوماً أن لجنة العشرة تفاوض الحاكم العام ومعاونيه منذ شهر يوليو ١٩٣١م . وكانت المفاوضات تتقدم قلـــيلاً ثم لا تلبث أن تنحسر حتى نوفمبر من هذا العام نفسه . وإضراب الطلبة حدث صباح السرابع والعشرين من نوفمبر ، وقد سبقته تحضيرات لم تكن خافيه على إدارة الكلية ، ومن ثمّ على الحكومة مسبقاً . فطلبة السنة الرابعة أدوا القسم في الميدان رقم ١ في العشرين من نوفمبر ، تبعهم طلبة السنة الثالثة في الحادي والعشرين ، وبقية الطلبة في الثاني والعشرين من نوفمبر.

إذن فإن قيام الحاكم العام بإصدار بيانه في الثالث والعشرين من نوفمبر كان في تقديرنا يحـــتمل امرين: الأول: وهو الأرجح ، أن الحكومة أرادت أن توحي للرأي العام أن الإضراب كان نتيجة رد فعل عاطفي وتسرع للبيان الذي أصدرته في اليوم السابق ، وان الطلبة لن يلبثوا أن يعودوا إلى رشدهم في اليوم التالي أو الثالث لدروسهم . والاحتمال الثاني : هو أن الحكومة أرادت أن تبين عزمها وإصرارها على القرار حتى يصيب الطلبة اليأس . وقد يتخلفون كلهم أو بعضـــهم عـــن الإضراب ، خصوصاً وأن الوظيفة كانت ، وأخشى أن تظل كذلك ، الوسيلة الوحيدة لكسب العيش . ومهما يكن من أمر فقد نفذ الطلبة الإضراب في الرابع والعشرين من نوفمـــبر ، ثم أخلوا الداخليات بمحض إرادتهم وسافروا إلى ذويهم في الثلاثين من نوفمبر ، وفي ذهنهم أنه خروج بغير رجعة . المهم أن لجنة العشرة تقول في بيانها: إن إضراب الطلبة هو الذي عـــوق مســـاعيها للوصـــول للحل المناسب .. لكن كل الدلائل تدل على أن ذلك الإضراب الجريء هو الذي عجل بحل المشكلة . ولعل سردنا للأحداث المتتابعة يؤيد هذا الرأي .

في الأســـبوع الذي أمضاه الطلبة معتصمين بالداخليات تعرضوا لضغط شديد من كبار الخريجين ومن أولياء أمور طلبة مديرية الخرطوم ، الذين أمرُوا بنصح أبنائهم بالعودة للدراسة .

وقـــد كان ذلك الضغط في اعتقادي شكلياً . فبينما كان كبار الخريجين يجتمعون بلجنة التسنة (الزعفـــران) ميدين النصح بمواصلة الدراسة والتمييز بين العلم والوظيفة ، كان الشباب منهم يختلون ببعضنا حاثين على مواصلة الإضراب . كذلك كان الآباء يشعرون بالحرج فيقومون بنصح أبنائهم بالعودة فرادى للدراسة ويتفقون مع الأبناء بأن كل فرد منهم جزء من كل ، بل وحـــتى عندما اجتمع السيد/عبد الرحمن المهدي بكل الطلبة في غرفة الطعام متحدثاً إليهم زهاء نصـــف الساعة بأن الخير في عودتهم للدراسة ، وترك أمر المرتبات له وللجنة العشرة ، وانتظر الإجابـــة لم يجـــب عليه أي فرد حسب الاتفاق السابق . وأخيراً لم يسمع الأخ الأستاذ يوسف بدري (طالب بقسم المدرسين) وهو ابن الشيخ بابكر بدري ، أحد مستشاري الإمام ،لم يسعه إلا أن يقول (يا سيدي لسان حال أخواني هؤلاء يقول: إن حديثك هذا يدخل من الأذن اليمين ويخـــرج مـــن الأذن الشمال أو ما معناه ..) مما جعل سيادة الإمام يكرر الجملة (هذه ليست طـــريقة .) ويخـــرج غاضباً . وقد دفع هذا الموقف أحد الطلبة المتحمسين للإضراب والموالين للسيد ولاءً تاماً أن يقف في غضبة ويقول (لم يبق لنا سوى أن نذهب ونفتح صدورنا لسلاح الجيش البريطاني المجاور ..) وكانت طابية الجيش البريطاني لا تبعد أكثر من ثلاثمائة متر عن مقر الطلبة . وقد استدرك الموقف بلباقة السيد الصديق المهدي ، فأعتذر لصديقه وأشار أن هذا رأي شخصي لذلك الصديق ونتيجة انفعال عابر .

وواصـــل الســـيدان الجليلان ، كل بأسلوبه ، معالجة أوضاع الطلبة بالكلية من جهة ، وتحسين المرتبات بها من الجهة الثانية . وحصل السيد عبد الرحمن على فتوى شرعية تحلل لمطلبة عدم دفع كفارة القسم عن أنفسهم .. وقد تبرع هو نفسه بدفع الكفارة عن الجميع ، ثم واصل اجتماعات صورية مع طلبة السنة الثالثة المقيمين بالعاصمة وتفرق طلبة الأقاليم إلى أهلهم كما ذكرت . وواصلت لجنة العشرة نفس المسعى . وكنا ندعى جماعات لمنزل السيد صديق فريد ، عضـــو اللجنة ، المجاور للنادي . وكان يحضر هذه الاجتماعات بعض طلبة السنة الرابعة . وقد أكدوا لنا تلميحاً وتصريحاً بأن الأزمة انفرجت وأنه لن يلبث أن يعود الطلبة للدراسة حتى تعلن الحكـــومة التعديلات المرضية . وطلبوا منا إصدار بيان نطلب فيه من إخواننا العودة للدراسة . وقـــد أعـــد البيان بكياسة . وبعد نقاش مستفيض وقّعَ عليه حوالي أربعين طالباً من المقيمين بالعاصمة . وهو رقم يكاد يعادل كل الطلبة الموجودين بالعاصمة القومية من طلبة السنة الثالثة

(العدد الكلي للسنة الثالثة مائة وعشرون طالباً) . وهكذا عاد الطلبة جميعهم في الثاني عشر من يناير ١٩٣٢م . وكنا نحن طلبة العاصمة نشعر ببعض الحرج في إصدار البيان ، غير أن الأخوة من الأقاليم قابلونا جميعاً بالأحضان .

هناك أمران هامان حدثا بعد عودة الطلبة مباشرة : أولهما كان مشرقاً والثاني يشوبه بعض الأسف . أما الأول فقد دعينا في الأسبوع الأول من عودتنا ، حوالي الساعة العاشرة صباحاً ، لوداع المستر ماثيوس ، سكرتير الصحة والمعارف ، بمناسبة تقاعده للمعاش .. خطب فينا مدير الكلية ، مستر وليمز ، معدداً مناقب الرجل ، وكان يلتف حولهما الأساتذة السودانيون والأجانب .. وعقب الخطبة طلب كعادته أن نكرر معه الهتاف ثلاثاً بحياة المستر ماثيوس .. ولكن طالباً واحداً لم يردد ذلك الهتاف ، مما جعل السيد المدير يستشيط غضباً . ولدهشة جميع الأساتذة أنه ولم يكن هناك أي اتفاق مسبق حول هذا الأمر ولم تكن نعلم ولو قبل دقائق بذلك اللقاء . أما الأمر الثاني فقد أصبحنا ذات صباح لتناول الشاي في غرفة الطعام لنجد صور أصحاب الجلالة الملوك البريطانيين وعتاة المستعمرين محطمة على الأرض ، مما خلق توتراً شديداً بين الطلبة والإدارة وأفضى بفصل حوالي عشرة طالباً أشتبه في أنهم هم الذين دبروا الأمر . وهم احمد مختار وخليل صابر وعبد اللطيف الخليفة وصلاح الدين حسين راسخ وماهر محمد الأمين وعبد الرحيم البوشي وصديق عبد القادر وقيلي أحمد عمر وعبد العزيز محمد وعبد الماجد محمد (أبو الروس) حياهم الله وحيا ذكراهم العطرة .

عاد الطلبة كما ذكرت يوم ٣٢/١/١٢ للدراسة وبدأت المشاورات من جديد بين اللجنة والحاكم العام . وفي الوقت نفسه دعا الحاكم العام السيدين الجليلين ، السيد علي والسيد عبد الرحمن ، وأفهمهما بأنه ورغم أن الحالة الاقتصادية السيئة ، التي يعاني منها العالم كله ، لا تبرر أي تعديل في المرتبات ، لكنه استجابة لرغبتهما ورغبة أبنائهما الخريجين والمواطنين كافة يريد أن يجمعهما مع أبنائهم من أعضاء لجنة العشرة ليعلن لهما التعديلات التي قررتها الحكومة . وهنا قال السيد علي الميرغني (بما أن المجهود في هذا الشأن قامت به لجنة الخريجين ، فإنه لا يرى بأساً أن يعطي معاليه هذا الشرف لتلك اللجنة ..) وفي يوم ٢٤ يناير ١٩٣٢م أستدعى الحاكم العام لجنة العشرة وأفضى إليهم أنه قرر رفع مرتبات الكتبة والمحاسبين من خمسة جنيهات ونصف إلى ستة جنيهات ونصف ، على أن يعطوا علاوة نصف جنيه بعد

عامين من التوظف ، ثم جنيهاً كل عامين في القطاع .. كما قرر تخفيض مرتبات المهندسين من ثمانية جنيهات في العام إلى سبعة جنيهات ، مع علاوة جنيه واحد كل عام حتى بلوغ الأقصى (عشرة جنيهات) في القطاع J/H ، على أن يرقوا بعد ستة أعوام عند تخطي حاجز الكفاءة إلى القطاع H .. وهكذا دفع المهندسون ، وهم سعداء ، ضريبة قيادتهم للإضراب .. ولكن الأمر لم يقف عند هذا ، بل أن المهندسين ظلوا محرومين من الوظيفة طوال عام ١٩٣٢م (طلبة السنة الرابعة) ثم إلى منتصف عام ١٩٣٢م ، بحجة أنه لا توجد وظائف خالية .. أما زعيمهم ، مكي المنا ، فلم يلتحق بخدمة الحكومة إلا بعد حوالي خمس سنوات مما تجده مفصلاً في مذكرته المرفقة . وكطلب اللجنة سلمهم مكتب الحاكم العام مكتوباً بهذا المعنى ، مما ساعد اللجنة على نشر بيان في الصحف . ولعله من المناسب هنا أن أثبت نص البيان في هذه المذكرات رغم طوله . وذلك لأهميته من جهة وكذلك ليطلع هذا الجيل على أسلوب التخاطب في ذلك العهد . وأشك كثيراً في أن تكون هنالك صورة لدى أي شخص من هذا البيان التاريخي الهام .

وهذا هو نصّه :-

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فإن إخوانكم ، الذين أوليتموهم ثقتكم في اجتماعكم العام في اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو ١٩٣١م ، قد أخذوا منذ ذلك الحين في دراسة مسألتكم من جميع جوانبها والتمهيد لكل الوسائل المشروعة لنجاحها ، وبذلوا جهوداً عظيمةً لكسب عطف كثير من الرؤساء ثم أردفوا ذلك بتقديم تقرير ضافٍ لمعالي الحاكم العام في العشرين من شهر يوليو ١٩٣١م ضمنوه كل آلامكم من وقع القرارات التي أصدرتها الحكومة بشأن الأزمة الحالية وتخاوفكم مما قد يصدر من قرارات ربما تكون موضع تفكيرها لعلاج الحالة . وقد صدّرت اللجنة تقريرها بمقدمة مسهبة تشرح شعور الوطن الدقيق مع حكومته بكارثة الضيق العالمية ، متطلعة بين اليقظة والحذر إلى ما قد تحدثه من تأثير سيئ على مرافق حياته وانقلاب فيها، موكدة لأولي الأمر حسن ثقته في عدالة حكومته ودقيق عنايتها بمصلحته واعتبارها فوق أية مصلحة ، وتعرضت لبيان مشارفه مما قد راج حوله من الإشاعات ، والتي أدت إلى اجتماع لفيف من كبار الخريجين في أوائل ١٩٣١م ومقابلتهم لمدير الكلية بصفته رئيس الخريجين ، وطلبهم إليه أن يرفع إلى معالي الحاكم العام شعورهم نحو الحالة

الحاضرة وما يتوقعونه من نتائجها وآمالهم القوية من معالي الحاكم العام وحكومته بأن يكونو موضع عطفهم مما يزيل تلك المخاوف، ويذهب ذلك القلق . ثم تطرقت بعدها إلى ما أعقب ذلك من توفير عدد من المواطنين واطراد زيادتهم يوماً بعد يوم ، وإلى ظهور المنشور القاضي بتخفيض الرواتب الابتدائية لخريجي قسم الكتبة والمحاسبين وما كان لهذه القرارات من وقع مؤلم على نفوس كل الوطنيين وبعد الإفاضة فيما لهذه القرارات من تأثير بليغ على مصالحهم الحيوية وآمال الوطني في علاج الأزمة بما يحقق المصالح ، انتقلت بعد ذلك إلى تفصيل ما أجملته في هذه المقدمة بإعطاء بيانات وافية في كل وجهة من وجهات مساس هذه الأزمة بمصلحة الوطني ، وهاك وصفاً مجملاً لخلاصة بعض النقاط المهمة منها .

١- رفت الموظفين الوطنيين وما قد يلحقه بهم خاصة والبلاد عامة من عسر . وتأثير ذلك على مواقف الحكومة نفسها ، وآمال الوطني في حكومته أن يكون هو آخر من تلجأ إليه في هذا السبيل.

٢- تخفيض الرواتب الأولية للخريجين وما قد يتبعه من تخفيض في درجاتهم . وهي وصفة مسهبة لما يشعر به الوطني من أمد بعيد من ضآلة ما يتقاضاه من راتب ، ومـا يعانيه بسبب ذلك من عسر في معيشته . ولطالما اشتكى منه في مناسبات عديدة لمعالي الحاكم العام بواسطة وبغير واسطة ، الأمر الذي يجعله غير قادر على أن يشعر من نفسه بواجب التضحية في هذه الأونة لإنقاذ بلاده ، وإلى مقارنة هذا الراتب الأولي هنا بأمثاله في مصر والبلدان الأخرى ، مع الفروق العظيمة في التنافس واتساع مجال التعليم وتنوع مناصبه وتفاوت درجاته مما لا ينطبق على السودان هنا وما من شأنه أن يؤهل الطالب لرواتب عالية وأعمال شتى ، ثم بما لمثل هذا التخفيض من سوء يرجع مستوى معيشته مما قد يضطره إلى الهبوط إلى درجة لا تلائم وسطه ومداركه ، بل يرجع به إلى مستوى طبقات قضى السنين الطويلة وأنفق الأموال الطائلة لرفع مستواه فيها ، وذلك زيادة على أن الراتب القديم قد روعي فيه اعتبار خدمة الوطني لبلاده في وقت كانت فيه الحياة أرخى وأبسط منها اليوم ، بسبب التطور الطبيعي . على أن الوفورات الناجمة عن هذا

التخفيض لا تفيد كثيراً في علاج هذه الأزمة مع أن أضرارها بالسوداني وبلاده ترجح كثيراً بالوفر البسيط الناجم منها.

٣- كفاءة الموظف السوداني وإخلاصه لعمله — وهنا تضمن التقرير أعمال السوداني المتعلم في خدمة الحكومة منذ أن ألتحق بها لأول مرة ، واجتهاده واشتراكه في كل فرع من فروع الأعمال حتى التي لم يتخصص لها في تعليمه ، وشهادات رؤسائهم عنهم أفراداً وتقارير الحكومة عنهم بصفة عامة ، مع ضيق المجال لإظهار العناية التي تحكم المحل اللائق به والذي يطمع إليه في خدمة حكومته ووطنه لما برهن عليه عن جدارة.

٤- التعليم - واشتملت هذه النقطة على وصف عام لما عليه إدارة البلاد من ضيق في مراكزها ، يقضي على الوطني بالبحث عن الرزق خارج مناصب الحكومة والاعتماد على جهوده الخاصة في الأعمال الحرة ، وشق الطريق لنفسه وسط منافسيه من ذوي التعليم الراقي ، وما يقتضيه ذلك من تعديل وتوسيع في نطاق التعليم الحالي الذي كان قاصراً على تأهيل الطالب لخدمة الحكومة فقط ، وذلك برفع مستوى التعليم في الأقسام الحالية وإنشاء أقسام جديدة للمهن الأخرى التي ليس لها وجود الآن كالزراعة والتجارة والحقوق والبيطرة وغيرها.

٥- ولاء الوطني لحكومة بلاده ولاءاً صحيحاً يدفعه لخدمتها بإخلاص وإعطائها صورة حقيقية عن شعوره ، ولاء من شكر على عطائها ، وإفضاء بآلامه إليها ، واعترافه بالرقي الذي تم لبلاده على يديها ، ورغبة في تمام التفاهم والتعاون حتى يقوم بنصيبه في إدارة شئون بلاده وترقيتها كجزء حي منها ، لا كالولاء الكاذب المختفي للحقائق الذي يتذرع به البعض لخدمة أغراضهم ومصالحهم الشخصية ممن لا يعرفون للتضحية الصادقة معنى ، ولا يقدرون لها كبير قيمة . وهو يرجو ألا يؤخذ شرح آلامه إليها وتبليغ آماله في زيادة تقدمه كنقص في حسن ثقته بها وبحسن نياتها نحوه أو جهودها القيمة لفائدة جميع سكان هذا القطر من موظفين وغيرهم على السواء.

٦- وصف ختامي عام – وهنا تضمن التقرير شكوى مما يشعر به الموظف السوداني من مكانة متأخرة في حكومة بلده ، واختصاصه بمعاملة دون غيره في قوانين حكومة عامة ، وأمله في إزالة هذه الفوارق وألا يكون في روح التشريع ما يشعره بأنه منظور إليه بغير العين التي ينظر بها إلى غيره من الموظفين ، وما يجب عليه خاصة من حسن معاملة رؤسائه ومما يشجعه على مواصلة سيره بجد ونشاط في التقدم المضطرد إلى المراكز العليا ، كما يتضمن أيضاً رجاء إلى الحاكم العام بفرض تشريع على الشركات والمحال التجارية ، التي تستفيد من هذه البلاد بتعاطي أعمالها فيها ، بأن تجعل جل مستخدميها من المواطنين أن لم يكن الكل.

وعلى أثر وصول هذا التقرير إلى معالي الحاكم العام بالنيابة تلطف معاليه ودعا أن يجئ إليه رئيس اللجنة ومعه أربعة من أعضائها لمقابلته بدار الحقانية في يوم الأحد ١٦ أغسطس ١٩٣١م . وبعد فحص مستويات التقرير ومناقشته ، أبدى معاليه عطفاً شديداً على أماني الوطنيين ووعد بعرض الطلب على معالي الحاكم العام ومجلسه ، عند عودتهم من الإجازة للنظر فيه ، لعدم وجود أي عضو من أعضاء المجلس في تلك الآونة . وعند عودة معالي الحاكم العام من الإجازة تعطف معاليه وطلب لمقابلته حضرة رئيس اللجنة الشيخ أحمد السيد الفيل والشيخ عمر أسحق والشيخ محمد الحسن دياب في يوم ١٩٣١/١١/١١م . وبعد محادثته أفضى إليهم معاليه بأن الحديث الذي نشرت خلاصته بالبلاغ الرسمي الذي صدر في يوم ١٩٣١/١١/١٣م ونشر بالجرائد المحلية فلا داعي لذكره هنا .. وبينما اللجنة تواصل عملها لرفع التماس آخر لمعالي الحاكم العام بإعادة النظر في قرار الحكومة القاضي بتخفيض المرتبات ، فإذا بإضراب تلامذة كلية غردون عن الدراسة احتجاجاً على القرار يعترض سبيلها ويجعل العمل أمامها مستحيلاً . فوجهت اللجنة كل جهدها إلى حل هذه المعضلة الخطيرة بما يلائم مصلحة البلاد . وعملت بالاشتراك مع صاحب السيادة الحسيب النسيب السيد عبد الرحمن المهدي واعيان أهالي البلاد عامة من الخريجين وغيرهم . وبحمد الله تكللت الجهود المتضافرة بالنجاح ، وافتتحت الكلية في يوم ١٩٣٢/١/١٢م ، وعاد كل تلامذتها إلى دراستهم ، ومن ثم عادت اللجنة إلى مواصلة العمل في موضوع اختصاصها ورفعت لمعاليه عرضاً آخر بتاريخ ١٥/١/١٩٣٢م تشكر معاليه على تعطفه بمقابلة الثلاثة المذكورين آنفاً من أعضاء اللجنة وما أبداه لهم

ـــن عطف وأماني ، وتوضح فيه بإسهاب لمعاليه مقدار ما تشعر به اللجنة من خيبة عظيمة ، رغم تقريرها لصعوبة مركز البلاد المالي ، لعدم إجابة طلبها في تعديل الرواتب الابتدائية ولعدم وجود إشارة ما لموضوع التعليم ورفت الموظفين الوطنيين المهمين في البلاغ الرسمي ، وترجو فيه بكل إخلاص من معاليه إعادة النظر في الأمر ، وتضمن أيضاً شكر معاليه على موقف الحكومة الحكـــيم أبان مشكلة إضراب تلاميذ الكلية الذي كان له أثر في إنهائه بكل سلام ، وترجو أن النظـــرة الأبوية التي نظر بها معاليه إلى إضراب التلاميذ ، الذي هو في حقيقته صدر من قلوب بيضاء خالية من كل سوء ، تشملهم جميعاً إلى النهاية . فتعطف معاليه بعفو شامل عن تلامذة السنة الرابعة كي يعاملوا كأن لم يحدث شئ .

وعقب هذا الاستئناف تعطف معاليه للمرة الثانية بدعوة أعضاء اللجنة لمقابلته في الساعة الحاديـــة عشـــر من صباح يوم الأحد ٢٤/يناير ١٩٣٢م . وبسماع ايضاحات اللجنة ، تكرم معاليه بإلقاء وصف مستفيض عن حرج الموقف المالي والصعوبات الجمة التي تعترض البلاد وما يجـــب لها من الحيطة وبيان سياسته التي كلها عطف على الوطنيين . وبعد مناقشة طويلة اقترح معالـــيه بأنـــه ، رغماً عن تمام اقتناعه بكفاية المرتب المخفض في الآونة الحاضرة ، فإنه ومراعاة لعواطـــف أمة يحكمها قرر معاليه وتفضل وسلم أعضاء اللجنة بياناً كتابياً بخلاصة قراره الذي نشر بالصحف المحلية .. فلا داعي لإعادته . ولا يفوت اللجنة أن تسجل الإعجاب ووافر ثنائها لمعـــالي الحـــاكم العام وتقديرها العظيم للمواقف المشرفة وخدمته الجليلة في حسن استقباله لها ودقيق عنايته بمطالبها وحسن نواياه نحو أهل هذه البلاد عامة.

وإلى هنا يرى إخوانكم الذين أوليتموهم ثقتكم الغالية أن مهمتهم التي انتدبوا من أجلها قد انتهت ويعلنون انفضاض لجنتهم ... وتفضلوا بقبول فائق التقدير.

أم درمان ٢٩/فبراير ١٩٣٢م

المخلص

ميرغني حمزة

سكرتير اللجنة المنتدبة من الخريجين

ملاحظـــــــــــــات:-

إن من يقرأ هذا البيان السالف الذكر ، الذي أعد في فبراير ١٩٣٢م ، ويقارنه بلغة اليوم في منتصف الثمانينات من هذا العصر ، قد تنتابه الدهشة وربما السخرية .. فنحن نعيش الآن في عهد الحرية والاستقلال والديمقراطية الوارفة الظلال ، ولكن الذين عاشوا عهد الكبت والظلم والاستبداد والقهر والاستعمار لا يندهشون ، بل قد يسرون ويعجبون . ولنذكر جميعاً أن السودان قام بثورة مسلحة ضد الاستعمار عام ١٩٢٤م ، أطلق شرارتها واكتوى بنارها طلبة الكلية الحربية ، وكانوا جزءاً من طلبة كلية غردون . وخاض غمارها ضباط وجنود القوات السودانية . وقد أعقبت تلك الثورة موجة كبت وتشريد وتعذيب واضطهاد للسودانيين عامة وللخريجين والطلبة بصفة خاصة(راجع مذكرة السيد مكي المنا) وإن إضراب طلبة كلية غردون ربما جاء بعد سبع سنوات فقط من تلك الثورة ، وأنه كان يمكن أن تعود إلى مزيد من سفك الدماء والقهر والتعذيب خصوصاً لو كان قد خرج أولئك الطلبة في مظاهرات تلتحم برجل الشارع ، وهو ما كان يتمناه ويسعى إليه المستعمر . كما كانت الحالة الاقتصادية في السودان وبلاد العالم قاطبة توجب بعض الإجراءات الاقتصادية ، وأنه لو لا أن الضربة على خريجي الكلية الجدد كانت قاسية ، حتى بالنسبة لرصفائهم الذين سبقوهم في التخرج ، إذ تجاوز التخفيض بالنسبة لهم إلى ما يتجاوز الـ ٣١% ، مقارنة بتخفيض ٧,٥٠% بالنسبة للموظفين لو لا كل ذلك لما قام ذلك الإضراب في نظري.

كما أن اللجنة وهي تقوم بعملها هذا وجدت معاكسات ومضايقات وتشككاً في أعضائها من بعض المواطنين ، ومنهم بعض أعضاء اللجنة ، ربما لأسباب حزبية شخصية أو لسيقوم بهذا الدور من هم أكبر منهم في رأي هؤلاء المعوقين . على إن اللجنة لم تقصر في مسارها الناجح إلى مسألة تخفيض الرواتب المفصل ، بل ذهبت لما هو أهم من ذلك ، وهو فتح المجال للتعليم العالي . وقد كانت هذه بمثابة نقطة الانطلاقة الأولى لقيام المدارس العليا والجامعة ، مما سيأتي تبيانه في مكانه .. فلنحي تلك اللجنة وننظر إلى عملها وأدائها بواقع تلك الأيام الخوالي وظروفها .

شاغلو نادي الخريجين:—

تحدثنا في الفصل السابق عن لجنة العشرة ، التي انتخب أغلب أعضائها من خارج لجنة النادي في ذلك الوقت ، وعن الإنجاز الذي قامت به بصدد تحصيل مرتبات خريجي كلية غردون

ممــا أكســبها شعبية كبيرة رغم كل المعوقات التي صاحبت أداءها وإنجازها. فقد كلل عملها بالنجاح النسبي في فبراير ١٩٣٢م . وفي أكتوبر من ذلك العام أجريت انتخابات لجنة النادي وكان المنظور أن يكتسح جناح شيخ الفيل(رئيس لجنة العشرة) انتخابات النادي لذلك العام ، غير أن لجنة النادي السابقة (جناح محمد علي شوقي) عملت بكل طاقتها لاستقطاب أكبر عدد من الخريجين لعضوية النادي من المؤيدين لها .. ولكن السيد محمد علي شوقي ، رحمه الله ، كان بارعــاً في أســلوب الانتخابات واستقطاب الخريجين ، وهو أستاذ السيد يحي الفضلي (دينمو الأشقاء) فاكتسح جناح شوقي الانتخابات .

ولمــا كانت كل انتخابات تأتي ببعض الطرائف ، فقد قيل أنه نتيجة لظهور النتيجة أمّ الأستاذ حسين منصور(خريج الأزهر) صلاة المغرب واستفتح الركعة الأولى بعد الفاتحة بصورة الفيل ، مما جعل بعض المصلين لا يملكون أنفسهم من الضحك . وكان الجانب الثاني يشير إلى أغنية المرحوم كرومه (شوقي مهما ازداد يرضي شايفه الفيل) .

وفي عــام ١٩٣٢م ، وهـــو عام تخرجنا من الكلية ، بدأت المعركة الخاصة بين جناحي شــوقي والفيل ، وأخذت بوضوح طابع الختمية والأنصار ، بحكم أن القياديين في كل جناح ينتســبون لإحدى الطائفتين ، علماً بأن الشباب بوجه عام ما كانوا يعترفون بهذا التصنيف ، بل علــى العكس ظلوا يقاومونه ما أمكن ذلك . وهذا التقســيم نشأ أساساً على مبدأ الصداقات والجــوار والصـــلات الخاصـــة . وقـــد يتضح هذا فيما بعد . المهم أن كل فريق أعدَّ مكتباً للانـــتخابات وكان يجمع الاشتراكات وطلبات الالتحاق الجديدة بمكتبه . وارتفعت العضوية لـــدى الجانبين إلى رقم قياسي . ولما اتضح لجناح شيخ الفيل أن جناح السيد محمد علي شوقي اســتطاع أن يسجل عدداً كبيراً من الخريجين من بعض مدن الأقاليم مثل مدني وعطبرة ، دعوا إلى اجـــتماع عـــام لمؤيديهم في منزل السيد ميرغني حمزة . وقد كنت بحكم الانتماءات سالفة الذكر من جناح فضيلة الشيخ الفيل .

تـــولى طرح فكرة الانسحاب من النادي كبار الخريجين (ميرغني حمزة والدرديري محمد عثمان وغيرهم) وتحدثوا عن التزوير الذي قامت به لجنة النادي وغير ذلك من الأسباب ، التي تفتقد الدليل ورأوا عدم تســديد الاشتراكات . وتصدى للنقاش بعض الشباب ، وفي مقدمتهم الأســتاذان خضر حمد وإسماعيل العتباني ، مدللين على أن هذا أسلوب سلبي محبط وفيه تفتيت

لوحدة الخريجين ، إلى غير ذلك من الحجج . وأضافوا بصراحة قائلين(انتم معشر كبار الخريجين لكم دور فسيحة ونشاط جانبي ولستم من مرتادي النادي كل مساء . أما نحن الشباب فنسكن اثنان وثلاثة في غرفة صغيرة من دار الوالد .. ولابد أن نجد متنفساً نقضي فيه بعض الوقت . وليس هناك مكان أنسب من نادي الخريجين ، حتى لا نتزلق إلى المقاهي العامة أو الأزقة والحارات ..) وكنا نحن الخريجون الجدد لا نملك أن ننطق بكلمة أمام عتاة السياسة والوطنية . وأخيراً تقرر بأغلبية كبيرة مقاطعة الانتخابات واستقال ٢٥٢ عضواً من النادي.

صدر البيان في صحيفة "ملتقى النهرين" صباح الثلاثاء ١٩٣٢/١١/٢١ ، متضمناً أسباب الاستقالة وأسماء الأعضاء المستقيلين . والذي يتصفح ذلك الكشف يؤكد ما ذهبت إليه سالفاً بأن الخلاف في ذلك الوقت لم يكن طائفياً ولا عقائدياً إلا في القمة ، حيث نجد من بين المستقيلين عدداً من الهاشماب وغيرهم ، ومن أصبحوا فيما بعد من اكثر المؤيدين لحزب الأمة وجبهة الأنصار . ويحسن أن أسجل هذه الأسماء على سبيل المثال : الشيخ محمد الطيب هاشم ، محمد إبراهيم النور ، الشيخ حسن الطيب ، هاشم الأمين بابكر (رئيس تحرير الأمة) يوسف التني ، رئيس تحرير النيل أحمد يوسف هاشم (أبو الصحف) ورئيس حزب القوميين ، عبد الرحمن النور ، الشيخ إسماعيل أبو القاسم ، محمد محجوب لقمان ، محمد مصطفى عبد الواحد ، حمزة حاج الأمين ، احمد إبراهيم السيد ، حسن التني ، هاشم الكمالي ، مسعود الحافظ هاشم وزين العابدين عوض موسى . ويحسن أن أسجل هنا نص بيان الاستقالة رغم طوله لفائدة الجيل الجديد .

استقالة من نادي الخريجين أم درمان

حضرة السيد رئيس تحرير جريدة ملتقى النهرين – بعد السلام . أرجو التكرم بنشر الآتي عن ابتعاد مجموعتنا عن نادي الخريجين بأم درمان بياناً للحقيقة وتهدئة للخواطر .

بعد التحية نحن الموقعون أدناه ، المشتركون فعلاً بالنادي ، والذين قبلت عضويتهم حديثاً ، نعلن استقالتنا ورفضنا لعضوية النادي لأسباب لا تخفى على أعضاء لجنتكم الموقرة . ولكن إظهاراً للحقيقة فإننا نبتدئ بإيجاز الأسباب التي دعتنا لهذه الاستقالة .

أنشئ هذا النادي منذ ستة عشر عاماً بغرض سامٍ شريف . وبدأ ككل عمل في هذه الحياة صغيراً تدفعه إلى الأمام نفوس كبيرة وهمم عالية . ولبث بعد ذلك بين مد وجزر إلى قبيل

١٩٣٠م . وقد كان هبوطه وارتفاعه في تلك المدة قاصرين على قلة الإقبال عليه وكثرته . وهذا أمر لا غبار عليه ، لأن كل الخريجين لم يكونوا قد أدركوا بعد الغاية من إنشاء النادي ولا الفوائد المترتبة على الاجتماع فيه .

أخذ بعد ذلك عدد المشتركين في الازدياد ، وبدأ الأعضاء يتذوقون فائدة الاجتماع . فأقبل الشباب عليه مدفوعين برغبة صادقة . ولتعدد ميولهم ورغباتهم ظهرت اختلافات في وجهات النظر . ومن هنا بدأت تظهر بين المشتركين بوادر الانشقاق والتفكك . ولاشك إن اختلاف وجهات النظر من أكبر العوامل للتقدم .. إذ على ضوئه تمحص الآراء على شرط أن يكون الاختلاف في سبيل المصلحة العامة خالياً من الغرض .

كان من واجب القائمين بأمر النادي في ذلك الوقت أن يفطنوا إلى ذلك الاختلاف ، الذي بدأ يدب دبيب السوس في الحطب . فيعالجوه بخبرتهم وتجاربهم بإخلاص . ولكن مما يؤسف له أن شيئاً من هذا لم يحدث . وبالعكس فقد أذكوا نار الخلاف وأوغروا صدور الشباب والكهول بتصرفات سيئة لا محل لذكرها هنا .. فأتسع الخرق وتطرق الوهن إلى المجموعة . وكان ذلك موقف الكثيرين من الموقعين أدناه هنا أيضاً . فشعروا بخطورة ما عليه النادي بسبب تلك التصرفات من ضعف وتفكك . فرأوا أن ينضموا إلى إخوانهم في النادي ليتعارفوا على إصلاحه ويتداركوا الأمر قبل أن يستفحل ويعسر علاجه . وهذا هو القصد النبيل الذي حدا بالكثيرين منا للاشتراك في النادي في سنة ١٩٣٢م . ولكنه للأسف أخذ على غير وجهه ، وصور بغير صورته . فأثار ضجة اتصلت بحملة الانتخابات المشهورة في مارس ١٩٣٣ م . والتي تجاوز ضررها النادي والخريجين ، بسبب تلك الدعاية الباطلة التي كادت تصيب البلاد في صميم وحدتها ، لولا إن تداركها الله بلطفه . وتبين لنا بعد الانتخابات أن الخلاف لا يزال قائماً ، وأن تيار تلك الدعايات لا يزال سارياً ، وأن المصلحة التي من أجلها كان الخلاف قد ضاعت . فلجأنا إلى كل الطرق السلمية الممكنة للائتلاف ، مما هو معلوم لدى العام والخاص حتى يسود الوئام . فقابلنا الحزب الأخر بالرفض والعناد مضحياً بالمصلحة العامة . وقد اضطررنا إزاء ذلك أن نعود لفكرة الجهاد الأول ، تأييداً لوجهة نظرنا فيما يعود بالنفع للمجموعة . ولما كانت لجنتكم المحترمة تكون رئاسة ذلك الحزب ، وتعمل طبعاً لمناصرته بمالها من السيطرة على إدارة النادي ، رأينا أن نتقدم إليكم ببعض طلبات معقولة عادلة هي من حقنا

كأعضـــاء في الـــنادي لـــنا من الحقوق ما لكم وعلينا ما عليكم حتى يتسنى لنا إيقاف تلك الدعايات ونعمل بما نراه في مصلحة المجموعة .. ففصّلنا تلك الطلبات في كتاب أرسله حضرة الدرديـــري محمد عثمان بالنيابة عنا إليكم ، فكان نصيبها الرفض كغيرها من طلباتنا السابقة . وبـــذلك قطعتم كل طريق سلمي للعمل . ولم يبق أمامنا الآن غير أحد الأمرين :- الاستمرار في النادي تحت الظروف الحاضرة ، التي نراها مجحفة ومعطلة للغاية السامية التي من أجلها أنشئ النادي ، والثاني التخلي عن النادي .. وقد رأينا أخيراً أن الحل الأول لا يؤدي إلى وئام أو سلام . ولمـا كانت غايتنا المصلحة العامة قبل كل شئ ، فقد اخترنا الحل الأخير : وهو الابتعاد عن النادي الذي فقد صفته الاجتماعية ، على أن تحمل اللجنة القائمة مسئولية الانقسام الحاضر .. والسلام عليكم ورحمة الله

وها نحن ننشر الأسماء فيما يلي مع حفظ الألقاب

انتهى

إمضاءات

ميرغني حمزة

ملاحظـــــــــــــات :-

قد كنت كما ذكرت أحد الذين وقعوا على هذا البيان في عام تخرجي الأول . ولكني مع هذا لدى الملاحظات التالية على هذا الجناح . ورغم أنني لم استطع أن أحصل على المطالب المشار إليها من لجنة النادي في البيان أعتقد أنه قد يكون من أهمها:

أولاً :-اختـــيار لجنة محايدة تعدُّ وتجري الانتخابات . وهو أمر لم يكن وارداً في دستور الـــنادي ولا في ممارسته السابقة . أما أهم ملاحظاتي فقد اتضحت لنا على مر الســنوات التالية الأمور الســلبية التي ظل يمارسها القادة من جناح شيخ الفيل على مدى حياتهم . وهو أمر كثيراً ما عوّق مسيرة الحركة الوطنية في السودان.

ثانياً:- إذا كان من بين أغراض الاستقالة هو حرمان النادي من الاشتراكات ، وهي في حدود المائة وخمسين جنيهاً ، فقد كان مبلغاً مقدراً . كان يمكن أن يضيف مساحة ثلاثمائة أو أربعمائـــة متر مربع أرضاً ملكاً حراً إلى مساحة النادي ، علماً بأن النادي قد توسعت مساحته مـــن الأربعمائة متر ، التي تكرم بإهدائها سيادة الشريف يوسف الهندي لأعضاء النادي ، إلى

حوالي أربعة آلاف متر أو تزيد ، وتقدر قيمتها الشرائية اليوم بحوالي خمسة ملايين من الجنيهات ، علمــاً بأن نادي الخريجين بأم درمان هو الوحيد المالك لأرض الدار ملكاً حراً . إذ إن جميع الأندية الأخرى دورها ملك للدولة . وقد كان المستعمر كثيراً ما يهدد بأنه سيطلب إخلاء داره إذا جنح الأعضاء للعمل المخالف للقوانين الحكومية . ولعل حالة نادي الخريجين بالخرطوم خير دلـيل لذلك . إذ هدد مدير الخرطوم بأنه قد يطلب إخلاء الدار إذا أصرت لجنة النادي على إقامـــة المهرجان الأدبي الذي أنتقل إليهم من لجنة نادي الخريجين بأم درمان . وقد أزعج ذلك المهرجان بما ألقت فيه من بحوث وما دارت فيه من مناقشات المستعمر وأقضَّ مضجعه.

ثالثاً:- لم تكن لتلك الاستقالات أثرها المستمر على عضوية النادي . إذ سرعان ما أخذ الشباب يتسللون إلى النادي ويشتركون فيه .. على أن أكثر ما ألاحظه غرابة في هذا الأمر هو أن لجنة النادي الشوقية سرعان ما هجر أعضاؤها النادي واحتموا ببيوتهم الفسيحة واهتماماتهم الأخرى ، كما تنبأ بذلك إسماعيل العتباني وخضر حمد . وقد ظلت تلك الجفوة وتلك الخصومة بـــين قيادة الجناحين إلى حين قيام المؤتمر أواخر عام ١٩٣٧م ، كما سيأتي تفصيله فيما بعد . وبذلك انحصرت عضوية النادي إلى حوالي الأربعين عضواً بزعامة الرئيس إسماعيل الأزهري . وكانـــت اشتراكات النادي تعجز من المصروفات الشهرية مما يستوجب تبرعات شهرية إضافية لسد العجز .

أخذ الشباب من أعضاء النادي ينتمون إلى الأندية الرياضية ، وفي مقدمتها نادي الهلال ونـــادي المـــريخ ، وأثروا العمل والنشاط الرياضي والأدبي والفكري في تلك النوادي واعتبروا المشتركين هناك إلى اللحظة الحاسمة ، لحظة انتمائهم جميعاً إلى مؤتمر الخريجين .

بدأت لجنة النادي تعود إلى قيام الندوات الأسبوعية والمحاضرات الدورية ، التي قد بدأها الأستاذ/ عبيد عبد النور في النادي قبل الانشقاق . كما درج النادي على الاحتفال بالمناسبات الدينـــية في عيد الفطر وعيد النحر ورأس السنة الهجرية ، يهرع إليها عدد كبير من المواطنين . ورويداً رويداً ازدادت عضوية النادي .

وفي عـــام ١٩٣٦م عقـــب إبرام الاتفاقية المصرية/البريطانية ، التي جاء في بعض فقراتها (العمل على رفاهية السودانيين) والتي خيبت آمال السودانيين وأثارت سخطهم لعدم اشتراكهم أو مشاورتهم بشأنها ، والتي لم تجن منها مصر شيئاً غير إرسال فرقة مصرية لتحمي خزان جبل

أولـياء ووظائف محدودة ، من بينها تعيين مساعد السكرتير القضائي ، الذي أقتصر عمله على ترجمة بعض التشريعات والمنشورات القضائية ، وتعيين عدد من المدرسين في المدارس الوسطى والثانوية ، كان السودان في أمس الحاجة إليهم... ، عقب هذه الاتفاقية بدأت الوفود تتردد من مصر الشقيقة وكانت في طليعتهم البعثة الاقتصادية برئاسة فؤاد أباظة باشا ؛ التي اقتصر نشاطها علـى الاتصال بالغرف التجارية والرأسمالية الوطنية في العاصمة والأقاليم . وقد أحتفل بمقدمها سـعادة السـيد/ عبد الرحمن المهدي ، طيب الله ثراه ، احتفالاً مهيباً بالجزيرة أبا . وقد أبت أريحيـته إلا أن يقيم جسراً على فرع الجاسر تتيح لعربات الضيوف الدخول بدون حاجة إلى عـبور النيل ، مما جعل البعثة تشعر بمدى شعبية وقوة وفتوة أتباعه . وظل هذا الجسر إلى يومنا هـذا معـبراً رئيسـياً للجزيرة أبا ، تدخل عن طريقه الجرارات والآليات الثقيلة التي تعمل في المشروع الزراعي .

ثم أخذت تترى البعثات الدينية والأدبية للسودان .. ففي شهر رمضان العظيم يفد القراء والوعاظ ، يقيمون الندوات في المساجد والمنتديات ، يتلون القرآن ويعظون ويرشدون ، وبوجه خـاص في النادي المصري بالخرطوم (نادي ناصر) وفي نادي الخريجين بأم درمان . وتتبع ذلك وصول بعثة علمية أدبية بقيادة الشاعر علي الجارم بك ، وكيل وزارة المعارف في ذلك الوقت . وقـد ألقى الأستاذ علي الجارم بك قصيدته العصماء الدالية ، بمناسبة عيد جلوس الملك فاروق مطلعها:-

عيد الجلوس صدقت وعدك بالمنى وصدقت وعدي
علمت طير الواديـين فغردت بحنين وجـدي
فاروق يا رمز الجـدود وزينة الأيام عنـدي
العبقرية أن تحلـق للنجوم بغـير نـد
وتنال قسراً أنعـم الدنيا حلاوة كل جهـد

القصـيدة رائعة ، أضفى عليها الأستاذ علي الجارم مزيداً من الروعة ببلاغته الخطابية . وقد جاراه الأستاذ المغفور له الشاعر/ أحمد محمد صالح بقصيدة من أربعين بيتاً ، ضمنها ديوان شـعره الخالد ، عبر فيها عن عتبه على عدم توجيه الدعوة له لحضور الحفل الذي أقيم للجارم حين ألقى قصيدته السالفة الذكر .. نورد منها التالي:

أخلفت يا حسناء وعدي وجفوتني ومنعت رفـــدي

فينوس يا رمز الجمـــال ومتعة الأيام عنــــــــدي

لما جـــلوك على الملأ وتخيروا الخطّـــاب بعـــــدي

هرعوا إليك جماعـــة .. وبقيت مثل السيف وحدي

يا وارث الأدب التليد وباقي الأدب الأجــــــد

علم شباب الواديـــن خلائق الرجل الأشــــد

علمهم أن التمســـــح بالفرنجة غير مجــــــدي

فاروق يا ليث العــرين وصاحب التاج المعــــد

لله شاعرك الكريـــم الندب ذي الرأي الأســـد

فاضرب به الغرض البعيد تجده أصدق من فرنــــد

لغة العروبة في حماك منيعة من كل كيــــــد

أحيا فؤاد تداثـــــها فخراً بغير أب وجــــد

نسب يزاحم منكـــب الجوزاء بالقاد الأشـــــد

عطر الله ذكرى تلك الأيام الخوالد . وكانت هذه وغيرها سبباً في ارتفاع عضوية النادي ، ثم ازدادت العضوية عند بداية الحرب ونقل كلية غردون من مقرها العتيق بالخرطوم إلى مدرسة أم درمان الأميرية الوسطى ، مما استدعى سكن الأساتذة بأم درمان . وكان لابد أن تخلق منافسة للجنة النادي من جديد ، ولكن بأسلوب عصري حضاري خالٍ من الفرقة والتشتت . وقد خلقت منافسة حادة على رئاسة النادي بين صديقين حميمين ، هما: السيد الرئيس/ إسماعيل الأزهري والأستاذ صالح بحيري ، الذي اعتمد على كثرة عدد المدرسين المؤيدين له . وقد اتخذت لجنة النادي أسلوباً فريداً لتشجيع العضوية . وكان أمين صندوقها ، الأستاذ عبد الرحيم شداد ، يضع كشفاً بين المشتركين لفترة معينة ، يخفي فيه عدداً مناسباً لمؤيدي الرئيس أزهري ليدفع مؤيدي الأستاذ صالح بحيري لمزيد من النشاط لزيادة عضويتهم . وتصادف أن أجريت الانتخابات بعد فترة وجيزة من انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة ، حيث انتصر الرئيس فرانكلين روزفلت على منافسة الجمهوري المستر ولكي . ولما كان الانتصار بطبيعة الحال حليف الأستاذ إسماعيل الأزهري ، وبفارق كبير ، فقد أطلقنا على

أستاذنا العظيم ، المنهزم صالح بحري ، لقب (مستر ولكي .) وتباري الشاعران العظيمان ، المغفور لهما بإذن الله ، عبد الرحيم علي طه ومحمود الفكي ، في مطارحات شعرية شيقة تحكي الحملة الانتخابية ومتطلباتها ومقالبها ، أشاعت البهجة بين أعضاء النادي كعادتهم في كل مناسبة .. ومن هنا بدأ الاستعداد لإقامة مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٧م .

رؤساء نادي الخريجين بأم درمان (شيخ الأندية)

١٩١٨ -١٩٨٧

١/السيد حسين شريف

٢/الشيخ محمد الطيب هاشم

٣/المهندس طه صالح

٤/السيد عثمان حسن عثمان

٥/السيدمحمد علي شوقي

٦/المهندس حسن كرار

٧/السيد محمد صالح الشنقيطي

٨/السيد إسماعيل الأزهري

٩/المهندس معني محمد حسن

١٠/السيد صادق شوقي

١١/السيد محمود الفكي

١٢/السيد بدر الدين سليمان

١٣/الدكتور أحمد السيد حمد

مؤتمر الخريجين العام

وقفت في حديثي عن نادي الخريجين إلى عودة الروح إلى نادي الخريجين بأم درمان في عـــام ٣٥ - ٣٦ بعد الفرقة والشتات التي اكتنفت النادي في الأعوام ٣٠ - ١٩٣٣م . وفي عام ١٩٣٥م بدأ الاستعداد بين دولتي الحكم الثنائي لعقد اتفاقية بينهما ، وهي المشهور بمعاهـــدة ١٩٣٦ ، بين رفعة النحاس باشا والمستر هندرسن . وقد تجاهلت الحكومتان أمر السودانيين وأخذ رأيهم في مستقبل بلادهم وقد كان معروفا أن حزب الوفد المصري يؤمن إيمانـــا جازما بوحدة وادي النيل ويعتبر السودان واحدة من مديريات أو مقاطعات مصر . وكان طبيعيا أن يقلق المثقفون علي مصير السودان ، على اختلاف نظرتهم للعلاقة المصرية بين القطرين .. فريق يؤيد الوحدة والاتحاد بصورة من الصور ، وفريق يدعو للانفصال التام تحت شعار (السودان للسودانيين) الذي كانت تدعو له حضارة السودان ، بقيادة السيد حسين شريف منذ عام ١٩٢٩م ، كما أشرنا سابقا ، إلاّ أن الجميع متفقون بوجوب أخذ رأي الســــودانيين فـــيما يتعلق بمستقبل بلادهم . وكان النقاش يدور بين المثقفين في شتى الأنديـــة بأم درمان وفي بقية أندية الخريجين وجماعات القراءة وغيرها من التجمعات . وقد كان المثل الأعلى للخريجين يتمثل في كفاح الهند بزعامة المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو . وكـــان كـــثير من المثقفين يضع صور الزعيمين في داره . واذكر بهذه المناسبة أن الضباط الباكستانيين الذين قدموا للسودان أثناء الحرب العالمية الثانية ، ضمن جيش الحلفاء ، الذي حـــرر أثيوبـــيا ثم شمال أفريقيا ، كانوا يجتمعون معنا في نادي الخريجين بأم درمان ويزورن الـــبعض في دورهم ، وكانوا يندهشون ويغضبون أحيانا عندما يرون المثقفين في الســودان يمجدون صور المهاتما غاندي والرئيس نهرو ولا يعطون نفس التقدير لزعماء المسلمين بقيادة محمد علي جناح وزملائه . وكانت حجتنا أن المهاتما يدعو لوحدة الهند ، بينما يدعون هم لقطـــرين منفصلين بما يفتت وحدة الصف ويمكن المستعمر من البقاء . وكنا نقول لهم أن الفـــوارق اللونـــية أو العـــرقية الموجودة في كل المستعمرات يجب أن لا يسمح لها للفرقة والشتات ، التي كان يسعى لها المستعمر بكل الطرق والوسائل ، ليتمكن من السيطرة علي البلاد، وأنه من المؤمل للهنود والباكستانيين بعد أن يتخلصوا من المستعمر أن يصلوا معا إلى

معادلة سليمة تعطي كل ذي حق حقه ، وأننا نحن هنا في السودان قد نعاني نفس المشكلة متى سمحنا للفوارق اللونية والعرقية والدينية أن تفرق بيننا.

أقــول كان الحديث يدور بيننا حول مستقبل السودان وما يمكن عمله . وفي هذا الأثناء كتب الأستاذ خضر حمد وكان يكتب باسم (طبجي) مقالا في جريدة السودان أشار فيه إلى يوم الخريجين الذي يقام كل عام في كلية غردون يوم ١٧ يناير (وهذا هو يوم زيارة جلالة الملك جورج الخامس الى بور تسودان في طريقه إلى الهند .) فرأى الإنجليز أن يكون يوم الخريجين تخليدا لذكري زيارة جلالته . وأشار (طبجي) الى الكلمات التي تقال في ذلك الـــيوم وتوضـــح مطـــامح ومطالب الخريجين ، غير أنها كما يقول تذهب بددا عند نهاية الاحـــتفال .ووجـــه الأســـتاذ خضر حمد في مقاله دعوة للخريجين الى الوحدة والتكاتف والاهتمام بشئون بلدهم . وذكر كما يقول هو نفسه (أشرت دون قصد الى كلمة مؤتمر) ونشر ذلك المقال يوم ١٩٣٥/٧/١٤م . (راجع مذكرات خضر حمد صفحة ٨٣ ـ ٨٤)

وفي ١٩٣٥/٧/٢٤م علق الأستاذ أحمد خير علي مقالة الأستاذ خضر حمد ، وجاء في خـــتام مقالـــه الجملة التالية : (فإلى مؤتمر الخريجين ، الى مؤتمر قوامه صراحة المسألة ، وروحـــه اتزان العمل ، وغرضه خدمة القضيتين: قضية الخريجين كطبقة ، وقضيتهم العامة باعتبارهم جزءاً من هذا الكيان) . وبعد هذا تلقفت الجمعية الأدبية ، بنادي الخريجين بود مدني : الفكرة وأخذت توسعها بعناية. والجمعية الأدبية بود مدني هي امتداد طبيعي لنادي الخـــريجين بأم درمان . فقد كان قوامها الأساتذة: إبراهيم عثمان اسحق واسماعيل العتباني وحسن عثمان النور وحماد توفيق ومصطفي الصاوي وحسن محمد يس وغيرهم . وكانت برئاســـة الدكـــتور إبراهيم أنيس ، رئيس النادي وقيادة الأستاذ أحمد خير المحامي . وبعد دراســـتهم ونقاشـــهم رأوا أن يـــنقلوا الفكرة وبغير تفصيل إلى شيخ الأندية بأم درمان . وكانـــت لجـــنة نادي الخرجين بأم درمان في ذلك الوقت برئاسة الســيد اسماعيل الأزهري وســـكرتارية الدكـــتور مكي شبيكة وعضوية ثمانية أعضاء آخرين . وعلى الفور وافقت اللجنة علي الفكرة وطرحها تحت قيادة نادي الخريجين ، وذلك لكي تتقوى اللجنة وتفادى الحصـــول علـــي تصديق من حكومة السودان بقيام المؤتمر الشيء ، الذي لابد ان تعارضه وترفضه حكومة السودان . وجرى حوار لم يطل ، أشترك فيه بعض أعضاء نادي الخريجين

بود مدني وأعضاء لجنة نادي أم درمان . وكان وفد ود مدني يتكون من السادة/ أحمد خير ومحمد أحمد المرضي و الشيخ عبد الإله أبو سن ، ثم انضم إليهم السادة/ خضر حمد ويحي الفضــلي .. ووافقت لجنة النادي على أن يصبح المؤتمر هيئة منفصلة عن كيان النادي . إذ تفتح عضويته لجميع الخريجين بصرف النظر عن انتمائهم للنادي ، على أن يظل المؤتمر يعمل في رحاب النادي وتهيء له لجنة النادي المكاتب والأثاث وكل ما قد يحتاج اليه حتى يشب عــن الطوق . وكانت حجة وفد ود مدني مقنعة . فعن التصديق رؤي أن الحكومة يمكنها أن تمــنع نادي الخريجين من العمل خارج نطاق دستوره القائم وقتذاك . والنقطة الهامة التي أثاروها واقتنعت بها لجنة النادي هي أنه إذا ظل المؤتمر جزءا من نادي الخريجين بأم درمان ، فقــد يــتعذر وربما يستحيل عودة كبار الخريجين الذين انشأوه عام ١٩٣٢م ، ولا تزال الخلافــات بل المقاطعات سارية بينهم حتى ذلك التاريخ . وبما أن المؤتمر في حاجة ماسة إلــيهم عند قيامه ، لوزنهم الحكومي والشعبي ، ولكي تطمئن حكومة السودان بأن المؤتمر سيقوده (المعتدلون) فلابد أن يروا واجهة جديدة غير تلك التي فرقت بينهم . ورأت لجنة النادي ، مستهدية بالرأي سالف الذكر ، أن تنشئ لجنة تمهيدية لقيام المؤتمر . فاختارت من لجــنة النادي السادة/ اسماعيل الازهري ومكي شبيكة واسماعيل عثمان صالح وعلي محمد أحمــد وأحمد محمد يسن ، ومن أعضاء النادي السادة/ أحمد عثمان القاضي ومحمد صالح الشنقيطي ويحي الفضلي وعبد الله ميرغني وجمال محمد احمد .

وكان أول قرار اتخذته اللجنة التمهيدية إقامة ندوة أسبوعية (كل خميس) ، يتحدث فــيها الأعضاء (أربعة كل أسبوع) عن تصورهم لاختصاص وعمل مؤتمر الخريجين المزمع اقامــته . وتــنوعت أفكــار الخريجين عن الجوانب المتعددة: ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياســية ، وعــن هل سيكون حزبا أو كيانا مماثلا للمؤتمر الهندي إلى غير ذلك . وكان ســكرتير اللجنة التمهيدية (الدكتور مكي شبيكة) يسجل خلاصة الآراء التي تناقشها عادة اللجنة التمهيدية ويلخص ما يراه مناسبا منها ليقدم للجنة المؤتمر التنفيذية عند قيامها . وقد استرعى انتباهي وقتذاك الشاب/ جمال محمد احمد عضو ، اللجنة التمهيدية ، بعد أن تحدث كغيره عن تصوره لمسيرة المؤتمر ، حيث ركز علي نقطة قد تبدو جانبية سماها (الزي بعضه) وكان يقول احشي علي المؤتمر من داء (الزي بعضه) فلان قمت بعمل كذا ؟ لا والله بكل

أسف (زي بعضه) ، بالله أعمله غدا . وهكذا نسير في "معليش" و "زي بعضه" الى أن يدركنا الصباح . وأحسست وقتها بنمط جديد من الشباب الجاد والعميق الفكر . وجمال هو جمال الذي تعرفونه . وقد كان كل متحدث في الندوة يحذر من الحزبية والطائفية ليصبح المؤتمر جبهة وطنية متحدة يجابه المشاكل المستعصية التي لا بد أن يصطدم بها وشيكاً .

تكونت لجان صغيرة متعددة أخذت علي عاتقها الاتصال بكبار الخريجين (الشوقست والفيلست) تدعوهم للاشتراك في المؤتمر . وقد وجدت صعوبات كثيرة بادئ ذي بدء ، ولكنها أقنعت عددا من المعتدلين منهم . ولقد كان للأستاذ محمد صالح الشنقيطي دور كبير في إقناع بعض أعضاء جناحه السابق (جناح شوقي) كما استعانت اللجان بأسلوب (أن فلان وفلان من الجانب الآخر اشتركوا أو وعدوا بالاشتراك) مما يحفز الجانب الاخر للإسراع في الاشتراك أيضا . وقد نظمنا صفوفنا نحن من جميع المدارس الفكرية . وحرصنا أن ندعو لانتخاب جميع كبار الخريجين في الهيئة الستينية ، ثم نعمل علي تولي بهم أغلبية مقاعد اللجنة التنفيذية (لجنة الخمسة عشرة) ولم نفكر في أي انتخابات جانبية أخري . وتركنا للمؤتمر في اجتماعه العام أن يختار من يشاء مع ضمان انتخاب كبير الخريجين . وأخيرا انعقد الاجتماع الأول للمؤتمر بنادي الخريجين بأم درمان في الساعة الرابعة من مساء ثاني أيام عيد الأضحى المبارك عام ١٣٥٦هـ ، الموافق الرابع عشر من فبراير عام ١٩٣٨م ، حضره ١٨٠ خريج انتخبوا هيئة ستينية ، تضم كل كبار الخريجين المشار إليهم . وفي مساء ثالث أيام عيد الأضحى المبارك عام ١٣٥٦هـ ، الموافق الخامس عشر من فبراير عام ١٩٣٨م ، اجتمعت الهيئة الستينية . وبعد أداء القسم والموافقة علي قرارات المؤتمر في اليوم التالي انتخبت لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضوا علي النحو التالي :

(١) اسماعيل الازهري (٢) محمد صالح الشنقيطي (٣) عبد الماجد أحمد
(٤) الدرديري محمد عثمان (٥) الدرديري محمد أحمد (٦) أحمد محمد صالح
(٧) حسن الطاهر (٨) محمد نور الدين (٩) إبراهيم أحمد
(١٠) حماد توفيق (١١) ميرغني حمزة (١٢) عبد المنعم محمد
(١٣) حسن عثمان اسحق (١٤) محمد الخليفة شريف (١٥) عبد الله ميرغني

هـؤلاء يتناوبون رئاسة المؤتمر كل شهر وقد تقرر أن تكون الرئاسة شهرية درءاً للحساسيات . وانتخب ثلاثة من المحترمين من الذين لم تكن لهم انتماءات حزبية سابقة لإدارة شئون المكتب وهم : اسماعيل الازهري ، سكرتيراً عاما ، يعاونه السيد حماد توفيق ، والسيد عبد الله ميرغني أمينا للصندوق .

كان مجرد اجتماع هؤلاء السادة مرة كل أسبوع في جناح المكتبة بالنادي قد أضفى جـوا من البهجة وأدخل السرور والاطمئنان على أعضاء النادي ... ألم يكونوا بالأمس ، وعلى مدى ستة أعوام متتابعة ، متنافرين متناحرين متدابرين ؟؟ فهاهم يجتمعون اليوم بفضل من عند الله وروح المؤتمر العتيد ، يتفاكرون ويتشاورون فيما ينفع الناس . كانت مهمة اللجنة التنفيذية هذه بطبيعة الحال تأسيسية ، تتركز في وضع دستور ولوائح المؤتمر والحصول علي تصديق حكومة السودان بقيام المؤتمر (أصر بعض الأعضاء في الحصول علي التصديق بسرعة) . ورغم أن هؤلاء السادة الكبار قد اجتمعوا الآن علي مائدة واحدة لأكبر جهاز للخريجين ، وان أسباب الشقاق السابق قد زالت بسبب وضعهم الجديد ، إلا انـه من غير الميسور أن يستعيدوا الثقة فيما بينهم . لذلك فقد تعسر إرسال خطاب المؤتمر للسكرتير الاداري يخطره بتكوين هيئة المؤتمر الستينية ولجنته التنفيذية ، ويلخص له أهداف المؤتمر الاجتماعية والاقتصادية ... تعسر إرسال ذلك الخطاب حتى شهر مايو من ذلك العام . كما تعسر القيام بأي عمل آخر إيجابي . فكان بعض أعضاء اللجنة يقول أنه لا يمكن أن يعمل أي عمل قبل الحصول علي التصديق . وكان تردد اللجنة يعود أيضا الى خشيتهم من ألا تعترف الحكومة بالمؤتمر ، فيأتي الفشل علي أيديهم . وقد كانت تصلهم أخبار الحملة المسعورة التي يقوم بها الحكام الإنجليز في الأقاليم ، يثيرون بوجه خاص حفيظة النظار والعمد ورجال الإدارة الأهلية ، عتادهم وعمادهم في محاربة الطبقة المتعلمة . وكانوا يقولون ان المؤتمر يريد ان يسحب البساط من تحتهم ويستأثر بالسلطة والجاه . ويشيرون إلى المساجلات التي تدور في الندوات التمهيدية بالوقوف ضد القبلية والطائفية والإدارة الأهلية . وبعد لأي وصلت موافقة السكرتير على قيام المؤتمر بدون إشارة إلى بنود المؤتمر سالفة الذكر . وأبدى تحفظا ، بل يعدُّ ما أبدى توجيهاً أو إنذاراً يقول ان على المؤتمر أن لا يدعى أي تمثيل لغير الأعضاء المنضمين تحت لوائه ، وغير ذلك من التحفظات (للتفاصيل يمكن

علـــي وعــبد الله ميرغـــني ومحمد صالح الشنقيطي وعلي البرير والشيخ أحمد السيد الفيل وإبـــراهيم أحمـــد ومعني محمد حسن وعلي عبد الرحمن الأمين ومحمد عثمان ميرغني ومحي الدين جمال أبو سيف ومكي شبيكة .

والدليل علي عدم التكتل والتشرزم ان خمسة من أعضاء اللجنة تفاوتت أصواتهم من ١٩ صوتا للأولين و١٦ صوتا للآخرين ، كما تراوحت أصوات السبعة الاحتياطي بين ٥ أصـــوات و١٠ أصوات . وعدد الهيئة كما هو معلوم ستون عضوا . وفي يوم الجمعة ١٤ ذي الحجـــة ١٣٥٧ هــــ الموافق ٣ فبراير ١٩٣٩م اجتمعت اللجنة التنفيذية وقررت أن يســتمر العمـــل بالرئاسة الشهرية ، كما كان الحال في العام السابق . وانتخب للمكتب السادة : إسماعيل الازهري سكرتيرا عاما ، وحماد توفيق نائب سكرتير ومحاسبا ، وعبد الله ميرغني أمينا للصندوق .

بدأت اللجنة في الأعمال التنظيمية . وتقرر ان تنتهي دورة اللجان الفرعية باكراً بعد قيام الانتخابات لاختيار اللجان الجديدة . كما كونت لجان اختصاص للمؤتمر علي الوجه التـــالي : التعليم - الاصلاح الاقتصادي - الاصلاح الاجتماعي - مجلة المؤتمر - لجنة شئون العمال والموظفين ولجنة تختص بشئون الطلبة الدارسين في مصر .

وفي هـــذا الإطار قامت اللجنة بدراسة مشاكل التعليم في السودان . كما تعرضت للإصـــلاح الاجتماعـــي وكلفت الصحف السودانية بمساعدة أعضاء اللجنة والهيئة بكتابة مقالات لتخفيض مهور الزواج وتقليل أيام المآتم إلى ثلاثة ليالي ومحاربة شرب الخمر ولعب الميسر ، وعلي وجه الخصوص في أندية الخريجين والموظفين في كل انحاء السودان . كذلك نظمت حملة لجمع التبرعات لملجأ القرش ، الذي تأسس بناء علي اقتراح من الأستاذ عبد الفـــتاح المغـــربي ، عند عودته من بيروت لإيداع الأطفال اليتامى وتعليمهم حرفة النسيج وبالأخص نسيج السجاد وكذلك المصنوعات الجلدية . وقد تفضلت حكومة السودان بمنح لجـــنة الملجأ الساحة الواسعة ، التي تقع في حي الملازمين بأم درمان جوار نادي العمال . وكانت سابقا سكنى للجيش .

إن إشراقات خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت قد تعددت وتنوعت . فالأستاذ عبيد عبد النور يقوم بحركة أدبية في كلية غردون ونادى الخريجين بأم درمان ، والأستاذ إسماعيل

الـــرجوع الى كتاب بروفسير مدثر عبد الرحيم أو كتاب المستر دنكان مساعد السكرتير الإداري) وقـــد بدأت اللجنة في وضع لوائح المؤتمر ولائحة تنظيم الاجتماعات ؛ مستهلة بكتاب السيد الرئيس اسماعيل الازهري (الطريق للبرلمان) ولائحة اجتماعات نادي الخريجين المبسطة التي استنبطها السيد الرئيس/ الازهري من كتاب (روبرتس) . وعلي ضوء اللوائح تكـــونت اللجـــان المتخصصة وبدأ تكوين اللجان الفرعية . وقد طلبت اللجنة التصديق بصحيفة للمؤتمر . ولكن تم التصديق للصحيفة فيما بعد ، وسيرد ذكرها في الموقع المناسب

وعـــند قيام المؤتمر والتصديق له من قبل حكومة السودان ، بدأت الشكوك تساور الاشـــقاء المصريين . فقد اعتقدوا (حكومة وشعباً) ان المؤتمر صنيعة بريطانية ، وان الهدف مـــنه فصل السودان عن مصر ، وهذه الفكرة لم تتبدد إلا عقب زيارة رفعت/ علي ماهر باشـــا للســـودان عام ١٩٤٠م . وكان المقربون من سمو الأمير ، ومن بينهم الأستاذ احمد عـــثمان القاضي ، يذكرون ان سمو الأمير عمر طوسون مرشح ليكون نائب ملك مصر في الســـودان ، عند تطبيق الوحدة . غير أننا كنا نميل إلى أن عمل الخير سجية وطبيعة متأصلة فيه . فقد كان يساهم أيضا في البلاد العربية والإسلامية الأخرى . ولعل غضبته علي المؤتمر أولا كانت نتيجة للانطباع العام لدي المصريين في ذلك الوقت ، إضافة إلى عزلة الأحزاب عادة عن الشعوب وعن تفهم مراميها وسبر قواها.

ولم تلـــبث لجنة المؤتمر التنفيذية أن فرغت من وضع دستور المؤتمر ولائحته وكونت لجانه المتخصصة علي ضوء ذلك الدستور ، كما تكونت بعض اللجان الفرعية للمؤتمر في عواصم الأقاليم ومدنه الرئيسية حتى انقضت فترتها ودعت للاجتماع العام للمؤتمر في ثاني أيـــام عيد الأضحى المبارك عام ١٣٥٧هـــ الموافق الأول من فبراير ١٩٣٩م . وبعد تلاوة التقرير والحساب الختامي للعام المنصرم ، أجريت الانتخابات للهيئة الستينية وانتخب جميع أعضـــاء اللجـــنة التنفـــيذية السابقة في الهيئة الجديدة . كما انتخب سبعة منهم في اللجنة التنفـــيذية الجديدة واعتذر بعضهم عن الترشيح . ولم تظهر تكتلات بين الشباب في هذه الـــدورة أيضا ، بل اتجه الجميع توجهاً قومياً . وقد اختيرت اللجنة التنفيذية الجديدة علي الوجه التالي : اسماعيل الازهري وعبد الماجد أحمد وحماد توفيق وميرغني حمزة ونصر الحاج

الأزهري ومن منطلقه السياسي الراسخ يدخل أسلوب إجراءات النقاش ، اقتراح واستدعاء وتثنية ونقاش وقرار الخ ... التي أقتبسها كما ذكرت من كتاب (Roberts) ويتوج ذلك بكتابه العظيم (الطريق الى البرلمان) . والأستاذ عبد الفتاح المغربي يقترح إنشاء ملجأ للأيتام ، أصبح اليوم معهد القرش الصناعي . والاستاذ فتحي امبابي يعرض مع لجنة نادي الخريجين بأم درمان مشروع يوم القرية أواخر عام ١٩٣٦م . وكانت لجنة نادي الخريجين قد بدأت تشتغل بإقامة مؤتمر الخريجين . وتجددت الفكرة فيما بعد عن طريق لجنة المؤتمر التنفيذية .

لقد تجنب الإنجليز إرسال مبعوثين للجامعات المصرية حتى لا يتأثر المبعوث بالحركة الوطنية والثورة العارمة الجارية ضدهم في مصر ، وتحاشوا إرسالهم لإنجلترا لكثرة التكلفة . فاختـــاروا الجامعة الأمريكية في بيروت . ولعلهم لم يدركوا ان لبنان أيضا بلد عربي وإنما تتطلع ، كبقية الشعوب العربية المستعمرة أو المحتلة ، للحرية والاستقلال ، وانه من السهل أن يندمج ويلتحم الشخص في المجتمع العربي في كل زمان ومكان . وهاهي بيروت تخرج لنا قادة الفكر والسياسة الذين تقدموا الركب . ولذا كان لابد لحكومة السودان ان تتخلى عن فكرة إرسال المبعوثين إلى لبنان وان تتجه بهم الى إنجلترا رغم كثرة التكاليف .

المعهد العلمي بأم درمان:-

لقد كان من أهم إنجازات مؤتمر الخريجين ذلك العام العناية والاهتمام بالمعهد العلمي بأم درمان ، هذا المعهد العتيق الذي أسسه صاحب الفضيلة الشيخ/ محمد البدوي بعد الفتح . وتعاقـــب عليه العلماء الإجلاء: فضيلة الشيخ/ أبو القاسم هاشم والشيخ/ احمد محمد أبو ســـن والشيخ/ أبو شامة عبد المحمود والشيخ/ أبو كساوي وغيرهم من العلماء الأجلاء . هـــذا المعهد الذي كان وسيظل بإذن الله منارة للإسلام وللشريعة السمحة . فقد تخرج فيه عدد من علمائنا وأدبائنا وأساتذتنا الذين أشرت إليهم سابقاً. هذا المعهد الذي كان من بين طلابه ، في أول عهده ، الأمام/ عبد الرحمن المهدي والشيخ قريب الله أبا صالح وغيرهما من رجـــال العلـــم والدين ومشائخ الطرق الصوفية . ولكن هذا المعهد العتيق لم يواكب سنة الـــتطور ، كـــان طلبته يجلسون حلقات في صحن المسجد الكبير بأم درمان على النمط التقليدي ، الذي كان سائدا في الأزهر الشريف ، يتلقون الدروس شفاهة من معلميهم ولا يكـــادون يجدون سبيلا لتدوين مذكراتهم . على أن المشكلة المستعصية كانت تتجسد في

سكن الطلبة الوافدين من الأقاليم . وكانوا يلجأون إلى ذوي قرباهم أو الى مواطني قراهم الذين استقروا بأم درمان . وأريحية السوداني لا يمكن ان تردّ قريبا أو جارا . ولكن كانت الدور ضيقة في الغالب الأعم ، تكاد تقتصر علي غرفتين اثنتين للأسرة . فكان الطالب يجد مشـــقة وصعوبة في السكن وكان بعضهم يلجأ الى المساجد والزوايا ليجد موضعاً ينال فيه قســـطا من النوم مع تعذر الإنارة للاستذكار . فكان لابد إذن للمؤتمر ان يعالج هذا الأمر الخطـــير ، وان يســـتنبط له بعض الحلول . فدعى المؤتمر بادئ ذي بدء الصحافة السودانية لتولي هذا الأمر عنايتها وتنبه الرأي العام في السودان ومصر للعناية بأمر هذا المعهد العتيق ؛ ليســـاير الـــتقدم الذي طرأ علي الأزهر الشريف وغيره من المعاهد الدينية في البلاد العربية والإســـلامية . وقد أدت تلك الدعاية غرضها حين أعلن الأمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر اهتمامه بالمعهد العلمي بأم درمان وتطويره حتى يصبح كلية من كليات الأزهر الشريف . وبعـــد هذا تقدم المؤتمر بمذكرته لحكومة السودان لإصلاح المعهد العلمي في العشرين من أبريل عام ١٩٣٩م ، وتتلخص المذكرة في النقاط الهامة :-

١- إنشاء وتأسيس غرف الدراسة بمعزل عن المسجد الكبير وإعدادها بالكراسي والأدراج.

٢- إعـــداد مساكن لسكن الطلاب ، جوار غرف الدراسة ؛ وإدخال نظام الإعاشة فيها علي نمط كلية غردون .

٣- أعـــداد مـــناهج حديـــثة للدراسة في العلوم الشرعية وإدخال علوم الحساب والتاريخ والجغرافيا علي نمط الأزهر الشريف .

٤- الـــتعاون مـــع الأزهر الشريف ليمدّه بالأساتذة الأكفاء لتعليم هذه العلوم الحديثة ، بالإعـــارة أو المـــنحة أو الانتداب ، وانتداب مدرسين من مصلحة المعارف السودانية لهذا الغرض .

٥- تـــدريب طلبة المعهد ليشغلوا مناصب في التدريب في القضاء الشرعي ، كخطوة نحو المزيد من المواقع الأخرى تدريجيا .

ولمـــا كانـــت هذه المذكرة قد تبعتها دعاية مرتبة في احتمال ضم المعهد الى الأزهر الشريف ، واستعداد شيخ الجامع الأزهر لتلبية هذه الخطوة ، فقد سارع السكرتير الإداري بالـــرد علي مذكرة المؤتمر في ٢٨ أبريل ١٩٣٩م تفيد بأن المعهد العلمي كان دائما موضع

اهـــتمام معالي الحاكم ، وان أمر المذكرة الآن موضوع دراسة معاليه مع جميع المعنيين بهذا الأمر . وسرعان ما عملت حكومة السودان علي تكوين لجنة برئاسة فضيلة الشيخ حسن مأمـــون ، قاضي قضاة السودان ، وفضيلة الشيخ حسن مدثر الحجاز وكبير مشائخ المعهد العلمي وغيرهم من المهتمين بهذا الأمر ، واختير الأستاذ السيد/ إسماعيل الازهري ، سكرتير المؤتمـــر ، عضوا في هذه اللجنة . و لم يمض وقت طويل حتي قامت حكومة السودان بتنفيذ هذه المقترحات ، وفي مقدمتها بناء غرف الدراسة مما مكن سكن الطلبة .

لســـو الحـــظ تم البناء أثناء الحرب مما استدعي استعمال الموارد المحلية ، وعلي وجه الخصـــوص ســـقف الفصول وغرف السكن . ولابد للذي زار المعهد فيما بعد ، أو زار مدرســة شندي الريفية التي أسست أيضا أثناء الحرب ، أن يشهد الكآبة التي تترتب علي هبوط السوس علي الجالس أو النائم من (شقيق الدوم) الذي سقفت بها الغرف . ولست أدري لماذا لم يلجئوا إلى خشب السنط مثلا ؟ وقد سارت الاقتراحات الأخرى قدما ، ولو بـــبطء . فأنتدب مدرسون من الأزهر الشريف . وتوج هذا باختيار فضيلة الشيخ المبارك عـــبد الله ، أحد كبار أساتذة الأزهر السودانيين ، شيخاً للمعهد . وكان موضع الاهتمام الثاني لهذه الدورة مسألة تطوير التعليم المدني بوجه عام ، مواصلة للدراسة الميدنية التي قامت بهـــا لجـــنتي المؤتمر السابقتين . وتكونت لجنة خاصة لهذا الغرض من بعض أعضاء اللجنة وغيرهـــم من أعضاء المؤتمر . وأشارت اللجنة الى البعثات البريطانية التي زارت السودان في فتـــرات سابقة ، كبعثة سير جيمس كري ، مؤسس التعليم الحديث ، وبعثة لورد ولاوير وغيرهم ، ملتمسة التوسع في التعليم بوجه عام حتي يستوعب كل طفل في سن الدراسة ، وترشيد وتطوير التعليم في المدارس الابتدائية والوسطي وفي كلية غردون ، وترشيد المناهج والتركيـــز علي العلوم العربية والثقافة العربية والدين الاسلامي . وفي الجنوب حيث يجب تتولى الحكومة مسؤلية التعليم هنالك ، بدلا عن المدارس التبشيرية التي لا تعطي علما نافعا ، وإنما تغرس الفرقة والحقد والضغينة بين الشمال والجنوب ، اقترحت اللجنة إدخال اللغة العـــربية وتعميمها في جميع مدارس الجنوب . كذلك أعدت لجنة التعليم المتخصصة دراسة لنشـــر التعليم الخاص (أولي وأوسط) وقد انتهت دورة المؤتمر هذه دون أن تستكمل لجنة التعليم دراستها .

الاجتماع الثالث لمؤتمر الخريجين العام

بنادي الخريجين بأم درمان في الحادي عشر

من ذي الحجة ١٣٥٨هـ ٢٠ يناير ١٩٤٠م

في هـــذا الاجتماع بدأت تطلعات الشباب لدخول الهيئة الستينية في شكل مدارس فكـــرية ، كمدرسة أبوروف ومدرسة الأشقاء ومدرسة الهاشماب ، وبدون تمايز واضح في الاختلافات الفكرية . ولكن كان يلاحظ ميول الابروفيين بوجه عام لمدرسة شيخ الفيل ، بينـما يـتجه الاشقاء لمدرسة شوقي ، وبدأ الآخرون يتعاطفون مع سيادة السـيد عبد الله الفاضل المهدي ، ولكن بطريقة خفية وغير مباشرة في هذه المرحلة . ويلاحظ بصفة عامه أن عنصر الشباب بدأ يسترد انتخابات الهيئة الستينية . وهنا يمكن مراجعة محضر الاجتماع وأسماء الهيئة الستينية في وقائع مؤتمر الخريجين (معهد الدراسات العليا - جامعة الخرطوم) فقد أصـــبح نصف الهيئة الستينية من الشباب المتحفز . وفي مساء ١٢ذى الحجة (اليوم الثاني) اجتمعت الهيئة الستينية . وبعد مناقشة الاقتراحات التي طرحت في الاجتماع العام وإجازة التقريـــر السابق ، انتخبت اللجنة التنفيذية للدورة الجديدة علي النحو التالي : حماد توفيق وعلـــي عبد الرحمن وعبد الماجد أحمد وإسماعيل الأزهري وعوض ساتي وعبد الله ميرغني والشـــيخ أحمد السيد الفيل وخضر حمد ونصر الحاج علي وعلي البرير ومحي محمد حسن وإبراهيم أحمد وميرغني حمزة وإبراهيم يوسف سليمان ومحمد صالح الشنقيطي .

واجتمعت اللجنة التنفيذية في اليوم التالي ، وقررت أن تستمر الرئاسة دورية - شهر لكـــل عضـــو واختيار مكتب السكرتارية علي الوجه التالي : حماد توفيق سكرتيرا عاما - خضـــر حمد مساعدا للسكرتير - عبد الله ميرغني أمينا للصندوق - إبراهيم يوسف سليمان محاسباً .. واهتمت اللجنة بتقرير لجنة التعليم السابقة وقررت السعي لقيام مدارس أوليه في العاصـــمة والأقاليم . وفي جلستها بتاريخ ١٩٤٠/٢/٩م (الجلسة الرابعة للجنة التنفيذية) تقـــرر الاحتفال بصاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا ، رئيس وزراء مصر ، وبرفاقه عبد القـــوى أحمـــد باشا ، وزير الأشغال العمومية ، وصالح حرب باشا ، وزير الدفاع ، لدي زيـــارتهم للســـودان تلبية لدعوة حاكم السودان العام (السير اتيون سايمز) وأرسل خطاب لـــــراي الحاكم العام بأمل تضمين الاحتفال في برنامج الزيارة . السراي رفض بادئ ذي

بـــدء إقامة الحفل ، على أساس أن زيارة رئيس وزراء مصر للسودان زيارة رسمية في ضيافة الحاكم العام ولا مجال معها للحفلات الخاصة . وبعد مشاورات ومكاتبات وافق علي إقامة الحفـــل تحت شروط معينة ؛ منها أن لا ينشر أي شيء عن الحفل في الصحف أو غيرها ؛ وأن لا ترسل دعوات لأشخاص إلا بعد عرضها علي صاحب المقام الرفيع وموافقته عليها الخ . . وبعد اجتماع الهيئة الستينية قررت الآتي:

١. أن يلقـــي خطـــاب في حفل الشاي مساء ١٩٤٠/٢/١٩م ويشتمل الخطاب علي نقطتين أساسيتين هما :- الترحيب والتعريف بالمؤتمر وأغراضه .
٢. تقـــدم مذكـــرة لـــرفعته تشتمل علي مطالب أساسية ومشروعات تساهم مصر في إنشائها في الســودان .
٣. ترسل برقية لرفعة الباشا عند وصوله وادي حلفا تحيه وترحب بمقدمه .
٤. يعرض الخطاب وتعرض المذكرة علي الهيئة لاقرارها قبل يوم الحفل .

ولمـــا كانت اجتماعات الهيئة الستينية ، بحكم عددها الكبير ، تعقد عادة في ساحة الـــنادي . وقد ترتفع الأصوات في مثل هذه الاجتماعات الصاخبة ، بحيث يمكن أن يتسنى لـــمن يريد التصنت أن يلم بما يدور بسهولة ، فقد علم مكتب السكرتير الاداري في صباح الـــيوم التالي بجلية الأمر وبدأ الضغط والوعيد والتهديد علي اللجنة التنفيذية بأن ليس من صـــلاحية المؤتمر أن يتقدم بأي مذكرة تشتمل على مطالب أو غيرها لرفعة الباشا مطلقا . وقـــيل أنـــه لا يمكن تقديمها إلا عن طريق معالي الحاكم العام لينظر في أمرها . واستمرت الاتصـــالات ســـرية أحيانا وعلنية أحيانا أخري حتى وصل الأمر بالسيد إدوارد أن يجتمع ببعض أعضاء اللجنة علناً في مكتبهم بنادي الخريجين بأم درمان.

كانت الحكومة ترمي من وراء ذلك ، في تقديرنا ، إلى هدفين:- أولهما أن لا توضع من تقديم هذه المذكرة سابقة تمكن المؤتمر أن يخاطب دولتي الحكم الثنائي مباشرة . والثاني أن لا يحس رفعة الباشا بأن هناك تعاطفاً وتواداً بين السودانيين والمصريين . لذلك اقتصروا زيـــارة رفعة الباشا علي المقابلات الرسمية . فلم يشهد استقبالات واحتشادات في الشوارع غـــير مرتين ، الأولى عند تلبيته لحفل المؤتمر ، حيث أحتشد شعب أم درمان الواعي اليقظ علي جانبي الطريق في مسيرته من كبرى النيل الأبيض حتى نادي الخرجين ، ثم تسلق المباني

المجاورة لنادي الخريجين بأم درمان بما في ذلك المسجد الكبير وأخذ يهتف ويصفق طيلة زمن الحفل .. والمشهد الثاني بواد مدني ، حين احتفل بمعاليه نادي الخريجين ولجنة المؤتمر الفرعية بواد مدني . وهناك أقتحم الشعب نادي الخريجين وأختلط بالضيف والضيوف .

القي السيد نصر الحاج علي ، رئيس الدورة ، خطاب المؤتمر وقد كان خطابا جامعا بالغـــا ، أشار الى الروابط الأزلية بين شعبي وادي النيل ، صلة الدم واللغة والدين ، وقد أهتز رفعة الباشا حتي كاد يخيل إلينا أنه قد أرتفع عن مقعده عدة مرات . وقد ذكرنا سابقا أن مصر الرسمية والشعبية كانت تنظر بريبة وشك الى مؤتمر الخرجين ويعتبره بعضهم صنيعة بريطانية .

وبينما كان السكرتير الاداري يجتمع ببعض أعضاء لجنة المؤتمر صبيحة اليوم التالي ، ويهـــددهم بـــأن المذكرة إذا قدمت لرفعة الباشا عن طريق الحاكم العام فسيعتبر هذا سببا كافـــيا لحـــل مؤتمر الخريجين ، كانت المذكرة قد سلمت لرفعة الباشا في جبل الأولياء عن طـــريق عضـــو اللجنة التنفيذية السيد/ معني محمد حسن ، المهندس بالري المصري ، أثناء استقبالهم له بجبل الأولياء . وقد بدأ الباشا فوراً دراستها مع الحاكم العام في الباخرة . ولما كانـــت هذه المذكرة نادرة التسجيل بنصها الكامل ، في أكثر الكتب التي سجلت تاريخ الحركة الوطنية ، ولما لها من مدلول سياسي أكثر من عائدها المادي ، رأيت أن أسجلها هنا بنصها لفائدة من يريد أن يبحث ويستقصي :-

حضرة صاحب المقام الرفيع/ علي ماهر باشا ، رئيس الوزارة المصرية

تـــرفع لكـــم لجـــنة مؤتمر الخريجين العام ، بصفتكم ممثلا للشعب المصري في هذه الزيارة الميمونة الخاصة ، أخلص آيات الشكر والثناء علي ما قمتم به للسودان من ميزات جليلة ، دلت علي أن مصر الشقيقة لا تترك فرصة سانحة دون أن تطوق جميع السودان بقلادة من إحسانها ، حتي أصبح السودانيون عاجزين عن أداء الشكر نحو هذه الصنائع الحميدة . ونحن ننتهـــز فرصة الزيارة السعيدة هذه لنتقدم معبرين عن شعور الحب والإعجاب والإجلال ، الذي يعمر قلوب السودانيين عادة ، لترفعوا ذلك عنا الى الشعب المصري الشقيق .

يـــا صـــاحب المقـــام الرفيع ... إن حرص مصر والسودان معا علي تقوية الروابط المقدسة بين القطرين مما يشجعنا أن نتقدم الى الأمة المصرية ببعض الالتماسات ، التي نري

انها تقوّي ما بين القطرين من عرى المودة والإخاء ، وستبقى ذكراها التاريخية ماثلة بجانب مآثر مصر العديدة ناطقة بحسن الصنيع حافظة لهذه الصلات الأبدية .

ولا ندعي أننا بذلك نقترح علي الأمة المصرية ما لم يخطر لها ببال أو ما لم يسبق لها التفكير فيه ـ كلا فنحن نعلم أن فيض مصر قد غمر الشرق كله ، وان اهتمامها بشئون بلاد العروبة والإسلام ، الذي بوأها بحق منصب الزعامة علي بلاد الشرق العربي قاطبة ، ذلك الاهتمام من الطبيعي أن يتجه نحو الشطر الأعلى لوادي النيل أولاً وليس هذا الذي نقدمه اليوم من الالتماس ، الذي قد يدخل في نطاق أعمال الاصلاح ، كل ما نأمله من مصر الشقيقة ، كلا فآمال السودان لارتباط شئونه الحيوية والسياسية الكبرى بمصر أوسع وأسمى من هذا بكثير . ولكننا نتقدم بها لنؤكد أن السودان إذا ضاقت موارده لا يأنف أن يلتمس من مصر ما يرى أنه عاجز عن القيام به في ميدان الاصلاح الاجتماعي ، كما لا يأنف الأخ أن يطلب من أخيه لما بينهما من عرى المودة والإخاء وتتمثل الالتماسات في:

١/ التبشير بالدين الإسلامي في الجنوب

يعلم الشعب المصري أن الشطر الجنوبي من السودان لم يساير الشطر الشمالي في مضمار الحضارة ، ولم يحظ بنصيب وافر من العمران والإصلاح ، وأن سكانه مازال خُلُقهم علي الفطرة علي الرغم من المحاولات التي تقوم بها جماعات التبشير المسيحي . ونحن نرى أن واجبنا نحو مواطنينا في الجنوب يحتم علينا أن نساهم في تمدينهم بشتى الوسائل . كما أن من واجب مصر أيضاً أن تخصهم بنصيب من العناية . فتلفت نظر الجمعيات الخيرية والمعاهد الدينية المصرية للعمل في الجنوب من حيث التبشير بالدين الإسلامي ونشر اللغة العربية حتى يتسنى للجزء الجنوبي أن يتماشى في ثقافته مع الجزء الشمالي .

٢/ المعهد العلمي:

لقد سبق للمؤتمر في العام الماضي أن أهتم بدراسة شئون المعهد العلمي بأم درمان ، وقدم مذكرة لحضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام تضمن الإصلاحات ، التي يرى الحاجة ماسة إليها في حالة المعهد العلمي الراهنة . وهذه المذكرة لا تزال رهن البحث عند صاحب المعالي الحاكم العام . فنحن نري بالنسبة لأهمية موضوع المعهد وما يستحقه من عناية أن تكون الأمة المصرية مستعدة لتقديم أي مساعدة تطلب منها في هذا الصدد .

٣/ ملجأ القرش:

أســـس هذا الملجأ بأم درمان لضم أبناء الشعب الفقراء بالتبرعات التي حصل عليها مـــن أموال الشعب . وقد سبق للمصريين أن ساهموا في هذا العمل المفيد ، وعلي رأسهم صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باشا . ولما كان هذا الملجأ في حاجة إلى التوسع ليأتي بالغرض الذي أنشئ من أجله في نشر التعليم الصناعي الحديث بالسودان ، وأن موارد البلاد لا تساعد علي هذا التوسع المطلوب ، فنحن نأمل أن تمدّه مصر بالمساهمة اللازمة التي تمكنه من أداء الغرض الذي أنشئ من اجله .

٤/ مستشفي أم درمان:

إن عـــدد المستشـــفيات الكبرى في السودان لا يزال محدوداً ، رغم المجهودات التي بذلتها حكومتنا في هذا الصدد . ولما كانت الحاجة ماسة لإيجاد مستشفي كبير يضم عدداً من الطبيبات والأطباء الأخصائيين فنحن نأمل أن تبذل الجمعيات الخيرية المصرية مجهودا في إنشـــاء مثل هذا المستشفي بمدينة كبيرة كأم درمان ، التي يؤمها الناس من مختلف نواحي القطر ، فيعمُّ نفعه بذلك أكبر عدد من الأهلين .

٥/ تشجيع رجال المال لاستثمار أموالهم في السودان :

إن أعمـــال الإنتاج في السودان خصوصا الزراعة رابحة جداً إذا أديرت علمياً ، كما أثبت ذلك عمليا أصحاب المشاريع الزراعية من السودانيين . والأراضي بحمد الله واسعة لا تحتاج إلا لرأس مال يكفي التأسيس وإدارة العمل . والسودان بلد بكر فيه متسع لكل عمل نافع ومشروع مفيد . فالمأمول أن يتقدم أصحاب رؤوس الأموال والبنوك للسودان وينشئوا فيه من الأعمال وبيوت المال ما يرفع مستواه الاقتصادي ويفتح أبواباً جديده للرزق لكثير من أبناء النيل .

٦/ مكتبة عربية عامة بأم درمان:

ومن الأشياء التي تنقص السودان الجديد المتعطش للثقافة والمعرفة إنشاء مكتبة عربية تضـــم كل المراجع وأمهات المؤلفات التي أنتجتها عقول رجال العلم والأدب في العصور المختلفة .. إن مكتبة عربية كهذه كانت موضع تفكير من عامة الطبقة المثقفة في السودان منذ زمن بعيد . ولكن الصعوبات المالية كانت دائما مانعاً أمام تحقيق هذه الأمنية الغالية .

فأن تقدمت الأمة المصرية لإنشاء هذه المؤسسة تكون قد حققت خير عمل لتوثيق الصلات الثقافية بين البلدين.

وتفضلوا يا صاحب الرفعة بقبول فائق الاحترام

المخلص	المخلص
نصر الحاج على	حماد توفيق
رئيس مؤتمر الخريجين العام	سكرتير مؤتمر الخريجين

وضعت اللجنة برامجها السنوية علي الوجه التالي :

١- محاربة الأمية بفتح المدارس للعلم في جميع أنحاء السودان.

٢- فتح مدارس أولية وفتح خلاوى في المناطق المختلفة.

٣- تشجيع إرسال الطلبة للدراسة في المدارس المصرية.

٤- تأسيس صندوق للتعليم.

٥- عمل جهد خاص لحل مشكلة التعليم الثانوي والأوسط.

٦- تقديم مشروع تعليم العرب الرحل.

٧- مواصلة الجهد لتحقيق ما أشتمل عليه مشروع المعهد العلمي وتقرير التعليم.

وفيما يختص بالبند الرابع (صندوق التعليم) أكتفي بالكتابة للجان الفنية بدراسة احتمال أن يدفع كل موظف ٤% من مرتبه الشهري لصندوق التعليم . ولكن بكل أسف لم تجد الفكرة الاستجابة (قرار اللجنة التنفيذية بتاريخ ٣١/٥/١٩٤٠م .) وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية أستدعي الحاكم العام الزعماء الثلاثة وكبار رجال الدولة وممثلين لمؤتمر الخريجين العام ، ليطلعهم علي الموقف ويلتمس دعم الشعب السوداني للحلفاء باعتبار أن الحرب هي حرب الدول الديمقراطية المحبة للسلام ضد الدكتاتورية النازية والفاشية. وقد استجاب الشعب السوداني ودعم الحلفاء بكل إمكاناته ، وساهم مساهمة فعالة في دعم المجهود الحربي . فقد كانت مطاراته مفتوحة لطائرات الحلفاء ، وحولت مدرسة وادي سيدنا الى قلعة حربية ، وأنشئ مطاران جنوب وشمال المدرسة للطائرات الأمريكية

والبريطانية ، كما وضعت مقدراته التموينية تحت تصرف الحلفاء بما في ذلك القطن الذي وضع تحت تصرف المملكة المتحدة تستولي عليه بالسعر الذي تراه وكذلك المحاصيل الأخرى ، كالذرة التي كانت ترسل للجيوش المحاربة والسمسم والزيوت والصمغ ، بل حتى الفحم وحطب الحريق وضع تحت تصرف الحكومة . وكذلك الحال بالنسبة للثروة الحيوانية . وقد وضع نظام تقشف صارم للتموين فيه ضيق ومعاناة للشعب تقبلها بصدر رحب وصبر وتضحية.

كما ان جنود وضباط قوة دفاع السودان شاركت في الحرب ووقفت ضد جيش موسليني الذي احتاج مديرية كسلا وكان يزمع الوصول إلى الخرطوم . فوقفت في وجهه مستعينة بكل أساليب الخداع العسكري لتوهمه أن البطانة كلها ينتشر فيها الجيش . وصمدت مع قلة من القوات البريطانية ، التي كانت متواجدة في السودان ، حتى وصلتها مساعدات الحلفاء ، فحررت معهم مدينة كسلا حتى الحدود السودانية ، وحافظت على تحصينات الحلفاء في أسمرا وغيرها . كما أرسلت فيما بعد الى شمال أفريقية وكانت الحارسة الأمينة على مقدرات وممتلكات وأعراض الشعب الليبي ، بما أصبح موضع تقدير وثناء الاخوة الليبيين حتى يومنا هذا .. كل هذا كان بموافقة الشعب السوداني ، وفي مقدمته مؤتمر الخريجين العام بصفة خاصة . وقد قابلناه برحابة صدر لبلوغ الهدف الكبير في دحر النازية والفاشية عن أفريقيا ، وللهدف الأكبر وهو تحقيق حريتنا واستقلالنا ، تلك الحرية التي شاركنا في تحقيقها بكل إمكانياتنا ومقدراتنا وبالتضحية بدماء أبنائنا .ولا ننسى مشاركة الخريجين بالتطوع في ميدان الحرب وفي التدريب على استعمال المدافع المضادة للطائرات ، صوناً للمدن الكبرى . كما تبرعت السيدات ، وعلى وجه الخصوص المدرسات ، وتدربن على الإسعافات الأولية وكن يسعين لأماكن الإسعاف عند سماعهن لصفارات الإنذار . وهكذا أشترك الشعب السوداني كله في معركة التحرير .

وفي اجتماع الهيئة الستينية بتاريخ ١٥/٦/١٩٤٠م فوضت اللجنة التنفيذية لتصدر بيانات متتابعة في الإذاعة والصحف تناشد المواطنين التزام الهدوء والسكينة ، وأن يتقبل شعبنا الضيق في المعاش بصدر رحب ثمنا للحرية وأبعاد شبح الحرب ، وكانوا يبصرونه بالويلات التي تتعرض لها كل شعوب العالم نقلاً عمّا يسمعونه من المذياع ويجدونه في

الصحف . وفي ١٩٤٠/٧/١٢م حصل المؤتمر علي ترخيص بإصدار جريدة المؤتمر ، وتولى رئاســة تحريرها فضيلة الشيخ/ علي عبد الرحمن الأمين . ورغم هذا التفاهم ، بل التناغم ، الــذي كان سائدا بين المؤتمر والحكومة ، للأسباب الموضوعية المذكورة آنفاً ، فقد طرأت مشــكلة خلقت جواً من التوتر بين المؤتمر ـ حكومة السودان من جهة وبين أعضاء المؤتمر أنفسهم من جهة ثانية ، مما ترتب عليه استقالة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية والهيئة الستينية وأفضى في النهاية الى استقالة اللجنة التنفيذية واختيار لجنة جديدة تخلفها .

كــان مكــتب السكرتير الاداري قد طلب الى لجنة المؤتمر التنفيذية المشاركة بصفة منــتظمة في بــرنامج الإذاعة دعماً للمجهود الحربي . ووافقت اللجنة التنفيذية علي ذلك بمقتضــى التفويض السابق من الهيئة المشار اليه آنفا. وقد رأي بعض الأعضاء أن هذا الأمر قــد يفضــي الى متاهات لا تتفق واتجاهات المؤتمر وطلبوا عقد جلسة مستعجلة . ودعت اللجــنة التنفيذية لاجتماع الهيئة وطلبت طرح الثقة . فيها وقد أعطتها الهيئة صوت الثقة ووافقت علي اشتراك المؤتمر في الإذاعة بنشر بيانات تطمينية على النمط السابق ، مقابل أن يسمح للمؤتمر بنشر بياناته الخاصة ببرامجه السنوية وتوجيه بعض النداءات للجان الفرعية .. وبطبــيعة الحــال لم يوافق مكتب السكرتير الإداري علي المطلب الثاني . ولما تأزم الموقف ووجدت اللجنة التنفيذية أنها عجزت عن تحقيق رغبة الهيئة في إذاعة بيانات المؤتمر تقدمت باستقالتها للهيئة . وفي اجتماع الهيئة الستينية بتاريخ ١٩٤٠/٨/٣١م انتخبت لجنة تنفيذية جديدة على النحو التالي :

١/ إسماعيل الأزهري	٢/ الشيخ على عبد الرحمن	٣/ إبراهيم عثمان إسحاق
٤/ الدرديري أحمد إسماعيل	٥/ السيد عبد الله الفاضل	٦/ إسماعيل عثمان صالح
٧/ إبراهيم يوسف سليمان	٨/ مكي شبيكة	٩/ محمد عثمان ميرغني
١٠/ إبراهيم المفتي	١١/ محمد حمد النيل	١٢/ محي الدين جمال أبو سيف
١٣/ يحي الفضلي	١٤/ علي البرير	١٥/ خضر حمد

يلاحظ أن بعض أعضاء اللجنة السابقة لم ينتخبوا في هذه اللجنة الجديدة ، كما أن السادة على عبد الرحمن والدرديري أحمد إسماعيل وإبراهيم المفتي وإبراهيم يوسف سليمان قــد اعتذروا عن العمل في اليوم التالي ١٩٤٠/٩/١م . وقد دعي من وجد في النادي من

الاحتياطـــي وهمـــا ميرغـــني عثمان صالح وأحمد محمد يس وتم انعقاد اللجنة . وفي هذا الاجـــتماع الأول للجنة الجديدة تم بتوفيق من عند الله الاتفاق على الرئاسة الموحدة للجنة التنفـــيذية واختير بالإجماع السيد إسماعيل الأزهري رئيساً للمؤتمر . كما تم اختيار المكتب علـــى الـــوجه الـــتالي: إبراهيم عثمان اسحق سكرتيراً عاماً ، إسماعيل عثمان صالح أميناً للصندوق ، أحمد محمد يس مساعد السكرتير العام . وفي اجتماع اللجنة بتاريخ ٣/١٠/١٩٤٠م طلب من السكرتارية ما يلي :-

١/ أن تتصـــل بلجان المؤتمر الفرعية لشرح الملابسات التي واكبت استقالة اللجنة الـسابقة وانتخاب اللجنة الجديدة .

٢/ يقابل مندوب الإذاعة رئيس وسكرتير المؤتمر ليبلغاه قرار المؤتمر بأنه لا يمانع من التعاون مع الإذاعة إذا وافقت الإذاعة علي إذاعة بيانات المؤتمر .

لاشـــك أن حادث التعاون مع الإذاعة هذا قد أحدث هزة في دوائر المؤتمر . إذ أن تغيير اللجنة التنفيذية وعزوف بعض أعضائها عن الترشيح للجنة جديدة ، ثم استقالة أربعة مـــن أعضاء اللجنة الجديدة ، وهم من الذين لهم ثقل في دوائر مؤتمر الخريجين ، لابد أن تحدث بعض الأثر في دوائر المؤتمرين . ولكن المسألة مع كل هذا كانت بمثابة تحول كبير في تفكير أعضاء الهيئة الستينية لمؤتمر الخريجين . والأمر يتلخص في الآتي :

أغلبـــية أعضـــاء الهيئة كانوا يعتقدون أن التعاون بين المؤتمر والإذاعة يسمح لبعض أعضـــائه المســـاهمة تحت مظلة رخصة المؤتمر ، وقد يدفعهم الحماس الى تعليقات قد تضر بمصـــلحة السودان . وكان بعض الأخوة من أعضاء الهيئة يتندرون بأنهم لا يستبعدون أن يروا ، أمثال يونس بحري ولورد هوهو ، يتحدثون من إذاعة أم درمان .. ويونس بحرى هو المذيع العراقي الشهير الذي كان يذيع من إذاعة برلين مبتدءاً الإذاعة بعدد من دقات الجرس ، بعدد الغواصات والمدرعات والفرقاطات التي أغرقها الأسطول الألماني من أسطول الحلفاء في ذلـــك الـــيوم ، ثم يعلن البيانات العسكرية لانتصار المحور في الجهتين الشرقية والغربية (بولندا وباريس) وكذلك الصواريخ الذرية التي تسير بلا قائد والتي دمرت أجزاء كبيرة من المملكة المتحدة . ويختم إذاعته بالسخرية والاستهزاء بالحلفاء الخ ... أمـــا لورد هوهو ، وهـــي تسمية أطلقتها الإذاعة البريطانية علي المذيع البريطاني ، الذي أنضم الى المحور وأخذ

ينشـــر تعليقات من محطة برلين الهدف منها تحطيم الروح المعنوية للحلفاء وكلمة هوهو " HOHO" تعـــني عـــواء الكلب . كان بعض الأخوة يتصورون أنه من الجائز أن يكون بين أعضاء المؤتمر من قد يلبس رداء لورد هوهو ، ويتوقعون نتيجة لذلك أن توجه دول المحور غـــارات مدمرة للعاصمة القومية انتقاما من اذاعة (هنا أم درمان) وكانت تحدث في ذلك الوقت غارات علي بورتسودان وكسلا وعطبرة وكبري خشم القربة ، كما حدثت غارة أو غارتـــان طائشـــتان علي أم درمان وقانا الله شرها . إذ اقتصرت على قنبلتين حارقتين ســـقطتا علـــي جامع الخليفة وقنبلة لم تنفجر سقطت غرب أم درمان فقتلت شاة واحدة وحماراً .

لهذا فقد وضعت الهيئة شرط إذاعة بيانات المؤتمر مقابل المشاركة في الإذاعة . وهي تعلـــم سلفا أن حكومة السودان لن توافق علي ذلك . أما اللجنة التنفيذية فقد اعتبرت من جانـــبها أن ذلك الشرط كان بمثابة سحب الثقة من اللجنة . . ومهما يكن من شئ فقد انتهت الأزمة العابرة بسلام وكانت نتائجها إيجابية في تقديري تفوق كثيرا الجانب السلبي. ويجدر بهذه المناسبة أن أسجل بعض الذكريات لما كان يجري في نادي الخريجين بأم درمان وقد تكون صورة مكررة لما كان يحدث في نوادي الخريجين الأخرى.

كانـــت مشـــاعر الـــناس بطبيعتها تتباين في مثل هذه الظروف . فرغم ان المؤتمر والخـــريجين بـــوجه عام كانوا من مؤيدي نصرة الحلفاء للأسباب التي ذكرتها سابقا ، فقد كانـــت بعـــض المشـــاعر تتعاطف مع المحور ، ليس إيماناً بمبادئ الفاشية ، ولكن كراهية للاستعمار وللمستعمر المحلي بوجه خاص . إذكان محظورا على المقاهي والأماكن العامة ، وحـــتى علي الدور الخاصة ، الاستماع الى إذاعة برلين . . وكان نادي الخريجين ، وبموقعه المتميـــز وسط المدينة ، يرفع صوت المذياع لدرجة تمكن الجالسين علي قهوة يوسف الاغا وعلـــى المارة بوجه عام أن يستمعوا لإذاعة برلين بوضوح .. وكان هذا يضايق المسئولين ويعتـــبون ولكـــن لا يتدخلون . . وكان النقاش يدور بعد السماع الى الإذاعة بين مؤيد ومعـــارض . غـــير أن شيئاً واحدا كان يتفق عليه الأعضاء بلا استثناء ، وذلك كان يوم يتحدث السير ونستون تشرشل الى الشعب البريطاني ، خاصة ودول العالم عامة ، من إذاعة لـــندن . . كانت إذاعته هذه تأتي عادة حوالي الساعة العاشرة مساء بتوقيت السودان .

الجميع ينتظرونها ويتحلقون حول المذياع . ولا تكاد تسمع أثناء الخطابة التي تتجاوز الساعة همسة ، بل لا تكاد تحس بأن هناك من يتنفس . . لقد كسب الحلفاء الحرب بعدة وعتاد الولايات المتحدة وبصبر وعزيمة أوروبا ، تلك العزيمة التي شحذها تشرشل بشجاعته وصراحته وبلاغته . وكنا نحفظ بعض الجمل البليغة التي يلقيها تشرشل لشعبه وللشعوب المحبة للسلام ، مثل (ليس لي ما أعدكم به سوى المزيد من العرق والدموع والدم المسفوح) (إذا سقطت بريطانيا اندثرت الحضارة المسيحية في العالم أجمع) وهكذا. . . والبلاغة لا تخلو من خداع . وقد يكون خداعاً مسموحاً ومقبولا في بعض الظروف .. كان تشرشل يحارب ألمانيا ويحارب إيطاليا معقل المسيحية الكاثوليكية ويتحالف مع الاتحاد السوفيتي الشيوعي لهذا الغرض .

يلاحظ أن اللجنة الجديدة قد بقي من عمرها أربعة أشهر فقط . لذلك بدأت في هذا الأثناء ذلك محاولات شتى ، استطاعت أن تنهي الإشكال ، الذي كان قائماً بين السكرتير الإداري واللجنة التنفيذية للمؤتمر الخاص بالمذكرة التي كان قد قدمها المؤتمر لصاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا ، والتي خلقت منها حكومة السودان أزمة سياسية ، استطاعت اللجنة الجديدة بالوضوح أن تنهي هذه المسالة التي ظلت معلقة منذ فبراير ذلك العام . وحاولت اللجنة أن تستقطب بعض الشركات والمؤسسات عنها تجد مأوى لطلبة كلية غردون الذين نقلوا لمدرسة أم درمان الوسطى . وكان النجاح محدودا ، ولكن ظلت بيوت الأفراد مفتوحة لا يواء أبنائهم .

تقرر تنظيم زيارات من المؤتمر لقرى الأقاليم للتثقيف الصحي ولشرح ودعم مسيرة المؤتمر . . وقد تعثرت هذه الزيارات حتى الثورة التالية . وكان من أبرزها زيارة قرية الكنوز بالنيل الأبيض ، مقر المشروع الزراعي للوجيه الشيخ عثمان صالح ، في ضيافة أبنه السيد محمد عثمان صالح . . سافرت، اللجنة المختصة لقرية الكنوز وقضت يومين كاملين هناك . وكان من أبرز شخصياتها الأساتذة أحمد عمر وميرغني عثمان صالح وعبد الرحيم وشي وعابدين محجوب وأحمد محمد يسن ، ومن الفنيين السيد أبو أحمد إبراهيم ، أستاذ كلية الصحة ، وسيد محمد عثمان (أشعة) وبعض الفنيين . وكانت الرحلة بحق فتحا ونصرا . وكان نشيد المؤتمر يدوي في القرى والفيافي - ألقيت الخطب وشرح الفنيون الوسائل

الصحية المستحدثة مع بساطتها . وإن أنسى لن أنسى ذلك الوداع الذي أنتشر له المزارعون مـــن القرى المختلفة ، يسيرون خلف الركب يتقدمهم الأخ علي يسن ، أحد زعماء تلك المـــنطقة ، تنهدر منه دموع الفرح وتسرى العدوى لمرافقيه ، بل للوفد الراكب علي سطح اللوري .

قررت لجنة المؤتمر التنفيذية التفكير في إنشاء مدرسة ثانوية بأم درمان وأنشئت فيما بعـــد مدرسة المؤتمر الثانوية وقد قامت بتشييدها الحكومة المصرية . وقررت اللجنة إنشاء صـــندوق للتعلـــيم وقد أخذ شكلا متكاملا في السنين اللاحقة . ومما يؤسف له ان السيد ميرغني حمزة ، الذي كان رئيساً للجنة التنفيذية المستقيلة ، قد أصر علي استقالته من الهيئة الســـتينية للمؤتمـــر ولم يعـــد للمؤتمـــر مرة أخرى . إذ أصبح فيما بعد من أعضاء المجلس الاستشاري الذي كان للمؤتمر رأي فيه نوضحه في موقعه .

الاجتماع العام الرابع لمؤتمر الخريجين

١١ذي الحجة ١٣٥٩هـــ - ١٩٤١/١/٩م

تقلص عدد الحضور لهذا الاجتماع الى أربعمائة ثلاثة وسبعين عضواً . ويظهر كما ذكرت سابقاً ان تلك الهزة ، الخاصة بالموقف من الإذاعة قد تركت بعض الآثار . كما أن المؤتمـــر في تقديـــري قد أخذ يتجه اتجاها أحرج بعض الموظفين . ومع هذا فقد نال السيد إسماعـــيل الازهري كل أصوات الاجتماع العام ، ٤٧٣ صوتاً ، يليه مباشرة السيد محمد صالح الشنقيطي ١٩٢ صوتاً . وهكذا انتخبت الهيئة الستينية . ويمكن الرجوع للتفاصيل في سجل وقائع المؤتمر المحفوظة بمعهد الدراسات العليا - والدراسات الإضافية بجامعة الخرطوم .. وفي اليوم التالي اجتمعت الهيئة الستينية . وبعد إقرار نتائج الاجتماع العام انتخبت اللجنة التنفـــيذية علي الوجه التالي: اسماعيل الازهري - محمد صالح الشنقيطي - عبد الله الفاضل المهـــدي - معنى محمد حسن - ابراهيم عثمان اسحق - ابراهيم أحمد - محمد علي شوقي - عبد الماجد أحمد - أحمد متولي العتباني - محمد عثمان ميرغني - اسماعيل عثمان صالح - د. مكـــي شـــبيكه - نصـــر الحـــاج علي - الشيخ البدري الريح - أحمد محمد يسن . وفي الاحتياطـــي: أحمـــد البشير الطيب - إبراهيم يوسف سليمان - أحمد يوسف هاشم - يحي الفضلي - د. عبد الحليم محمد.

في اليوم التالي ، ١١يناير ١٩٤١م ، اجتمعت اللجنة التنفيذية بحضور اثني عشر عضوا ، حيث تغيب عن الحضور السادة: عبد الماجد أحمد وابراهيم أحمد وإبراهيم اسحق . واتفق مرة أخرى على الرئاسة الدائمة بأغلبية ٩ أصوات مقابل ثلاثة أصوات ، ثم انتخب السيد اسماعيل الازهري رئيساً للمؤتمر بأغلبية ١٠ أصوات ضد صوت واحد وامتناع عضو عن التصويت ، وانتخب بالإجماع أحمد متولي العتباني سكرتيراً عاما والأستاذ محمد عثمان ميرغني أميناً للمال وأحمد محمد يسن مساعداً للسكرتير . وفي هذه الجلسة تقرر إرسال برقية الى معالي الحاكم العام حملت الآتي:- (يتطلع مؤتمر الخريجين العام في اجتماعه السنوي الرابع الى المستقبل بعين التفاؤل لبريطانيا العظمى ، وأن ينتهي هذا الصراع بانتصار قضية الديمقراطية التي نعلق عليها كل آمالنا في الرقي والتقدم ..) وقبلت بأسف استقالات الشيخ/ أحمد السيد الفيل والأستاذ الدرديري أحمد اسماعيل من الهيئة الستينية واستقالة الأستاذ ابراهيم عثمان اسحق من اللجنة التنفيذية واستدعي الشيخ أحمد البشير الطيب من الاحتياطي للجنة التنفيذية .

وفي جلسة اللجنة التنفيذية مساء الثلاثاء ١٩٤١/١/١٤م تليت برقية الشكر الواردة من الحاكم العام رداً على برقية المؤتمر ، وكونت اللجان المتخصصة لبرنامج المؤتمر . واختير الاستاذ عبد الله ميرغني رئيسا لتحرير جريدة المؤتمر والسيد ميرغني عثمان صالح مديرا للجريدة والسيد محمود مصطفى الطاهر سكرتيرا للتحرير.

وفي جلسة اللجنة بتاريخ ١٩٤١/١/١٧م تقرر قيام مشروع يوم التعليم ليبدأ العمل فيه في بداية كل عام هجري ، هذا اليوم العظيم الذي كان في تقديري بمثابة حركة تحول كبري في تاريخ المؤتمر ، ولابد أن أفرد له فقرات خاصة ، ثم أرسل المؤتمر برقية للحاكم العام بمناسبة انتصارنا باسترداد مدينة كسلا ووصل الرد من معاليه فوراً .

يوم التعليم :-

كونت اللجنة التنفيذية لجاناً في جلسة ١٩٤١/١/٢١م متخصصة ليوم التعليم على الوجه التالي:

١/ لجنة للطواف على الشركات والبيوت التجارية من السادة محمد صالح الشنقيطي ومحمد علي شوقي وعبد الله الفاضل ومصطفى أبو العلا.

٢/ تكـــونت سكرتارية التعليم من أحمد محمد يسن سكرتير المؤتمر بالإنابة (الأستاذ أحمد مـــتولي العتـــباني نقل لمدينة مروى) ونصر الحاج علي واسماعيل عثمان صالح ومحمد أحمد سليمان.

٣/ تنظيم مباريات رياضية بين الأندية الكبرى ويخصص لها كأس أهدى من السيد مصطفي أبـــو العـــلا . وكونت اللجنة من السادة د. عبد الحليم محمد والأستاذ عبد الرحيم شداد والأستاذ حسن عوض الله الأستاذ أحمد عبد الله أرباب وينضم إليهم بعض المعنيين بالرياضة.

٤/ إقامة ليالي ساهرة وليالي سينمائية تخضع للدراسة.

٥/ تقـــرر إقامة سوق خيري بأم درمان لدعم يوم التعليم . وكونت له سكرتارية من أحمد محمد يسن واسماعيل عثمان صالح وعبد الرحيم وشي وعابدين محجوب عثمان ومصطفي الربيع .

وقد قامت اللجان الفرعية في الأقاليم بعمل مماثل ليوم التعليم بجمع التبرعات وإقامة الأســـواق الخيرية في المدن الكبرى مثل واد مدني، الأبيض، عطبرة، بورتسودان . وهكذا وضـــعت لوائح وضوابط لجمع المال وطبعت الإيصالات وصناديق الجمع وأفتتح حساب خاص بيوم التعليم في البنك الأهلي المصري بأم درمان.

حصـــلت اللجنة التنفيذية على التصديق لجمع المال ليوم التعليم بعد جهد جهيد . ولابد أن لحكومة السودان وقتئذ اعتبارين ، أولهما أن إقامة المؤتمر للمدارس قد تعطيه شعبية كـــبيرة .. وثانيها هناك خشية أن يستغل المؤتمر مال التعليم لأغراض سياسية . واذكر بهذه المناســـبة حادثتين كان لهما دلالتهما، الأولى: عندما استدعي مفتش أم درمان أحد أعضاء اللجـــنة ليتفاهم معه حول أغراض مال التعليم ، فانتدب له الأستاذ محمد صالح الشنقيطي لكياسته ولباقته . وبعد أن استوثق المفتش من كل الضوابط وسلامة الجمع والصرف ، سأل الســـيد محمد صالح ... كم تتوقعون أن تجمعوا من المال؟؟ فاجابه (ربما خمسمائة جنية أو سبعمائة علي أكثر تقدير..)

عندما تجاوز جمع المال في العاصمة وحدها عشرة آلاف جنية في عامه الأول ، قال المفتش للسيد محمد صالح في زيارة عابرة (أنت خدعتني .) فاجابه إنني لم أخدعك ، لأنني مـــا كـــنت أتصـــور ان الشركات البريطانية بهذه الأريحية . فقد دفعت كل من جلاتي

وماركتنايل ومتشل كوتس وبنك باركليز الخ ١٠٠جنيه لكل منها (ضحك) . اما الحادثة الثانية فقد تمثلت في أسلوب الجمع الذي كان على الوجه التالي :

أ/ اللجنة الكبرى التي تجمع التبرعات من الشركات . فقد أفتتح التبرع سيادة السيد عبد الرحمن المهدي بمبلغ ٥٠٠جنية ومبلغ مماثل من سيادة السيد علي الميرغني ، ثم الشركات والتجار الكبار ، كل بمائه جنيه بإيصالات بالطبع .

ب/ لجنة تجمع من الطبقة الوسطى ، تجار جملة وقطاعي وموظفين الخ .. بإيصالات .

ج/ لجنة تجمع من عامة الناس يضعون تبرعاتهم في صناديق مغلقة علي طريقة جمع التبرعات الخيرية في كل مكان ، والتي كان يسير عليها سابقا ملجأ القرش بأم درمان .

وقد دفع أحد الأخوة التجار ، كان مصنفاً في (ب) ، مبلغ خمسين قرشا . فطلب منه ان يضعها بنفسه في الصندوق . وكان بعض مخدمي الحكومة يحاولون أن يجدوا ثغره تنسف يوم التعليم . فسمعوا ان هذا التاجر ذكر أنه دفع مبلغاً للجنة ولم يتسلم إيصالاً . ووصل الخبر في حينه للمفتش ، الذي وصل منه خطاب بأن بعض لجان جمع مال التعليم لا تعطي إيصالا للتبرعات بسرعة .. وعلمنا بأمر التاجر ، فانتدب السيد محمد صالح الشنقيطي لمقابلة المفتش . وعندما علم منه مصدر الخبر التمس منه السيد محمد صالح أن يرسل سائقه للتاجر ليعلم منه جلية الخبر حتى يبدأ التحقيق في الأمر . وعند وصول الرجل ابتدره السيد محمد صالح بالسؤال (كم دفعت يا عم فلان ؟؟) فأجاب (خمسين قرشاً) ؛ من استلمها منك وكيف ؟ قال: وضعتها في الصندوق ... وهنا اسقط في أمر السيد الباشمفتش .

السوق الخيري :

وصلتنا تبرعات عينية كثيرة من الأخوة تجار الأقمشة والأحذية والأواني الزجاجية وغيرها . كما وصلتنا أقمشة مطرزة من كل مدارس البنات الأولية وكلية المعلمات ، وكانت زينة المعرض . كما تبرعت بناتنا المعلمات القبطيات لترتيب المعرض (لم تكن مدرسات مدارسنا الأولية قد برزن للعمل العام بعد ..) وأرسل لنا الأستاذ البدوي الريح ، الذي كان قد نقل حديثا الى مدرسة دبيرة (منطقة حلفا) كمية من أطباق الصيني السكسوني أضفت رونقاً للمعرض وحققت مبلغا لا بأس به .

معهد التربية ببخت الرضا وغيرها للعمل في المدارس الوسطى والابتدائية التي كانت في طور الإنشـــاء . واهتمت اللجنة والهيئة بموضوع السودانيين الذين تعلموا في مصر وطلبت من لجنـــتها الفرعية بمصر التقدم بتقرير عنهم وتشجيعهم للعودة للسودان للعمل هنا . فقد بدأ الوعي بوجوب عمل الطبقة المثقفة في السودان .

موضـوع الإذاعة مرة ثانية :-

في اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٣/٦/١٩٤١م أثير موضوع الاشتراك في الإذاعة من جديد . ووافقت اللجنة علي الاشتراك بالضوابط التالية:

١/ تكـــوين لجنة مشتركة لهذا الغرض مناصفة بين مسئولي الإذاعة والمؤتمر وتذاع وتنشر أسماء اللجنة في الصحف.

٢/ تذاع قرارات المؤتمر وبياناته عن برنامجه الإصلاحي من الإذاعة ويسمح لعضوية المؤتمر القيام بشرح البيانات .

٣/ كبداية للمشاركة تقرر أن يلقي الأستاذ نصر الحاج علي بيانا من الإذاعة يتضمن تشجيع الزواج وتخفيف المهور ونفقاته الأخرى .

وفي هذه الجلسة قرر المؤتمر الاحتفاظ بنسبة ٢٠% من مال التعليم ، كاحتياطي لا يتصرف في أي جزء منه قبل مرور خمسة أعوام لسد أي نقص قد يترتب علي قيام المدارس الحكومـــية الجديدة وضمان حسن استمرارها . وانتخب الدكتور عبد الحليم محمد رئيسا لتحرير جريدة المؤتمر ، خلفا للأستاذ عبد الله ميرغني الذي استقال مع زميله الأستاذ ابراهيم يوســـف ســـليمان ، وقد سبقهما الأستاذ إبراهيم عثمان اسحق في الاستقالة من اللجنة التنفيذية. (الأبروفيون ما شأنهم ؟!)

طلـــب من الأستاذ نصر الحاج علي أن يتصل بالمسئولين عبر الإذاعة لامكانية إذاعة الكلمات التي ستلقى في يوم المهرجان بنادي الخريجين بأم درمان . ولكن (لم يلب الطلب بطبيعة الحال) وكان هذا هو المهرجان الأدبي الثاني (أقيم الأول بود مدني) . كان المهرجان ناجحـــاً بكـــل المقاييـــس . ففضلاً عن الشعر والأدب ألقيت بحوث تاريخية ، منها بحث الدكـــتور مكـــي شبيكة عن النيل الذي يربط بين مصر والسودان وصحراء العتمور التي تفصل بينهما . وبحث آخر من الأستاذ يحي الفضلي عن العلاقة التاريخية بين القطرين وعن

وأذكر أن أول طلب وصل للجنة التنفيذية كان من مدينة القولد بخرائط وتقديرات بلغت خمســة آلاف جنـــيه لبناء المدرسة . فحملت الطلب والخرائط وجئت مهموماً لاجتماع اللجـــنة .. إذ ان مدرسة واحدة متوسطة ستبتلع نصف تبرعات المؤتمر ذلك العام . فماذا تصنع بالبقية ؟ أجابني الســيد الرئيس علي الفور: (ناس القولد موسورون والحمد لله) أرسل لهم برقية تقول : ابنو المدرسة وسنمدكم بالكتب والمدرسين) وتحمس الأخوة بالقولد وبنوا مدرســتهم وأمـــددناهم بالكتب والكراسات ، التي اقتلعناها قسراً من مصلحة المعارف ، واختـــرنا لهـــم ناظراً للمدرسة ، ابن القولد البار الأستاذ عبد الرحمن عبد الله ، منتدباً من مصـــلحة المعارف والتزم المؤتمر براتبه البالغ ١٥ جنيهاً في الشهر . ومن أكبر التبرعات في ذلـــك العـــام كـــان تـــبرع مدرسة عطبرة الوسطى بستمائة جنيه و ٩٥جنيهاً لمدرسة بورتســـودان الوسطي ، توزع علي ثلاث سنوات و٢٠٠جنيه لمدرسة مدني الوسطي : ثم تبرعات في حدود ٦٠جنيهاً لكل مدرسة ابتدائية تنشأ ، ومبالغ في حدود ١٠ جنيهات الى ٣٠جنـــيهاً للخـــلاوي التي تقام وعلي وجه الخصوص بغرب وجنوب السودان . المهم أن التـــبرعات لم تعد للتشييد ، ولكن لدعم الصرف السنوي (مدرسون وكتب وأثاثات) في السنوات الأولي وقبل أن تكتمل المدرسة والي أن تتمكن من تغطية مصروفاتها من إيراداتها . ومنذ ذلك الوقت ثبت مبدأ العون الذاتي .

المهم أن يوم التعليم كان فتحا جديدا لطفرة تنمية تعليمية في السودان . ففي خلال الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٣م أسست حوالي ثمانية مدارس وسطى ببورتسودان والقولد وعطبرة و أم درمـان وواد مدني والأبيض الخ .. واعتمدت مبالغ ٩٠٠جنيه للمدرسة الأولية بأم درمان ، ٦٠٠جنيه لمدرسة الأحفاد بأم درمان ، ١٠٠٠جنيه مساهمة في تشييد منازل لطلبة المعهد العلمي بأم درمان ، كما ساهم المؤتمر فى تأسيس المعاهد العلمية فى مناطق مختلفة فى الســـودان وإقامـــة المدارس الابتدائية وخلاوى القرآن فى أنحاء الســودان . وبهذا الأسلوب اســـتطاع المؤتمر أن يلفت انتباه المواطنين جميعا بأن المؤتمر لم يعد مجرد هيئات ولجان تجتمع داخل الحجرات لتناقش أمورا لا تكاد يعرف كنهها الشعب ، ولو علم بعضهم ما كانت لتســـترعى انتباههم كثيرا . وبذلك استطاع المؤتمر أن يشدّ الشعب حوله ويستقطبه لليوم الموعـــود . وفى هذا الشأن أيضا أتصل المؤتمر بمصلحة المعارف بغرض تدريب مدرسين فى

وللشيخ البدوي رحمه الله قصة في هذا المضمار :- الشيخ البدوي تدرج حتى أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية ، وهو يمثل قطاعا عريضا في البلد ، هو قطاع المعلمين والمعلمات المنتشرين في السودان . ولا بد ان يكون لموقع شيخ البدوي هذا ما يحفزهم للعمل للمؤتمر بحماس . فتقرر نقله الى دبيرة .. وقبل سفره وكنا نحتفل سنويا بالمباراة النهائية لكرة المضرب يحضرها السيد مدير المعارف بصفته التقليدية كرئيس شرف للنادي . وفي حفل الشاي قال المستر وليمز لشيخ البدوي: (أنت منقول دبيرة شيخ البدوي ؟) أجاب:- اعنم شكرا سعادتك . المستر وليمز: أنت مبسوط ؟ شيخ البدوي:- جدا سعادتك ، أنا هناك سأصبح زعيم كبير ، ولكن هنا هل لي قيمة مع هؤلاء ؟ وأشار الى كبار الخريجين الذين كانوا يجلسون حول السيد المدير .

سافر الشيخ البدوي لدبيرة وفي ظرف ثلاثة أشهر كون خمس عشرة لجنة فرعية جديدة بمنطقة حلفا وأرسل هدية حلفا السابقة الذكر . وبنهاية العام الدراسي أعيد شيخ البدوي الربيح مرة أخرى للخرطوم مفتشا للتعليم .

اما السوق الخيري فقد شربت فيه مقلبا من الصديقين المرحومين عبد الرحيم وشي وعابدين محجوب . فقد كان من بين التطريز قطعة صنعتها خطيبتي (زوجتي فيما بعد) وعليه اسمي وادركوا أنني لا يمكن ان اترك هذه القطعة . واستعانوا عليَّ المرحوم السيد عبد الله الفاضل ان يزايدني فيها . فارتفع سعرها من خمسين قرشا إلى أربعة جنيهات ، ثم ضحك السيد عبد الله رحمه الله وقال (لولا أن أشفقت عليك من الفلس لجعلت قيمتها ترتفع الى مرتبك الشهري ..) حمداً لله . فعندما قدّمت تلك القطعة لأم عادل بعد الزواج وبرفقتها الإيصال بالأربعة جنيهات ، اعتبرت ذلك فيما أري هدية زواج محترمة .

يوم التعليم قد حقق في سنته الأولى مبلغاً يربو على عشرة آلاف جنية . وكذلك في السنوات التالية ، وذلك غير ما جمعته بعض اللجان الفرعية الكبيرة ، كلجنة ود مدني ، مثلا ، التي خوّل لها الصرف في ضوابط ، منها أن تعتمد اللجنة التنفيذية الجهات أولاً ثم أن تحفظ حساب الجمع والصرف ويراجع وترسل الخلاصات للمركز العام .

والعبرة ليست بالعشرة آلاف التي يجمعها كل عام . ولكن العبرة كانت في الأسلوب الذي أقتبس طريقة العون الذاتي التي بمقتضاها تضاعفت مبالغ المؤتمر أضعافا مضاعفة .

حكم بعانخي وترهاقا لمصر في الأسرة الخامسة والعشرين . وقد حضر ذلك المهرجان عدد مـــن الأخوة المصريين ، كان من بينهم الأستاذ محمد حسنين مخلوف ، مدير مكتب رفعة علـــى ماهـــر باشا وكان قد صحبه في رحلته للسودان عام ١٩٤٠..كذلك تقدم الأستاذ مـــبارك زروق ببحث عن (أدب الأديرة) وما كان يحدث في تلك الأديرة ويقال من شعر غـــزلي مما أغضب الأخوة المسيحيين ، ولكن الأزمة أيضا مرت بسلام .. إذ البحث كان مجـــرد بحث علمي لم يقصد منه إساءة لأية جهة . ومن هنا ينكر غزل ابن أبي ربيعه وغيره حتى في الأماكن المقدسة ؟؟ ثم تنتقل بالمهرجان الأدبي في العام التالي إلى الخرطوم وهكذا .

تكـــونت لجنة ليوم التعليم بمصر لجمع التبرعات من السادة: على البرير ومحمود أبو العـــلا وخلـــيل عامـــر وسليمان خليل وعلى القوصي . وقد وفقت اللجنة في جمع بعض التبرعات ، وكان في مقدمتها تبرع من جلالة الملك فاروق ملك مصر . وقد طلب للأستاذ على البرير إذاعة بيان من الإذاعة المصرية يؤكد فيه جلالة الملك على تبرعه ، ويعتبر البيان بمثابة دعاية ليوم التعليم والتعريف بأهدافه . وفي هذه الدورة دارت مكاتبات بين لجنة المؤتمر والسكرتير الإداري بالموافقة على استقدام علماء مصريين من الأزهر الشريف بالانتداب أو التطوع للتدريس في المعهد العلمي بأم درمان .

كـــذلك أحتفل مؤتمر الخريجين بنظار القبائل وزعماء العشائر الذين قدموا للخرطوم بمناسبة الاحتفال الرسمي بيوم الملك (ملك بريطانيا بالطبع) وفي احتفال المؤتمر أزيلت بعض الغشـــاوة التي كان يروج لها المستعمر لخلق الشكوك بين الطبقة المتعلمة والنظار والعمد . وكذلك احتفل بجرحى الحرب من قوة دفاع السودان الذين نقلوا من الميدان أثناء استرداد مدينة كسلا وفتح الحبشة . وأمكن تنظيم مباريات كأس يوم التعليم وحقق دخلا لابأس به وقـــد وثق العلاقة بين المؤتمر والأندية الرياضية .. واحتفل المؤتمر بنواب البرلمان المصري وكبار الضيوف الذين زاروا السودان أواخر ديسمبر سنة ١٩٤١م . وهكذا انتهت أعمال الـــدورة الرابعة للمؤتمر . وأعتقد أن إنجازات الدورة كانت جيدة ومن أبرزها نجاح يوم التعليم .

ونحـــن نستشـــرق الاجتماع السنوي الخامس لمؤتمر الخريجين يحسن أن أشير الى أن جماعة الأشقاء ، لم تكن قد تكونت بشكل حزبي ، بل كانت تنسق العمل مع الأنصار عن

طريق السيد عبد الله الفاضل وبمباركة السيد الإمام عبد الرحمن المهدى . وقد كان نصف هذه الجماعة أو يزيد قليلا من جناح السيد محمد علي شوقي ، أثناء معارك نادى الخريجين السـابقة ، والنصف الثاني كان من جماعة فضيلة الشيخ احمد السيد الفيل ، بوصفهم أبناء ختمـية ، إلا أنهم جميعا استقطبتهم أعمال السيد الإمام عبد الرحمن في جميع المرافق ومن أبرزها عمله في الجانب الاقتصادي .. فقد خلق من الجزيرة أبا (جنة) استجلب لها الأنصار الـرعاة وعلمهم الزراعة وتربية الدواجن . فقد اشتهرت الجزيرة أبا بتربية الديك الرومي علـى وجـه الخصوص ، وزراعة الفاكهة والصناعات ، كصناعة الأحذية وأغطية الرأس والشـالات الخ.. فـتح المدرسة لأبنائهم ومنها تخرج الصناع والميكانيكية . وانك لتجد أغلـب سـائقي العربات والكراكات والبلدوزرات في وزارة الري والمؤسسات والقطاع الخـاص من أبناء الجزيرة أبا . كما تجدهم أيضا في الورش والمحالج وغيرها . وتخرج عدد كبير منهم من معهد المعلمين ببخت الرضا وانتشروا في مدارس السودان المختلفة . وشجع سيادة السيد عبد الرحمن زراعة القطن في المشاريع الخاصة له ولأسرته ولأصدقائه وأنصاره حتى بلغ انتاج قطن المشاريع الخاصة في الأربعينيات أكثر من انتاج مشروع الجزيرة . وقد كان هذا إنجازا عظيما وحقق أرباحا طائلة لأصحاب المشاريع وعلى وجه الخصوص أثناء الحرب الكورية التي ارتفعت فيها أسعار القطن . وكان السيد عبد الرحمن الأب الرحيم ، مفتوح القلب للصديق والخصم ، وقد ساهم سيادته في كل عمل خير في السودان ولهذا لم يكـن بدعاً ولا مستغربا ان يلتف حوله شباب الجيل . ولهذا كانت جماعة الأشقاء تعمل بالتنسيق مع سيادة السيد عبد الله . وبهذا كان دائما في مقدمة اللجان التنفيذية السادة محمد علـي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي وابراهيم أحمد والسيد عبد الله الفاضل والسيد محمد عـثمان ميرغني وهكذا .. لم تكن لجماعة الشباب وقتئذ تطلعات خاصة للصعود للجنة المؤتمـر ، غـير انهم كانوا يؤمنون بزعامة السيد الرئيس اسماعيل الأزهري ويقدمونه على الجميع .

وبيـنما نحـن نعمل بالتنسيق مع السيد عبد الله اتضح لنا فيما بعد أن السيد محمد الخلـيفة شـريف والسيد محمد علي شوقي يعملان سرا وعن طريق شباب الأنصار لخلق تركيبة جديدة للمؤتمر يبعد عنها جماعة الأشقاء وعلى رأسهم السيد اسماعيل الأزهري من

لجـــنة المؤتمر التنفيذية . ولقد كنا بل كانت جميع الجماعات (أبوروف ، هاشماب ، جماعة مدني الخ..) تعمل على أن يكون المؤتمر قومياً بقدر الإمكان ، يحتوى على جميع المدارس الفكـــرية في البلاد ، إذا أريد له أن يمثل الخريجين بكل انتماءاتهم . لذلك كانت كشوفات الدعايـــة لجماعتـــنا تشـــمل جميع قطاعات الأنصار بما فيهم الهاشماب وجماعات الأشقاء وأصـــدقائهم ، بينما كان القسم الآخر من الأنصار ، بقيادة الســيدين محمد الخليفة شريف ومحمـــد علي شوقي ، يعمل مع الاتجاهات الأخرى (الاتحادية فيما بعد) عن طريق الاستاذ احمد يوسف هاشم وأصدقائه.

أجـــريت الانـــتخابات في المؤتمـــر الخاص المنعقد بنادي الخريجين في ١١ذي الحجة ١٣٦٠هـــــ الموافق ١٩٤١/١٢/٢٩م وانتخبت هيئة ستينية جديده . وظهرت النتيجة . وكانت في ظاهرها نجاحا لنا (جماعة الأشقاء) وكانت كما ذكرت تشمل عدداً من شباب الأنصار من الهاشماب بقيادة الأستاذ أحمد يوسف هاشم ، الذي نال هذه المرة أصواتا جعلته يأتي الثالث في الترتيب بعد السيدين اسماعيل الأزهري والسيد عبد الله الفاضل . كما نال آخـــرون من كشفنا أصواتا مرتفعة ، مثل السادة شوقي وشنقيطي وإبراهيم أحمد ود. عبد الحلـــيم محمـــد ومحمد عثمان ميرغني الخ.. هذا لا يعني عدم الاعتراف بوزنهم الشخصي طـــبعا.. ظهرت النتيجة في الساعة الثالثة من صباح اليوم التالي . وكان علينا (وشخصي بصـــفة خاصة) أن أبقى حتى أتأكد من اخطار كل عضو أنتخب في الهيئة أن يحضر مساء ذلك اليوم لاجتماع الهيئة الستينية . عدت لداري وكذلك بقية الأشقاء الذين عاونوني في الساعة الثامنة ، صباحا لتنقلني عربة السيد محمد الخليفة شريف الى داره في الساعة العاشرة صباحا لنبقى هناك في جدل وعتاب حتى الساعة الثانية ظهرا . وقد كنا نحن ، يحي الفضلي وحسن عوض الله وبابكر قباني وابراهيم جبريل . وكان معه السيدان ابراهيم أحمد ومحمد علي شوقي ، واشهد أن السيد ابراهيم أحمد لم يشترك في ذلك النقاش ولو بكلمةواحدة . واتضح أخيرا أن الغرض الأساسي من ذلك الحوار هو حرماننا من الاتصال بالأخوة الذين انتخـــبوا للهيئة الستينية لاختيار من نراه مناسبا للجنة التنفيذية ، بينما ترك المجال مفتوحا للســـادة أحمـــد يوســـف هاشم ود.عبد الحليم محمد ومحمد عامر بشير ومن عاونهم من الابروفيين للعمل لتكوين لجنة تنفيذية يخرج فيها جماعة الاشقاء ١٠٠% . اترك جانبا من

هـــذا الحديث للأخ المغفور له الأستاذ خضر حمد تتمة للصورة (والأستاذ خضر حمد من جماعة الابروفيين ، الاتحاديين فيما بعد ، والتي استقال ثلاثة من أقطابها من اللجنة التنفيذية الســـابقة هم:- عبد الله ميرغني وابراهيم يوسف و ابراهيم عثمان اسحق) وقد أشرت في ذلك الموقع بكلمة: (الابروفيين ما شأنهم ؟!) ويبدو انهم كانوا يعتقدون أن تلك اللجنة التي بقيادة شوقي وشنقيطي وابراهيم أحمد ذات ميول أنصارية .. يقول الأستاذ خضر حمد في كتابه (مذكرات خضر حمد صفحة ٨٩ - ٩٠):

(وكانـــت لجنة المؤتمر في ذلك الحين قد كونت بشكل لم يسبق له مثيل . فقد بذل جهـــد خاص لوقف الدعاية الخاصة التي كانت تجعل اللجنة تمثل جانبا واحدا من جوانب المؤتمر . كان بعض جماعات المؤتمر على صلة ببيت المهدي ، وكان همزة الوصل السيد عبد الله الفاضـــل ، وكانت تلك الجماعات تستعين بآل المهدي لتكسب مقاعد المؤتمر ، وكان آل المهـــدي يأملـــون في فرض نفوذهم علي المؤتمر عن طريق تلك الجماعة .. وكنا نحن الأبـــروفيين لا صــــلة لـــنا بالختمية ولا بالأنصار . وقد قلت في حديثي عن الابروفيين أن عـــوائلهم ينتمون الى الطائفتين . وتحمس بعض الأخوان الذين تنتمي عوائلهم الى الأنصار من اجل أن يحاولوا مع السيد عبد الله الفاضل ليقف على الحياد في الانتخابات . وشرحوا له اتجاهات الابروفيين وانهم لا يؤيدون طائفة دون أخرى ، وأن فيهم من عائلات أنصارية مثلنا ، ومنهم من صلة أهله بالختمية ولكنهم لا يؤمنون بالطائفية .)

(قـــام بهـــذه الوساطة السادة محمد محجوب لقمان وعبد الرحيم وشي . وساعدهم الســـيد عـــبد الله عبد الرحمن نقد الله ، لأنه كان صديقا لكثير من الابروفيين ويعرف أن اتجاههم وطني وليس طائفياً . واستطاع هؤلاء الوسطاء أن يجعلوا السيد عبد الله لا يتدخل بنفوذه أو ماله في الانتخابات . وجرت الانتخابات ، وكان للأبروفيين ومن يتعاطف معهم أو يرغب في التعاون معهم عدد محترم ..)

يمضي الأستاذ خضر حمد فيقول :

(.. وجاءت انتخابات اللجنة التنفيذية فكانت خليطاً من مختلف الاتجاهات . وكان لآل هاشم عدد لا يزيد عن ثلاثة أعضاء ، كما أذكر . وهناك محايدون . و إذا ما تعاون هؤلاء أمكنهم توزيع المكتب كما يريدون ..)

ونشط الوسطاء المشفقون وانتهى الأمر أولاً أن يكون الرئيس عوض ساتي والسكرتير خضر حمد .

(.. وفي اليوم الذي سيتم فيه انتخاب المكتب جاء إلينا في أبي روف السادة احمد يوسف هاشم ومحمد عامر بشير فوراوي . وكان الاجتماع بمنزلي وناقشنا الموقف مرة أخرى . وكان تقدير الموقف ، كما يقول العسكريون ، هو أن الأنصار في اللجنة شنقيطي وشوقي والسيد عبد الله وإبراهيم احمد . فإذا أردنا الاحتفاظ بهم الى نهاية الشوط يجب أن نربطهم بأشخاص يقفون الى جانبهم ولا يخذلونهم . وفي نفس الوقت تثبت لهم في طول فترة العام أننا نريد عملا نافعا وإننا لا ننتمي لطائفة معينة . واتفقنا على أن نختار السيد ابراهيم احمد للرئاسة وعوض ساتي للسكرتارية وخضر حمد مساعدا له . وأتضح أخيرا أن الخطة كانت ناجحة وأن تقديرنا للموقف كان صحيحاً ..)

انتهى حديث الأستاذ خضر حمد . وهو بطبيعة الحال قابل للنقاش والحوار ، ولكنني أترك هذا للقارئ . ومع تسلسل الأحداث في اجتماع الهيئة في اليوم التالي للمؤتمر العام اجتمعت الهيئة الستينية المنتخبة واختارت اللجنة التنفيذية على الوجه التالي:

(١) عوض ساتي ٤٢صوتا (٢) ابراهيم أحمد ٣٦ (٣) أحمد يوسف هاشم ٣٥ (٤) اسماعيل العتباني ٣٤ (٥) احمد خير ٣٣ (٦) عبد الله الفاضل ٣٢ (٧) عبد الحليم محمد ٣٢ (٨) ابراهيم يوسف ٢٩ (٩) ابراهيم عثمان اسحق ٢٧ (١٠) عبد الله ميرغني ٢٧ (١١) محمد ابراهيم هاشم ٢٦ (١٢) خضر حمد ٢٣ (١٣) نصر الحاج علي ٢٢(١٤) محمد علي شوقي٢٥(١٥)اسماعيل الأزهري ٢٥ ، احتياطي: عبد السلام أبو العلا ٢٤ - عبد الماجد أحمد ٢٣ - اسماعيل عثمان صالح ٢١ - أحمد المرضي ١٩ - يحي الفضلي ١٨ - محمد عثمان ميرغني ١٨ - أحمد محمد يس ١٨ - بدوي مصطفى ١٨ - ابراهيم المفتي ١٦ - محمود الفكي ١٥.

يتضح من هذه النتيجة أن الذين صوتوا للسيد اسماعيل الازهري ، الذي نال أغلبية أصوات الاجتماع العام ، كانوا ٢٥ من بين الهيئة . ويتضح ثانيا أن الذين انضموا مع الأشقاء من كشوفات الدعاية التي شملت ٤٥ مرشحا كانوا على الأكثر ٢١ وعلى الأرجح ١٨ . إذ أن مجموعة من الأنصار والهاشماب كانت قد التزمت وارتبطت بالجماعات

الأخرى (الاتحاديين وجماعة مدني) . وقد تبين لنا ان الهدف الأساسي كان إبعاد جماعة الاشقاء وعلى وجه الخصوص السيد اسماعيل الازهري ، لأسباب قد تظهر فيما بعد .. على أننا والحق يقال انه بالرغم من المرارة والإحباط الذي أصابنا كمجموعة ، أخذنا المسألة بهدوء ، بل وبتندر على أنفسنا وعلى زعيمنا المارشال يحي الفضلي ، الذي لم يفلح أن يغلب شيخه الأستاذ محمد علي شوقي . وكنا نحسب أن الحوار قد غلب شيخه . وإذا رجعنا لكشف اللجنة نجد أنها اشتملت على ٦ من الأنصار بمن فيهم الهاشماب ، وخمسة من الابروفيين ، ومستقلين هما عوض ساتي ونصر الحاج علي والاستاذ أحمد خير من جماعة مدني ، والسيد اسماعيل الازهري (قائمة الاشقاء).

وقبل ان نمضى فى عمل اللجنة التنفيذية الجديدة ، وهو عمل عظيم ومقدر ، يحسن أن نمضي فى تسجيل ما حدث بين الأنصار وجماعة الاشقاء الذي أدي الى الانشطار بين الجانبين والذي كان فى تقديري بمثابة حركة تحول كبرى فى تاريخ الحركة الوطنية . فبعد حوالي شهر من ظهور نتيجة الانتخابات آنفة الذكر ، دعينا ذات مرة الى منزل الأمام عبد الرحمن المهدي (يحي الفضلي - بابكر قباني - حسن عوض الله - ابراهيم جبريل - احمد محمد يسن) ووجدنا مع سيادته السيد محمد الخليفة شريف . وبعد أن تشرفنا بتناول العشاء مع سيادة الأمام والسيد محمد ، تناول السيد محمد الخليفة الحديث . وكان تعنيفا شديدا لنا وفى أشياء كثيرة بعضها ما كنا ندرى ولا حتى اليوم ندرى سرها ومدلولها ، منها مثلا (أنكم تسعون لخلق شرخ فى بيت المهدى). وخلاصة الحديث أنه لم تعد هناك رغبة فى تعاوننا مع الأنصار ... تداولنا الأمر فيما بيننا فى جلسات متلاحقة ووصلنا الى نتيجة هي أن بعض كبار الشخصيات الملتفة حول الأمام عبد الرحمن واثقة من أننا (كشباب متحمس) لا يمكن أن نقف معهم فى المسير الذي لابد أن يكونوا قد اختطوه مع حكومة السودان وفى الطريق الذي رسمته الحكومة لمستقبل السودان .. وقررنا منذ ذلك اليوم أن نعتمد على أنفسنا وان نكوّن لنا قاعدة عريضة فى العاصمة والأقاليم .

ورغم أنهم تكتموا وتكتمنا على هذه الجفوة ، إلا أن السيد محمد نور الدين ، الذي كان قد وصل منقولا وكيلا للبنك الأهلي المصري بأم درمان ، والمعروف بذكائه ووطنيته وبختميته ، فضلا عن إيمانه بالتكافل والتكامل بين مصر والسودان وبالكفاح المشترك ، بل

لعلــه كان متفردا بالدعوة لوحدة وادي النيل ، المهم ترك نور الدين هذه الجفوة ، بل لعله قد علم بتفاصيلها ، تكرم السيد نور الدين وأتصل بي وأطلعني علي أنه علم جلية الأمر ثم أشار لى (لم لا نذهب معاً لمولانا السيد على الميرغني لنجمع بين الختمية والاشقاء للعمل معاً لخــير الســـودان ؟؟) تمت المقابلة وأعقبتها مقابلات استعان فيها السيد نور الدين ببعض الشخصيات البارزة فى الختمية ، وفى مقدمتهم فضيلة الشيخ عمر اسحق . وبدأ التنسيق بين جماعـــة الاشقاء وبعض الخلفاء ، بينهم الحاج حاج حسن والعميد يحي الكوارتى وخليفة الشيخ خوجلي ببحري والخليفة ميرغني محجوب بالخرطوم . وكان التنظيم يجري فى هدوء وسرية ما كان يحس بها أحد أو جماعة خارج دائرة الضوء . وسنعود الى نتائجها فيما بعد.

بدأت اللجنة التنفيذية عملها بوضع البرنامج السنوي ، وتكونت لجان الاختصاص فى اجتماع اللجنة بتاريخ ١٩٤٢/١/٥م . وبمناسبة تحرير قوات الحلفاء أثيوبيا من الطغيان أرسل المؤتمر البرقية التالية للحاكم العام بناء على قرار الهيئة الستينية بتاريخ ١٩٤٢/١/٢:-

(أعلـــن المؤتمــرون بمناســبة اجتماعهم السنوي اغتباطهم لابتعاد خطر الحرب من الســـودان ، بفضـــل الــدفاع المجيد ، الذي اشتركت فيه قوات الإمبراطورية وقوة دفاع السودان ، التي سجلت صفحة خالدة مليئة بآيات البطولة والاستبسال ، ودورهم فى تحقيق حرية سوريا ولبنان بفضل جهود الحلفاء . وأملهم وطيد حتى انتهاء هذا الصراع ان يتحقق مـــبدأ الرفاهية للسودان ويتحقق اتحاد الشعوب العربية بفضل الجهود المشتركة التي سداها التعاون الوثيق ولحمتها الثقة المتبادلة .)

تقرر فى هذا الاجتماع أيضا مواصلة جمع المال للتعليم . وكونت لجنة اختصاص من أعضـــاء اللجـــنة وخارجها للتنظيم والتنفيذ . ووافقت اللجنة على اقتراح مدير المعارف الســـابق بـــتدريب و إمداد مدرسين للمدارس غير الحكومية مع تفسير معنى المدارس غير الحكومـــية (المدارس الخاصة السودانية غير الحكومية) وأن تكون الكلمة الأخيرة فى توزيع المدرسين للمؤتمر .

وفى اجتماع اللجنة بتاريخ ١٩٤٢/٢/١٣م أرسلت البرقية التالية لرفعة النحاس باشا لتوليه رئاسة الوزارة (قصة سير مايلز لامبسون كليون المشهورة):

(صـــاحب المقـــام الرفيع مصطفى النحاس ـ مصر- لقد عمَّ الهناء والسرور أرجاء الســـوادي لتوليكم زمام الحكم في هذه الظروف العصيبة التي نبتهل الى الله أن تجتازها مصر الشقيقة متعاونة مع حليفتها العظمى ولا يحرم السودان من ثمرات جهودكم الموفقة).

وفي الاجتماع العشرين للجنة التنفيذية بتاريخ ١٣ مارس ١٩٤٢م تقرر إنشاء أربع مـــدارس وسطى في كردفان ودنقلا ، وثماني مدارس أولية ، وأعتمد لكل مدرسة وسطى مـــبلغ ٥٠٠ جنيه ولكل مدرسة أولية مبلغ ٧٥ جنيهاً ، على أن تقوم هذه المدارس بالعون الذاتي . كما تقرر إنشاء عشر مدارس (خلاوى) لتعليم القرآن واعتمد مبلغ ٤٠ جنيه لكل مدرســـة . وفي يوم ٢٣ مارس تقرر تأسيس شركة وطنية لإنشاء سينما وطنية بأم درمان تحـــديا لقرار الحاكم العام بإعطاء السيد قديس عبد الســيد ميدان البوسته بأم درمان لتقوم علـــيه دار الســـينما . وكان قيام سينما (برمبل) في هذا الميدان . وقد كاد يكون المتنفس الوحـــيد بـــل الرئة لمدينة أم درمان بوجه عام ولمنطقة السوق على وجه الخصوص . وهو المـــيدان الـــذي يجتمع فيه سكان أم درمان للاستماع لإذاعة هنا أم درمان أثناء الحرب . أصرت الحكومة على قيام السينما في هذا المكان رغم الاحتجاجات الكثيرة – وكان السيد الرئيس إسماعيل الأزهري قد أرسل برقية للحكومة جاء فيها (فلتنصفنا عدالة السماء إذا لم تنصفنا عدالة الأرض).

دعـــي للاجـــتماع السادة محمد أحمد البرير وأحمد حسن عبد المنعم والأمين عبد الـــرحمن وعبد الله الفاضل وعثمان صالح ومصطفى أبو العلا وغيرهم . وتقرر قيام شركة مســـاهمة .. وهكذا قامت أول سيما وطنية تبعتها دور سينما وطنية أخرى في كثير من مدن السودان . كما تقرر بهذا الصدد مبدأ قيام الشركات الوطنية المساهمة .

وفي ٢٦مارس ١٩٤٢م وبمناسبة إرسال كتيبة من قوة دفاع السودان الى ليبيا بغير مشاورة مع المؤتمر ، تقرر إرسال البرقية التالية الى معالي الحاكم العام : (المؤتمر إذ يعبر عـــن رضائه في مشاورته في مثل هذا الأمر في مناسبات مختلفة لا يسعه إلا أن يسجل أسفه لعدم الاتصال به في أمر خطير كهذا في الوقت المناسب ..)

مــــذكرة المؤتمر :

كان الأستاذ أحمد يوسف هاشم في عطلة بمصر وهناك أطلع على استعداد حكومة مصر لتحريك مسألة الجلاء ووحدة وادي النيل مع الحكومة البريطانية في المحافل الدولية . وجاء باقتراح للجنة التنفيذية بالتحرك السياسي نحو تحقيق تقرير المصير . ويقال إن المبادرة كانت من سيادة الإمام عبد الرحمن المهدي . وقد يكون الأستاذ أحمد يوسف قد بادر برأيه هذا لسيادة السيد الإمام ووجد من سيادته القبول والحماس . ولابد في هذه الحالة أن يكون السيد الإمام قد اتصل بمعاونيه ومستشاريه ، ومن بينهم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ، مما دفعهم للحماس للفكرة . وسواء كان الأمر هذا أو ذاك فقد تبنت اللجنة التنفيذية الفكرة وأخذت في أعداد المذكرة .

تكــونت لجنة مختارة لإعداد المذكرة من السادة/ إسماعيل الأزهري ود. عبد الحليم محمد وأحمد خير وعبد الله ميرغني . وتابعت اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بمنزل السيد الرئيس إسماعـيل الأزهري . وعند إعداد المذكرة انتدب السيد الرئيس إسماعيل الأزهري والأستاذ عبد الله ميرغني للاتصال بالزعماء الثلاثة ، السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي ، لاطلاعهم علي المذكرة ، ثم عرضت على الهيئة الشعبية للمؤتمر ونالـت موافقتها ، ثم أرسلت لحاكم السودان العام يوم السبت الرابع من أبريل ١٩٤٢م (تاريخ إعداد المذكرة ٣أبريل ١٩٤٢م). هذه المذكرة شهيرة ومدونة في كتب أخرى ، غير انـه ونظرا لأنني أحاول أن أسجل تطورات الحركة الوطنية بوجه عام ، وعن طريق المؤتمر بصفة خاصة ، رأيت أن أدونها في هذه المذكرات لمنفعة الباحثين .

مذكرة مؤتمر الخريجين العام لمعالي الحاكم العام

أم درمان ١٩٤٢/٤/٣م

حضر صاحب المعالي حاكم السودان العام

بواسطة سعادة السكرتير الإداري لحكومة السودان

يا صاحب المعالي :

يتشـرف مؤتمر الخريجين العام بان يرفع لمعاليكم ، بصفتكم ممثلين لحكومتي صاحب الجلالة الملك جورج ، ملك بريطانيا العظمى ، والملك فاروق الأول ، ملك مصر ، المذكرة

التالية التي تعبر عن مطالب الشعب السوداني في الوقت الحاضر . إن التطور العالمي وأحداث الحرب العالمية قد بثت في الشعوب ميلا قويا لتحقيق العمل الإنساني وحرية الشعوب ، كما أفصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين . والسودان كشعب من الشعوب ، التي تضافرت مع الإمبراطورية البريطانية في هذه الحرب منذ نشوبها ، قد أدرك إدراكاً صحيحاً حقوقه كشعب ينشد الحياة بعد ما يقرب من نصف قرن قضاه في أحضان حكم منظم . ومؤتمر الخريجين العام ، الذي يمثل الرأي العام المستنير وثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي ، يشعر بعظيم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعا . ولهذا يتقدم بهذا المذكرة راجياً أن تجد التقدير الذي يستحقه والترحيب الذي يطمع فيه . وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيراً صادقا عن ميول وأماني هذه البلاد :-

١) إصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة من الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ، وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق ، حرية تامة تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني .

٢) تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لأ قرار الميزانية والقوانين .

٣) تأسيس مجلس أعلى للتعليم ، أغلبيته من السودانيين ، وتخصيص ما لا يقل عن ١٢% من الميزانية للتعليم .

٤) فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

٥) إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال بين السودانيين داخل السودان .

٦) وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية .

٧) وقف الهجرة إلى السودان ، فيما عدا ما قررته المعاهدة الإنجليزية المصرية .

٨) عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة .

٩) تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك :-

١٠) بتمكين السودانيين من استثمار موارد للبلاد التجارية والزراعية والصناعية .

١١) وضـــع قانـــون بإلـــزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .

١٢) وقـــف الإعلانـــات لمـــدارس الإرساليات وتوحيد برنامج التعليم في الشمال والجنوب.

هـــذه هـــي المطالب التي نرى في استجابتها إرضاءً لرغبات السودانيين في الوقت الحاضـــر . والمؤتمر يتطلع الى معونتكم ويأمل أن يحظى بما يفيد الموافقة عليها والشروع في تنفيذها .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام .

خادمكم المطيع : إبراهيم أحمد

رئيس مؤتمر الخريجين العام

أم درمان ٣ أبريل ١٩٤٢م

هـــذه المذكرة نشرت على نطاق واسع عن طريق لجان المؤتمر الفرعية في الأقاليم ، واطلع عليها كل ذوي الرأي من السودانيين . وفي تقديري أنها تركت هزة عنيفة ودهشة في دوائر حكومة السودان وعلى نطاق دولتي الحكم الثنائي . وتبين ردُّ الفعل في المكاتبات التالـــية التي تبودلت بين المؤتمر وحاكم السودان العام . كما يتضح ذلك من الخطوات التي عمدت إليها حكومة السودان في إنشاء هياكل ومؤسسات استشارية وتربوية بأمل مقاومة هذا المد ، وبأمل تحريك الرأي العام واهتمامه بالمؤسسات الحكومية ، بما يغنيه عن الالتفاف حول المؤتمر كما سيأتي تبيانه في مكانه المناسب .

رد حكومة السودان على المذكرة

بتاريخ ١١أبريـــــل ١٩٤٢م

السيد/ رئيس مؤتمر الخريجين

سيدي العزيز

كلفني صاحب المعالي الحاكم العام أن ابلغكم انه اطلع على مذكرتكم المؤرخة ٣ أبريل ١٩٤٢م . ويلاحظ معاليه ان الكثير من طلباتكم المدونة بها تمس مباشرة مركز السودان السياسي ودستوره ، ان هذا الدستور المؤسس على اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩م والمعاهدة الإنجليزية المصرية ١٩٣٦م ، المنفذة بموجب التشريعات الخاصة بذلك ، لا يمكن أن يغير إلاّ بعمل مشترك من الدولتين المتعاقدتين ، وحكومته ليست مستعدة لان تبحث في أمر ذلك الدستور مع أي مجموعة من الأشخاص ، غير انه إذا قررت الدولتان المتعاقدتان في أي وقت إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة ، فحكومة السودان تأمل أن تستشير الرأي السوداني المسئول . ولكن لا يمكن لحكومة السودان ان تعطي وعدا لأية مجموعة من الأشخاص باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هي .

وزيادة على هذا فأنكم تذكرون أن السير أنجس جيلان قال في خطابه الى رئيس مؤتمر الخريجين العام ، المؤرخ في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨م ، أنه سيكون مستعداً ليقبل من المؤتمر ما يقدمه من رسائل في المواضيع التي تقع ضمن دائرة حدوده . ولاحظ السير أنجس جيلان أن المؤتمر لم يَدَّعِ تمثيلا لغير أعضائه . وإني اطلب منكم ان تعيدوا قراءة خطابي لكم المؤرخ في ١٩٤٠/١٠/٢٠م وعلي الأخص الفقرة (١١) منه ، تلك الرسالة التي قلت فيها أن مؤتمر الخريجين بدعواه تمثيل السودانيين ،ن ومحاولته تحويل صفته إلى هيئه سياسية وطنية ، ليس فقط يستحيل عليه أن يحتفظ بالتعاون الحكومي ، بل لن يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به .. إذ انه يشير هنا إلى مذكرة المؤتمر للسيد على ماهر باشا باسم السودانيين (راجع المذكرات) ، ويمضي السكرتير الإداري فيقول :

هذا وان المؤتمر بتقديمه المذكرة التي هي موضوع هذا الخطاب ، وبالعبارة التي وردت فيها ، قد وقع في نفس الخطأين اللذين سبق لى أن حذّرته من الوقوع فيهما . وهكذا فأنه فقد ثقة الحكومة ، ولا يمكن أن تعود إلا إذا أعاد تنظيم شئونه بحيث تكون الحكومة واثقة من انه يخدم رغبتها ويلاحظ إنذاراتها .

ولهذه الأسباب آنفا يجد صاحب المعالي الحاكم العام انه ليس باستطاعته أن يقبل هذه المذكرة . وهي لذلك مردودة إليكم .

ويـــرغب صاحب المعالي ان يضيف الى ما تقدم ، أنه ومستشاريه علي علم تام بما يحتاج اليه السودان وبالرغبة الطبيعية المشروعة التي تختلج في نفوس أبنائه المستنيرين لأشتراك متـــزايد في حكومة بلادكم وتنميتها . ولهذه الغاية تدرك حكومة السودان وتنفذ باستمرار خططها التي ترمي إلى اشتراك السودانيين اشتراكا أوفر في إدارة شئونهم والى رفاهية البلاد وأهلها وتقدمهم المنتظم .

علـــي انـــه يجب علي المؤتمر أن يدرك تقدير سرعة السير في هذا الطريق . وهو من واجـــب وشـــأن حكـــومة السودان وحدها ، باعتبار التزاماتها العظمى نحو أهل السودان وبالاستشارة مع الحليفتين المتعاقدتين إذا دعت الحالة لذلك .

ان للحكـــومة رغـــبة صادقة في ان تبرهن للطبقات المتعلمة في البلاد على أنها ذات كفـــاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة الشئون الداخلية .. على ان أيّ تقدم لهذا المركز لابد ان يكون موضع إحراج خطير وتأخير . وما لم يدركه المؤتمر بوضوح نهائيا انه على الحكومة ان تصرّ على إن يحصر المؤتمر نفســه في الشئون الداخلية وان يقلع عن أية دعوة صريحة أو ضمنية في تمثيل البلاد تمثيلا هاماً وأنها ستصر علي ذلك .

وفي الختام كلفني صاحب المعالي أن أقول أنه يأسف لأنكم رأيتم من المناسب اتخاذ هذه الخطوة السريعة بتقديم هذه المذكرة .

المخلص

د . نيوبولد

الســكرتير الإداري

هكذا جاء رد حكومة السودان على مذكرة مؤتمر الخريجين . وهو ردّ واضح . ولذلك جاء رد المؤتمر على مذكرة السكرتير الإداري بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٢م . ومن المهم أن نورده هنا بكامله تعميماً للفائدة .

مؤتمر الخريجين العام

حضرة صاحب المعالي حاكم عام السودان

بواسطة السكرتير الإداري لحكومة السودان

يا صاحب المعالي

نتشـــرف بـــان نخبركم بأننا اطلعنا علي كتاب السكرتير الإداري المؤرخ ١١/٤/ ١٩٤٢م الذي تضمن رأي معاليكم في موضوع المذكرة التي رفعناها إليكم بتاريخ ٣ /٤ / ١٩٤٢م ، وان المؤتمـــر الـــذي عمل منذ تأسيسه علي التعاون مع الحكومة ، والذي قدم الكثير من الخدمات النافعة التي اعترفت بها الحكومة في وقتها ، ليأسف أن يتلقى هذا الرد الســـلبي علي مطالب أدرك ، بحكم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعا ، ضرورة بسطها للمسئولين عن إدارة شئون البلاد .

لقد كنا نعلم جيدا أن المطلب الأول وحده يمس مركز السودان السياسي ودستوره المؤســـس علي اتفاقية ١٨٩٩م والمعاهدة الإنجليزية المصرية سنة ١٩٣٦م . ولذلك عندما طلبنا إعطاءنا حق تقرير المصير بعد الحرب إنما قصدنا أن تحتفظ لبلادنا الحقوق التي كفلها ميثاق الأطلنطي للشعوب وعهود ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين . علي أننا حين طلبنا ذلك ما كنا لنجهل ما قد يقتضيه تحقيق هذا المطلب من تفصيلات يصح أن تكون موضع مباحثة . وكذلك ما كنا نجهل أن ليس من سلطة حكومة السودان أن تبت في هذه النقطة ولا تعطي وعوداً إلا باسم الدولتين المتعاقدتين ، لا باسمها هي . ولهذا يرى المؤتمر انه كان ينبغـــي على حكومة السودان ، وهي لا تملك أمر تنقيح دستور الحكومة الثنائية ، ان ترفع هـــذا الطلـــب إلى جهتي الاختصاص ، ولا سيما انه ليست هنالك قاعدة تربط الشعب الســـوداني باتفاقـــات لم يكن طرفاً في إبرامها . وكنا نأمل أن تقف حكومة السودان إلى جانبنا بما تؤديه من شهادة عن المستوى الذي بلغه هذا الشعب تحت إشرافها المنظم .

إن المؤتمر يتقيد بدستوره الذي نص صراحة على أن غرضه خدمة المصلحة العامة . فـــإذا طلب إليه أن يتقيد بقيود أخرى تتعارض مع دستوره ، فهو بلا شك يتمسك بذلك الدستور . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فأن الأحداث ، التي تتابعت بعد كتاب السير أنجـــي جيلان في ٢٢مايو ١٩٣٨م ، الذي استند عليه سعادة السكرتير الإداري الحالي في كـــتابه المـــؤرخ في ٢٠/١٠/١٩٤٠م ،غيرت المعالم والحدود ووضعت الدنيا بأسرها في جبهتين متقابلتين ، لكل منهما الأمل لإحراز نصر يتكيف العالم بنتائجه .

ثم أن موقف السودان بتضحياته المادية والمعنوية في هذه الحرب ، والدور الذي لعبه ومازال يلعبه ، يجعله يتبوأ مكانة في العهد الجديد ،كل هذا لابد أن يدخل تعديلا كبيرا في

النظرة إلى الحقوق . ولابد أن يدعو كل فرد وكل هيئه في أي بلد الى نوع أخر من التفكير الـــذي يستتبع حتما تغييراً في الأوضاع . ولهذا لا نرى محلا لاستنكار هذا الاتجاه الطبيعي على هيئة تقوم في بلاد تعلم الحكومة أكثر من غيرها مسئولية أبنائها المثقفين .ن وانه لبعيد عـــن الإنصاف أن يقرن هذا المظهر ، وهو نتيجة حتمية للتطور العالمي ، بفقدان الثقة ، ما دامـــت أساليب هذه الهيئة فى بسط مطالب البلاد لم تتعد الأساليب المشروعة . ولذا فان المؤتمـــر لا يخفي دهشته من سحب الحكومة لثقتها ، ويأسف لأنها علقت عودة تلك الثقة بشـــروط غير محدّدة وغير مفهومة فيما أسمته (نظم إدارة شئوننا) وغير عادلة فيما أفصحت عنه تلك الرغبات والإنذارات .

والمؤتمر لا يسعه إلا أن يبدى أشد الأسف على ردكم على المذكرة ، لان هذا الرد في ذاته ينطوي علي ما ينقض أسس العدالة ، وينافي الروح الديمقراطية الصحيحة ، وعني نبرة الجفاف والعنف التي ترمق بها الحكومة ، إن لم يكن رغبات وأماني هذه البلاد : على الأقل هذه الفئة التي اعترفت الحكومة نفسها بأنها تمثل الطبقة المتميزة . ومادمتم يا صاحب المعالي ومستشاروكم علي علم تام بما يحتاج إليه السودان ، وبالرغبة الطبيعية المشروعة التي تختلج في نفوسنا ، فلماذا تستأثر الحكومة وحدها بالبت في شئوننا دون أدني اعتبار لوجهة نظرنا ؟ . إن للوصاية يا صاحب المعالي شروطاً عديدة يهمنا هنا حق القاصر ، وأنّ القاصر إذا بلغ سن التمييز وجب أن يستشار ، وإذا بلغ سن الرشد وجب ان يعطى حقه . ونحن ان لم نبلغ الثانية فقد بلغنا الأولى علي الأقل ، وقد مضى ما يقرب من نصف قرن . ولو أن سياسة الحكومة في مسألة إشراك السياسيين في إدارة شئون بلادهم لم تبعث في جميع مظاهرها الطمأنينة في النفوس ، فأنه لمما يسر أن تقرر الحكومة أنها راغبة في ان تبرهن للطبقات المتعلمة علي أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة شئون هذه البلاد . وهذا يؤيد ما ورد في مذكرتنا من المطالب التي تحقق هذه الرغبة .. علي أنه يبدو غريباً ومتناقضا أن تؤكد الحكومة أن أي تقدم نحو ذلك المركز المناسب لا يمكن أن يتم ما لم يحصر المؤتمر نفسه فى شئون السودان الداخلية ، وأن يقلع عن آية دعوة في تمثيل البلاد تمثيلا عاما . وكأن الحكومة بذلك تعتبره،ملك البلاد جميعا حتى جاز أن تحاسبه عليه في تقدمها .

إن المؤتمر يعمل بمقتضى دستوره . وكل ما تضمنته مذكرته داخل هذا النطاق بما في ذلك البند الأول ، الذي شرحنا فيه وجهة نظرنا . ومع ذلك فالحكومة رفضت جميع المطالب شكلا وموضوعا ولم تحصر رفضها فيما اعتبرته ليس من اختصاصها. أما تمثيل المؤتمر للبلاد تمثيلا عاما ، فقد برهنت الحوادث علي أن قراراته و أعماله جميعا محلّ اهتمام وتأييد جميع الطبقات ، كما أنه ليست هناك هيئة مماثلة له . فهو والحالة هذه لا شك يعبِّر تعبيرا صحيحاً عن الرأي العام في البلاد . ولذا لا نري ما يدعو لإصرار الحكومة علي أن يتنازل المؤتمر عن مركزه هذا .

يا صاحب المعالي: ان المؤتمر غير مقتنع بما تضمنه خطاب سعادة السكرتير الإداري المشار إليه ، وأنه مؤمن ومُصِّر علي ما حوته مذكرته من مطالب عادلة ،وربما فهمت علي غير وجهها الصحيح . وليس هناك ما يحول دون التفاهم بشأنها إذا كان صالح البلاد هو الهدف المشترك . علي أن المؤتمر قوي الأمل في أن هذه المطالب ، التي كانت تتجاوب في نفوس أبناء هذه البلاد منذ زمن ليس بالقصير ، ستجد طريقها إلى التحقيق في ظل المبادئ الديمقراطية التي اشترك السودان اشتراكا فعليا في الذود عنها.

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام

خادمكم المطيع — إبراهيم أحمد

رئيس مؤتمر الخريجين العام

رد حكومة السودان علي رد المؤتمر

الخرطوم في ١٦ يونيو ١٩٤٢م

حضرة رئيس مؤتمر الخريجين العام — أم درمان

سيدي العزيز :

لقد كلفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلغكم انه اطلع علي مذكرتكم بتاريخ ١٢مايو ، وأنه لا يري داعياً لتغيير ملاحظاته وقراره ، اللذين ابلغا لكم بخطاب بتاريخ ١٥

أبـــريل . إن معاليه غير مستعد لأن يقبل مطالب مؤتمر الخريجين بخصوص دستور السودان ومستقبله السياسي ، ويرغب معاليه في ان يعيد توكيد قراره بأن حكومته لا يمكن أن تقبل الادعاء الجديد من مؤتمر الخريجين بأنه يمثل السودان أو يتكلم باسم السودانيين أجمع ، وأن كـــون المؤتمر في الوقت الحاضر هو الهيئة المنظمة الوحيدة من المتعلمين السودانيين لا يعطيه احتكاراً في التمثيل أو في الشورى أو في الرأي الحكيم . وبهذه المناسبة يستنكر معاليه ادعاء المؤتمر غير القائم على أساس بان جميع أعماله كانت دائما موضع تأييد من جميع الطبقات في السودان.

إن الحكـــومة لا يمكـــن أن تقبل الدعوى القائلة بأن الشعب السوداني غير مرتبط باتفاقـــية الحكـــم الثنائي أو المعاهدة الإنجليزية المصرية ، كما أنه لا يمكن أن تقبل ما جاء ضـــمنا في خطـــابكم من أن حوادث الحرب والاتجاهات الجديدة ينشأ منها تعديل تلقائي للاتفاقـــية أو المعاهـــدة . وبهذه المناسبة فإن الحكومة لا تنوي أن تعدل موقفها من مؤتمر الخـــريجين المـــدرج في خطاب المستر أنجي جيلان بتاريخ ١٩٣٨/٥/٢٢م . أنه ليس من الصحيح ان يقال: إن حكومة السودان تحصر استشارتها مع السودانيين في إي هيئة معينة أو جماعـــة واحـــدة من الأفراد ، فانها تنوى أن تستمر في استشارة السودانيين المتعلمين وغير المتعلمين ، أفرادا وجماعات ، على أوسع نطاق تراه ، بقصد الوصول إلى إدراك تام لحاجة ورغبات جميع الطبقات ، التي كان يعلم معاليه جيدا أنها قد قدمت مساعدة خالصة قيمة في المال والرجال والجهود في الدفاع عن السودان ومواصلة الحرب .

لا داعي لان يخشى مؤتمر الخريجين بأن البلاد برفض الحكومة لمذكرته لقيت جزاءً ، فان الحكومة لا تخلط بين مسلك مؤتمر الخريجين ومسلك البلاد ، وليس في نيتها ان تسمح بـــتأخير أو تعجـــيل سابق لأوانه لأي من الإجراءات العديدة التي تسير فيها لترقية البلاد سياســـيا واجتماعـــيا واقتصاديا ، كنتيجة لمسلك مؤتمر الخريجين . ويلفت معاليه نظرتكم للفقرتين الرابعة والخامسة من خطابي بتاريخ ٤/٢٩ . وختاما يرغب معاليه ان يذكّر هؤلاء الأعضاء من مؤتمر الخريجين ، الذين هم موظفو حكومة ، واجباتهم كموظفين .

فإذا أصر مؤتمر الخريجين على تحويل نفسه الى هيئة سياسية وعلى التعرض الى مسائل دســـتورية أو على التعرض الى أي مسائل أخرى من شأنها أن تقدمه الى الاصطدام بسياسة

الحكومة ، فسوف لا تملك الحكومة الخيار في أن تحظر علي موظفيها الانضمام الى المؤتمر او البقاء فيه .

د. تيوبولد
السكرتير الإداري

يلاحـــظ أنـــه بعد وصول هذه الخطابات بدأت اتصالات بين المسئولين في الدولة ورئـــيس المؤتمـــر السيـــد/ إبراهيم أحمد . فقد تم اجتماع بين الرئيس والمستر بني نائب الســـكرتير الإداري من جهة ، وبين الرئيس والمستر اسكوت ، مدير المعارف ، من جهة ثانـــية . ونجـــم عن هذه اللقاءات الوصول الى بعض نقاط الاتفاق . وقد طلبت اللجنة في جلستها الخامسة والأربعين ، بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٦م ، أن يطلب السيد الرئيس من المستر بني أن يتكرم ويضمن نقاط الاتفاق في خطاب رسمي .

لم أحصل على الخطاب المشار إليه . كما إنني لم أجد في قرارات اللجنة التنفيذية ، حـــتى نهاية الدورة ، ما يشير لهذا الخطاب . غير أن حكومة السودان بدأت تتحرك تحركا إيجابياً في تكوين مؤسسات شعبية ودستورية ، كتأسيس مجالس الحكم الشعبي المحلي ، عن طـــريق الانـــتخابات العامة ، وإعطائها صلاحيات إضافية ، وكالتفكير في تأسيس المجلس الاستشـــاري لشـــمال الســـودان . وفي هذا المجال هناك إشارة هامة في خطاب السكرتير الإداري لمؤتمر الخريجين السالف ذكره ، حيث وردت فيه الجملة التالية (لا داعي لان يخشى مؤتمـــر الخريجين بان البلاد برفض الحكومة لمذكرته لقيت جزاء ، فان الحكومة لا تخلط بين مســـلك مؤتمر الخريجين ومسلك البلاد ، وليس في نيتها أن تسمح بتأخير أو تعجيل سابق لأوانه لأي من الإجراءات العديدة التي تسير فيها لترقية البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، كنتـــيجة لمســـلك مؤتمر الخريجين ..) ونعود لتلخيص الإجراءات التي أخذت تسير فيها حكومة السودان في الفصل القادم .

ســـارت اللجنة التنفيذية في بقية دورتها في جمع وصرف مال التعليم . فأنشأت أو ســـاعدت في إنشاء مدارس جديدة ودعمت المدارس التي قامت في العام الماضي . والحقيقة

أن التعلـــيم خطا خطوات واسعة في السنوات القليلة التي أهتم فيها المؤتمر بنشر التعليم في الـــبلاد ، حـــتى بلغ ما أنشأه مؤتمر الخريجين العام خلال أربع سنوات أضعاف ما أنشأته حكومة السودان في الخمسين عاما السابقة . وهاهي البلاد تشهد اليوم حصيلة هذا العمل المجـــيد . كمـــا اهـــتم المؤتمر بإرسال أعداد كبيرة من التلاميذ والطلبة الى مصر ، الجامعة والأزهر الشريف والمدارس الثانوية ، وطلب الى لجنة المؤتمر بالقاهرة أن تنظم هذا الأمر مع وزارة المعـــارف المصـــرية . وســـافر عدد كبير من شمال وشرق ووسط وغرب وجنوب السودان للتعليم في مصر . وقد أصبح بعضهم نواة لنشر الدين الإسلامي واللغة العربية في الجنوب .

انـــزعجت حكومة السودان بطبيعة الحال لهذا السيل المتدفق من الطلبة المتفوقين الى مصـــر . وتبادلت مصلحة المعارف خطابات مع المؤتمر ، أوضح فيها المؤتمر أن عمله قاصر علي إعداد قوائم الطلبة وإرسالها الى وزارة المعارف المصرية عن طريق لجنته الفرعية بالقاهرة ، وان وزارة المعارف المصرية هي التي تقرر قبول أو رفض تلك الطلبات حسب مستويات الطلبة العلمية .

كـــذلك عمل المؤتمر على تدريب معلمين علي حسابه ، بمعهد بخت الرضا وبكلية الآداب والعلوم بالكلية الجامعية بالخرطوم ، للعمل في المدارس الأهلية .

هذا النصر المؤزر ليوم التعليم هو الذي استرعى انتباه المواطنين عامة إلى أهمية المؤتمر وقيمـــته وفائدته لهم . فأخذوا يلتفون حوله ويؤيدونه حتى اصبح المؤتمر في النهاية ، وبعون من عند الله ، مؤتمر السودان كله .

عقـــد المؤتمـــر الاجـــتماع السنوي للجان المؤتمر الفرعية وكان مؤتمراً ناجحا بكل المقايـــيس . إذ أيد مؤتمر اللجان الفرعية كل الخطوات الشهيرة ، التي أتخذها المؤتمر لدولتي الحكم الثنائي . وكذلك خطواته الناجحة في التعليم وغير ذلك من المناشط الآنفة الذكر ، ثم أخـــذت اللجـــنة تعد للاجتماع السنوي العام . وقد رأت اللجنة وأيدتها الهيئة الستينية تعديل مادة العضوية في دستور المؤتمر ، التي كانت تشير الى أن عضو المؤتمر لابد أن يكون قـــد اجتاز أكاديميا مرحلة المدرسة الأولية . فتغيرت هذه المادة إلى أن يكون مستواه يماثل مســـتوى المدرسة الأولية (يعني يستطيع أن يقرأ ويكتب) ولا شك أن هذه الخطوة كانت

مـــوفقة . إذ جعلت المؤتمر مفتوحا لكل أبناء الوطن ، مما زاد عضويته مقداراً كبيراً ، هذا فضـــلا عن أن كل مواطن لم تسمح ظروفه بتقديم طلب الالتحاق للمؤتمر ، ونال شرف العضـــوية بسبب أو آخر ، كأن يحس بأنه عضو في المؤتمر ومتحمس للمؤتمر حماسا لا يقل عن حماس عضو المؤتمر . وبذلك أصبح السودان كله في نظرنا منتسباً للمؤتمر .

على أن هذا الأمر ما كان يخلو من تكتيك حزبي . فقد حسب بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ، من الشباب بوجه خاص ، أن في فتح العضوية كسب خاص لهم ، وان الأشقاء لم يعد لهم وضع ما في الهيئة المقبلة . وكانوا يدعون بعض المواطنين إلى اجتماعات أسبوعية في نـــادي الخريجين يشرحون لهم الفكرة مع الشرح الضمني للذين قاموا بهذا العمل . من جانب آخر كان الأشقاء ، بتكتيكهم المعروف (وبشقاوة الأشقياء) ، كما كان يسميهم منافســـوهم ، يظهـــرون لهؤلاء بعض القلق في الوقت الذي أخذوا فيه يهربون الى الأحياء القـــريبة والبعـــيدة يكونون كوادرهم من الأخوة الختمية في تؤدة وهدوء وفي سرية تامة . وكـــان بعضنا يخرج من المكاتب في الساعة الثانية بعد الظهر ويتوجهون سيرا على الأقدام الى ديوم الخرطوم الشرقية أو الغربية الخ . . . ويجدون زملاءهم هناك: صلاح الدين محمود وعلـــي زكريا – رحمهما الله – قد أعدوا مقابلات واجتماعات مع تلك الكوادر بزعامة الأخـــوة كبار العمال: حاج زيدان بريمة – وزارة الصحة – والحاج أحمد سراج – بنك باركليـــز– والمغفور له الأستاذ كامل محمد حسن (كامل الأحمدي) وغيرهم . كنا ننتظر ونعمل معهم حتى ساعات متأخرة من الليل مما يضطرهم لإعداد حراسة تقطع بنا المساحة الواســـعة بين الديوم ومحطة السكة حديد بالخرطوم درءا من خطر قطاع الطرق . وبدأت المعركة واكتسح الأشقاء الانتخابات بأسلوب فريد راعوا فيه أن تكون لهم الأغلبية التي تمكـــنهم من اختيار اللجنة التنفيذية التي يريدون ، ويبدون تأثير على قومية مؤتمر الخريجين العـــام ، حـــتى لا يصـــبح حزبا (٣٦عضوا في الهيئة الستينية .) وسيأتي تفصيل ذلك عند الحـــديث عن اجتماع المؤتمر العام السادس ، المقام بنادي الخريجين بأم درمان مساء السبت الحـــادي عشر من ذي الحجة ١٣٦١هــ الموافق ١٩٤٢/١٢/١٦م .. والآن فإلى الحديث عن خطوات حكومة السودان التي رأت فيها ترياقا ضد المؤتمر ونشاطه .

بداية الخطوات الدستورية لحكومة السودان:

ليس من أغراض هذه المذكرات سرد تفاصيل ما قامت به حكومة السودان من خطوات كانت تعتقد أنها كفيلة بان ترضي الرأي العام السوداني في تطوره الدستوري ، وتكبح جماح مؤتمر الخريجين العام المُطالب بحق تقرير المصير وفي الوقت نفسه تقليل عمر الاستعمار في السودان وفي المستعمرات المجاورة له بصفة خاصة والمستعمرات الأفريقية البريطانية والفرنسية والهولندية وغيرها بوجه عام .. فبريطانيا تدرك تماما أن أي خطوة نحو الحرية والاستقلال في أي مستعمرة من مستعمراتها ستدفع المستعمرات الأخرى للسير نحو هذا الهدف ... وليس من أغراضي أن أدخل في هذه التفصيلات لأنها مسجلة في الكتب التي ألفها البريطانيون والسودانيون على حد سواء ، ويمكن الرجوع إليها . وسأقتصر في كتاباتي هذه لما أراه ملحاً وضرورياً لربط الأحداث بوجه عام بين حكومة السودان ومن خلفها بريطانيا من جهة والمؤتمر من جهة أخرى . وقد استفدت في هذه الخلاصات بما قرأته من كتبهم جميعا وبطبيعة الحال ما سجله الأخوة السودانيون بصفة خاصة .

السير دوجلاس نيوبولد ، السكرتير الإداري ، الذي أشرت الى الخطابات المتبادلة بينه وبين مؤتمر الخريجين علي ضوء مذكرة المؤتمر ، يعتبر من الإنجليز المثقفين ثقافة واسعة ومن دهاة ودهاقنة الاستعمار . وقد أشرت آنفا إلى مقابلته للسير استافورد كريبس ، الوزير البريطاني ، أثناء عودته من الهند عن طريق السودان ، حيث رتَّب هناك أمر استقلال الهند . وعقب ذلك تقدم المستر نيوبولد الى حاكم السودان العام بمذكرة عام ١٩٤٢م ، ألخصها فسيما يلي .. (.. لعله من الميسور إلى إدارة كإدارة السودان ، والتي لا تتلقى أوامر وتوجيهات من أعلى (يعني بذلك لندن والقاهرة) ولاتجد نقداً فعلياً من الصحافة أو الرأي العام بخلاف الموظفين (يعني بذلك الخريجين أو مؤتمر الخريجين) وشعب وديع مسالم ، فيما يبدو ، أن تظل في سيرها البطيء الروتيني . إلا أن الدعاوى بالقطع للحكم الذاتي والتعليم العالي وتصفية الإدارة البريطانية هي دعاوى لا يدعيها ويثيرها غير مؤتمر الخريجين ..) وأضاف المستر نيوبولد في رسالته الموجهة للحاكم العام بتاريخ ١٤سبتمبر ١٩٤٢م : (يجب أن لا تثنينا هذه المشاغبات عن خطواتنا الأساسية بالسير قدماً في سياستنا المرسومة ، التي أعلناها في عدة مناسبات . وحتمية وجود حرب قائمة يجب أن تدفعنا بالإسراع في خطواتنا وليس العكس ، حتى نتمكن من الاحتفاظ بروح معنوية عالية للشعب ، وحتى لا

تدهمنا نهاية الحرب ونحن متخلفون عن إنفاذ بعض الواجبات الملقاة على عاتقنا . وتستطيع في هــذه الحالة أن توقفنا أو تتلقفنا في شراكها وتتمكن أن تقبض شيكاتها المؤجلة ..) بعد ذلــك استأذن نيوبولد معالي الحاكم العام أن يسمح له بتقديم مشروع يهدف إلى السير بخطــوات أوسع نحو تسليم السودانيين بعض المسئوليات التشريعية والسير نحو أسلوب من السودنة يتقدم به لمجلس الحاكم العام .

يلاحظ هنا أن مجلس الحاكم العام ظل حتى قيام الجمعية التشريعية ، بل وإلى ما بعد ذلــك . إذ أن اختصاصات المجلس التنفيذي أثناء قيام الجمعية التشريعية ، كما سيرد ذكر ذلك في أوانه ، تختلف بعض الشيء عن اختصاصات مجلس الحاكم العام السابق . هذا في الوقت الذي كان فيه مجلس الحاكم العام في بلاد أفريقية أخرى ، كنيجريا وساحل العاج وغيرها ، مجالس مشتركة بين الوطنيين والمستعمرين .

ثم أعــد مســتر نيوبولد مذكرته وقدمها لمجلس الحاكم العام ، وكونت لها لجنة من أعضاء المجلس برئاسة السكرتير الإداري وعضوية السكرتير القضائي والسكرتير المالي ومدير مديــرية النيل الأزرق ومدير مديرية كردفان . ولا شك أن مذكرة مؤتمر الخريجين كان لها أكــبر الأثر في نفسية مستر نيوبولد ، عندما بدأ في إعداد مذكرته ، كما يتضح من خطابه للحــاكم العــام . وكــان للأحداث العالمية وقتئذ أيضاً أثر كبير في تفكيره . فقد شنت الصحف البريطانية حملة شعواء على الحكومة البريطانية ، تبعتها مناقشات حامية وعنيفة في مجلس العموم البريطاني ، تنتقد وزارة المستعمرات البريطانية عقب انهيار الملايو وسنغافورة وارتمائهما تحت أحضان الغزاة اليابانيين ، بل أن الكثيرين منهم انضموا لليابانيين وتحزبوا من أجلهم ، مدفوعين بكرههم للمستعمر البريطاني بعاطفتهم نحو ذوى اللون الأصفر . فليس بمستغرب إذن أن يــندفع السودانيون نحو الاخوة المصريين يلتمسون عونهم ، بل ويأملون أن يتحدوا معهم للخلاص معاً من المستعمر ، وهم الذين تربطهم بهم أوثق أواصر الدم واللغة والــدين والنــيل . لقــد كانــت خلاصة تلك الانتقادات التي وجهت في مجلس العموم واللــوردات البريطاني ، والتي تأثر بها مستر نيوبولد وضمّن بعضها ، في تحفظ شديد ، في مذكرته كما يلي:-

١) يجب أن تهدف السياسة البريطانية منذ اليوم في مستعمراتها الى المشاركة في الحكم بدلاً عن الوصاية .

٢) رسم خطة ثابتة ومدروسة لخلق ثقة وتعاون بين الأفارقة ووزارة المستعمرات البريطانية

٣) علي البريطانيين أن يخلقوا جواً أكثر ملاءمة ومصادقة مع الأفارقة .

٤) العنصرية والفوارق اللونية أصبحت خطرة ومتعارضة مع المصالح البريطانية .

٥) يجب الإسراع بتقنين سياسة الحكم غير المباشر وأن يكون واضحاً أن الحكم السنيم ليس هو البديل الدائم للحكم الذاتي .

استفهم السكرتير الإداري المبادئ سالفة الذكر وضَمَّنها في مذكرته . وتلخصت خطواته التشريعية في إقامة مجالس الحكم الشعبي المحلي ومجالس المديريات التنفيذية ، عن طريق الانتخابات ، و إعطاء هذه المجالس سلطات أوسع من تلك التي كانت تمنح للمجالس البلدية والريفية المعينة . ولما كانت سياسة اختيار مجالس الحكم الشعبي المحلي عن طريق الانتخابات مطلباً من مطالب الطبقة المثقفة ، فقد تحمست له الجماعات وقررت خوضها لغرضين سياسيين: الأول أن تثبت قواعد الديمقراطية باختيار ممثلي الشعب علي أسلوب الانتخابات والثاني أن تدخل عناصر وطنية لهذه المجالس لا يقتصر عملها على تنفيذ تعليمات وتوجيهات مفتش المركز ومدير المديرية .

ولقد خاض حزب الاشقاء معركة الانتخابات في كل المدن الرئيسية في السودان . وكانت أشرسها معركة انتخابات مجلس بلدية أم درمان ، حيث كانت المنافسة علي أشدها بين جماعة الاشقاء وجماعة ما يسمي بالجبهة الوطنية ، التي تمثل جماعة الفيل سابقا: الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة وعثمان حسن عثمان والشيخ محمد الحسن دياب الخ . . .وقد استعانوا بجماعة الابروفيين ضد الاشقاء . وكسب الاشقاء المعركة بطريقة كاسحة . وكان لهذه المعركة جانب هام . إذ كان السادة الكبار ، رحمهم الله جميعا ، يدعون انهم الختمية الأمناء ، وأنهم هم مستشارو السيد علي الميرغني ، وهم بذلك ورثة الختمية .. أما هؤلاء الدخلاء (الاشقاء) فيجب أن يندحروا ويختفوا الى الأبد . وكان سيادة السيد علي الميرغني ، رضي الله عنه وأرضاه ، قد وقف في هذه المعركة موقف الحايد

المتـــرقب لمعـــرفة هوية وقوة كل جناح . فلم يتدخل في المعركة ولم يؤيد جانبا ، بل ترك للختمـــية حرية الصرف . وقد استطاع الاشقاء أن يهزموا أحد قادة الجبهة بأحد المواطنين العاديين ، هو السيد يوسف أحمد البشير . وكانت هذه المعركة كما أسلفت بمثابة تحد بين الحـــق الموروث والعمل الجاد المنظم . ولعلها أعطت قيادة الختمية فكرة واضحة عن شقي الرحى . وعفواً لهذا للاستطراد ، ولكنها مرحلة لابد من تسجيلها لما لها من مدلولات فيما بعـــد . طبعا ما كنا نجرؤ أن نتعرض لكبار أعمامنا ، الذين لهم مقام محفوظ في صدورنا ، غـــير أنـــنا كنا (نتريق) علي إخواننا الابروفيين .. أو .. بعمرو .. والمستجير بعمرو عند كربته ..كما كنا نسميهم . فقد ظن الأعمام الكبار أنه يمكن للابروفيين أصحاب الأبراج العاجـــية ، كما كنا نسيمهم ، أن يتفضلوا وينزلوا عن أبراجهم . ولمن شاء أن يطلع على تفاصيل في هذا الشأن ففي كتاب الأستاذ خضر حمد ، رحمه الله ، غناء . فقد شهد شاهد من أهله .

كان المنتخبون بطبيعة الحال ، وفي الغالب الأعم ، من الصف الثاني . ولكننا حرصنا علي أن يكون مجلس بلدية أم درمان بقيادة المغفور له الأستاذ مبارك زروق . وقد استطاع مـــبارك ، رحمة الله عليه ، في الفترة القصيرة التي قضاها رئيسا لمجلس بلدية أم درمان ، أن يضـــع أسساً سليمة للمجلس ، وقام بإنجازات رائعة مع فريقه القوي المتماسك . وبنفس القدر سيطر الأشقاء علي المجالس في المدن الرئيسية ، مدني وعطبرة وبور تسودان ... الخ .

المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٩٤٤م :

ســـار السكرتير الإداري في وضع الأسس والقوانين لقيام مجلس استشاري لشمال الســـودان . وكان يعتقد أن هذا المجلس خطوة متقدمة في السير قدماً نحو المشاركة وخلق الثقة بين الحاكم والمحكوم الواردة في اقتراحات البرلمان البريطاني الخمسة السالفة الذكر ... فما هي اختصاصات وواجبات المجلس الاستشاري التي وضعها وقننها السكرتير الإداري ؟ يمكن تلخيص هذه الاختصاصات في الآتي :-

(أ) يحـــق له إبداء المشورة للحاكم العام في كل أمر يطلب منه معالي الحاكم العام إبداء الرأي فيه .

(ب) لابـــد أن يـــناقش بيانات الحكومة المركزية وتوضيحاتها عن سياسة الحكومة ونشاطاتها المختلفة .

(ج) يســـتطيع الأعضاء أن يثيروا أي موضوع يهم تطور السـودان ، بدون إخلال بالقـــواعد المرسومة وبدون تدخل في أمور معينة كالدفاع والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والسياسة الخارجية .

وقد حسب السادة الإنجليز أن قيام المجلس الاستشاري سيستقطب المثقفين وزعماء العشـــائر ، وكـــذلك كـــل قطاعات الشعب من زراع وعمال وصناع من سكان المدن والأريـــاف ، وســـيكون ردا حاسما لتطلعات المؤتمر ، وبسحب البساط من تحته ويجذب الشـــعب السوداني إليه . وكذلك فقد أحاطوا هذا الأمر بادئ ذي بدء بالكتمان والسرية بالنسبة لكل قطاعات الشعب السوداني من جهة ، ولشركائهم في الحكم من جهة أخري ، بيـــنما أطلـــع عليه الإنجليز المحليون في جميع المستويات وهللوا وكبروا له وأخذوا يرسلون التهاني والتبريكات للسكرتير الإداري علي هذا الإنجاز الرائع .

وقـــد وجدت هذه السياسة تجاوباً من الحكومة البريطانية بوجه عام كما عبر عنها ســـير الكســـندر كادوقان من وزارة الخارجية في مذكراته التي أرسلها للمندوب السامي البريطاني في مصر ، بوصفه المشرف الأول علي سياسة حكومة السودان بوجه عام وبالنسبة لدولتي الحكم الثنائي بصفة خاصة . وكما أسلفت فقد سار هذا الأمر في سرية تامة إلى أن صدرت التشريعات في ستمبر ١٩٤٣م ، حيث علم بها مؤتمر الخريجين وعارضها معارضة عنـــيفة ، وقرر مقاطعته لسببين رئيسين: أولهما أنه مجلس استشاري لشمال السودان ، مما يعني فصل جنوب السودان عن شماله بصفة دائمة . وثانيا أنه مجلس مسلوب الاختصاص ، في الوقت الذي طالب فيه المؤتمر بحق تقرير المصير وقيام جمعية تأسيسية تقنن وتشرع وتضع دستوراً للســـودان . وينبغي هنا تفصيل رأي المؤتمر ومتطلباته للمجلس الأستشاري وأثر كل ذلك في موقعه . وسنعود لذلك لاحقاً .

المهم ، عرض حاكم السودان هذا الأمر علي صاحب المقام الرفيع مصطفي النحاس باشا وقتئذ بصورة تكاد تكون عرضية ، أثناء مروره بمصر في طريقة إلى بلاده لقضاء العطلة الســـنوية . ولكن مصر وقفت نفس موقف المؤتمر في معارضته المجلس ، بحسبانه يرمى إلى

فصل شمال السودان عن جنوبه ، وأنه أيضا مجلس لا اختصاص له . وأرسل رفعت النحاس باشـا مذكـرة إلى الحـاكم العام تتلخص في التالي:- لقد كونت مجلسا استشارياً للجزء الشمالي من السودان ، ومنحت في الوقت نفسه سلطات قضائية وإدارية للإدارة الأهلية . وما كان يجدر بك أن تتخذ مثل هذه الإجراءات بدون استشارة حكومتي مصر وبريطانيا ، وعلـي الأخـص الحكومة المصرية .. إن مثل هذا العمل يفسر بأن الهدف منه هو شطر السـودان إلى جزئين وفصل الجزء الجنوبي منه وجعله مسرحا للهيئات التبشيرية المسيحية . ولعـل سيادتكم تدركون ما يترتب علي مثل هذا الإجراء الأخير من إثارة وتوتر لمسلمي وادي النيل بما يثير الحفيظة والنصرة الدينية . وهو أمر ليس من الحكمة في شئ ولا مصلحة فيه لأي طرف ..)

دخل حاكم السودان العام في مغالطة مع الحكومة المصرية ، وتجاهل تام لاعتراضها ، مدعـياً أن المـادة الـرابعة من اتفاقية عام ١٨٩٩م ليس فيها نص يستوجب استشارة الحكـومة المصرية في هذا الأمر ، باعتباره من الأمور الإدارية التي درجت عليها الحكومة السودانية ومارستها منذ عام ١٩٢٢م .

ولنعود الآن إلي مسيرة مؤتمر الخريجين لنرى ما كان بينه وبين حكومة السودان بشأن المجلس الاستشاري . فقد تركنا المؤتمر عند الاستعداد لقيام الانتخابات العامة للهيئة الستينية لعام ١٩٤٢م .

الاجتماع العام السادس لمؤتمر الخريجين العام

الحادي عشر من ذي الحجة عام ١٣٦١هـ الموافق ١٩٤٣/١٢/١٩م

ذكـرت آنفـا أن جماعة الأشقاء اعتمدت علي نفسها بعد النكسة التي أصابتها في انتخابات الدورة الماضية ، وأخذت تعدُّ كوادرها المؤمنة بأسلوب الأشقاء ، كما استقطبت عـدداً لا بأس به من دوائر الختمية . وقد انتهزت فرصة فتح العضوية لمن هم في مستوى التعلـيم فـوق الأولي فأضافت إلي عضويتها عددا لا بأس به . وقد كانت طبيعة تكوين الأشقاء بوصفهم من الطبقة المتوسطة ، صغار الموظفين ، كما كان يسميهم البريطانيون ، وصـغار التجار والصناع والعمال والزراع ، تجعلهم أقرب إلي قلوب عامة الشعب . . . كـان إخوانـنا الأبـروفيون والاتحاديـون يتندرون علينا ويصفوننا بالدوغمائيين أحيانا

وبالميكافليين أحيانا أخرى ، وكنا بالمقابل نتندر عليهم بالصفوة وأصحاب الأبراج العاجية . ويحسن هنا أن أشير إلى حادثتين اثنتين أو ثلاث ، وقعتا في رحاب دار الخريجين تدلُّ من جهة على الفرق في التفكير بين الجماعتين ، كما تدل أيضا على مقدار التسامح والمودة بين الفئتين رغماً عن الاختلاف في الفهم :- أولا: في يوم من الأيام ، أثناء معركة التسجيل قبيل الانتخابات ، وفد شابان في المساء إلى دار النادي وكانا يعملان في وقت فراغهما بين حكام الكرة في دار الرياضة بأم درمان ، هما بشير حسين وإبراهيم مدني من مصلحة الوابورات . وقفا عند عتبة السلم وحيَّا الجالسين إلى يسارهما ، وكانوا الأساتذة حسن أحمد عثمان وإبراهيم يوسف سليمان وعبد الله ميرغني .. ردُّوا التحية في برود واستأنفوا حديثهم . وكان يجلس علي بعد يحي الفضلي وعلي حامد وأحمد محمد يسن ، فرحبوا بالضيوف ودعوهم لمشاركتهم الجلوس .. وبعد التحايا والمجاملة طلب الشابان استمارة طلب الالتحاق بالمؤتمر . فقدم لهم الأستاذ علي حامد استمارتي التحاق ، ولكنهما ذكرا أنهما يريدان طلبات إضافية ليشركا معهما اخوتهما في الوابورات ، واستفسرا إذا كنا نحن الاشقاء فأجبنا بنعم . وعادا بعد أيام بطلبات الالتحاق تلك وطلبا المزيد ليشترك إخوانهم في عطبرة والمأمول أن يحضروا أيام العيد بالخرطوم . كانت النتيجة أن مجموعة هؤلاء الاخوة مع مجموعة جزيرة توتي (قلعة الاشقاء الصامدة) كافية لنجاح ستة أعضاء من خمسة عشر عضوا في الانتخابات . ولما كان الأستاذ علي حامد متخصصا في التندر على الأخوة الابروفيين ، فقد أخذ يقول أن الجماعة كانوا مشغولين بقصيدة المتنبي في سيف الدولة ونقدها وتحليلها . الثانية: كان الصديقان الأديبان حسن زيادة (أبو رق) ومصطفي أبو شرف (شقيق) يتحاوران أيضا في الأدب نثره وشعره . وفيما هما كذلك دلف إلى النادي الحاج كامل الاحمدى (أبو شرف) يحمل كمية كبيرة من أوراق الالتحاق بالمؤتمر . فأستشاط الأستاذ حسن زيادة غضباً قائلا: أنظر لهذا الرجل الضلالي ، يحمل هذه الأكداس من طلبات الالتحاق ليؤيد الأشقاء .. فقال له الأستاذ أبو شرف: ألا تعلم يا حسن أن كامل هذا شقيقي .. فقال حسن: حتى لو أبوك برضه ضلالي .. واستمر الصديقان في سمرهما . الثالثة: وهي أطرفها . ففي يوم قفل باب التسجيل في الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم قدم إبراهيم يوسف سليمان (ابروفي) في الساعة السابعة والنصف

مساء يحمل في جيبه بعض ارانيك التسجيل (لعلها أربعون أو خمسون فقط) فأكتشف علي حامـــد الأمـــر ، وبسرعة دبر مقلباً .. فقال للأستاذ إبراهيم: يا أستاذ لفت فعل لازم أو مـــتعدي ..؟ .. وبدأ النقاش في النحو والصرف بينهما إلى أن بلغت الساعة الثامنة وعشر دقائـــق . وهـــنا قال علي للأستاذ إبراهيم: يا أستاذ ماذا تحمل في جيبك ؟ أجاب طلبات الـــتحاق . فقـــال علي: ولكن الوقت قد أنتهي .. وها أنت تري الأبواب قد أُغلقت منذ وقـــت مضي . وشرب الأستاذ إبراهيم المقلب وعاد للاتحاديين بناديهم بالطلبات وبمقالب الاشقاء .

والأســـتاذ علي حامد كان متخصصا في هذه الأمور وبالسخرية عامة . وكنا نلقبه حنفي محمود ، إشارة إلى حنفي محمود باشا ، شقيق صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا . وقـــد أشـــتهر حنفي بالمقلب وبالإشاعات الساخرة علي كل الاحزاب بما فيهم حزب الأحرار الدستوريين ورئيـــه رفعت محمد محمود باشا . ولعل هذه الطُّرف والملح والنوادر توضح الروح التي كانت سائدة بين الخريجين عامة بصرف النظر عن الواهم الحزبية وبالضد مما كانت تعكسه الصحف في كثير من الأحايين .

نعـــود الآن إلى معركة الانتخابات لعام ١٩٤٣م .لقد كان في وسع الاشقاء ذلك العام ، بمقتضى العضوية المسجلة ، ان يحصلوا علي أكثر من خمسة وأربعين مقعداً في الهيئة الســـتينية ، غير أنهم كانوا حريصين علي قومية المؤتمر . وما كان يجوز لهم أن يجعلوا المؤتمر وقفـــاً علي حزب من الأحزاب . أعدوا خمسة كشوفات (قوائم) ، كل كشف (أو قائمة) يحتوى خمسة عشر اسماً ، وهو الرقم المسموح به لكل عضو . ووزعت هذه الأوراق ذات الألـــوان الخمسة في صباح يوم الانتخابات .. ولما كان من غير الميسور أن يحصل شخص واحـــد علي هذه الأوراق الخمس ويفحصها ، فقد طارت الإشاعة في المدينة بأن الاشقاء أصـــابهم الغـــرور بحيث حرصوا علي أن تكون الهيئة الستينية كلها منهم ، مع الاحتفاظ بخمسة عشر عضوا آخرين كاحتياطي . علي أن الأوراق قد رتبت بطريقة حسابية دقيقة ، بحـــيث يحصل الأشقاء علي ٣٦ عضوا من مقاعد الهيئة الستين ليتمكنوا من اختيار اللجنة التنفيذية التي تـــناسبهم . ولما كان الأستاذ يحي الفضلي قد تميز بالحذر واليقظة ، فقد شك في التزام أحد الأخوان من المرشحينَ لعضوية الهيئة الستينية ، وكان قد التحق حديثاً بجماعة

الاشقاء ، فقد شك الأستاذ يحي أن يلتزم الأخ أحمد محمد علي السنحاوي بالكشف المعدّ . وعلى الرغم من ما كان يمتاز به المؤتمر العام من الهدوء والانضباط ، فقد استطاع الأستاذ يحي أن يتسرب بين المقاعد ليقف خلف الأخ أحمد رحمه الله ، ليجده يتصرف خارج قائمة الالتزام ، وعلم انه لا يتقيد بتلك القائمة . وسرعان ما سرت همهمة بين الحاضرين (أشطب رقم ٩ في الورقة الزرقاء) . وفقد أحمد محمد علي السنحاوي رحمه الله مقعد الهيئة الستينية ، واصبح ترتيبه التاسع في كشف الاحتياطي .

وإذا كان هذا الحادث قد دلّ من جهة إلى يقظة الأستاذ يحي الفضلي (المارشال) فانه قد دلّ من جهة أخرى على دقة التنظيم وعلي التزام الناخبين بقرارات قيادتهم . وفي حوالي الساعة الثانية من صباح اليوم التالي ، وقبيل حصر النتيجة النهائية ، أتضح أن الاشقاء يعملون علي إنجاح ٣٦ عضوا (أصبحوا ٣٥ بعد استبعاد السنحاوي .) وقال لي أستاذي الكبير ابراهيم أحمد ، الذي كان يتوجب عليه أن يحضر النتيجة عند الصبح ، ليوقع على صحتها ، بوصفه رئيس المؤتمر ، قال: يا أحمد يسن :أريد أن أعرف كيف يمكن لخمسة قوائم ، تحتوي علي ٧٥ اسما ، أن تحقق فوز الـ٣٦ الذي تعملون له ؟؟ قلت له هذه هي الهندسة التي علمتها لنا يا أستاذ .. قال : لا والله . أنا لا أعلم هذا .. هذا علمك به أزهري .. وقد صدق أستاذي ، فان الزعيم أزهري هو الذي وضع الخطوط العريضة لهذه الطبخة . فنال الاشقاء الخمسة وثلاثين مقعدا . والذي يراجع نتيجة التصويت يلاحظ الآتي : إسماعيل الازهري نال ٨٢٨ صوتا ، يأتي بعده عوض ساتي ٦٧٢ صوتا وإبراهيم أحمد ٦٥٦ .. ثم يأتي بعد ذلك ثلاثة عشر من الاشقاء ويحصلون على أصوات تتراوح بين ٤٤١ صوتا للفضلي ٢٥٩ صوتا ، كحد أدنى لعبد الرحيم إدريس ، لم يتخللهم سوى شخص واحد هو خضر حمد ٢٧٨ .. وتسير المسيرة على نفس النمط لنهاية الـ٦٠ عضواً.

الاقتراحات:

كان من بين الاقتراحات التي اقرها المؤتمرون في اجتماعهم العام الآتي:

١) العناية بمشكلة البطالة بعد الحرب .

٢) تكوين نقابة من العمال لتوجيه الجيل الجديد من العمال إلى الصناعات الحديثة.

٣) تكوين مجلس من رجال الاقتصاد ورجال المؤتمر وممثلي نقابات العمال للتفكير في الصناعات الحديثة غير المطروقة ، كصناعة النسيج مثلا .

اقتراحات نافذة وأهم ما فيها ربط المؤتمر بتنظيمات العمال ومشاكل الناس .

اجتماع الهيئة :-

اجتمعت الهيئة الستينية في ذلك اليوم . وبعد اجازته الخطاب الختامي واقتراحات المؤتمر العام أجاز الاجتماع اقتراحاً من اللجنة بتدريب خمسة من طلبة كلية غردون ليلتحقوا بكلية العلوم والآداب لمدة ثلاث سنوات ، ليصبحوا فيما بعد مدرسين صالحين بالمدارس الأهلية الثانوية ، حسب الشروط المتفق عليها بين المؤتمر ومدير المعارف ، على أن يدفع المؤتمر مصروفاتهم المقدرة بثلاثة وثلاثين جنيها لكل طالب . ثم انتخبت الهيئة اللجنة التنفيذية علي الوجه التالي: محمد عثمان ميرغني ٣٩ صوتا - إسماعيل الازهري ٣٨ صوتا - محمد علي شوقي ٣٧ صوتا -محمد عبد الرحمن ٣٥ صوتا - عبد السلام أبو العلا ٣٥ صوتا - عوض ساتي ٣٥ صوتا - إسماعيل عثمان صالح ٣٤ صوتا - أحمد محمد يسن ٣٤ صوتا - مكي شبكة ٣٤صوتا - محي الدين جمال الدين ٣٤صوتا - أمين زيدان ٣٣صوتا - السيد عبد الله الفاضل ٣١صوتا - بدر مصطفي ٣١ صوتا - إبراهيم أحمد ١٥ صوتا .

ويلاحظ أن الاشقاء كان لديهم في الهيئة ٣٥ من الأصوات تمكنهم من اختيار اللجنة التنفيذية كلها منهم . ولكن عملا بمبدأ القومية ، فقد رشحوا ٩ أعضاء فقط من بينهم للجنة التنفيذية وشاركوا في اختيار الستة الآخرين لحفظ القومية والتوازن .

استقال من اللجنة السيد محمد علي شوقي وأصَرّ على الاستقالة . كما تقدم بالاستقالة السيدان إبراهيم أحمد وعوض ساتي ، غير انهما أثنيا قبل العمل في اللجنة التنفيذية ، وأستدعي من الاحتياطي السيد حسن عوض الله . فتكون المكتب الجديد للجنة التنفيذية على النحو التالي : السيد إسماعيل الازهري رئيساً ، أمين زيدان سكرتيرا عاما ، محمد عثمان ميرغني أميناً للصندوق ، إسماعيل عثمان صالح محاسبا وأحمد يسن مساعداً للسكرتير العام .

وفي هذا الاجتماع قبل اعتذار الدكتور عبد الحليم محمد لرئاسة تحرير جريدة المؤتمر ، وأسندت رئاستها للسيد بدوي مصطفي ، يساعده أحمد محمد يسن سكرتيراً للتحرير .

وتقرر في هذا الاجتماع مواصلة جمع مال التعليم ، كما اعتمدت إعانات في حدود ٨٠٠ جنـيه لسـد عجز مدرسة القولد الوسطي . ثم اعتمد في الجلسة التالية مبلغ ١٠٠٠جنيه للمسـاهمة في بناء أروقة المعهد العلمي بأم درمان وشراء ٢٠٠سهم في السـينما الوطنية . وقبل اقتراح العضو احمد محمد يسن العمل لقيام شركة معمارية سودانية ، وتقرر أن يدعى لها في الصحف . إلاّ أن هذه الرغبة لم تتحقق إلا في عام ١٩٦٠م ، حيث تكونت شركة اتحـاد المهندسين السودانية ، التي شجعها الأستاذ أحمد خير ، عندما كان وزيرا للخارجية والثـروة المعدنـية في حكومة الرئيس عبود ، وقد قامت هذه الشركة بأعمال كبيرة في حفـريات مشـروع المناقل وغرب سنار وعسلاية ومشروع الجنيد ، كما قدموا خدمات استشارية في تنفيذ مشروع إسكان أهالي حلفا الجديدة . لقد حاولت مصلحة المعارف أن تتدخل في إرسال المؤتمر للطلبة السودانيين وتعليمهم في المدارس والمعاهد والجامعات المصرية . وقد رد عليها المؤتمر بمقتضى جلسته الأربعين بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٠م على النحو التالي :

بـناء علـى إرشـادات لجنة المؤتمر الفرعية بالقاهرة ، يرسل المؤتمر جميع الطلبات المسـتوفية لشـروط القبول بوزارة المعارف المصرية إلى اللجنة الفرعية لإجراء اللازم مع الجهات المختصة بقبول هؤلاء الطلبة بالمدارس المصرية .

وقد اكتفت مصلحة المعارف السودانية بهذا الرد . وأخذت المجموعات تذهب لمصر كل عام من الشرق والغرب والوسط والشمال والجنوب وتمخضت عن طفرة كبري للتعليم في السودان .

برقية للحاكم العام–

في اجـتماع اللجنة الخمسين بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٤٣م تقرر إرسال البرقية التالية لمعـالي الحاكم العام : (يسر مؤتمر الخريجين أن يعلن ابتهاجه العظيم ، مقرونا بتهانيه الحارة للانتصـار الباهـر الذي أحرزته قوات الدول المتحدة بتسليم إيطاليا ، ويعتبر هذه خطوة عظـيمة في سـبيل النصر النهائي وتحقيق آمال السودان بتنفيذ الدول الديمقراطية لميثاق الأطلنطي الخالد .)

اجتماع الهيئة الستينية بتاريخ ١٩٤٣/٩/١٠م

تلقـــى السيد سكرتير المؤتمر الخطاب الذي أعدته اللجنة التنفيذية لإرساله للحاكم العـــام ، متضمناً رأي المؤتمر في المجلس الاستشاري لشمال السودان وشرح النقاط التي بُني عليها الخطاب . وبعد نقاش مستفيض ، وبناء علي اقتراح من الأستاذ أحمد يوسف هاشم ، كـــونت لجـــنة من اللجنة التنفيذية والهيئة الستينية لدراسة الخطاب والصياغة: من الرئيس والســـكرتير ومساعده والسادة إبراهيم المفتي ومكي شبيكة وإبراهيم عثمان اسحق ويحي الفضـــلي وأحمد يوسف هاشم . وفي اجتماع الهيئة الستينية بتاريخ ١٩٤٢/٩/١٧م أقرت اللجـــنة ردّ المؤتمر للحاكم العام الخاص بالمجلس الاستشاري لشمال السودان برفض المؤتمر للمجلس الاستشاري جملة وتفصيلاً .

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية الثامن والخمسين ، وبناء علي اقتراح من الأستاذ محمود الفضـــلي يدعـــو إلى أن يحـــدد المؤتمـــر موقفه من أي عنصر من المؤتمر يشترك في المجلس الاستشـــاري ، كونت لجنة اختصاص من السادة : الرئيس وإبراهيم أحمد ومحمود الفضلي ومحمـــد عبد الرحمن ومكي شبيكة ود. عبد الحليم عثمان عمر وأمين بابكر . وبناء علي اقتـــراح لجنة الاختصاص ، قررت اللجنة التنفيذية ، وبالتالي الهيئة الستينية ، القرار التالي: (يعتبر عضو الهيئة الستينية الذي يشترك في المجلس الاستشاري لشمال السودان مفصولا من الهيـــئة ..) وهكذا أخذ موضوع المجلس الاستشاري لشمال السودان هذا القدر الكبير من الدراســـة والتمحيص ، بروح الديمقراطية التي سادت بين أعضاء المؤتمر حتى توصلوا للقرار الحاسم . وفيما عدا ذلك ظل المؤتمر نعمل بقية الدورة في يوم التعليم ودعم المدارس القائمة وإنشاء المدارس الحديثة بالاضافة إلى مناشطه الاجتماعية .

في يـــوم ١٩٤٣/١١/١٧م أرسلت لجنة المؤتمر التنفيذية برقية لمعالي الحاكم العام ، احتجاجاً علي موقف فرنسا الحرة وتنكرها لوعدها للشقيقة لبنان ، وكذلك تأسف لموقف بـــريطانيا غير المساند لقضية لبنان . ثم أخذت اللجنة بعد ذلك تستعد لأ قامة المؤتمر العام الســـابع المـــزمع عقـــده في ١١ذى الحجة ١٣٦٣هـــ الموافق ٥ديسمبر ١٩٤٣م . وفي الاجـــتماع العام قدمت اقتراحات ، منها بناء دار للمؤتمر وإنشاء مجلس تشريعي للمؤتمر . وقد سبق هذا الاجتماع العام مناخ من روح الوئام والوفاق . ورغماً عن أنّ الأشقاء كانوا

قــد كسبوا ٣٥ مقعداً في الهيئة الستينية ، ونظراً لعدم حماس أعضاء اللجنة التنفيذية ، فقد جاءت نتيجة اللجنة التنفيذية علي النحو التالي :

محمـد عثمان ميرغني ، إسماعيل الازهري ، إسماعيل عثمان صالح ، إبراهيم المفتي ، إبراهيم أحمد ، محي الدين جمال ، نصر الحاج علي ، أمين زيدان ، عبد الحليم محمد ، عبد السلام أبـو العلا ، إسماعيل العتباني ، عبد الله ميرغني ، عوض ساتي ، عبد الحليم علي طه . وفي مساء الثلاثاء ١٣ذي الحجة ١٣٦٣هـ الموافق ١٩٤٣/١٢/١١م اجتمعت اللجنة التنفيذية واختارت مكتبها علي الوجه التالي: إبراهيم أحمد رئيسا ، عوض ساتي سكرتيرا ، عبد الله ميرغـني أميـنا للصندوق ، محمد عثمان ميرغني محاسبا ويحي الفضلي مساعداً للسكرتير (اعتذر فانتخب إسماعيل العتباني مساعدا للسكرتير) ثم بدأت اللجنة التنفيذية الجديدة العمل ليوم التعليم . فقررت أن يبدأ الطواف العام يوم الجمعة ٣مارس ١٩٤٤م ، كما كونت لجنة علي نمط اللجان السابقة للطواف الخاص على الشركات وكبار التجار .

وبـنـاء علي اقتراح من عضو اللجنة السيد نصر الحاج علي رأت اللجنة التنفيذية أن تعـيد النظر في قرار المؤتمر الخاص بمقاطعة المجلس الاستشاري . فأخذ هذا الاقتراح جدلاً صـاخبا ، قـيل أنـه كاد أن يطيح باللجنة التنفيذية . وأخيرا وبناء علي اقتراح من أحد الأعضاء بأن يسجل في المحضر المؤيدون والمعارضون للاقتراح ، أجيز بأغلبية ٨ أصوات ضد ٦ أصـوات ، مع غياب عضو من الجلسة . وكان المؤيدون لإعادة النظر السادة: إسماعيل العتـباني وعبد الله ميرغني ونصر الحاج علي ومحمد عثمان ميرغني وعبد السلام أبو العلا وعـبد الحليم محمد وعوض ساتي وإبراهيم أحمد . أما المعارضون فكانوا:- إبراهيم المفتي ويحي الفضلي وأمين زيدان ومحي الدين جمال وإسماعيل الازهري وإسماعيل عثمان صالح . فتقرر أن يعرض القرار علي الهيئة الستينية للتأييد أو الرفض.

الاجتماع الرابع للهيئة الستينية بتاريخ ١٨فبراير ١٩٤٤م :

في هـذا الاجـتماع عـرض اقتراح إعادة النظر في قرار مقاطعة المؤتمر للمجلس الاستشـاري لشمال السودان ، فسقط الاقتراح بأغلبية ٢٧ صوتا مقابل ٢١ صوتا مؤيدا لإعادة النظر . وعلي أثر هذا القرار استقال بعض أعضاء الهيئة الستينية ، وكان من أبرزهم السـيد عـبد الماجد أحمد . وقد أشرت إلى السيد عبد الماجد ، بصفة خاصة ، لأنه على

الـــرغم عـــن اقتـــناعه الخاص بخطأ مقاطعة المؤتمر للمجلس الاستشاري ، فقد رفض هو والأســـتاذ إبراهيم أحمد قبول عرض تعيينهم في المجلس الاستشاري فيما بعد ، التزاما بقرار المؤتمر . ولقد تريثت حكومة السودان في أقامه المجلس الاستشاري طوال هذه المدة أملا في أن يعيد المؤتمر النظر في قراره السابق . وسيجيء عرض ذلك في موقعه .

رد القرار لدى حكومة السودان:

مقاطعـــة المؤتمـــر للمجلس الاستشاري تسببت في خيبة أمل ، بل في إحباط شديد لحكومة السودان ودوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري بصفة خاصة ، فعندما فكّر في إقامة المجلـــس الاستشاري كان يأمل أن يجد سنداً قوياً من الطبقة المثقفة بصفة عامة ومن مؤتمر الخريجين بصفة خاصة . وذلك لتمكين حكومة السردار من السير البطيء في تقدم السودان الدستوري بالخطة التي رسمها والتي كانت في نظرهم تقضي بأن يحقق السودان حكمه الذاتي في عقود طويلة . وربما كانت الحكومة ترى في هذه المجالس الصورية طريقا لربط الشعب السوداني بها برباط وثيق ويبعد السودانيين ما أمكن عن الشريك الحليف مصر . كما أن في إقامـــة المجلـــس الاستشاري ، كما ألمحت سابقا ، سبيل لفصل شمال السودان عن جنوبه . وكـــان أمـــل نيوبولد كبيرا في تمثيل الطبقة المثقفة في هذا المجلس . إذ كان يقول في عام ١٩٤١م (إن مثل هذا المجلس يجب أن لا يقتصر تمثيله علي السادة النظار وزعماء العشائر وكـــبار ضباط الجيش المحالين للمعاش وكبار التجار، بل يجب أن يجذب إليه كبار المتعلمين مـــن الطبقة الأكثر نضجا ..) وعند مقاطعة المؤتمر للمجلس الاستشاري أضطر نيوبولد أن يكـــتب إلى معاونـــيه ومرؤوسيه بصدد قرار المقاطعة قائلاً: إن عضوين من أعضاء المؤتمر الممتازين في الهيئة الستينية صوتوا ضد قرار المقاطعة ، غير أن الصبيان أفلحوا في إصدار قرار المقاطعة (يقصد الأربعين عضوا الآخرين الذين يمثلون تمام الهيئة الستينية - راجع رسالة د. مأمون سنادة) .

ومهما يكن ، فقد افتتح المجلس الاستشاري في ١٩٤٤/٥/١٥م . وقد حضر حفل الافتتاح السيدان الجليلان علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي . واقتصر حضور السيد علي الميرغـــني علـــى الجلسة الافتتاحية الأولي فقط وكان عذره عن عدم حضور بقية الجلسات (المرض السياسي) . والواقع أن سيادة السيد علي الميرغني كان علي قناعة بأن هذا المجلس لا

يحقق أي هدف للسودانيين ، بل هو في رأيه خطوة للوراء . وكان سيادته يقول أن مجلس الحكم الشعبي المحلي أفيد للبلاد من هذا المسخ المشوه . وعندما عجز الإنجليز عن نيل تأييده للمجلس الاستشاري أخذوا يقولون أن السيد ممتنع عن حضور جلسات المجلس لأن أغلب أعضائه من الأنصار .

كـون المجلـس الاستشاري من معالي الحاكم رئيساً ، والسادة السكرتير الإداري والسـكرتير القضائي والسكرتير المالي ، بالاضافة إلى ثمانية وعشرين عضوا سودانيا ، يمثل ثمانـية عشر منهم مجالس المديريات أو المجالس الريفية ومجالس المدن للمديريات الشمالية ، وعضـوان يمثلان الغرفة التجارية . كما عين الحاكم العام ثمانية أعضاء من كبار الموظفين السـودانيين في الخدمة أومن المتقاعدين ، ليمثلوا من وجهة نظره الاتجاهات والصلاحيات الاجتماعية والاقتصادية ومرافق الزراعة والصحة والتعليم . وفيما يلي تشكيل المجلس:

الرئيس: معالي الحاكم العام .

نواب الرئيس : السكرتير الإداري والسكرتير القضائي والسكرتير المالي

أعضاء الشرف : السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي

أما بقية الأعضاء الذين انتخبتهم مجالس المديريات فهم على ما يلي :

- كردفان : الشيخ بابو عثمان نمر ، الشيخ يحي عمر ، الشيخ خليل عكاشة
- كسـلا : الشيخ محمد احمد أبو سن ، الشيخ عبد الله بكر ، الشيخ محمد محمد الأمين ترك
- دارفـور: الشـيخ إبراهيم موسى مادبو ، السلطان محمد بحر الدين ، المقدم عبد الرحمن آدم رجال
- الشمالية: الشيخ أبو ديه عبد الماجد ، الشيخ الزبير حمد الملك ، الشيخ عثمان عبد القادر
- النيل الزرق : الملك حسن عدلان ، الشيخ إدريس عبد القادر هباني ، الشيخ أحمد الحاج يوسف علقم

- الخرطوم: السيد ميرغني حمزة ، السيد محمد علي شوقي ، الشيخ سرور رملي . -
- أعضـــاء معينون من الغرفة التجارية : المستر تيرنر ، مدير بنك باركليز ، السيد مصطفى أبو العلا ، مدير شركات أبو العلا
- أعضاء عينهم الحاكم العام : الشيخ أبو شامة عبد المحمود ، دكتور علي بدري ، الشـيخ أحمد عثمان القاضي ، الاميرلاي عبد الله بك خليل ، السيد يعقوب علي الحلو، الشيخ أحمد السيد الفيل ، السيد عبد الكريم محمد ، السيد نوح عبد الله . -
- أعضـــاء غير عاديين : مستر هيلارد ، مدير مصلحة التجارة والاقتصاد (لبحث الموقـــف الاقتصادي) مستر ماكنتوش ، مدير العمل (لبحث موقف إضراب السكة الحديد وموقف العمل) السكرتير مستر كين ، سكرتير داؤود عبد اللطيف ، كاتب المجلـــس عـــبد الرحيم أبو بكر ، السيد القاضي محمد أحمد أبورنات ، مسجلون:- بلفور بول ، مستر ترب ، جمال محمد أحمد ، بشير محمد سعيد ومحمد إبراهيم خليل .

وباستعراض هذه الأسماء نجد أن الأغلبية العظمي هم زعماء العشائر ورجال الإدارة الأهلية ، ثم نجد القليل ممن يمثلون الغرف التجارية وكبار موظفي الدولة . وليس هذا بالأمر المســـتغرب . إذ هـــم جميعا مصعَّدون عبر مجالس المديريات ، من المجالس البلدية الريفية . وهذه المجالس جميعها كانت مجالس بالتعيين . كما يلاحظ أن القيادة كلها بين البريطانيين بغـــرض التدريب . والملاحظة الأخيرة هي أن سكرتارية المجلس قد حشد لها عدد وفير من المـــثقفين السودانيين ، ربما لم يحدث نظيره فيما بعد (الجمعية التشريعية أو البرلمان الأول) فـــنجد القاضي أبورنات (رئيس القضاء فيما بعد) مترجما للمجلس ، وتتكون السكرتارية من بريطاني هو المستر كين والسيدين داؤود عبد اللطيف وعبد الرحيم أبو بكر ، ويتكون المســـجلون من بريطانيين كبيرين ، ثم الأساتذة جمال محمد أحمد وبشير محمد سعيد ومحمد إبـــراهيم خليل . ولعل الحكومة قصدت بذلك أن تضفي هالة وتعطي أهمية لهذا المجلس . ولكنه مع كل ذلك وئد في مهده .

لقد استمرت معارضة مؤتمر الخريجين العام والشعب بصفة عامة . فأحتنق المجلس الاستشاري ، بل ولد ميتاً . وقد حاول أعضاء المجلس أن يردوا إليه بعض الأعتبار ، وذلك يطلب توضيح بالتالي :

أ/يختصر المجلس على عضوية المديريات الشمالية واستثناء المديريات الجنوبية من عضوية المجلس .

ب/الحظر على المجلس من مناقشة أي أمر يخص المديريات الجنوبية .

اضطرت الحكومة لإصدار بيان تنفي فيه نية الحكومة لضم جنوب السودان ليوغندا أو التفكير في اتحاد فدرالي لشرق أفريقيا ينضوي تحته جنوب السودان .كما نفت وجود أي سياسة ترمي لفصل جنوب السودان عن شماله . وأضافت أن السبب الوحيد لعدم تمثيل الجنوب في المجلس الاستشاري هو أن سكانه لم يبلغوا بعد الوعي السياسي أو الثقافي الذي يمكنهم من تمثيل أنفسهم في هذا المجلس . كما نفت أن تكون نية الحكومة تمثيل الجنوب بمفتشي المراكز الجنوبية البريطانيين أو رجال البعثات التبشيرية (راجع وقائع المجلس الاستشاري ، دار الوثائق السودانية) . كذلك تحدث السكرتير الإداري نيوبولد من الإذاعة ، موجها خطابا مطولا للشعب السوداني ، من أهم ما ورد فيه : (أنه ليس من سلطة حكومة السودان ولا من اختصاصها وليس في وسعها فصل جنوب السودان عن شماله .) والواقع أن كل ممارسات حكومة السودان السابقة تدحض هذه الحجة . فقد سارت سياسة الحكومة منذ ثورة عام ١٩١٩م برسم خطة متقنة ومبرمجة لفصل الجنوب عن الشمال . فقد شطر الجنوب شطرا تاما عن الشمال بوسائل عدة ، منها سياسة المناطق المقفولة وحجر الشماليين من دخول الجنوب إلا بتصاريح خاصة ، وبنفس القدر منع الجنوبيين من العمل في الشمال . ومن هذه الوسائل كذلك محاربة انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في الجنوب ، ثم سياسة التمسك بالعريّ وحظر اللباس على الجنوبيين . فقد كان الذي يلبس ، وخصوصا إذا كان الملبس يشتمل علي الجلابية ، فهو يجلد ويعذب . اضف إلى ذلك سياسة الأجور المخفضة . فقد كان راتب العامل في الجنوب لا يتجاوز القرش الواحد في اليوم . وأهم من ذلك السعي الحثيث لضم الجنوب لأوغندا أو خلق اتحاد فدرالي بين جنوب السودان والدول الأفريقية المجاورة . كذلك طرحت قبل ذلك ، وفي عام ١٩٣٠م ،

فكرة إقامة حكم منفصل أو دولة مستقلة في الجنوب ، إلاّ أن الوضع الاقتصادي حال دون تنفـيذها في ذلـك الوقت . وفي عام ١٩٤٤م ، وعلي ضوء الوعي الشامل في الشمال ، والمطالبة بسودان واحد موحد ، بدأت حكومة السودان تتجه نحو سياسة موحدة أو لعلها اتحاديــة للســودان ... يقول سير دوقلاس نيوبولد في مذكرة له (إن هناك أسباباً قوية ، تضاف إلى الأسباب الأدبية والاجتماعية والاقتصادية ، تتطلب اتباع سياسة أكثر إيجابية في الجنوب ، تدعو إلى إعادة النظر في السياسة المطبقة في الجنوب في ضوء التطورات الداخلية والخارجـية ..) علـي ضـوء هذه المذكرة وجه حاكم السودان العام رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، تتضمن الاقتراحات التي يمكن أن تتبع في الجنوب ، وأهمها :

أ/ دمج الجنوب في الشمال .

ب/ دمج الجنوب في أفريقيا الشرقية.

ج/ دمج أجزاء من الجنوب في الشمال وأجزاء أخرى في أفريقيا الشرقية .

يلاحظ أنه حتى عام ١٩٤٥م كانت سياسة حكومة السودان تتضمن احتمال ضم الجـنوب أو جزءً منه في أفريقيا الشرقية .. علي ان هذه السياسة بدأت تتبين رويدا رويدا بعد عام ١٩٤٦م ، عند النظر في قيام الجمعية التشريعية وسيأتي ذكر ذلك في موقعه .

لـيس مـن أغراض هذه المذكرات ذكر تفصيلات عن قضية الجنوب ، التي أوفاها بروفسـر محمد عمر بشير حقها في كتابه القيم عن جنوب السودان ، ويمكن للباحث أو المستطلع أن يجـد في ذلك الكتاب العظيم ضالته .. ونعود الآن إلى مسيرة المؤتمر مع تتابع الأحداث .

بقية الدورة السابعة :-

اتفقـنا عـند اجـتماع الهيئة الستينية الرابع ، الذي تقرر فيه تأييد مقاطعة المؤتمر للمجلس الاستشاري المنعقد بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٤٤م ، بعد ان كان قد تأجل قيامه عاما كـاملا بأمل أن يعيد المؤتمر قراره في المقاطعة . ولقد استمر عمل اللجنة بعد ذلك في جمع مال التعليم وإنشاء مدارس ودعم المدارس القائمة . وفي اجتماع الهيئة الستينية بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٤٤م تقرر إعلان الحداد علي شهداء جزيرة توتي وإرسال وفد للعزاء . وقد كان سـبب استشهاد هؤلاء قرار الحكومة بتحويل سكان قرية توتي إلى موقع بالمقرن (مقر قرية

المقـــرن الحالـــية عـــند ملتقى النهرين بالخرطوم) وتحويل جزيرة توتي إلى مدينة سياحية ورياضـــية وإقامـــة فندق بالمدينة وربط الجزيرة بجسر مع العاصمة . وقد تمسك المواطنون بجزيـــرتهم . و أثناء المفاوضات بينهم وبين المستر ماكنتوش ، مدير الخرطوم ، خرج العم مصطفي خالد (والد بروفسير داؤود مصطفى) غاضبا وقال للمواطنين المتجمعين في ساحة المديرية (توتي قلعوها البتسوه سوه) . وهنا ثار المواطنون .

وفي الثالث عشر من ذي الحجة ١٣٦٢هـ الموافق ١٩٤٤/١١/٢٩ م اجتمعت اللجنة التنفيذية ، والمكونة من الأشقاء ، ووزعت المكاتب على الوجه التالي: السيد إسماعيل الأزهري رئيسا ، السيد أمين زيدان سكرتير عاما ، والسيد محمود الفضلي م. السكرتير العام ، والسيد حسن أبو جبيل أمينا للصندوق ، والسيد حسن عبد الله محاسبا ، والسيد أحمد محمد يسن سكرتيرا للجان الفرعية.

بدأت اللجنة التنفيذية أعمالها الروتينية بإعداد برامجها للعام الجديد ، وتكوين لجان الاختصاص والإعداد لجمع المال ليوم التعليم ، واعتماد ٧٠٠جنيه مساهمة في إنشاء مدرسة الفاشر الأهلية الوسطى ، ومبلغ ٢٢٥جنيه مساهمة لمجلس أمناء مدرسة الأبيض الوسطى، وتبادل التعازي بين المؤتمر ومصر بعد اغتيال معالي احمد ماهر باشا ، رئيس وزراء مصر ، الذي اغتيل داخل البهو الفرعوني تحت قبة البرلمان المصري في فبراير ١٩٤٥م .

القرار الخطير

كان الزعيم السيد إسماعيل الأزهري كثير التفكير في مستقبل السودان . فقد شهد ردَّ الحكومة على مذكرة المؤتمر المطالبة بالسير قدما في تحقيق تقرير المصير ، ذلك الرد اللئيم الذي أحبط آمال المؤتمر خاصة والسودانيين عامة ، ثم محاولة مستر نيوبولد بالسير البطيء المتمثل في إقامة مجلس استشاري لشمال السودان ، ذلك المجلس الذي أُعدت العدة لافتتاحه ليكون بديلاً لمطالب المؤتمر .. كان يقول لنا (الى متى نظل نمد القرعة للمستعمر بأيدٍ مرتجفة لا يلبث ان يردها لنا ، ليست فارغة ، فحسب ، بل محطمة ... ثم يضيف:- إلا ترون من المناسب أن نجعل من قضية مستقبل السودان قضية دولية نطرحها على العالم كله بعد ان كنا قد حصرناها في أطر الحكومة السودانية المستعمرة؟) وهكذا أخذت اللجنة

التنفيذية الجديدة تدرس الأمر في اجتماعات جانبية بين بعض أعضائها وفي اجتماعاتها الدورية . وفي جلستها الثلاثين وبعد دراسة مطولة أقرت اللجنة التنفيذية بالإجماع القرار لقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري .. وقد عرض هذا القرار على الهيئة الستينية في اجتماعها ، المنعقد في الثاني عشر من ربيع الثاني ١٣٦٤هـ الموافق الثاني من أبريل ١٩٤٥م ، فأجازته بموافقة ٣٩ صوتا مقابل تسعة أصوات معارضة .. أي بأغلبية نسبتها ٨١ في المائة من الأعضاء الحاضرين (٤٨ عضوا) وبأغلبية ٦٥ في المائة من جميع أعضاء الهيئة الستينية .

وتقرر في هذا الاجتماع إعداد مذكرة تفسيرية للقرار وإرسالها مع القرار للجهات المختصة . فنشرت وأرسلت للجان المؤتمر الفرعية . كما اختير وفد من السادة الرئيس إسماعيل الأزهري والشيخ عبد الله عبد الرحمن الأمين والأستاذ الدرديري أحمد إسماعيل والأستاذ أمين زيدان ، لتقديم القرار ومذكرته التفسيرية للزعماء الثلاثة . وقد كونت لجنة لوضع المذكرة التفسيرية للقرار من السادة إسماعيل الأزهري والدرديري أحمد إسماعيل ويحيى الفضلي ومبارك رروف وإبراهيم المفتي وأحمد محمد يسن ، تعرض على اللجنة التنفيذية في جلستها المقبلة .

ويحسن أن نقف عند هذا القرار وقفة متأنية لنرى الإعداد الذي سبقه وقاد في النهاية الى إقراره .

كانت الأحزاب الاتحادية تتكون من أربع أو خمس فرق ، تتباعد مبادؤها هنا وتقترب ، بل وتتمازج هناك ، فكان بينها حزب وحدة وادي النيل ، برئاسة الأستاذ الدرديري أحمد إسماعيل ، ويتكون أساسا من خريجي الجامعات والمدارس المصرية ويتعاطف معهم بعض كبار الخريجين من بينهم السيد محمد نور الدين ،

دون أن يشترك في حزبهم ، والأستاذ علي البرير ، الذي كان يرعاهم ويرى أن يوثــق صلات جميع الأحزاب الاتحادية صوناً للاتجاه الاتحادي بوجه عام . ومبدأ حزب وحدة وادي النيل لا يحتاج لتوضيح ، ويتمشى مع اتجاه الأحزاب المصرية التي لا ترى بديلا عن الجلاء ووحدة وادي النيل .. أما الاتحاديون الابروفيون ، فيدعون الى اتحاد على غط (رابطة الشعوب) وقد كان الاتحاديون برئاسة الأستاذ حمــاد توفيق .. ثم يأتي الأحرار الاتحاديون برئاسة الأستاذ عبد الرحيم شداد ، وهــو أحــد العشرة الذين أسسوا حزب الأشقاء سابقا . وهم يدعون الى اتحاد فدرالي مع مصر .. ثم حزب الأحرار برئاسة الأستاذ أحمد بشير العبادي ويدعو الى اتحــاد كونفدرالي .. وحزب الأشقاء ويدعو الى اتحاد مع مصر تحت التاج المصــري .. وسيتضــح فيما بعد لماذا اختار الأشقاء هذا الشعار وهو لب نظام (الدمونيون) البريطاني ، وقد كنا نحسبه أكثر وضوحا من شعار حزب الاتحاديين (الدومنيون) كما سيتبين فيما بعد . وكنا نرى أنّ هذا الشعار لابد ، لكي يدعم ويقوي ويصبح شعارا قوميا أو جامعا للأحزاب الاتحادية ، يجب أن يصبح مبدأ ثابــتاً لمؤتمر الخريجين العام . لذلك رأينا أن نتصل بكل الأحزاب الاتحادية لنصل الى كلمة سواء . وكنا نرى أنه لا بد أن نتقدم للأحزاب الاتحادية بمشروع قرار يدعــو الى أن تمزج كل الأحزاب الاتحادية في حزب واحد ، إن أمكن ، تحت مشــروع قــيام حكومة سودانية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري . ثم بدأ الاتفاق على المشروع والعمل له متعانقين داخل المؤتمر وخارجه . في يوم ٣/٦/ ١٩٤٥م دعــونا الأحــزاب الاتحادية الى اجتماع عقد في منزل الشقيق الكبير الأســتاذ بابكر قباني بود ارو ، حضره السادة: الرئيس إسماعيل الأزهري ومحمد نــور الــدين ويحيى الفضلي وبابكر قباني ومحمود الفضلي وأحمد محمد يسن من الأشقاء ، والسادة عبد الله ميرغني وخضر حمد وإبراهيم يوسف سليمان وحسن

أحمد عثمان من الاتحاديين ، والسادة عبد الرحيم شداد ومحي الدين البرير من الأحرار الاتحاديين . وعرض الاقتراح بدمج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد ليواجه حزب الأمة وتجمعه ، الذي يضم حزب القوميين وحزب الأحرار ، ويسعى هذا التجمع لوأد أو أضعاف مؤتمر الخريجين كما كنا نرى وقتئذ ، كما يسعى للعمل في إطار المؤسسات الدستورية التي تزمع الحكومة إقامتها بدأ بالمجلس الاستشاري .

وبعد نقاش مستفيض رؤي أن تؤجل فكرة انصهار الأحزاب الثلاثة في حزب واحد وأن تعمل هذه الأحزاب معاً لتبني القرار الذي يوشك أن يصدره مؤتمر الخريجين العام ليكون وثيقة يرفعها قادة الأحزاب الثلاثة مبدأً ثابتاً تعمل له هذه الاحزاب في نطاق المؤتمر.

الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق الجبهة الاتحادية

يقوم هذا الميثاق بين الجبهة الاتحادية المؤتلفة ، المكونة من جماعات المؤتمر الثلاث :- الأشقاء ، الاتحاديين والأحرار الاتحاديين ، كعهد يؤكدون فيه وحدة رأيهم واتجاههم في شأن مستقبل بلادهم السياسي وارتباطهم وتكاتفهم في العمل على تحقيق هذا المبدأ بتوحيد جهودهم وتنسيق خططهم وبذلهم أقصى مدى الجهد والتعاون والتضحية في هذا السبيل .

ويقطعون بذلك عهدا على أنفسهم ، أن يسيروا جنباً الى جنب ، ويداً في يد ، كتلة متماسكة وراء مؤتمرهم العتيد ، لتحقيق هذا المبدأ الذي اقتنعوا وآمنوا بـه بعد البحث والروية وتلمس الرأي والاتجاه الصحيح للبلاد ، أنه المبدأ الذي

بفصـــح ويضــــمن لها الاتحاد والتعاون الوثيق مع مصر : قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت تاج واحد ..

توقيعات:

الأشقاء	الاتحاديون	الأحرار الاتحاديين
إسماعيل الأزهري	عبد الله ميرغني	عبد الرحيم شداد
محمد نور الدين	خضر حمد	أحمد محمد علي
يحيى الفضلي	إبراهيم يوسف سليمان	محي الدين البرير
محمود الفضلي	حسن أحمد عثمان	الطيب محمد خير
أحمد محمد يسن	عبد الرحيم وشي	أحمد عوض

وهكذا بدأ المؤتمر يسير بأقدام ثابتة في تحقيق هذا الهدف ، حتى قررت هيئة المؤتمر الستينية في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٤٥/٤/٨ ، قرارها التاريخي المشار إلــيه آنفا وهو:- (قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري ..) ويلاحظ ان حزب وحدة وادي النيل لم يشترك في هذا الحوار ، ولم يطلب منه توقيع الميثاق ، ذلك لأن مبدأه الاندماجي (وحدة وادي النيل) يختلف أساسا عن هذا المبدأ . كما ان حزب الأحرار (الكونفدرالي) اصبح في واقع الأمر مــن الجبهة الاستقلالية بقيادة حزب الأمة وتضم حزب القوميين . وكان طبيعيا أن يعارض هذا القرار حزب الأمة والاحزاب الاستقلالية الاخرى ، وأن ينسحبوا ولـو لــبعض الوقت من هيئة المؤتمر ، بدعوى أن هذا القرار لا يحقق استقلال الســـودان ، مـــتهمين مـــؤيديه بالتفريط في استقلال البلاد وبالعمالة . وكانت الاحزاب الاتحادية من الجانب الاخر تتهم الجبهة الاستقلالية وشعارها (السودان للسودانيين) بأنه شعار مزيف أو كلمة حق أريد بها باطل ، وترى أنهم يسيرون في ركب حكومة السودان ، ذلك السير البطيء الذي يرسم هياكل من ورق ،

تسمى مؤسسات دستورية ، تحاول ان تلهي بها شعب السودان .. وهي لا تعبّر عن طموحاته السياسية في الحرية والاستقلال . ولذلك تقف بالضد من تطلعات المؤتمر وأهدافه .

المؤتمر وأهدافه:—

كمـا نـرى أن حكومة السودان ، والحكومة البريطانية من خلفها ، مع قناعتها بأن السودان بلغ درجة من الرشد والوعي ، بحكم ثقافته العربية وارتباطه بالدول العربية الاخرى ، المستقلة منها وتلك التي تسعى للاستقلال ، خليق بأن ينال استقلاله ولو بعد حين ، وأنه يسير جادا في هذا الاتجاه ، ألا أنها كانت ترى أن هذا المدّ العارم للحرية والاستقلال سينتقل وشيكا الى الدول الأفريقية المجاورة الواقعة تحت نير الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي وغيره ، وتصبح بريطانيا على وجه الخصوص إمبراطورية شائخة . والذي يستعرض التاريخ يرى أنه ، منذ استقلال السودان الأول من يناير عام ١٩٥٦ ، تداعت تلك المستعمرات واحدة تلو الاخرى ، حتى لم يعد في ١٩٦٢ سوى جيوب صغيرة في أفريقيا ثم ثبت أن تحـررت في أواخر السبعينات ، عدا دولة جنوب أفريقيا العنصرية . ولننظر الآن في هذا الخيار الذي تبناه مؤتمر الخريجين العام .. إلامَ كان يهدف وأيَّ شئ حقق ؟ نبـدأ فـنقول أن من أهم فوائد ومنجزات هذا القرار هو نقل قضية استقلال السودان من قضية محلية ضيقة ، كان الأمر فيها يسير بذلك البطء المميت ، بين الاحزاب السودانية والرأي العام السوداني بوجه عام ، وبين المؤتمر والحكومة على وجه الخصوص ، الى قضية سودانية/مصرية ثم قضية عربية ثم قضية دولية . فبينما كان الحوار قاصراً في أغلب الأحيان بين السودانيين والحكومة أو بين السودانيين ودولتي الحكم الثنائي ، عن طريق حكومة السودان ، انتقل السودان الى المشاركة في المفاوضـات المصـرية البريطانية في مصر وإنجلترا ، ثم أنتقل الامر الى مراقبة

ومتابعة ، ثم إلى المشاركة في المحافل الدولية في فرنسا وأمريكا وفي محفل مجلس الأمن الدولي . وسيأتي تفصيل ذلك في موقعه .

ثم نأتي بعد هذا الى المبدأ (قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري ..) .. ماذا يعني الاتحاد تحت التاج؟؟ أليس هذا هو نفس الاتحاد القائم بين دول رابطة الشعوب البريطانية ، الذي قام أصلاً بين بريطانيا العظمى ودول البيض في أستراليا ونيوزيلندا وكندا ثم شمل بعد ذلك كل الدول الأسيوية والأفريقية التي كانت تحت الاستعمار البريطاني .. وقد اتسعت هذه الرابطة فيما بعد حتى بلغ عدد الدول المنضوية تحتها الآن ٤٩ دولة ، بدأ بالهند وباكستان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وصولا الى زامبيا وزيمبابوي في آخر العقد . وهذا العقد ، عقد رابطة الشعوب البريطانية ، ألا تتمتع كل دولة فيه باستقلالها الكامل ؟؟ فلكل دولة حكومتها وبرلمانها المستقل ورئيس جمهوريتها أيضا ، والمندوب السامي البريطاني هو واسطة العقد بين هذه الأمم . ولكل بلد سياسته الخارجية المستقلة وله وزير خارجية ويتم التنسيق بينها في الشئون الخارجية تجاه الدول الأخرى وفي المحافل الدولية ، دون إلزام لأي دولة باتخاذ خط معين . وترتبط هذه الدول فيما بينها بنظام دفاعي ، يتوجب معه الدفاع عن أي بلد تتعرض لاعتداء خارجي ، بحيث إذا اشتكى أي عضو من أعضاء الرابطة بالمرض تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . وهنالك تكامل وتكافل اقتصادي فريد بين دول الرابطة ، يشمل تبادل السلع في حرية ، مع تخفيض أو إعفاء الضرائب الجمركية وغيرها . كما تشمل انتقال العاملين من بلد الى أخرى بحرية ، مما خلق مشاكل كثيرة لبريطانيا بانتقال الأيدي العاملة وغيرها الى إنجلترا ، مما ترتبت عليه منافسة العمالة المحلية ، وبالتالي البطالة . كذلك يبيح حرية تنقل الأموال والرساميل بالعملة الصعبة بين هذه البلاد للاستثمار حيثما

وجـــد وهكذا ... وليس من أغراض هذه المذكرة الدخول في تفصيلات دستور وقانون الاتحاد . ولعل بعض الإشارات تفي بالغرض ، إلا أنني أريد أن أركز الى نــتائج أمرين أثنين في هذا المضمار . ففي أثناء الحرب العالمية الثانية جندت كل دول رابطـــة الشعوب البريطانية . وكانت وقتها قاصرة بصفة أساسية على كندا واســـتراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ، وكذلك بعض البلاد المستعمرة وقتئذ ، كالهـــند وباكســـتان ونيجيريا وغيرها .. جندت هذه الدول إمكانياتها البشرية والماديـــة والتقنية لنصرة بريطانيا وحلفائها ، على أساس الهدف الموحد والمصير الواحد ، الى ان كسبت بريطانيا الحرب . وقد استنفدت بريطانيا كل استثماراتها الســـابقة في تلك الدول ، من عملات صعبة وغيرها أثناء الحرب . وبعد انتهاء الحـــرب وجدت بريطانيا نفسها مفلسة ولم يعد في استطاعتها ان تتحمل تدفق الســـلع والاســـتثمارات بينها وبين دول الرابطة ، مما دفعها الى ابتداع أسلوب المقايضـــة مع دول أوربا الشرقية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي . وقد أثار هذا الأمر قلق وغضب دول الرابطة فوجهت نقدا مرا لبريطانيا . واستدعى الأمر أن يسافر مستر أيدن الى تلك الدول ، ومن بينها كندا واستراليا ونيوزيلندا ، وأخذ يـــتحدث الى وزرائهـــم ويخطب في برلماناتهم ليشرح ما استوجب هذا التغيير . وتلخص حديثه في الآتي:- (كانت دول الرابطة بوجه عام ، وبريطانيا على وجه الخصوص ، تعتمد في تبادلها التجاري على استثماراتها في تلك الدول ورصيدها من العملات الصعبة ، التي تكونت وبمرور الزمن من الفائض في ميزان المدفوعات وفائض الرساميل المستثمرة ، وفي بعض الشحن وشركات التأمين . وقد استنفد كـــل هـــذا الفائض أثناء الحرب . فأصبحت بذلك بريطانيا عاجزة عن التبادل الســـلعي بالعملـــة الحـــرة ، خصوصا أن كل مصانعها تحطمت بسبب الحرب فـــتعطلت الصناعة البريطانية . ولما كان التعامل مع دول الرابطة يسير على نمط

التبادل الحر ، لم تجد بريطانيا بُدّاً من التعامل مع الاتحاد السوفيتي وغيره بأسلوب المقايضـــة . وخلص مستر أيدن من كل ذلك الى دعوة تلك الشعوب لتستثمر أموالها ورساميلها في الصناعات والشركات والبنوك البريطانية ، لتستعيد بريطانيا حيويـــتها الاقتصـــادية وليعود التبادل التجاري والسلعي بين دول الرابطة . وقد استجابت تلك الدول لهذا الرجاء بحماس لا نظير له ، حتى عادت بريطانيا سيرتها الأولى (راجع كتاب ، خطب مستر أيدن المنتقاة) لقد كنا وقتئذ ولا زلنا نتطلع الى نظـــام مـــثالي كهذا بدءاً بالسودان ومصر ، قلب الشعوب العربية والنابض بثقلها الحضاري ورصيدها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري . وصولا الى رابطة شعوب عربية سمها ما شئت من تسميات . والمعلوم ان كل الاحزاب السودانية وافقت على مبدأ قيام الحكومة السودانية الديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالـــف مـــع بريطانيا . كما أن مستر بفن ، أثناء مفاوضاته مع صدقي باشا (مفاوضـــات صدقي بفن) ، وافق على مبدأ اتحاد السودان مع مصر تحت التاج المصـــري . ولولا أن صدقي باشا ، عقب عودته لمصر ، أدلى بتصريحه المشهور (جئـــتكم بالسيادة على السودان) الشيء الذي يخالف تصور مستر بفن ، الذي يفهم في تقديري مسألة (تحت التاج المصري) نفس مفهومه عن رابطة الشعوب البريطانية (سيأتي تفصيل هاتين النقطتين في موضعهما من المذكرات) .

نـــتابع الآن مسيرة مؤتمر الخريجين في دورته هذه بعد إصدار المؤتمر قراره السابق . فوصلت مذكرة من مدير الخرطوم تعترض على تعديل دستور المؤتمر في الفقرة الخاصة بالعضوية ، حيث فتحت العضوية الى من تكون ثقافته مماثلة لثقافة أو تفـــوق مســـتوى المدرسة الأولية . وكان النص حسب الدستور السابق (من كان تعليمه فوق مستوى المدارس الأولية) هذه الفقرة عدلتها اللجنة التنفيذية التي قـــدمت المذكـــرة عـــام ١٩٤٢ وجـــرت بمقتضاه انتخابات عام ١٩٤٣ ، ثم

الانــــتخابات الأخـــيرة . غير ان مدير الخرطوم ، الذي لم يعجبه أسلوب المؤتمر الأخـــير ، رأى ان يــثير هذه المسألة . وبطبيعة الحال لم تعر اللجنة التنفيذية ولا الهيئة الستينية هذا الأمر كبير اهتمام حتى تلاشى واختفى بعد ان ردَّ المؤتمر عليه رداً مناسباً .

كــونت لجـــنة لوضع مذكرة تشرح تفصيلات القرار من السادة الرئيس إسماعـــيل الأزهـــري والدرديري أحمد إسماعيل وأحمد محمد يسن ويحيى الفضلي ومـــبارك زروق وإبراهيم المفتي ، على أن يتقدموا بنتيجة بحثهم للجنة التنفيذية . كما كونت لجنة من السادة :- الرئيس إسماعيل الأزهري والسكرتير العام أمين زيـــدان والسادة الأعضاء الشيخ عبد الله عبد الرحمن والأستاذ الدرديري أحمد إسماعـــيل لعرض وشرح قرار المؤتمر على السادة الزعماء الثلاثة وبقية القيادات الدينية والاجتماعية . وأرسل القرار والمذكرة المرافقة له للجان الفرعية . وبدأت بـــرقيات التأييد تنهال على المركز العام كما أصبحت ترد من العاصمة والأقاليم طلبات الالتحاق بعضوية المؤتمر .

في يـــوم الـــثلاثاء ٨ مايو ١٩٤٥م عند إعلان نصر الحلفاء على الفاشية والنازيين قرر المؤتمر إرسال البرقية التالية لمعالي الحاكم العام:-

١- يبـــتهج مؤتمـــر الخريجين العام بالنصر المؤزر ، الذي أحرزه الحلفاء ببذل التضـــحيات الجسيمة ليتهيأ للإنسان أن يستنشق عبير الحرية وينعم بسلام موطّد الأركـــان ، تعـــيش فيه الشعوب في ظل المساواة والإخاء والعدل ، لتسير قدما بالحضارة الى العلياء . والسـودان الذي ساهم مخلصاً لإحراز النصر ينتظر أن يظفر بالواقع الذي يحقق رفاهيته الحقيقية ويجنبه ويلات القلق والضيق .

٢- تقـــرر أن يحـــتفل المؤتمر ابتهاجا بيوم النصر يوم الخميس ١٩٤٥/٥/١٧ وأبرق لجانه الفرعية أن تحتفل أيضا بهذا اليوم إذا شاء الله .

لا شك أن الهدف الأساسي من ابتهاج المؤتمر والمشاركة في الفرحة بالنصر هو توكيد دور السودان المشارك في تلك الحرب ، بما له ورجاله ، والمعاناة التي عاناهـا الشعب السوداني بسبب الحرب المستعرة من سنين ، ومن جرّاء احتلال منطقة كسلا وغيرها ، والغارات على بور تسودان وعطبرة وخشم القربة وأم درمـان وغيرهـا ، كـذلك تسخير كل موارده ومنتجاته لدعم الحلفاء . ولذا فالسـودان يتطلع لنيل حريته واستقلاله وفقا لحق تقرير المصير الذي أعلنه المستر ودرو ولسـن ، رئيس الولايات المتحدة ، عقب الحرب العالمية الأولى ، والذي أكـده ، فـيما بعد ، زعماء الحلفاء الثلاثة روزفلت وستالين وتشرشل ، أثناء الحـرب العالمية الثانية .. وفي جلسة لجنة المؤتمر التنفيذية بتاريخ ١٩٤٥/٦/٥م ، أي بعـد ما لا يزيد عن عشرين يوما من تاريخ ابتهاج المؤتمر بالنصر ، انتهكت فرنسا حرية سوريا ولبنان ، وهي التي كانت مهيضة الجناح أثناء الحرب العالمية الثانـية بعد ان أحتل الجيش النازي أراضيها وانتقلت الى فرنسا بادئ ذي بدء ثم الى شمـال أفريقيا ، تحت قيادة الجنرال شارل ديغول ، فيما كان يسمى بفرنسا الحـرة ، بعد ان سلم المارشال بيان وحكومة فرنسا لهتلر . انتهكت فرنسا حرية سـوريا ولبنان ، فقرر المؤتمر إرسال برقية احتجاج على هذا الانتهاك الشنيع في مؤازرة الشقيقتين العربيتين . فأرسل البرقية الى أمين عام الجامعة العربية (صاحب العـزة عبد الرحمن عزام بك ، الأمين العام للجامعة العربية .) تقول البرقية (.. مؤتمر الخريجين العام بأم درمان يألم للحوادث التي أصابت إخواننا بسوريا ولبنان في انـتهاك حريتهم ، ويتمنى على أيديكم وأيدي الأمم المتحدة المنتصرة ، أعدل الحلـول التي تكفل للأمة العربية أن تعيش متمتعة بكامل حريتها في أمن وسلام. سدد الله خطاكم وحقق الآمال ..)

أرسل قرار المؤتمر الخاص بتقرير المصير (قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري) ، ومذكرته التفسيرية ، الى دولتي الحكم الثنائي عن طريق حاكم السودان العام . وقد رد الحاكم العام باستلام المذكرة ، كما رد شاكرا على تهنئة المؤتمر بالنصر . وفي هذه الأثناء أخذ المؤتمر يعتمد الإعانات للمدارس الأولية والوسطى ، سواء لإنشاء مدارس جديدة أو سدّ عجز المصروفات الجارية لمدارس قائمة . كما أخذ يعدّ لمؤتمر اللجان الفرعية . هكذا أخذ المؤتمر يسير في مقاطعة المجلس الاستشاري ويتمسك بشعار الاتحاد مع مصر ، واضعاً قضية السودان ، فيما كان يرى ، في مسارها الصحيح وبلفت نظر العالم إليها . وفي هذا الأثناء أعلنت حكومة مصر أنها توشك أن تبدأ مفاوضات مع الحكومة البريطانية لإعادة النظر في اتفاقية عام ١٨٩٩ المعدّلة عام ١٩٣٦م . فسارع المؤتمر مطالباً بتمثيل السودان في هذه المفاوضات . ومن جهة أخرى فان بعض أعضاء المجلس الاستشاري ، بقيادة السيد عبد الله خليل ، تقدموا بسؤال لحكومة السودان عن إمكانية مشاورة المجلس فيما يتعلق بمصير السودان أثناء المفاوضات القائمة . ووجدوا إجابة غامضة وغير مقنعة من السكرتير الاداري . وكانت الأحزاب الاتحادية قد اتفقت فيما مضى على مصير السودان ، بالاتحاد مع مصر . وعند إعلان دولتي الحكم الثنائي بدء المفاوضات ، اتفقت كل الهيئات الممثلة للعمال والطلبة والمزارعين على دعم مؤتمر الخريجين في اشتراكه في المفاوضات القادمة تحت شعاره المرفوع ، وبدأت الأحزاب الاتحادية ، تحت رعاية المؤتمر ، تعدُّ لإرسال وفد ليشترك في المفاوضات أو يتابعها على اقل تقدير في مصر مفاوضات (حشبة - كامبل .) وهنا قامت ضجة بين الطلبة بجامعة الخرطوم وفي أوساط العمال تطالب باتفاق الاحزاب على وفد مشترك ، يساهم في المفاوضات بين مصر وبريطانيا . وبدأت الاحزاب الاتحادية والاستقلالية

تجتمع في نادي الخريجين بأم درمان ، برئاسة الأستاذ عبد الماجد أحمد ، بوصفه مستقلاً عن الاحزاب .. وتكوّن وفد الاحزاب على الوجه التالي:-

الأشقاء والمؤتمر : أمين زيدان ومحمود الفضلي وأحمد محمد يسن

الاتحاديون : عبد الله ميرغني وحسن احمد عثمان وإبراهيم يوسف سليمان

الأحرار الاتحاديون : عبد الرحيم شداد ومحي الدين البرير واحمد محمد

الأحرار : عوض ساتي وأحمد بشير عبادي

القوميون : أحمد يوسف هاشم ومحمد حمد النيل

وحدة وادي النيل : الدرديري أحمد إسماعيل ومحي الدين جمال

حزب الأمة : عبد الله بك خليل وعبد الله عبد الرحمن نقد الله وعلي فرح

قرار المؤتمر : قيام حكومة سودانية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري

دار نقاش طويل حول هذا الأمر . ووافق على القرار الاحزاب الاتحادية : الأشقاء ، الاتحاديون ، الأحرار الاتحاديون . ولم يبد حزب الأحرار والقوميون أي تحفظ ، كما لم يبديا حماسهما في نفس الوقت ، لا يؤيدون مسألة التاج المصري ولا يعارضون رأي المؤتمر بشأنها ، ثم أخذت الاحزاب تناقش قرار المؤتمر وتدخل عليه بعض التعديلات وتضيف له مذكرات تفسيرية تفصيلية . ومن ثم تعرض على لجنة المؤتمر لتبدي تعليقاتها عليه . فتجد مثلا في جلسة اللجنة التنفيذية بتاريخ ٢٧سبتمبر ١٩٤٥م الآتي: ناقش الاجتماع الوثيقة وتضمينها في الرد (زالمقصود هنا الرد على حكومة السودان فيما يتعلق بقرار المؤتمر حول تقرير المصير المتضمن الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري والذي اصبح مكان مكاتبات بين المؤتمر والحكومة) . ويقول الرد :- (ناقش الأعضاء وثيقة الاحزاب وتضمينها في الرد . وتقرر أن تجري تعديلات على الوثيقة وتردّ للأحزاب بهذه التعديلات ، التي تجعلها متمشية مع قرار المؤتمر ومؤيدة له . فإذا وافقت الاحزاب على إدخال

التعديلات تضمن الوثيقة في الرد خلواً من الإشارة إليها ويوضح ذلك في جلسة الهيئة .)

في هـــذا الأثـــناء قامت انتفاضة شعبية قوية عمادها الطلبة ، بقيادة طلبة جامعة الخرطوم وجماعات العمال وغيرها ، تطالب بوحدة الصف ووحدة الهدف ووجوب أن تتفق الأحزاب وتصل الى رأي موحد في مصير السودان . وقد بلغ الحمـــاس ذروته عندما أعتصم طلبة الجامعة بنادي الخريجين بأم درمان مطالبين بوجـــوب توحّد الأحزاب . وكان لا بد والحالة هذه أن يتراجع كل فريق بعض الشـــيء ، للوصـــول الى حل وسط . وكان الحل بفضل الله وقوة الإرادة على الوجه التالي:-

١. قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى .

٢. طلـــب تعـــيين لجنة مشتركة ، نصفها من ممثلي الحكومة الثنائية والنصف الآخـــر من ممثلي الطبقة المستنيرة من السودانيين ، على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين ، وذلك لوضع مشروع بتولي السودانيين مقاليد الحكم في الـــبلاد في اقصـــر أمـــد ممكن ، بشرط ان تعطي الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم بتنفيذ توصياتها.

٣. المطالـــبة بإطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة ، في حدود القوانين العامة ، التي تتماشى مع الأسس الديمقراطية السليمة ، وتعديل القوانين خاصة تلك المقيدة لهذه الحريات . (انتـــهى)

هـــذه الوثيقة كما أسلفت جاءت نتيجة مفاوضات مضنية بين الاحزاب الاتحادية والاحزاب الاستقلالية . وكانت الأولى ترى أن هذه الوثيقة تبدو وكأنها مقدمة لحكومة السودان ، لتقوم هي بالخطوات المؤيدة التي تقود الى الحكم الذاتي

تتكون من حزب الأغلبية . أما هذه المرة فقد أكرم الله حلت قدرته السودان باتفاق الاحزاب السودانية جميعها وقتئذ في وثيقة الاحزاب ، والتي أصبحت مطلب السودان الرئيسي ، قبل دولتي الحكم الثنائي من جهة وحكومة السودان من جهة أخرى . ومهما يكن من أمر فقد انتخبت اللجنة التنفيذية على الوجه التالي :-

إسماعيل الازهري ومحمود الفضلي وإبراهيم المفتي واحمد محمد يسن وحسن أبو جبل وعبد الله عبد الرحمن الأمين ومبارك زروق ومحمد عبد الحليم العتباني ومحمد نور الدين وأمين زيدان وعثمان خاطر وبدوي مصطفى وأحمد عبد الله أورباب .

ورغم قرار الحكومة بحظر الموظفين عن العمل في السياسة عموما وفي مؤتمر الخريجين على وجه الخصوص ، فقد أنتخب بعض الموظفين في الهيئة الستينية وفي اللجنة التنفيذية ، وفي مقدمتهم الأستاذ أمين زيدان ثم أحمد محمد يسن وأحمد عبد الله أورباب والشيخ عبد الله عبد الرحمن وحسن عوض الله . وقد وجب عليّ هنا أن أشيد بالأخ المناضل أمين زيدان . إذ منذ أن عاد من دراسته في المملكة المتحدة ، بعد أن حصل على إجازته الجامعية ، انضم لحزب الاشقاء وتولى الصدارة في المؤتمر كسكرتير . وكان ينظر اليه في كلية غردون كالمناكف الثاني ، بعد إسماعيل الأزهري . وقد حدثت له أخر مرة حادثة في الكلية عند نقلها لأم درمان ، وبعد قرار نقل جزء منها لوادي سيدنا والجزء الاخر لحنتوب . وقد كان نصيبه مدرسة حنتوب ، التي استمرت بمدرسة أم درمان الوسطى ، لحين تكملة بنائها ، في هذه الأثناء وعند قيام المظاهرات ، التي كانت تهتف ضد المجلس الاستشاري ، قام طلبة مدرسة حنتوب ، المقيمين مؤقتا بمدرسة أم درمان ، بمظاهرة ضخمة تهتف بسقوط المجلس الاستشاري وسقوط الاستعمار وما الى

- حسن أبو جبل أميناً الصندوق
- حسن عوض الله محاسباً
- عثمان خاطر سكرتيراً للجان الفرعية

يتضح من هذا التكوين الجديد لهيئة المؤتمر الستينية ولجنته التنفيذية ، ان المؤتمر قد أصبح تحت سيطرة حزب واحد (حزب الأشقاء) عكس ما كان عليه الهيكل في الماضي . فقد كانت الهيئة الستينية بصفة خاصة تمثل جميع الاحزاب بفئات متفاوتة . وهذا التكوين قد يعطي حكومة السودان الفرصة للسعي بعدم اعترافها بالمؤتمر ، كهيئة تمثل جميع الخريجين . ولكن الله جلّت قدرته قد أراد بالسودان خيرا . فالخريجون ، مهما اختلفت آراؤهم وأفكارهم ، ينظرون الى المؤتمر كالصرح التليد الذي يلتفون حوله ، ويرونه صمام الأمان لوحدتهم . وليس بدعا أن تلتقي الأحزاب جميعها في رحابه لتضع وثيقة الاحزاب وتودعها للمؤتمر للسير قدما في تحقيقها . وقد سارعت لجنة المؤتمر التنفيذية بإرسال وثيقة الاحزاب لدولتي الحكم الثنائي عن طريق معالي الحاكم العام ، كإضافة أو بديل لقرار مؤتمر الخريجين السالف الذكر.

في جلستها بتاريخ ٦فبراير ١٩٤٦م تقرر دعوة مندوبي الاحزاب الموقعين على الوثيقة ، كأعضاء إضافيين للجنة التنفيذية ، للمداولة في الوقت الراهن وما يجب اتخاذه من التدابير لتحقيق مطالب السودانيين الوطنية ، التي رفعت لدولتي الحكم الثنائي . وقد تم هذا اللقاء ابتداء من مساء الثلاثاء ١٩٤٦/٢/١٢، وقد تقرر في هذه الاجتماعات أن تستعد الاحزاب لتكوين الوفد المسافر للقاهرة لتتابع المفاوضات الوشيكة بين مصر وبريطانيا . وتعهد المؤتمر بمصروفات سفر وإقامة وفد الاحزاب عن طريق جمع تبرعات من أعضائه . وفي السنة السادسة

اكتمل بعد ذلك توكيل بقية أعضاء الوفد على الوجه التالي: -

حزب الأمة : الدرديري محمد أحمد نقد وعبد الله عبد الرحمن نقد الله

حزب الاتحاديين : عبد الله ميرغني

حزب وحدة وادي النيل:الدرديري احمد اسماعيل

حزب الأحرار الاتحاديين: محي الدين البرير

حزب الأحرار: مالك إبراهيم ، ثم أعقبه حسن الطاهر زروق.

وفي يوم ١٩٤٦/٣/٢٣م تقرر تكوين جبهة وطنية من الاحزاب والعمال والطلبة يكون مقرها نادي الخريجين بأم درمان ، وتعمل على دعم الوفد معنوياً ومادياً وعلى وتهيئة الرأي اعم لكل هذا . وقد كان في مقدمة ممثلي العمال الأستاذ محمد السيد سلام ، والطلبة الاستاذ عبد القادر مشعال. كما اختير الاستاذ علي البرير ودكتور بشير البكري مستشارين للوفد بمصر .. وأخيرا اكتمل عقد وفد السودان بمصر واصبح يعمل للقضية تحت الشعارات والمبادئ التي اتفق عليها في الخرطوم ومن أهمها:-

١) إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي يعترفان فيه بقيام حكومة سودانية دمقراطية حرة في اتحاد مع مصر.

٢) الحكومة السودانية الدمقراطية الحرة تدخل في تحالف مع بريطانيا .

وبطبيعة الحال لا يمكن لمبادئ كهذه ان تجد موافقة الحكومة المصرية أو الاحزاب المصرية المعارضة ، وهي التي تتفق جميعها على مبدأ الجلاء ووحدة وادي النيل . وإذا كان حزب الوفد المصري قد أظهر نوعا من المجاملة للوفد السوداني ، فإنما كان ذلك أمراً تكتيكياً يهدف إلى إحراج حكومة صدقي باشا . إذ أن الوفد المصري اكثر تشدداً في مسألة الجلاء والوحدة من أي حكومة أو حزب مصري آخر . وأخيرا بدأت المفاوضات في مصر بين حكومة صدقي باشا

بـــريطانيا ، بـــدأت حكومة السودان من جانبها تتحرك نحو إصلاحات إدارية ودســـتورية عبر المجلس الاستشاري . فبتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٣م عرض على الهيئة الستينية خطاب السكرتير الإداري لحكومة السودان ، يعرض على المؤتمر ان يعين ســتة مـــن أعضائه للاشتراك مع الاحزاب الأخرى في اللجنة التي ستنظر وتدلي بآرائها في طريقة تولي السودانيين شئون بلادهم . وقد رفض المؤتمر الاشتراك في هـــذه اللجـــنة ، وســـنعود لذلك فيما بعد . وعقب انسحاب حزب الأمة ، والمفاوضات ما زالت جارية بين حكومة صدقي باشا ولورد استانجيت ، قامت صحف حزب الأمة بحملة شديدة ضد المفاوضات واتهام الوفد الاتحادي بالتبعية لمصر ، مما اضطر وفد السودان ليرسل بيانات عن طريق المؤتمر ليوضح فيه الموقف على حقيقته . وقد عرض البيان في اجتماع الهيئة الستينية في جلستها بتاريخ ٥/٢/ ١٩٤٦م وكان نص البيان والذي نشر في الصحف بعد أن أقرته الهيئة الستينية على الوجه التالي:-

(.. نؤكد لكم بما لدينا من المعلومات الصحيحة ، والتأكيدات من المصادر المســـئولة ، أن المفاوضـــات الـــتي تمت حتى الآن ، قد شملت البحث في شئون السودان ، خلافا لكل الشائعات وأخبار الصحف المتضاربة في شئون السودان . والحقيقة ان الجانبين تبادلا يوم الأحد ١٩ الجاري مشروعيهما عن المعاهدة ..)

وقد تضمن المشروع الإنجليزي عن السودان نحو ستة بنود ، تضم بالتفصيل وضع السودان بصورة لا ترضي السودانيين ولا المصريين وتقرُب في مجموعها من معاهـــدة ١٩٣٦م ، مع حل بعض المسائل التي تركت معلقة في تلك المعاهدة . وبالجملـــة فإن ذلك المشروع يضع السودان نهائيا في مصاف المستعمرات . أما المشـــروع المصري ، فقد تضمن برتوكولا عن السودان ، قرروا فيه المبدأ وهو الجـــلاء ووحـــدة وادي النيل ، بالتفسير الذي يحقق مطالبنا عن مبدأ البحث في

الحـــريات وتحجـــر علــى الاجتماعات وتصادر الصحف وتسوق الأفراد الى المحاكمـــات لمجـــرد انهم يفصحون عن رأيهم في مصيرهم .. إزاء كل هذا نرفع احتجاجنا الصارخ الى الحكومتين الشريكتين ، بريطانيا ومصر ، وحاكم السودان العام على هذا الوضع الذي لا يتماشى والروح الديمقراطي الصحيح ..)

وفي هذا الاجتماع ١٩٤٦/٥/٢٤م وافقت الهيئة على تكوين جبهة وطنية جديـــدة على ضوء الموقف الجديد والتطورات الأخيرة . وبعد انسحاب حزب الأمـــة مـــن الوفد بقليل ، أدلى اللورد استانجيت المفاوض البريطاني في مصر ، بتصريح لا يعترف فيه بالوفد السوداني الذي يراقب المفاوضات المصرية البريطانية ، ويحاول التدخل أن لم يكن الاشتراك .. فيها فتقرر في جلسة ١٩٤٦/٧/٣١م أن يـــبرق المؤتمر ، وكذلك اللجنة القومية ، اللورد مستنكرين تصريحه عن وفد الســـودان واعترضـــت الحكـــومة على جمع التبرعات من الشعب باسم الوفد الســـوداني . وكانـــت الأقاليم في هذا الوقت قد تجاوبت مع العائدين في جمع التـــبرعات . فأرســـلت الأبـــيض سبعمائة وخمسين جنيها دفعة أولى . وتوالت التبرعات من المدن الأخرى ، كما ازدادت طلبات الالتحاق بالمؤتمر من العاصمة والأقاليم تأييداً لمسيرة وفد السودان . ورد المؤتمر على اعتراض الحكومة بأن هذه التـــبرعات يـــدفعها طـــوعاً أعضاء المؤتمر ، وليست هناك لجنة أو لجان مكونة خصيصـــاً لهـــذا الغرض وأن هذه التبرعات كانت كافية لسكن وإعاشة أعضاء الـــوفد . إذ لـــوحظ في هذا ، منذ تكوين الوفد من جميع الاحزاب ، ألا يزيد الصرف للعضو في الوفد عن خمسين جنيها في الشهر .

أخـــذ أعضاء الوفد يتابعون الى أم درمان لإعطاء صورة عن سير وأعمال الـــوفد والمفاوضات. وكانوا يجدون التأييد من هيئة المؤتمر الستينية ومن الجبهة الوطنـــية ويصدرون بيانات للصحف التي كانت تعكس هذا بصورة مشرقة مما

كـــان مزارعو الجزيرة قد بدأوا يتذمرون من معاملة إدارة مشروع الجزيرة لهم وعدم إطلاعهم على حساباتهم ، وبصفة خاصة على مال الاحتياطي ، الذي حرموا التصرف فيه في أحلك الظروف . وقد كانت لهم هيئة برئاسة المغفور له السـيد أحمـد الأزيرق ، ولم يكن معترفاً بها وقتئذ ، كنقابة أو اتحاد . فاخذوا يتشـاورن فيما بينهم . وقد شعرت إدارة المشروع ومن خلفها الإدارة البريطانية بخطـورة الموقـف وأخذت تعمل لتفريق صفهم وتبديد شملهم . وكانت في ود مـدني لجنة فرعية للمؤتمر ، واعية ومتيقظة ومن خلفها ثلاثة من أعضاء المركز العام ، الذين نقلوا الى ود مدني برئاسة مولانا الشيخ محمد أحمد المرضي ؛ العليم بشئون الجزيرة .. تكون وفد صغير من هذه المجموعة وأخذ يطوف الجزيرة ليلاً بصحبة الشيخ عبد الباقي حمد النيل (أزرق طيبة) شيخ العركيين بالجزيرة ، وقد أخذ على نفسه عهداً أن يجمع كلمة جميع العركيين على قلب رجل واحد . كما كان هناك الشيخ المبارك شيخ الطلحة ، وقد كان رجلاً متوعا مسموع الكلمة بين المزارعين ، والسيد عبد الله محمد توم زعيم المدينة عرب ونائب تلك الدائرة عـام ١٩٥٣م وغيرهم من قادة المزارعين ممن لا تستوعب الذاكرة أسماءهم .. كانـت هـذه المجموعة الصغيرة تطوف المنطقة ليلا وترتب وتنظم ، مما أزعج الإدارة الحاكمة بمدني ، وحاولت أن تتعرف على هويتهم .. وكان هؤلاء الأخوة يمضون أول الليل بنادي الخريجين بواد مدني حتى قبيل الساعة العاشرة ، ثم يأوون الى مـنازلهم لتلـتقطهم سيارة التاكسي يقودها الشقيق/ عوض ويعود بهم قبيل الفجـر . وكان هناك شابان في الإدارة والبوليس (المغفور له عوض الله) نائب المأمـور ، وضابط البوليس أبو بكر العوض (يسكنان مجاورين) لهذه المجموعة . وكانا يقولان لرؤسائهم كل صباح ان هؤلاء المشار إليهم يسكنون مجاورين لهم وأنهـم يتعشـون سـوياً ثم يسمعون غطيطهم حتى الفجر . وهكذا لم يستطع

وفاض الضرع والحمد والشكر لله . كما كان من آثار فيضان ١٩٤٦م العاتي أن تهدمت بعض القرى وتأثرت بعض المزارع (حدائق الفاكهة بصفة خاصة) ببعض الأضرار . وقد كونت حكومة السودان لجانا لجمع التبرعات . وقد كتب المؤتمر مذكسرة لحكسومة السسودان يطلب المشاركة في جمع وصرف مال التبرعات للمتضررين من الفيضانات لضمان حسن توظيفه . وبعد مقابلة بين السيد حسن عوض الله ، سكرتير المؤتمر ، والسيد مدير الخرطوم (عارض مدير الخرطوم بادئ ذي بدء اشتراك المؤتمر بصفة رسمية في تلك اللجان التي أنشأتها الحكومة) توصلا الى الآتي :-

١- يمكـــن للمؤتمر أن يعلن عن جمع التبرعات بواسطته مباشرة وأن يعلن لجانه الفرعية بذلك ، على ان يتحصل على التصديق بذلك من كل مدير مديرية .

٢- لا مانع أن يتبرع المؤتمر بهذا المال من بين المتبرعين ولا يشترط أن يكون هذا التبرع لمديرية الخرطوم خاصة .

٣- يعطي المدير معلومات كافية عن الجمع والصرف وتنشر التبرعات بالصحف

قــــرر المؤتمر ان يبرق لجانه الفرعية ، على طول النيل ، لجمع التبرعات . كمـــا شجع اللجان الأخرى للمساهمة في هذا الغرض النبيل . وقد جمع المؤتمر مـــبالغ لا بـــأس بها ووزعها على المديريات المتضررة عن طريق لجانه ، وتشمل مديسرية النيل الأزرق (النيل الأزرق والجزيرة حالياً) ومديرية الخرطوم والمديرية الشـــمالية (مديـــرية النـــيل والشمالية حالياً) (لم أستطيع الحصول على تفاصيل التبرعات) .

وأخيرا في أكتوبر ١٩٤٦ التقى وفد المفاوضات المصري ، برئاسة اسماعيل صدقي باشا ، وعضوية ابراهيم عبد الهادي باشا (سعديون) وسابا حنا باشا (دستوريون) وعبد الفتاح عمرو باشا ، السفير المصري ببريطانيا ، يقابله الوفد البريطاني برئاسة مستر ايرنست بيفن ، وزير الخارجية ، ولورد استانلي سميث ، كبير المفاوضين البريطانيين بمصر ، ومستر رونالد كامبل ، سفير بريطانيا في مصر ، وعدد من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية برئاسة السير روبرت هاو ، الذي أصبح حاكما عاما للسودان فيما بعد ، والذي كان له دور أمين وإيجابي في تنفيذ اتفاقية فبراير ١٩٥٣م كما سيرد دوره فيما بعد . وبعد مفاوضات متأنية ومطولة بينهما توصلا الى الاتفاقية التي سميت ببروتوكول صدقي/بيفن ، التي تضمنت حق السودانيين في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير في نطاق الوحدة بين السودان ومصر تحت التاج المصري . ولا شك عندي ، كما ذكرت في موقع سابق ، ان مستر بيفن ما كان يمكن أن يوافق على الاتحاد تحت التاج المصري إلا بمفهومه أن هذا التاج هو رمز لاتحاد ينال فيه السودان استقلاله الداخلي الكامل ، تماما كما كان يحدث ويحدث الآن في جميع دول رابطة الشعوب البريطانية . والذي يتابع وقائع جلسات تلك المفاوضات يصل الى قناعة تامة أن هذا كان هو الرأي المتفق عليه بين جانبي المفاوضات . أما حزب الأمة فقد قابلها بالغضب والمرارة ، وقام بمظاهرة من داره الى دار الخريجين بأم درمان ومقر المؤتمر ، وحطم أثاثات الدار والمكتبة ، وضاعت بسبب ذلك أغلب مستندات مؤتمر الخريجين العام . وكان يمكن أن تكون مصدراً رئيسياً للباحثين والمؤرخين لتلك الفترة . ولا شك أن حزب الأمة كان يعمل داخل وخارج المؤسسات من أجل استقلال السودان ولتاج الإمام عبد الرحمن المهدي . ونحن الاتحاديون ، وأن كان يشرفنا أن يكون الإمام عبد الرحمن المهدي رائداً لهذه الأمة ، فهو الإمام الثائر ابن

لقد توتر الجو في السودان عقب إعلان بروتوكول صدقي/بيفن . ولعل مما أثار غضب رجال حزب الأمة ، هو أنه ما أن وصل صدقي باشا الى مصر حتى أعلـــن في المطـــار قوله: (جئتكم بالسيادة على السودان .) صدقي باشا سياسي متمرس ، وهو ووفده متمكنون من القانون الدستوري والقانون الدولي . ولكن لعلـــه كـــان يدرك أن ما حصل عليه لا يرضي طموح المصريين ، وعلى وجه الخصــــوص حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين . ولذلك أدلى بهذا التصريح الخاطـــئ ليكسب عامة الشعب . لكنه فجر قنابل موقوتة في السودان ، كادت تتســـبب في كارثـــة . إذ أحتشـــد الأنصار من كل فج عميق ، وتوتر الجو في العاصمة وأنذر بخطر جسيم . وأخيرا وصل الإمام عبد الرحمن المهدي من الجزيرة أبـــا مســـرعا . وسارع بإصدار بيان الى الشعب السوداني يدعوه لالتزام الهدوء والسكينة . ومن حقه علينا ان نسجل هنا البيان بنصه :

(.. عدت من الجزيرة أبا مسرعا عندما بلغتني أنباء اضطرابات بالعاصمة . وقد أقلقني كثيراً ما وجدته من حالة عدم الاستقرار بين المواطنين . أنكم تعلمون موقفي من مستقبل السودان وتمسكي بمبدأ السودان للسودانيين ونيل الاستقلال التام ، وأنني لا أزال مصراً على ذلك ولن آلو جهداً في سبيل تحقيق هذا المبدأ . ولا شك في أنني سألقي عون كل المخلصين المؤمنين بحقهم من المواطنين في جميع الأحزاب . ولذا أدعوكم جميعا الى تقدير دقة الموقف ومعالجته بروح الإخلاص والتقديـــر وتجـــنب كـــل ما من شأنه أن يوسع شقة الخلاف بينكم ويضاعف المســـئوليات على الذين يعملون لخير السودان . كما أدعوكم الى التزام الهدوء والنظام حتى ينجلي الموقف ، الذي ما يزال غامضا . ولنعمل على جمع صفوفنا للعمـــل في المستقبل لبلادنا . وإنني لواثق ان الجهود التي يجب أن نبدأها الآن ، والـــتي سيساعد الهدوء على القيام بها ، ستؤدي الى نتائج حسنة . وأخيرا أتقدم

بطلب خاص لجميع الأشخاص الذين أتوا الى المدن الثلاث من المناطق الخارجية أن يرجعوا الى محلات إقامتهم بلا تأخير ويستأنفوا أشغالهم الخاصة .)

عبد الرحمن المهدي .

رحم الله الإمام عبد الرحمن المهدي العظيم والأب البر الكريم فلنقتد بسيرته ولنقتف أثره . قبل ان نسترسل في مقاومة حزب الأمة وإدارة حكومة السودان لهذا البروتوكول أو ابتهاج الأحزاب الاتحادية به ، يحسن أن نراجع البروتوكول على ضوء الحوار الذي كان يجري بين المفاوضين وقتئذ ، والذي كان بطبيعة الحال سرياً . فلو لم نكن قد أطلعنا عليه وقتها ، لما حق للاتحاديين ان يبتهجوا ، ولما جاز للاستقلاليين ان يعترضوا على مسألة التاج المصري وحده وفي البروتوكول أمور أخطر من مسألة (تاج الفاروق ..) والأمانة تقتضي أن نتفحص ما ورد في تلك الجلسات كما سجلت في صحيفة الجمهورية وسجلها الأستاذ عبد الرحمن علي طه في كتابه (السودان للسودانيين) .

الجلسة المنعقدة مساء يوم ١٨ أكتوبر ١٩٤٦م :

ذكر مستر بيفن أنه تلقى رسالة صدقي باشا الخاصة بالسودان ، التي طالب فيها بأن تكون العلاقة (رمزية) بين البلدين ، وأنه لم يتبين على التحديد المعنى المقصود بالرمزية في الطلب المصري . فأجاب صدقي باشا أنه قصد بلفظ (رمزية) بيان موقف الحكومة المصرية تجاه مسألة السيادة على السودان . فالمصريون لا يبغون السيطرة لاستغلال تلك البلاد ، ولا يتطلعون الى نفع مادي أو أدبي منها . ولكن هناك مع ذلك وحدة مع التاج المصري ، وحدة رابطة ظلت على الدوام قائمة بين البلدين . كما أن الأمر يحتاج لإيجاد منفذ للشباب المصري الذي يتخرج من الجامعات .

وشـــكى صدقي باشا كذلك من تعمد إهمال النفوذ المصري . وقال أنه لا بد لمصر من أن تضمن ولاء السودان على الدوام لأنه مصدر رخائها .

المحضر يوم ١٩/١٠/١٩٤٦م

استفسر مستر بيفن عن السبب الذي يراد من أجله الآن أحداث تغيير فيما يتعلق بالسـيادة على السودان . فقال صدقي باشا أن الموقف الحالي لا ترتضي به مصـــر . ومن الضروري لها ان تتفق مع بريطانيا على التدابير التي تتخذ للوصول بالسودان الى مرتبة الحكم الذاتي ، ومن حق مصر أن يكون السودان تحت التاج المشـــترك . قال مســتر بيفن إنه إذا نص على سيادة مصر على السودان ، اعتقد الســـودانيون ان بريطانيا العظمى قد تخلت عن مكانتها بينهم . فأجاب صدقي باشـــا أنـــه لا داعي للخوف من ذلك . إذ أن الحاكم العام البريطاني والصيغة البريطانية للإدارة سيظلان كما هما وكل ما سيزيد هو تأكيد بقاء السودان تحت الـــتاج المصري . قال مستر بيفن ان السودان تسوده حالة من القلق وقد تلقى اعتراضات من السودانيين أنفسهم على أحداث تغيير فيه . فقال صدقي باشا أنه هو الآخر تلقى رسائل من السودانيين على النقيض من ذلك . أشار مستر بيفن الى ألقاب ملك مصر السابقة . وسأل عن اللقب الذي يريد ملك مصر أن يلقب به . فأجاب صدقي باشا أن صاحب الجلالة سيلقب بملك مصر والسودان . قال مســـتر بيفن إن المقترحات البريطانية فيما يختص بالحكم الذاتي قد افترض عدم إثـــارة مســـألة الســيادة . ولكن صدقي باشا طلب منه الآن الموافقة على وضع السودان تحت السيادة المصرية قبل النظر في أمر الحكم الذات ي.

فقال صدقي باشا أن هناك أمثلة لأمم متقدمة ككندا لها حق الحكم الذاتي ، رغم خضوعها لتاج مشترك و لم تلق صعوبة في ذلك أو يضايقها هذا الوضع . ويجـــب أن يكون للسودان مركز طبيعي ، لا مركز شاذ . والواقع ان السودان

كـــان بلدا تخضع للسيادة المصرية في ظل نظام خاص . ومن الحق أن يكون له ملـــك وهـــو لم يتلهف على الحكم الذاتي . وعلى بريطانيا ومصر أن يجدا معا الوقت الملائم لذلك .

محضر الاجتماع الثالث ١٩٤٦/١٠/٢٣م

قال صدقي باشا (أن مسألة السودان هي المسألة التي تتوقف عليها المعاهدة بـــرمتها . وإذا كانـــت مصر قد تكفلت بمسئوليات كبيرة في الحرب ، سواء في مصـــر أو في الـــبلاد المجاورة لها ، وبذلت في هذا السبيل تضحيات جسيمة . وعملت على نصرة القوات البريطانية ، فليس بكثير عليها أن تطالب مقابل ذلك بقـــبول وجهة نظرها في مسألة السودان ..) قال مستر بيفن (أنه لا يزال هناك صعوبة قائمة . إذ قد يرتبط الأمر باستشارة السودانيين في مسألة السيادة) فقال عـــبد الهـــادي باشا (إن السودانيين إذا كانوا قد وصلوا الى درجة من النضوج تؤهلهم لتقرير ذلك ، فأجدى بهم أن يقرروا ما يرونه .. على أننا جميعا قد اتفقنا على أنهم ليسوا أهلا لذلك بعد ..) وقال مستر بيفن (انه يرجو أن يشير بصراحة الى ان هـــنالك نقطـــة مهمـــة يجـــب إيضاحها ، وهي: هل هناك ثمة سعي في بروتوكول السودان يحمل المصريين على الاعتقاد في أن سحب القوات من مصر ينطبق كذلك على السودان ؟ وهل سيطلب من بريطانيا الآن إخلاء السودان ؟ إذ انه ما دمنا قد قررنا الانسحاب الآن من مصر ، فقد اصبح من المهم جدا ان تكفـــل جمـــيع الـــتدابير الاستراتيجية في الشرق الأوسط ، وان يكون لبريطانيا العظمى حق استبقاء قوات بالسودان ..) .. فأكد للفور ، كل من صدقي باشا وعـــبد الهادي باشا ، كل التأكيد أن ذلك ليس محلا للبحث سواء في الحاضر أو المستقبل . فمن حق بريطانيا العظمى استبقاء قواتها بالسودان . وأضاف صدقي باشا قائلا انه يؤكد ذلك بوجه قاطع .

انتهى .

لقــد وقفت كثيرا في هذه النقطة الأساسية والأخيرة في هذا الحوار الذي انتهى الى اتفاق صدقي وبيفن . وأرجو أن نحلل معاً هذا الاتفاق لنصل الى نتيجة خاصــة حــول مــن هــو الرابح ومن هو الخاسر ؟ والنقاط الأربعة المثبتة في البروتوكول هي:-

أولا: حق السودانيين في تقرير مصيرهم ، ثم بقاء الإدارة البريطانية الحالية لتطوير المؤسسات الدستورية التي تقود في النهاية الى الحكم الذاتي ، تطوير الخدمة المدنــية لكــي تتأهل لتولي المناصب العليا في الخدمة . وأن لا يســمح في الوقت الحاضر بأي تبديل في نظام الإدارة الحالية حتى تتم استشارة السودانيين في تقرير مصيرهم بالطرق الدستورية (وهذه كلها مكاسب بلا شك للسودانيين لو صدق البريطانيون ما وعدوا ..) يأتي بعد ذلك الاعتراف باتحاد السودان مع مصر تحت الــتاج المصري (الرمزي) كما أكده صدقي باشا مشروطاً ومقروناً ببقاء الجيش الــبريطاني في السودان (إذ أنه ما دمنا قد قررنا الانسحاب الآن من مصر ، فقد أصــبح من المهم جدا تَكَفُّل جميع التدابير الاستراتيجية في الشرق الأوسط وأن تكون لبريطانيا حق استبقاء قواتها بالسودان ..)

لقــد أُذن بوجــود الإدارة الــبريطانية ، كما كانت في السودان ، لتقوم بالــتطور الدستوري البطيء نحو الحكم الذاتي (لشعب لم يبلغ بعد درجة الوعي لتحقيق الحكم الذاتي ..) باتفاق الطرفين ، كما جاء في المحضر السابق ، وبجلاء الجــيش البريطاني من مصر ليستقر في السودان ... فإذن ماذا حققت مصر حتى مــن الجلاء فضلا عن الاتحاد ؟ إذ يمكن للجيش البريطاني المستقر في بور سعيد وغيرها أن يتجه الى حلايب وحلفا ومواجهاً لمدينة السويس ولخزان أسوان . ثم يمكن أن يظل مستقرا في الخرطوم عاصمة السودان ، ويمكن أن يتمركز أيضا في

جوبا وتوريت وياي لحماية المستعمرات البريطانية جنوب السودان ... أقول لقد خسرت مصر بهذا البروتوكول كل شيء ، وكسب السودان بعض الشيء ولو مظهريا ، ولكنه وقع تحت احتلال جديد مكثف ، لا يعلم إلا الله كيف يمكن التخلص منه مستقبلا .

ابتهجت الأحزاب الاتحادية وما كان يجوز لها ان تبتهج ، لو كانت قد علمت بجلية الأمر . وغضبت الاحزاب الاستقلالية ، وحزب الأمة بوجه خاص ، بقيادة الإمام عبد الرحمن المهدي ، بسبب التاج ولم تكن تدرك الأمر الأكبر والأخطر .

سافر الإمام عبد الرحمن المهدي الى لندن عبر القاهرة ليعارض اتفاقية صدقي/بيفن ، التي قررت اتحاد مصر والسودان تحت التاج المصري ، ويرافقه السادة محمد الخليفة شريف ومحمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي ودكتور بشير محمد صالح . وفي مصر تقابل السيد/ الإمام عبد الرحمن المهدي مع المشير هيوبرت هدلستون ، حاكم السودان العام ، وبعد حديث ودي بينهم ، قال الحاكم العام للسيد الإمام : ز أرجو أن تعلموا انه ليس في مقدوري ان أرتبط بعدم الإدلاء ببيان في الخرطوم قبل عودة السيد . غير أن أي بيان يقال سيرمي الى وضع البروتوكول المزمع في مدلوله الحقيقي ويؤكد أن السيادة المصرية الاسمية ، إذا تم الاتفاق عليها بين الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية ، لا تمنع حق السودانيين في الانفصال عن التاج المصري ، متى أراد السودانيون ذلك عندما يحين الوقت لاختيار مستقبلهم السياسي ..) ووصل السيد/ الإمام عبد الرحمن المهدي لإنجلترا . وفي يوم ٢٨نوفمبر١٩٤٦م ، اجتمع سيادته مع المستر اتلي ، رئيس وزراء بريطانيا ، في مقر رئاسة الوزراء . وبعد كلمات الترحاب والمجاملة تحدث سيادة الإمام حديثا مسهباً أشار فيه الى تضحيات السودان أثناء الحرب ،

والي ثقــته في وعود بريطانيا بالسير قُدُماً نحو الحكم الذاتي ، ثم الاستقلال التام للســـودان ، وخيـبة أمله لنقض بريطانيا لتلك العهود بالاتفاق مع صدقي باشا الأخير . كما أشار الى التصريح الذي أدلى به صدقي باشا والى خطاب العرش في الـــبرلمان المصري (بأن الحكومة المصرية ستعمل على تهيئة السودانيين للحكم الذاتي تحت التاج المصري ..) ومعنى ذلك أن مصر لا توافق على أن يكون هدف الســـودان هو الاستقلال الكامل ، بل الحكم الذاتي . وهذا في حد ذاته يخالف التصـــريح الذي أدلى به المستر بيفن ، وأكده الحاكم العام في المجلس الاستشاري لشـــمال الســـودان . وفحـــواه إن الحكومة الإنجليزية تهدف الى إنشاء حكومة ديمقراطية حرة في السودان ، تقرر بمحض إرادتها علاقتها مع مصر وبريطانيا ..الخ (نجد الحديث في كتاب الأستاذ عبد الرحمن علي طه السودان للسودانيين صـــ (٤١ــ٤٤):-

المســـتر أتلـــي: إني أشكرك على بيان وجهة نظر السودان ، إن الشعب الإنجليزي وحكومة العمال يهتمون أعظم الاهتمام بمسألة السودان . إني أعرف كـــيف وقـــف السودان وحده في الأيام العصيبة ، وأعلم كذلك إن السودانيين يـــتطلعون الى الحكـــم الذاتي ، ثم الاستقلال التام وأن يكون لهم الحق في تقرير مصيرهم . نحن اعترفنا بحق السودان في تقرير مستقبله . وانتم تعلمون انه بموافقة الحكـــومة الإنجليزية أنشئت المؤسسات الدستورية . وأن حاكم السودان العام ، السير هيوبرت هدلستون ، عنده تفويض حكومتنا للتشاور مع زعماء السودان .

الســـيد الإمام: هذا طبيعي . ولكننا نأسف أن يجيء بيان صدقي باشا متنافياً مع ذلك .

المستر أتلي: إن البروتوكول لا يغير في وضع السودان الحالي أو في إدارته.

السيد: ولكن مسألة السيادة .

أتلــي: إنك تثير كلمة قانونية قضى علماء القانون الأسابيع والشهور في تفسير معـناها ، حيث يفسرها بعضهم بأنها تعني السلطة المطلقة لصاحب السيادة كي يفعل ما يشاء .

السيد: هذا هو المعنى المفهوم في الشرق .

اتلي :ولكن في أوروبا فسرت تفاسير كثيرة مختلفة .

السيد: آسف ، إن الشرق لا يفهم تلك التفاسير .

اتلي: يجب أن يفهم ذلك في الشرق أيضاً لأننا نعيش معا .

السيد: لا توجد في مصر ديمقراطية بالمعنى المفهوم في الغرب . وإذا كان الجواب بالنفي فكيف حصل ذلك مع أن الشرق والغرب يعيشان معاً ؟ إن صدقي باشا وملك مصر صرحا بالسيادة على السودان ، وان مصر ستجد إزاء هذا التصريح الباب مفتوحاً للدعاية في السودن ، وإن أول ما تفعله هو الدعاء لملك مصر في المساجد .

اتلي : ألا يمكن أن تفعل مصر ذلك الآن؟

الســيد: إن الدعاء كان لخليفة المسلمين التركي . وقد أوقف بعد الحرب العالمية الأولى .

اتلــي : إن البروتوكول المقترح يبقي على الوضع الحالي ، وإن اتفاقيتي ١٨٩٩/ ١٩٣٦م ستظلان نافذتي المفعول ، وستظل الإدارة الحالية على ما هي عليه إلا فـيما يخـتص بالتغـييرات الـتي تتم بين السودانيين والحاكم العام . وسيمنع الـبروتوكول أي تدخل مباشر من جانب مصر في السودان ، وإن كلمة سيادة سوف لا تظل في البروتوكول .

وقــد أسـهب اتلــي في هــذا الجانب ليطمئن سيادة الإمام الى ان هذا البروتوكول لا يؤثر في وضع السودان الحالي ولا في حقه في تقرير مصيره .

السيد: إن الشعب السوداني ينتظر نتائج رحلتي الى بريطانيا . فما هي هذه النتائج ؟

اتلــي: مــن رأيي أن تخبر الشعب السوداني بأن البروتوكول لا يغير من الوضع الحالي .

السيد: كلمة العلاقة هذه لو فسرتموها لنا ، فان ذلك سيساعد كثيرا على تهدئة الخواطر في البلاد .

اتلــي : طــبقا للتاريخ ، فان حاكم السودان العام يعينه ملك مصر بتوصية من حكومة جلالة الملك ، وكذلك حق رفع الأعلام . هذه مظاهر تدل على الحالة القائمة .

السـيد: إن الحكم الثنائي محل مخاوفنا لان المصريين يستغلونه لمصلحتهم .

اتلي : ولكن الحكم الثنائي حقيقة قائمة .

الســيد: نــود ان لا يسمح بشيء من شأنه ان يغير هذه الحالة إلا إذا كان في مصــلحة الســودان واستقلاله ، وان الخطر ان يسمى ملك مصر (ملك مصر والسودان) .

اتلي : قد سمي ملك هذه الجزيرة ملك فرنسا لمدة قرنين ، ولكن فرنسا لم تعترف بذلك الشيء ، وأشهد أن أخلاقنا تختلف عن أخلاق الفرنسيين .

السيد: أني مخلص لشعبي . فلا يمكن ان أخدع السودانيين . ولسنا الآن في ذلك العصر الذي تشير إليه ، ولكننا في القرن العشرين الذي انتشر فيه الوعي السياسي في كافــة البلدان ومنها السودان . وكنا نظن ، بل نعتبر ان مصر ستفطن لهذه الحقــيقة فتساعد السودان على نيل حريته واستقلاله ، ولكن مصر وبكل اسف تطالب الآن بأكثر مما كان لها في الماضي .

اتلي : سوف لا يزيد على ما كان في الماضي ، ولكن هناك أشياء قائمة ، كتعيين الحاكم العام . وعا ان هذه الأشياء قائمة فستقرّها أي محكمة دولية .

السيد: أي محكمة دولية لا يمكن ان تقر ذلك بعد ان ثبت حق الشعوب في تقرير مصيرها .

اتلي : لو نظرت أي محكمة في الحقائق كما هي ، فسوف ترى ان لمصر حقوقاً في السودان نظرا للمعادلة القائمة .

السيد: ان المعادلة القائمة ليست أبدية . ولكن تكون لها قوة أو لقاء أمام مطالب الشعب القومية . وليس لمصر ان تسترق شعباً آخر ، على أني في الوقت ذاته أقدر اهتمام مصر ولن نعترض على حصتها وحقها فيه .

اتلي: مهما كان من حق لمصر في السودان ، فهو لا يتنافى مع حق السودانيين في تقرير مصيرهم .

السيد: كان هذا الحق يرمز له بالعلم . أما الآن فإن إضافة الاسم أو اللقب ستقوى الدعاية المصرية في المساجد وغيرها .

اتلي : هل لا يمكن أن يحمي السودانيون أنفسهم من ذلك ؟

السيد: ما هي الوسائل ؟ أوضحها وأعدها بأن يوجد للسودان على الفور كيان يلتف حوله السودانيون .

أتلي: يجب التعاون .

السيد: يجب أن توجد أسس قوية يبنى عليها صرح التعاون ، لان الوعود أصبحت لا تفي بالغرض .

اتلي : إن هذه الأسس موجودة في الإدارة القائمة .

السيد: إن هذا لا يكفي . والسيادة و إن كانت رمزية إلا ان البروتوكول أدخل عليها تغييرا يتعارض كل المعارضة مع كيان السودان القومي ومصلحته الشعبية

اتلي : ان للسودانيين الحق في تقرير مصيرهم.

السيد: متـــــــــــــــى ؟

اتلي : يترك للسودان وعليكم ان تتعاونوا .

السيد : ماذا أقول للسودانيين عند عودتي.

اتلي : أرى هنالك صعوبة في الرد على ذلك ويمكنك ان تقول لهم ما ذكرته .

انتهى

لقــد رأيــت ان انقل هذا الحوار بنصه عن كتاب السودان للسودانيين . ولست اشك في تسجيل الاستاذ الكبير عبد الرحمن علي طه ، لأنه كان المترجم لهذا اللقاء . وانقله عن مترجمه كما أردت أن أنقله بنصه ، ليحلله القارئ في أناة وتمهــل . أما النتيجة التي وصلت إليها شخصيا فهي أن سيادة الإمام كان يركز في حديثــه علــى مسألة التاج التي يرى أن السودان أحق بها . وما كان يدرك التفاصــيل الأخرى المتعلقة باحتلال الجيش البريطاني للسودان عوضاً عن الجلاء عــن مصر . أما مستر اتلي ، رئيس وزراء بريطانيا ، فهو يعلم ان بريطانيا بهذا الاتفــاق قــد نالت كل ما تريد ، وأنها لم تعط مصر سوى التاج الرمزي نظير ســيطرتها الكاملة على السودان . ولذلك فأن بريطانيا لا يمكن ان تتزحزح أي تزحــزح عن هذا البروتوكول .. على انه ما ان بدت تنكشف بعض تفصيلات هذا البروتوكول ، عندما عرض صدقي باشا الأمر على البرلمان ، حتى وجد هذا البــروتوكول المعارضة الشديدة ، من السودانيين استقلاليين واتحاديين – عارضه حــزب الأمة منذ البداية ، مدعيا ان بريطانيا قد باعت البلد متخلية عن وعودها

الســـابقة للســـودانيين ، وأعلن عن اعتراضه للمجلس الاستشاري . وعارضته حكومة السودان وطالبت الحكومة البريطانية بتصحيح الوضع . وقد اضطر المستر اتلـــي ان يـــدلي بالتصريح التالي لمجلس العموم البريطاني:- (لقد وجب عليَّ أن أؤكد لهذا المجلس ان تبادل وجهات النظر بين زميلي وزير خارجية بريطانيا وبين رئـــيس وزراء مصر قد جرت على أسس شخصية بحتة ، ولم تتعد مرحلة تلمس الخطى الملموسة الى رأي ما . ولم تكن مفاوضات بأي حال من الأحوال . وقد جـــرت هذه المفاوضات بتعهد مسبق من الجانبين ان تظل سرية وأنها لا تلزم أياً من الحكومتين بما جرى فيها وما يترتب عليها . ويؤسفني غاية الأسف ان تظهر معلومات غير دقيقة وغير مكتملة في الصحافة ..) وفي إجابة على سؤال إضافي من أحد الأعضاء أضاف المستر اتلي:

(أنـــه لا تـــبديل للوضع الراهن لإدارة حكومة الســودان ، وفي التطورات الدســـتورية الـــتي تســـير قـــدما الآن . كما أنه ليس هناك ما يحول دون حق السودانيين في تقرير مصيرهم ..) انتهى (وقائع مجلس العموم البريطاني ٢٨/١٠/١٩٤٦م)

ومـــن الجانب الآخر ، وعندما كاد صدقي باشا يعرض الأمر على البرلمان المصري ، أعلن الســيد إسماعيل الازهري رئيس وفد السودان بمصر معارضته لهذا الـــبروتوكول علـــناً وفي الصـــحف المصرية ، التي كان بعضها قبل ذلك يشيد بالبروتوكول (راجع جريدة الرأي العام في ٢١نوفمبر ١٩٤٦م) . ولم يلبث هذا البروتوكول ان أسقطه مجلس الشيوخ المصري غير مأسوف عليه ، ولم يلبث دولة صدقي باشا قليلا حتى استقال من الحكومة ، بعد ان اقتنع ان البريطانيين خدعوه وان المصريين والسودانيين معا خذلوه .

عودة لما حدث داخل السودان

تحركنا لجنة المؤتمر التنفيذية في سبتمبر ١٩٤٦م بعد ان وفقت في حل مشكلة مزارعي الجزيرة ، مما أكسبها شعبية كبيرة . وبعد ان أعدّت مؤتمر اللجان الفرعية السنوي في عيد رمضان المبارك ، ووجدت تأييده ومساندته ، بدأت تعدّ للاجتماع السنوي لمؤتمر الخريجين . وهنا رأى حزب الأمة انه قد يكون من الأوفق العودة لمؤتمر الخريجين العام ، بعد مقاطعة دامت حوالي العامين ، بأمل السيطرة عليه ، ولكي يتماشى ما أمكن معه ويتوافق مع المؤسسات الدستورية الحالية والمرتقبة . وفي اجتماع الهيئة الستينية بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٦م ، عرض على الهيئة الاقتراح المقدم من حزب الأمة بتكوين لجنة اختصاص من جميع الاحزاب للإشراف على انتخابات المؤتمر القادمة . وقررت الهيئة ان يكتب لحزب الأمة بالموافقة ، على أن تستعين اللجنة التنفيذية بأربعة أشخاص من كل حزب للإشراف على الانتخابات وعلى ان يترك للجنة التنفيذية اختيار الأشخاص من قائمة المرشحين لكل حزب . وبعد التشاور مع الاحزاب وافقت اللجنة التنفيذية على لجنة الإشراف هذه . وقد بلغ عددهم حوالي الخمسين عضوا ، علماً بان هذا كان هو الإجراء المتبع في كل الانتخابات السابقة . وقد كانت مهمتهم قاصرة على مجرد مشاهدة ومراجعة الفرز ، بإشراف رئيس وسكرتير المؤتمر ومن يستعين بهم من أعضاء اللجنة والهيئة .

بدأت ترد طلبات التحاق للاشتراك من حزب الأمة ، بلغت ٣٢٥٨ طلباً جديداً ، يقابلها من الاحزاب الاتحادية ٦٢٣٤طلباً ، وكان آخر ميعاد لقبول الاشتراكات للمؤتمر للدورة هو اشتراكات أعضائه الجدد وبعض القدامى . ولكن وضح ان حزب الأمة قد قرر في النهاية عدم خوض الانتخابات . فقد ورد للجنة التنفيذية للمؤتمر خطاب من اللجنة الفرعية بكوستي ، يشير الى تصريح أدلى به السيد الطيب عبد الله ، سكرتير اللجنة الفرعية ، مفاده أن حزب الأمة

قـــد بيت النية ووطد العزم على مسح المؤتمر من الوجود ، بان يخوض المعركة ، أجاب المؤتمر طلباته أو لم يجب ، وأنه سوف لا يخوض المعركة الانتخابية فحسب ، بل انهم ينوون أن يخوضوا معركة دامية ، فتكون هناك فوضى وسوء نظام حتى تتدخل الحكومة وتدّعي ان المؤتمر أصبح أداة للفوضى وسوء النظام لتقضي عليه ويهوي سريعا . كذلك وصلت للجنة تقارير من لجانها الفرعية بكوستي والأبيض والحصاحيصا ومنها تصريح سكرتير حزب الأمة في الحصاحيصا ، الأستاذ مختار الأصـــم ، بـــأن حزب الأمة أعد المشانق لمخالفيه في الرأي . وكذلك الشغب والاســـتفزاز الذي حدث بأم درمان ليلة الخميس التاسع والعشرين من أكتوبر ، والذي أبلغ به البوليس ، والسيد بابكر الديب مدير الأمن ، صبيحة الجمعة ٢١/١٠/١٩٤٦م (راجـــع وقائـــع الجلسة الخامسة والخمسين للجنة المؤتمر التنفيذية بـــتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٦م) وكان السكرتير الإداري قد أرسل خطابا للمؤتمر بـــتاريخ ٨/١٠/١٩٤٦م طالب فيه المؤتمر بوجوب اتخاذ الحيطة لحفظ الأمن في الانـــتخابات . وقد رد عليه المؤتمر رداً تضمن الإشارة الى هذه الحوادث السابقة وتبليغها للمختصين عن الأمن و لم يجد أي استجابة منها .

بـــناء على كل ما تقدم وفي اجتماع الهيئة الستينية بتاريخ ١/١١/١٩٤٦م تقدم رئيس الاجتماع بما يلي:-

لقـــد كـــان في نية لجنة المؤتمر التنفيذية ان تجرى انتخابات المؤتمر للدورة القادمـــة في جـــو هـــادئ يكفل الأمن . وبذلت اللجنة كل ما في استطاعتها لاستتباب الأمن . فكونت لجنة مؤقتة للنظر في صحة العضوية . ولكن حوادث الشـــغب والإخلال بالأمن التي قام بها حزب الأمة وأنصاره تحت سمع الحكومة وبصرها ، خصوصا بعد أن نبه المؤتمر الحكومة لذلك . ومع الأسف لم يبدوا من الحكـــومة ما يدل على أنها مهتمة لذلك . لكل هذه الأسباب فقد قررت اللجنة

التنفيذية مدّ هذه الدورة لعام مقبل وتعديل المادة الثامنة من الدستور . وهاهي تعرض الأمر على الهيئة الستينية .

ناقشت الهيئة الاقتراح ووافقت عليه بالإجماع . وكان الحضور ٤٣عضواً ، وهو عدد يتجاوز ثلثي أعضاء الهيئة ، الذي ينص عليه الدستور لإجراء التعديل ، علماً بأن الغياب عن تلك الجلسة ، باستثناء أعضاء الوفد بمصر ، لم يتجاوز السبعة أعضاء ، هم: عبد الله شداد ويوسف الريح وصلاح الدين محمود وعلي طالب الله ومحمد سعيد القباني ومصطفي طه والنور إبراهيم . وبذلك اعتبرت الهيئة الستينية المنتخبة في ١١ذي الحجة ١٣٦٤هـ الموافق ١٦نوفمبر ١٩٤٥م ، هي نفس الهيئة للدورة الجديدة ١١ذي الحجة ١٣٦٥هـ الموافق ٤نوفمبر١٩٤٦م . ثم اجتمعت الهيئة الستينية مساء اليوم التالي ١٩٤٦/١١/٥ للاستماع لخطاب الدورة ومناقشة حسابات المؤتمر واعتماد مبلغ ١٣٢٤ جنيه لمدرسة كسلا الوسطى ، كما وافقت على تخويل اللجنة التنفيذية الصرف من المال الاحتياطي ، الذي تجاوز الخمس سنوات ليصرف منه على المدارس ، وفقاً لقانون مال التعليم . وأخيرا منحت الهيئة الستينية الثقة للجنة التنفيذية السابقة للاستمرار للدورة الجديدة ، ثم اجتمعت اللجنة في اليوم التالي وأقرت المكتب الجديد على الوجه التالي:- السيد اسماعيل الازهري رئيسا ، والدكتور عبد الوهاب زين العابدين سكرتيرا عاما ، والأستاذ علي حامد مساعداً للسكرتير ، والأستاذ حسن أبو جبل أمينا للصندوق . وتقرر الكتابة للجان الفرعية واطلاعها على كل تطورات القضايا السياسية والحوادث الهامة . وفي اجتماع مشترك للهيئة الستينية واللجنة القومية ، تقدم الاستاذ محمود الفضلي ، مندوب المؤتمر للدعاية في إنجلترا ، بتقرير عن تطورات القضية في مصر وإنجلترا . كما اختير الأستاذ مبارك زروق للطواف على الأقاليم للدعاية وشرح الموقف السياسي ولجمع التبرعات لوفد السودان .

في اجتماع الهيئة الستينية المشترك مع الجبهة الوطنية استمع المجتمعون إلى بيان من السيد عبد الله ميرغني ، سكرتير وفد السودان ، عن تطورات القضية .. وعلى ضوء هذا البيان قرر المجتمعون:-

١ - أن يرعى المؤتمر ان يعمل وفد السودان على قطع المفاوضات البريطانية المصرية لأن استمرارها يفوت الفرصة الحاضرة .

٢ - أن يرحب المؤتمر تقديم القضية الى مجلس الأمن على أساس (الجلاء عن وادي النيل) .

٣ - أن يمثل وفد السودان في مندوبي مصر لمجلس الأمن .

٤ - أن يعتبر يوم ١٩يناير ١٨٩٩م (يوم توقيع معاهدة ١٨٩٩) يوم حداد عام في البلاد .

٥ - العمل على جمع مال للوفد المسافر الى مجلس الأمن لعرض قضية الجلاء عن وادي النيل .

ثم تقرر في جلسة تالية استدعاء الوفد المقيم في القاهرة الى السودان ، باستثناء السيد الرئيس ومن قد يصحبه الى نيويورك ، على أن يكلف الاستاذ على البرير ، بحكم إقامته في مصر وشخص واحد آخر ، ليكونا الصلة بين الخرطوم والقاهرة ونيويورك .

كان المؤتمر قد تقدم وطلب من حكومة السودان إرسال مبشرين للدين الاسلامي في الجنوب ومنطقة جبال النوبة ، أسوة بالتبشير المسيحي القائم هناك ومستندا الى مذكرة مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢م . وقد رأت حكومة السودان ان تدخل في مغالطة جانبية . فأثارت ان هيئة المؤتمر الحالية غير منتخبة وان تعديل الدستور بيقائها لدورة جديدة غير قانوني . وقد حددت اللجنة الطلب بحقها في إرسال مبشرين للجنوب ورفضها مناقشة دستوريتها لانها تعتبر ذلك من شئون

المؤتمر ، وانها ستضطر الى الإعلان على أوسع نطاق رفض الحكومة السماح لبعثة التبشير الاسلامي . وجدير بالذكر انه رغماً عن رفض الحكومة لهذه المسألة ، فقد ارسلت بعثات تبشيرية متطوعة بالجنوب والجبال ، إحداها بقيادة الشيخ محمد الأمين القرشي ، طيب الله ثراه ، وبعثات أخرى كثيرة قام بها الختمية باسم سيادة السيد علي الميرغني رضي الله عنه .

والواقع ان مغالطة حكومة السودان بشأن دستورية الهيئة أمر لا مبرر له . ومما كان يمكن ان يشار إليه لولا مسألة البعثة التبشيرية هذه . فإذا كانت الهيئة الستينية لمؤتمر الخريجين هي بمثابة برلمان ، وكم من برلمانات مدت حياتها لفترات إضافية ، من ذلك البرلمان البريطاني نفسه أثناء الحرب وغيرها . وهاهو برلمان المملكة الأردنية الهاشمية يستمر لمدة عشرين عاما حتى وقت قريب ، ولم يشكك أحد في مشروعيته ودستوريته .

وفي يوم ٤٩/٨/١١ اطلعت اللجنة على سفر الرئيس اسماعيل الازهري ، بصحبة الاستاذ ابراهيم المفتي ، الى نيويورك لمتابعة عرض قضية السودان على مجلس الأمن . وقد لحق بهما السيدان عمر الخليفة عبد الله واللواء حامد صالح باشا ، كما سافر أيضاً وفد حزب الأمة الى هناك ، برئاسة الصديق المهدي ، بصحبة السيد/ محمود فهمي النقراشي باشا ، رئيس وزراء مصر الى نيويورك لعرض القضية . كما سافر الوفد الاتحادي والاستقلالي لعرض وجهة نظر كل منهما لكسب القضية . وركز النقراشي باشا في جلسات مجلس الأمن العشر على الحق التاريخي والأزلي لمصر في السودان . وقد اخطأ في تقديري عندما ركز على هذا الحق الأزلي وعلى اعتبار السودان جزءا من مصر ، بل مديرية من مديرياته ، وعبّر بنفس أسلوب محمد علي باشا الكبير . واعتقد انه لو كان قد وافق على الاتحاد بين شطري الوادي ، كرغبة ومصلحة مشتركة بين المصريين

وأغلبية السودانيين ، خصوصا وقد وجد سنداً من زعيم الختمية ، حين أشار الى ان وفـــد حزب الأمة لا يمثل إلا أقلية في السودان ... أعتقد انه لو كان قد أتخذ هـــذا المسلك لوجد القبول . وهو يدرك بطبيعة الحال ان الحقوق المكتسبة وحق الفـــتح وغيره لم تعد عملة سائدة في المحافل الدولية ، التي أصبح من أول مبادئها حـــق تقريـــر المصير للشعوب المستضعفة . ومن جانب أخر لم يستطيع الجانب الـــبريطاني ان يقـــنع أعضاء مجلس الأمن ان الأسلوب البطيء ، الذي تسير عليه حكـــومة السودان ، يبشر بوصول السودان الى الحكم الذاتي والى الاستقلال في نهاية المطاف . وعليه لم يكن من بد أن يعلق مجلس الأمن قضية السودان الى أجل غير معلوم .

وعاد النقراشي باشا الى مصر كما عاد وفد الأمة والاتحاديون الى الســودان دون نتيجة محددة .

حكومة السودان تتحرك

قلنا إنّ الحكومة اقترحت في عام ١٩٤٦م قيام لجنة تعنى بالإصلاح الإداري ، وذلك بوضع اقتراحات إلى قيام جمعية تشريعية . وقلنا إن مؤتمر الخريجين رفض المشـــاركة في هذه اللجنة . وعند تعثر المفاوضات البريطانية المصرية في مصر ، وقـــبل اســـتئنافها هناك ، أدلى المستر بيفن ، وزير الخارجية البريطاني ، ببيان في مجلـــس العموم البريطاني ورد فيه ما يلي:- (أن حكومة صاحب الجلالة ليس لها أي هدف في السودان غير رفاهية مواطنيه ، كما اتفق عليه بين حكومة صاحب الجلالـــة البريطاني وحكومة مصر في اتفاقية عام ١٩٣٦م ، وهو هدف لا يمكن تحقيقه بغير وجود إدارة مقتدرة ومحايدة في السودان . ومن أغراض هذه الإدارة تكوين مؤسسات بالقطر تمضي قدماً نحو الحكم الذاتي ، الذي يهدف في النهاية إلى استقلال السودان . وهذا الإصرار يستدعي الإسراع بتمكين السودانيين من تحمل أعباء اكبر في إدارة وحكم السودان ::)

وعند نهاية الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري في ١٩٤٦/٤/٢١م أعلن الســـكرتير الإداري ، نـــيابة عن الحاكم العام ، بياناً أعلن فيه قيام هذه اللجنة برئاســـة الســـكرتير الإداري وعضوية ثمانية أعضاء آخرين ، من كبار الموظفين البـــريطانيين ، وثمانية أعضاء يمثلون المجلس الاستشاري (جلهم من حزب الأمة) وثمانـــية أعضاء يمثلون المصالح والمؤسسات الســـودانية المختلفة ، الغرف التجارية وأصـــحاب المشاريع الزراعية الكبيرة ...الخ ، ثم ثلاثة أعضاء يمثلون حزب الأمة وعضو يمثل حزب القوميين وآخر يمثل حزب الأحرار . وقامت حكومة السودان بدعايـــة واسعة لقيام هذه اللجنة ، وبذلت مجهودا خارقاً لتمثيل كل الفعاليات والأحـــزاب ، غير أنّ الاحزاب الاتحادية رفضت الاشتراك . ومما يوسف له ان كـــبار الخريجين ، المنتسبين للأحزاب الاتحادية ، قد اشتركوا في اللجنة مما جعل حكـــومة الســـودان تدّعي ان الختمية قد اشتركوا في اللجنة ، وأنّ الاشقاء قد

انعزلوا .. وأدلى رئيس المؤتمر بتصريح في مصر ، فضح فيه أغراض وأهداف هذا التكوين ، نشرته صحيفة صوت السودان في عددها الصادر ليلة ٢٥ ابريل ١٩٤٦م ، مما أثبت بوضوح ان إدعاء السادة الأربعة وإدعاء حكومة السودان أيضا بأنهم يمثلون الأكثرية إدعاء باطل .. واستثار هذا الأمر صحيفة (سودان ستار) البريطانية فهاجمت سيادة السيد علي الميرغني لتأييده ودعمه لحزب الاشقاء

توصيات لجنة الاصلاح الإداري

تمثلت أهم توصيات اللجنة في الآتي:-

١) قيام جمعية تشريعية لعموم السودان تحلّ محلّ المجلس الاستشاري ومجلس تنفيذي يحلّ محلّ مجلس الحاكم العام .

٢) منح اختصاصات واسعة للجمعية التشريعية والسير بها على النمط البرلماني للوصول بالبلاد أخيرا الى برلمان سوداني ، يتمتع بكل سلطات البرلمانات

ولما كانت هذه المقترحات قد وردت بعد فشل مفاوضات صدقي/بيفن مباشرة ، فقد رأت حكومة السودان أن تذيعها وتنشرها على أوسع نطاق ، بأمل أن تستقطب جميع السودانيين بمختلف أحزابهم ، بعد ان يكونوا قد يئسوا كلهم وأصابهم الإحباط أثر فشل المفاوضات . وما دفع حاكم السودان العام شخصياً ان يذيع من (هنا أم درمان) هذه الأهداف أنه أعتبرها خطوات عظيمة نحو تحقيق استقلال السودان . ورحب معاليه بالعناصر التي رفضت دخول اللجنة سابقا ، وجعل الباب مفتوحا لها لتلحق بالركب . ولا شك ان المزية الوحيدة في هذه التوصيات هي أن تمثل الجمعية التشريعية السودان ككل ، وليس شمال السودان فقط . أما إذا تفحصنا بقية بنودها ، كما أجازها المجلس الاستشاري فيما بعد ، نجد أن المجلس التنفيذي المقترح ، والذي رأى ان يحلّ محلّ الحاكم العام ويتكون

أساسا من الموظفين البريطانيين ، السكرتير الإداري والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والقائد العام البريطاني وثلاثة بريطانيين آخرين دائمين أو مؤقتين ، حسب مقتضيات الأحداث ، يقابلهم ثلاثة أو أربعة سودانيون في المجلس التنفيذي ، ثم آخرون في منصب وكلاء وزارات ، أغلبهم ليسوا أعضاء في المجلس التنفيذي ، فضلا عن كونهم من كبار الموظفين .. وأهم كل ذلك ، فان المجلس التنفيذي ، بحكم تكوينه ، ليس مسئولا أمام الجمعية ، بحيث يمكنها ان تسحب الثقة منه ، مثلا ، وأن أغلب أعضائه أعضاء غير منتخبين وغير ذلك من المثالب ، مما دفع الأحزاب الاتحادية ، بصفة خاصة ، والشعب السوداني ، بصفة عامة ، ممثلا في طلبته وعماله وفئاته الأخرى ، الى مقاطعة الجمعية التشريعية ومقاومتها بكل الوسائل مما سيأتي تفصيله في موقعه .

عموما فقد أجاز المجلس الاستشاري هذا التشريع ، وقدمه معالي الحاكم العام الى دولتي الحكم الثنائي في أغسطس عام ١٩٤٧م لأخذ موافقتهما .

وهكذا وافقت حكومة مصر على مبدأ إعطاء الحكم الذاتي للسودانيين . غير أنها اعترضت على المشروع لأسباب منها: أنه لا يعطي القدر الكافي من المسئولية للسودانيين ، وأن حكومة السودان ستظل مسيطرة على سيادة السودان عن طريق كبار المسئولين البريطانيين في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، كما اعترضت على عدم تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي ، وطالبت بأن يكون عددهم مساوياً لعدد البريطانيين في المجلس . وكونت لجنة تنسيق بين إدارة حكومة السودان وبعض المختصين المصريين وتقدمت بتوصياتها للحكومة المصرية .. غير أن مجلس الشيوخ المصري رفض المشروع روحاً ونصاً . وفي الرابع عشر من يونيو عام ١٩٤٨م خوّلت الحكومة البريطانية معالي الحاكم العام التصديق بقيام الجمعية التشريعية . وسنعود الى قيام الجمعية التشريعية وظروفها بعد

استعراض الأحداث الوطنية عامي ٤٧و ١٩٤٨م ، وعلى وجه الخصوص التحرك الكبير في أوساط العمال في تلك الفترة .

عمال السودان في المعركة

بعد نجاح المؤتمر في حلّ قضية مزارعي مشروع الجزيرة جزئيا ، وباستعراض نشاطات الإضرابات العمالية في السودان ، التي ترجع الى عام ١٩٣٠م وما تبعها مـــن إضرابات عمالية طوال الفترة اللاحقة ، وعلى وجه الخصوص الإضرابات المـــتعددة التي حدثت في الأعوام ١٩٤٢/٤٠م في منشئات ومؤسسات متعددة ، رأى المؤتمـــر انـــه لا بد ان يوثق الصلة بينه وبين العمال في جميع المرافق ، دعماً لحقوقهم المبعثرة من جهة بعد أن وصلت مرتباتهم الى درجة يرثى ، لها مقارنة مع ارتفـــاع تكاليف المعيشة في النصف الثاني من الأربعينات ، ولكي تربط حركة العمال النضالية مع الجهاد الوطني ضد المخططات البريطانية . ولا أدّعي هذا ان المؤتمر هو وحده الذي دفع العمال إلى النشاط النقابي ، فقد بلغ الوعي السياسي درجـــة مـــتقدمة في صفوف العمال ، كما تأثر العمال بالقوانين التي أصدرتها حكـــومة العمال في بريطانيا ، فأعطت العامل البريطاني حقوقا ممتازة في تكوين نقاباتـــه واتحاداتـــه وحصـــوله على حقوقه في كل المستويات . كما ان وضعه الاقتصـــادي المـــتدني ، مقارنة بالحالة المعيشية كما أسلفت دفع العمال (المارد الجبار) كما كنا نسميه ، للقيام بالاحتجاج والاعتصامات وإضرابات متعددة ، حققت له بعون الله الكثير من المطالب وأكسبته الاعتراف بحق تكوين النقابات والاتحادات مما سيرد ذكره . قلت سابقا أننا كنا قد اتصلنا باللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين وبرؤساء العمال وقتئذ ، وبالشاب الشجاع الهمام ، الشهيد قاسم أمين . كمـــا ان العمـــال بقـــيادة السـيد/ احمد السيد سلام ، كانوا مع طلبة جامعة الخرطوم ، برئاسة الدكتور عبد القادر مشعال ، المكون الأساسي للجبهة الوطنية الـــتي ساندت المؤتمر قبل وبعد تكوين وفد السودان من جميع الاحزاب ، الذي

سافر لمصر للاشتراك في المفاوضات المصرية البريطانية . ومذ ذلك الوقت تكونت الصلة الوثيقة اللصيقة بين المؤتمر والعمال ، ومن جانب آخر ، فقد كونت سنوات الحرب مجالا واسعا للاستخدام بين طبقة العمال ، بوجه خاص ، للتجنيد وغيره ، أعطوا مرتبات ومكافآت مجزية ، كما ان نظام تقنين وضبط التموين ، الذي ابتكره مستر هرالد ، مفتش أم درمان ، وطبقه في المدينة ثم انتشر الى بقية المدن في أقاليم السودان ، ساعد على تخفيض أعباء المعيشة للمواطنين عامة وعلى ذوي الدخل المحدود بصفة خاصة . وبانتهاء الحرب سرّح عدد كبير من هذه الطبقة العاملة وحدث نوع من الاسترخاء في ضبط وتقنين التموين . وقد أثر هذا كله على الطبقة العاملة تأثيرا كبيرا مما دفعهم للتفكير في لمّ شتاقم وتوحيد صفوفهم للمطالبة بحقهم المشروع . وكان لا بد لهم ، والحالة كذلك ، ان يسعوا الى تكوين النقابات والاتحادات العمالية التي تسعى بطرق مشروعة لاكتساب حقوقهم . وقد أقلق ذلك حكومة السودان ، وسعت جهدها لمقاومة هذا الاتجاه بكل الوسائل الممكنة ، مما دفع العمال ، في كل مرفق ، لكي يسعوا لتحقيق مطالبهم بأسلوب العرائض والاعتصامات والإضرابات . وأخذ المبادرة عمال السكة الحديد ، لكثرتهم العددية من جهة ، ولأهمية ذلك المرفق وتأثيره الكبير على اقتصاديات البلاد من جهة اخرى . وكانت الحكومة قد كونت لجنة استشارية لمعالجة قضية العمال ، ليس بهدف الاعتراف بالتكوينات العمالية التي امتدت إلى تكوين النقابات والاتحادات ، ولكن فقط من أجل مقاومة الإضرابات ، الشيء الذي أوجد معارضة من الهيئات العمالية ومن عمال السكة حديد مباشرة ، فيما يختص بتحسين مرتباتهم وامتيازاتهم . ووجد هذا الاتجاه رفضا صريحا من إدارة السكة حديد ، مما دفع هيئة شئون العمال بتقديم شكواهم لمعالي الحاكم العام في مارس عام ١٩٤٧م ، ولم تجد تجاوباً من معاليه ، مما دفع العمال ليقوموا بمسيرة كبرى متجهين الى رئاسة السكة حديد لتقديم مطالبهم

للإضــراب ، رغم الأضرار التي لحقت بجميع فئاته من أثر ذلك الاضراب . وقد قاد معركة العمال هذه نفر كريم بقيادة الحاج سليمان موسى ، والشاب المناضل قاســم أمــين ، وعــبد الله بشير ، والشفيع احمد الشيخ ، والحاج عبد الرحمن وغيرهــم مــن الشباب خريجي مدرسة عطبرة الصناعية ، الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية ونواة الحزب الشيوعي بالسودان . والأحزاب السودانية التقليدية وان كانــت لا تعتــرف بالأفكار الشيوعية ، التي ادخلها للسودان طليعة الشيوعيين الدارســين في مصــر ، بقيادة الاستاذ عبد الخالق محجوب وعوض عبد الرازق وغيرهما من قادة الشيوعيين ، إلا أنها كانت تجد في النشاط الشيوعي وسط طبقة العمــال و المــزارعين دعماً قويا للحركة الوطنية ومحاربة الاستعمار .. قلت ان الاضراب وجد تجاوباً كبيراً من المواطنين بجميع فئاتهم – ساسة وطلبة ورأسمالية وطنــية ومزارعين وغيرهم ، ويجل الوصف عن هذا التلاحم . ففي عطبرة خف الــتجار والمــزارعون وعمــال القطــاع الخاص بتقديم الغذاء والكساء وجميع مســتلزمات الحــياة العامة . وكذلك الحال في بورتسودان والخرطوم وكوستي وسنار وكل مدن السودان .

كنت في عام ١٩٤٧م قد نقلت من ود مدني لتأسيس مدرسة المساحة بمدينة شندي لتخريج مساحين ، فرعٌ فوق مستوى الثانوي العالي وأخر فوق مستوى الوســطى – هــذه المدرســة التي ألحقت فيما بعد بالمعهد الفني بالخرطوم ، ثم أصــبحت أخيرا شعبة للمساحة في جامعة الخرطوم ، بعمادة الزميل محمد الباقر حنيفة مدير مصلحة المساحة سابقا . وجدت هناك مناضلين جسورين هما الشيخ الطيب بابكر ، أحد ثوار عام ١٩٢٤ ، والشيخ محمد الحسن محمد سعيد ، وقد كانا دعامة مؤتمر الخريجين بشندي ، يتولون الرئاسة والسكرتارية ويساندهما نفر عظــيم من أقطاب حزب الاشقاء ورجال من شباب الختمية بقيادة السيد عطا السيد . وكان لهم التقدير والإجلال من كل مواطني شندي . وعند قيام اضراب

عنـيها روح الاعـتدال ويسودها روح التقدير لمصلحة القطر بأجمعه والاحترام الـذي يجب ان يقوم بين الحكومة والعمال مع الثقة المتبادلة بينهما .. وليس من سبيل الى اكتسابها إلاّ بعدم السماح لجانب من الجانبين أن يندفع في أعمال ضارة أو أخرى لا حكمة فيها . أما الحكومة من جانبها فترغب اشد الرغبة في أن تزيل تظلمات العمال المشروعة وفي ان تعمل على ان يلقي العمال معاملة عادلة واجراً مجزياً على عملهم اليومي ..)

الجمعية التشريعية ومسألة الجنوب

تقـدم المؤتمر الاداري بتوصية بتمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية ، بحيث تصـبح الجمعـية ممثلة لكل أبناء السودان ، على عكس نمط المجلس الاستشاري لشـمال السودان ، كما أوصى بإلغاء الأمر الخاص بتصاريح التجارة الصادر في عـام ١٩٣٨م وباتباع سياسة توحيد التعليم في السودان وتعليم اللغة العربية في مـدارس الجنوب وبتحسين وسائل الاتصال بين شمال السودان وجنوبه وتشجيع انتقال الشماليين للعمل في الجنوب الى آخر ما جاء في تلك التشريعات . وهكذا أقلـق هذا الأمر البريطانيين العاملين في الجنوب وأثار سخط المنظمات التبشيرية العاملـة هناك . وقد تقدم عدد كبير من أولئك الموظفين البريطانيين بمذكرة الى السـكرتير الاداري لحكومة السودان يعترضون على تلك التوصيات ويقترحون تشـكيل مجلس استشاري خاص لجنوب السودان ، وذكروا انهم لا يقبلون بغير التقسـيم الإقليمـي وبالتالي النظام الفيدرالي للجنوب . كما طالبوا بالضمانات الكافـية لعدم تطبيق التشريعات التي تجيزها الجمعية التشريعية (لشمال السودان) على المديريات الجنوبية إلاّ بعد ان يقرّها الحاكم العام للسودان .

ولـما كانـوا يرون ان هذه التوصيات قد وضعتها جماعة من الشماليين لا يعلمـون شيئا عن الجنوب وعنْ مدى تخلفه ، وانه لا يمكن ان يختار الجنوب من يمثله في تلك الجمعية ليعمل بكفاءة لمصلحة جنوب السودان ، كما ان الجنوبيين

والعرب المقيمين في شمال السودان بروابط لا تنفصم . ولذا فإن سياسة الحكومة تعمل عن طريق التنمية الاقتصادية والتعليمية في تهيئة الظروف الكفيلة بتمكينها من الوقوف في المستقبل في الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة مع السودانيين وشركائهم في سودان المستقبل . فإذا كانت هذه هي سياسة الحكومة المقررة إزاء جنوب السودان فإني أود أن أتعرف على أراء الحاضرين في هذا الاجتماع بشأن نقطة أو نقطتين لهما أهمية عاجلة ..)

ثم قدمت التوصيات التي قدمها (المؤتمر الإداري للسودان) بشأن جنوب السودان للدراسة وتتلخص في :

١- مناقشة جدوى تمثيل السودانيين الجنوبيين في اجتماعات الجمعية التشريعية المقترحة . وإذا رؤى صلاحية تمثيلهم تناقش أفضل طريقة لتحقيق هذا التمثيل .

٢- مناقشة ما إذا كان من الممكن النص في القانون المقترح بإنشاء جمعية تشريعية جديدة على عدد من الضمانات ، التي تؤمن للسودان الجنوبي السير في طريق التنمية الاجتماعية والسياسية ، رغم الفوارق التي تميزه عن الشمال في العنصر والتقاليد والعادات والنظر الى الأمور .

٣- مناقشة فكرة إنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان يختص بمعالجة شئون الجنوب ، وامكانية إرسال بعض أعضائه لحضور اجتماع الجمعية التشريعية كممثلين لجنوب السودان .

٤- مناقشة التوصيات التي تقدم بها المؤتمر الاداري للسودان في الفقرة (١٣) من تقريره ، والتي تتناول مسائل لا تتصل مباشرة بالتطور السياسي في السودان ، وهي التوصيات التي رأى المؤتمر أنها ضرورية لتحقيق الوحدة بين ابناء السودان .

ثم قدم الرئيس أكو مابازيا الى المجتمعين مجموعة من الردود الكتابية على المسائل التي أثارتها مذكرة السكرتير الاداري . وبدأت الجلسة الأولى للمناقشة ،

يضطر الى القول بان الانجليز كانوا في يوم من الأيام أكبر تجار العبيد في التاريخ . وأن جــزر الهــند الغربية تزخر بالأفريقيين الذين استعبدهم الإنجليز في الماضي . ولكـــن الانجليز أدركوا ما تنطوي عليه تجارة الرقيق من شرّ مع نمو الرأي العام . ومـــا حدث في إنجلترا في الماضي حدث الآن في شمال السودان . فهو يدرك تماما ان نظـــام الرقيق نظام متخلف وضار ، وقد حدث في ظل الحكومة الحاضرة ان جـــاء الى السودان عبيد من الحبشة ، وأنه هو نفسه كان نائب مأمور في منطقة النيل الأبيض في ذلك الحين ، وانه أشترك بشخصه في تحرير أولئك العبيد .. وان تلك التجارة لم تكشف إلا نتيجة ليقظة السودانيين ، وأن ابناء الشمال لا يكنون أي نـــية سيئة للجنوب . ولو كان الأمر غير ذلك لما كانوا على استعداد لتوفير المال اللازم لمشروع الزاندي .

بـــنهاية هـــذه الجلســـة لخص السيد رئيس اللجنة الآراء وقد تركزت في نقطتين:-

الأولى : ان الحاضرين يوافقون على ان السودان بلد واحد .

الثانـــية : ان الجنوبـــيين ليسوا حتى الآن على درجة من التقدم تسمح لهم بالمشاركة في الجمعية التشريعية ، وانهم سيكونون مهيئين للاشتراك بعد فترة من التعلم والتدريب في المجالس التي تنشأ في الجنوب .

ثم رفعت الجلسة لفترة راحة . وفي الجلسة الثانية بعد الاستراحة أستؤنفت المناقشـــات وســـارت تقريبا في نفس الخط السابق وشملت:- قيام مجالس شعبية ومجلس استشاري لجنوب السودان وإرسال مندوبين للجمعية التشريعية كمراقبين وكممـــثلين مشـــتركين وطريقة اختيارهم والتخوف من انهم قد يوافقون على قرارات تضر بمصلحة الجنوب . وهناك إشارات جانبية ، حيث ذكر السيد/ بوث ديو : ان الشماليين يؤكدون انهم لا يطمعون في السيطرة على الجنوب لكن ذلك لا يكفـــي ولا بد من توفير الضمانات اللازمة ، فيجب أولا ألا يكون من حق

تبادل الرأي . اما القرارات فسوف تتخذها الحكومة المركزية فيما بعد . وأبدى أسفه للشكوك المتبادلة بين ابناء الشمال والجنوب . إذ يخشى الشماليون أن يكون الجنوبيون راغبون في الانفصال عن الشمال .. ويخشون ان تكون الحكومة مؤيدة لهذا الانفصال .. بينما يخشى الجنوبيون أن يحاول الشماليون السيطرة عليهم . وقال (إنه لا بد من التغلب على هذه الشكوك والمخاوف حتى يمكن للجميع أن يتبادلوا الرأي بحرية) . ولاشك في أن هذه الكلمة القصيرة كانت في الجلسة السابقة . ثم أحضر رئيس الجلسة المناقشة التي دارت في اليوم السابق ، قائلا أنها قد وصلت الى النتائج التالية:

١- ان أبناء الجنوب يريدون الوحدة مع الشمال .

٢- انهم يريدون الاشتراك في الجمعية التشريعية المقترحة إلا أنهم لم يبلغوا بعد درجة من التقدم تتيح لهم تحقيق ذلك على الفور .

٣- انه من الجوهري التعجيل بإقامة الحكم المحلي في الجنوب والعمل على حتميته .

٤- أنه لا بد للجنوبيين حضور الجمعية التشريعية في البداية كمراقبين وأن عدد ممثلي الجنوب يجب أن يتجاوز الثلاثة عشر المقررين .

ثم لخص التساؤلات التي أثيرت حول الضمانات ، وقال انه يبدو أنها فهمت فهما خاطئا . كما أشار الى المظالم المحدّدة التي يريدون حمايتهم منها أكثر مما تحدثوا عن الأسلوب العام الذي يمكن اتباعه لحمايتهم من مثل هذه المظالم . ثم أشار الى الفقرة (٤) التي تضمنت إجابات الجنوبيين على الأسئلة الواردة في مذكرته ، وقد أثيرت في اليوم السابق ، غير ان المناقشة لم تستكمل . وقال انه شخصيا لا يعتقد بضرورة إنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان . وقد يكون في مجالس المديريات الكفاية .. إذ أنّ هذه المجالس تتيح فرصة واسعة لعدد أكبر من الناس للالتقاء والمناقشة مما يوفر لهم فرصة تعليم فن الحكم .. وقال أيضا ان

عن السبب الذي دعاه الى تغيير الرأي الذي أبداه اليوم السابق ؟ فأجاب جيمس طمبرة : بان القاضي كان قد ذكر في كلمته انهم إذا لم يفعلوا ذلك فلن يكون لهم رأي في حكم السودان في المستقبل . وأن هذه العبارة شغلت فكره الليلة الماضية . كما أنه فكر في كل ما قيل طوال اليوم .

أما فلمون ماجوك فقد قال: إنهم حضروا هذا المؤتمر ليتحدثوا بأسم قومهم . وأنهم بهذه الصفة يستطيعون أن يروا الأمور في ضوء أوضح مما يراه قومهم . وأنه يعتقد أنه إذا سار أبناء الجنوب على سياسة التمهل فلن يصلوا أبدا الى المستوى المطلوب . وأن الجنوبيين يستطيعون التعبير عن رأيهم في الجمعية التشريعية كما يستطيع رؤساء القبائل ان يتحدثوا في مجالسهم او كما يتحدث أعضاء تلك المجالس في الاجتماعات الموسعة التي يرأسها مفتش الإقليم .. وسوف يكون في الجمعية التشريعية من يدافع عنهم ويرشد خطاهم ، وأنه بالرغم مما قاله بالأمس ، فإنه يرى الآن أن لا خوف من إرسال الجنوبيين الى الشمال للاشتراك في الجمعية التشريعية بمجرد تشكيلها .

وتحدث بعض السلاطين ، أمثال الزعيم تيتي ، والزعيم لوليك لادو ، والزعيم لابونيا ، والسيد حسن فرتاك ، حديثا يشوبه الحذر والتساؤل ويتضمن توقيت إرسال المندوبين الى الجمعية وغير ذلك ولكن في عمومه يختلف عن حديث الأمس بوجه عام .

ثم تحدث رئيس الجلسة السير جيمس روبرتسون ، فقال يبدو ان بعض الأعضاء الجنوبيين قد غيروا رأيهم ، غير ان المناقشة كانت مجدية وأنه يريد الآن أن يعود الى السؤال الذي طرحه في أول الجلسة . هل يريدون تشكيل مجلس استشاري للجنوب ؟ أم مجلس مديرية في كل مديرية ؟ ويبدو من الكلمات التي قيلت انهم يفضلون عقد مجالس للمديريات ، وان تتولى المجالس إرسال مندوبيها الى الجمعية التشريعية . وهناك بعض الاختلاف في الرأي حول ما إذا كان هؤلاء

الاتحاديـــة رفـــض القانـــون ومقاطعة الجمعية . وتطورت المعارضة أثناء معركة التســجيل للانتخابات ، فعمت المقاطعة بدرجة مذهلة جميع أرجاء السودان .

وعــندما أعلن موعد إجراء الانتخابات رأى حزب الاشقاء ان يرشح فدائياً من أعضائه في كل دائرة انتخابية في المدن ومناطق الوعي الأخرى ، على أساس ان المرشح الاتحادي يعلم سلفاً انه لن يجد التأييد ولا يأمل في صوت واحد ، بل عليه هــو نفسه ألا يدلي بصوته . وكانت النتيجة ان مرشحي الجمعية التأسيسية في المدن الكبرى لم يحصل أي منهم على أكثر من خمسين صوتا ، مما أثبت عزوف الشعب ومقاطعته للجمعية . ومن جانب أخر قامت المظاهرات المناهضة للجمعية في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٤٨ عند إجراء الانتخابات .. وفي الخامس عشر مــن ديسمبر ، يوم افتتاح الجمعية ، كانت المظاهرات تهتف بسقوط الجمعية ، وتدعو إلى الثورة حتى يسقط الاستعمار . واصطدمت الجماهير برجال الشرطة ، فاستشــهد عدد من المواطنين ، وعلى وجه الخصوص في مدينة عطبرة ، حيث اصــطدم البولــيس بالمتظاهرين وأستعمل السلاح بناء على أوامر قيادة المركز ، فسقط الشهداء وجرح المئات وأعتقل المئات . وكذلك الحال في بورتسودان وود مــدني وســنار وكوســتي وبقــية المدن الأخرى . أما في الخرطوم فقد تحرك المتظاهــرون مــن كل صوب وحدب ، بقيادة زعماء المؤتمر والأحزاب وطلبة الجامعة والمدارس الثانوية والعمال ، وكذلك قتل وجرح عدد من المواطنين . وقد ضُــرب الاستاذ حماد توفيق أمام الكلية القبطية ، حتى تزاحم حوله المتظاهرون ليخلصوه من شرطة الطوارئ . وسجن عدد من القياديين ، في مقدمتهم الرئيس اسماعيل الازهري والاستاذ حماد توفيق والأساتذة أحمد خير ويحيى الفضلي وعلي حامد والطيب محمد خير وخضر حمد وغيرهم من قيادات العمال والطلبة .

واستمرت المقاومة في المدن الكبرى ، وخصوصا في اتبرا ، مقر نقابة العمال ، يــتقدمهم رئــيس العمال ، الحاج سليمان موسى ، الذي كان قد خطب في

المناضـــلان ، الشـــيخ الطيب بابكر والشيخ محمد الحسن محمد سعيد ، كذلك المهـــندس أحمد الطيب بابكر ، الذي حصل على إجازته في الهندسة من جامعة القاهـــرة ، و لم يجـــد موقعا في دواوين الحكومة . فعمل مدرس رياضيات ولغة إنجليزية في المدرسة الأهلية بشندي .. خطب في المظاهرة وندّد بالاستعمار تحت سمع وبصر مفتش المركز (المستر هوك) وانفضت المظاهرة و لم يصب أحد ، كما لم يعـــتل أحـــد . والحقيقة ان للمستر هوك أسلوب مميز في مقابلة الأحداث . وأذكـــر انه في أحد رحلات السيد الرئيس اسماعيل الازهري الى مصر في تلك الفتـــرة ، احتشـــد المواطنون من كل مكان ليستقبلوه في المحطة . وكان من بين الحاضـــرين مفتش المركز والإداريون . وصعد المهندس احمد الطيب وأخذ يهتف ضـــد الاستعمار . وتجاوب مستر هوك ، وقال (يسقط الاستعمار... الاستعمار طائرة في السماء) فاغتاظ أحمد الطيب وأخذ يهتف يسقط الإنجليز أجاب مستر هـــوك (عـــاد في دي أنـــا ما معاك الإنجليز شن سووا ...) ولا شك ان هذه المطارحـــات امتصت حماس بعض المستقبلين القريبين من المفتش . وتحرك القطار وانفـــض السامر و لم يتخذ جناب المفتش أي أجراء ضد أحمد الطيب أو غيره . فتأمل ..

الصحافة والجمعية

تـــولت الصحافة الاتحادية الهجوم على الجمعية ومقاومة أساليب المستعمر ، مـــتجاوبة في ذلـــك مع ثورة الأحزاب ومنظمات العمال والطلبة والمزارعين . فتولت صوت السودان والاشقاء والاتحاد والمؤتمر ثم العلم المهمة بنجاح . وكان لكل كاتب أسلوبه . وتميز الأستاذ علي حامد ، في صحيفة المؤتمر ، وكذلك في صحيفة الاتحاد ، بأسلوبه الساخر . ففي عموده اليومي المعنون (في الصميم) كان يعـــري الجمعيـــة وكذلك في صفحته الأسبوعية (الجولة) . وكان يسجل بعض المفارقـــات مما يدور داخل الجمعية . وكان لبعض أعضائها ، ربما بقصد مجاملة

ولكـــن الله جلّت قدرته أختار موته . والخير كل الخير في ما اختاره الله . ومن يدري لعله لو كانت خطة إنقاذ غردون قد علمت بأمره لما قفلت راجعة ، بل لعلها كانت تطلب المزيد من المدد وتدخل معنا في ملحمة أخرى لا يعلم مداها سوى الله تعالى .

هنيـــئا لـــك يا احمد . لقد هوى الفارس ولم يترجّل ، وهوى معه أستاذه غردون ، وذهبوا كما ذهب الاستعمار الى غير رجعة . وإذا كان العالم قد درج علـــى تخلـــيد شهدائه بإقامة النُصب التذكارية ألا يتوجب علينا ان نخلد شهداء كرري بأسلوبنا الذي يضمن لنا رضا الخالق وتخليد الذكرى ؟ أعسير على هذا الشـــعب الأبي الكريم ان يقيم مسجداً في تلك البقعة الطاهرة للصلوات وتلاوة القرآن ؟ أيعزُّ عليه أن يقيم معهدا او كلية للشريعة وأصول الدين تحيط بها مدينة صـــغيرة أنيقة تخليدا لهذه الذكرى العطرة ؟ السلام عليكم أيها الشهداء في جنة الخلد .

مهما يكن الأمر ، فقد سارت الجمعية التشريعية ومجلسها التنفيذي سيرهما الرتيبة . تجيز الميزانية السنوية ومشروع قانون حركة المرور وتعديل قانون القضاء ومشـــروع قانون إعادة تخطيط المدن والتعديلات المقترحة على الأوامر المستديمة وتعـــديلات قانون المعاشات وتعديل قانون الجمارك الى غير ذلك من الأعمال الـــروتينية ، التي تقدمها الحكومة . ومع ذلك أجازت بعض مشروعات القوانين المفـــيدة ، مـــثل قانون الجنسية وتعليم اللغة العربية في الجنوب وتأميم مشروع الجزيرة وقانون العمل ونقابات العمل ومشروع العشر سنوات لتطور التعليم في الســـودان وقانـــون الحكـــم المحلي وغيرها .. وقد وجد المجلس التنفيذي بعض الصـــعوبات في إجـــازة بعـــض هذه القوانين . إذ أن الجمعية ، بحكم تكوينها وســـيطرة الإدارة الأهلـــية عليها ، كانت في كثير من الأحيان اكثر محافظة من الحكام البريطانيين . فمثلا عند مناقشة مشروع قانون الحكم الشعبي المحلي ، المعد

تعـــديل اتفاقية عام ١٩٣٦م قبل انتهائها بما قد يضر بمصلحة السودان في تقرير مصيره .. وقد سقط الاقتراح ولم يلبث الاستاذ المحجوب ورفاقه (الفرسان الثلاثة ، محمـــد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم وصالح عبد القادر ..) لهذا السبب ولغـــيره مـــن الأسباب حتى تبين لهم ان عملهم في الجمعية قد أصبح غير مجد ، وتحسروا على ما أضاعوه فيها من وقت وجهد . وعبّر الاستاذ محجوب عن ذلك باستشهاده ببيت الشعر المعروف :-

مشيناها خطى كتبت علينا *** ومن كتبت عليه خطى مشاها

وفي ديســـمبر عـــام ١٩٥٠م ، أثناء مفاوضات النحاس باشا مع الحكومة البريطانية ، وبينما كان محمد صلاح الدين بك يفاوض مستر بيفن ، تقدم محمد حـــاج الأمـــين (نائب دائرة أم درمان في الجمعية) بالاقتراح التالي: (نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان .. من رأينا ان السودان قد وصل المرحلة التي يمكن ان يمنح الحكم الذاتي . ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتي الحكم الثنائي ، طالبين منهما إصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتي للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى ، وان تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الأساس ..) ولاشك ان حزب الأمة بتقديمه لهذا الاقتراح ، في ذلك الوقت ، قصد الى نسف المفاوضات الجارية في إنجلترا بين صلاح الدين وبيفن ، والتي تطالب فيها مصر بتحقيق وحدة الســـودان ومصـــر تحت التاج المصري . وقد أبرق رفعة مصطفى النحاس باشا معـــالي حـــاكم السودان العام محتجاً على السماح بمناقشة هذا الاقتراح ، الأمر الذي لا يدخل تحت اختصاص حاكم السودان العام ، وطلب من صلاح الدين بـــك ، المفاوض المصري ، ان يطلب الى وزير خارجية بريطانيا وقف هذا الأمر فـــورا ، إذا أريد للمفاوضات المصرية البريطانية أن تسير سيرها الطبيعي .. ورد المستر بيفن بأن الحاكم العام لم يستشير الحكومة البريطانية بشأن هذا الاقتراح . وأضـــاف أن مـــن حق الحاكم العام قبول مناقشة هذا الاقتراح بمقتضى سلطته

ولم يجيء في الاقتراح ان الحكم الذاتي كما فسره السيد علي بدري او كما فسره السـيد محمد حاج الأمين ... التعبيران كما يظهر مختلفان ... وسوف لا يمكنني إطلاقـا ، مهما حاولت ، أن أصدر قانوناً او دستوراً يتفق مع آرائهما ، وذلك لأني لا أدرك علـى وجـه الدقة ما يرغبانه بالتحديد ..) ثم أسترسل في حديث طويل ، بوصفه رجلاً قانونياً ثم بوصفه مسؤلاً كبيراً في حكومة السودان ، ولعله يعني هنا وضعه السياسي في المجلس .. وفي الجلسة التالية ، صباح الخميس ، عند مناقشة الاقتراح ، تحدث السكرتير الإداري حديثا مسهباً يعارض فيه الاقتراح . ومـن أهم ما جاء في حديثه . أولا: التشكيك في أن يصدر تصريح مشترك بهذا الشـأن من الدولتين . ثانيا: أن كلاً من حكومتي بريطانيا ومصر تؤيدان رغبة السودانيين في الحكم الذاتي . واستشهد بتصرفات الحكومات البريطانية المتعاقبة ؛ ثم أشـار الى مـا جاء في خطاب رئيس مجلس الوزراء الإداري الى الحاكم العام بـتاريخ ٢٦/١١/٤٧م وفـيه يقول :- ان الحكومة المصرية أكدت الرغبة ، في مناسـبات عدة ، لتمكين السودانيين من حكم أنفسهم ، وانها لا ترغب في ان تفقد السودانيين فرصة لأخذ النصيب الأقصى من مسئولية الحكم الذي يعطي لهم ... وبـذلك لا يوجد شك في قبول دولتي الحكم الثنائي مبدأ الحكم الذاتي في السودان . ثم تحدث متهكماً :- أن الاقتراح يطالب منح الحكم الذاتي .. فكيف يمنحون شيئاً هو لديهم من قبل ؟ وبعد حديث طويل عن تكوين المجلس التنفيذي والجمعـية وسـلطاتهما ومسئولية مجلس الوزراء أمام الجمعية ومسئولية الوزراء للحاكم العام ومسئولية الحاكم العام إزاء دولتي الحكم الثنائي الخ .. وما ورد في البيان (راجع الوقائع) بعد حديث طويل حول هذه الجوانب ، خلص الى نتيجة خطيرة حين قال : (انه لمنتهى سوء الطالع ان يستمر المقترح والمؤيدون في الكلام في الاقتراح ، بعد ان هزم الاقتراح بالتأجيل بـ٤١صوتا مقابل ٤٠ صوتا . وإذا حـدث التصويت في الاقتراح الأصلي ، وحتى لو أجيز بـ٥٠صوتاً مقابل ٣٠

٢- يتمتع السودان في نطاق هذه الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي .

٣- انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الآن في السودان بمجرد انقضاء هذين العامين .

٤- في حالـة قبول المبادئ الموضحة في الفقرات الثلاث أعلاه توافق الحكومة الملكية المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمفاوضات على بلوغ الهدف الموضح في الفقرة (٢) . انتهى .

أن الـذي يـراجع هذه البنود يجد أنها تختلف اختلافا جذريا عن معاهدة صدقي – بيفن . وذلك لأنها أولا أعطت السودان الحكم الذاتي ووجوب تنفيذه في عامين فقط . وثانيا أنها قررت انسحاب القوات البريطانية والإدارة البريطانية وإلغاء الحكم القائم في السودان بمجرد انقضاء العامين . ذلك بينما وافق إبراهيم عبد الهادي باشا ، وزير خارجية حكومة صدقي باشا ، ببقاء القوات البريطانية في السودان الى أمد غير محدود . والملاحظة الثانية هي أن هذه البنود في مجملها لا تختلف كثيراً عن اتفاقية فبراير ١٩٥٣م إلا في البند الأول (وحدة مصر والسودان تحـت التاج المصري) بينما نصت اتفاقية ١٩٥٣ على منح السودان حق تقرير مصـيره في الاسـتقلال أو الاتحاد مع مصر . المهم ، بعد فشل المفاوضات قام النحاس باشا ، في انفعال شديد وكرد فعل غاضب ، بإلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩م المعدلة عام ١٩٣٦م واستصدر مراسيم بعد موافقة مجلس البرلمان شملت الآتي :

١) الغاء المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالي: (تجري أحكام هـذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ، ومع ان مصر والسودان وطن واحد يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص .)

٢) الغـاء المادة ١٦٠ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالي: (الملك يلقب بملك مصر والسودان)

وحـزب الاشـقاء قـد رفضا الاشتراك في اللجنة ، فقد بذل بعض الأشخاص اللامعـين في دوائر الختمية ، المختلفين مع الأشقاء والمنكرين لتأييد الختمية لهم ، بذلـوا محاولـة مع حزبي الاتحاديين والأحرار الاتحاديين لتكوين ما سمي بالجبهة الوطنية .. بدأت هذه المحاولة ، في الواقع ، منذ عام ١٩٤٩م . وفي عام ١٩٥١م استطاع السادة الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة ان يقنعا الاتحاديين ، السيد عـبد الله ميرغني سكرتير حزب الاتحاديين ، والسيد حسن عثمان اسحق ، أحد الأعضـاء ، بالاشتراك معهم في لجنة تعديل الدستور .. والسيد عبد الله ميرغني وثـيق الصلة بالسيدين الدرديري وميرغني ، وهما اللذان رشحاه في فترة سابقة لرئاسة تحرير جريدة صوت السودان . كما أن السيد حسن عثمان اسحق كان صديقهما ، وهو من الختمية غير المتعاونين مع حزب الاشقاء ، فضلاً عن أن له فلسـفة خاصـة وربـما ساخرة من النظام الحزبي بكامله . وقد وافق الأخوان الفاضـلان واشـتركا في لجـنة تعديل الدستور ، مما دفع حزب الاتحاديين إلى الانسحاب من الجبهة الوطنية وقرر فصل العضوين . وأدى ذلك إلى انشقاق في حزب الاتحاديين مما دفع ثمانية من أعضائه للاستقالة من الحزب .

سـارت لجنة تعديل الدستور ، المكونة من بريطانيين وسودانيين ، برئاسة قاضي المحكمة العليا ، إستانلي بيكر . ولما كانت المشاورات تدور حول سلطات الـوزراء ، وكان هناك ثلاثة وزراء سودانيين في الجمعية التشريعية ، هم السادة عـبد الله بك خليل وزير الزراعة وزعيم الجمعية ، والسيد عبد الرحمن علي طه وزير المعارف ، والدكتور علي بدري وزير الصحة ، أتضح من النقاش ان أمور الـدفاع والسياسـة الخارجية لا تخضع لسلطة الوزراء . إذ ذلك من اختصاص الحاكم العام . وأتضح أيضاً ان الوزراء القادمين سيكون عملهم تنفيذياً بحتاً ولا يتدخلون في رسم السياسة إلا هامشياً . وكان الأمر واضحاً بصفة خاصة بالنسبة لسـلطات وزيـر الماليـة المرتقب . إذ انه لا يجوز له ان يرسم سياسة التجارة

الخارجية ، ولا يتدخل بصفة خاصة في سياسة بيع أقطان السودان . وقد دفع هذا الأمر السيد حسن عثمان اسحق لأن يعلن انسحابه من اللجنة ، ولم يهتم للقسم المغلظ من أحد أصدقائه لأجباره على البقاء في اللجنة ، وقال في حكمة بالغة (إذا كان هذا هو اختصاص ومسئولية وزير المالية ، فأنني اقترح ان يعين السيد مراقب حسابات بلدية الخرطوم وزيراً للمالية لتجربته الثرّة في جمع الضرائب والعوائد) وانسحب بعد ذلك . ومهما يكن من أمر فقد حاولت تلك اللجنة أن تضع مشروع دستور لا بأس به ، ولعله هو نفس الدستور المؤقت : الذي عملت به الحكومة الانتقالية في فترة الحكم الذاتي ٥٤-١٩٥٨م مع بعض التعديلات ، خصوصا فيما يختص بسلطات الوزراء التي جاءت متمشية مع اتفاقية ١٢فبراير ١٩٥٣م .

على أن تلك اللجنة ارتكبت شططاً في نظر السلطة الحاكمة ، حين اقترح ستة من أعضائها السودانيين تكوين لجنة دولية تحلّ محل الحاكم العام في الإشراف على تطوير الحكم الذاتي .. وقد أمر الحاكم العام بحلّها مع الأخذ ببعض جوانب اقتراحاتها ، التي أعلنت في شكل دستور في شهر يناير عام ١٩٥٢م . وبإعلان مصطفى النحاس باشا إلغاء الاتفاقية البريطانية المصرية ، ومع عدم اعتراف بريطانيا وكذلك حكومة السودان بهذا الإلغاء ، واعتراض واحتجاج الجمعية التشريعية ورفضها للمراسيم المصرية ، فقد تعثرت الخطى في تنفيذ الاصلاح الدستوري الى حين .. وعندما شعرت حكومة السودان بقصور الجمعية التشريعية في أدائها ، كما أشرنا سابقاً ، عمدت بكل الوسائل لدعمها . وهي ترمي في ذلك الى هدفين أثنين: الأول أن تصبح الجمعية أكثر تمثيلا وأوفر قبولا للشعب السوداني . والهدف الثاني ان توجد داخل الجمعية نوعاً من التوازن ، قد يكبح جماح حزب الأمة في لهفته لقيام الحكم الذاتي فورا ثم تحقيق السيادة والملك على السودان ، الأمر الذي ظلت تلوح به حكومة السودان من حين لآخر ،

وخصوصا عند قيام المفاوضات بين الحكومتين الحليفتين وخشيتها من نفوذ مصر في السودان . ولكنها في نفس الوقت لم تكن تسعى لتحقيقه بالسرعة التي يريدها حزب الأمة . فقد سعت لمقاومة هذا الموضوع بعدة وسائل ، أولها شطر الجمعية التشـــريعية الى نصـــفين متساويين . وقد اتضح ذلك عند التصويت على اقتراح السـيد محمـد حاج الأمين لقيام الحكم الذاتي (٣٩-٣٨) والثاني قيام الحزب الجمهـوري الاشتراكي من النصف الآخر ، الذي أصبح أشد شراسة في مقاومة طمـوحات حـزب الأمـة من بقية الأحزاب . ولعل اسمه (الحزب الجمهوري الاشتراكي) يقف دلالة واضحة لمعارضته لمبادئ وتوجهات حزب الأمة . وضم هذا الحزب كل أصدقاء الإنجليز من رجال الإدارة الأهلية وكبار موظفي الدولة ومـنح تسهيلات ائتمانية لقيام مشروعات زراعية كبيرة ، مثل مشروع أم هاني عـى مشـارف مدينة كوستي وغير ذلك . وقد أصبح في الفترة اللاحقة ترياقا مضـادا لحـزب الأمة من داخل مؤسسات الدولة .. ومن جهة أخرى ، بدأت الحكـومة تعمـل على كسر حدّة مقاطعة حزب الاشقاء للجمعية وأخواتها .. وكان ذلك حين أرسلوا صديقين حميمين للأشقاء ، الأول هو السيد الدرديري محمـد أحمد نقد ، زميل وصديق السيد الرئيس إسماعيل الازهري ، والثاني هو السـيد داؤود عـبد اللطـيف ، صديق الاشقاء . وعرضوا على الرئيس عرض الحكومة بتعيينه وزيراً رابعاً في الحكومة ، تلك الفكرة التي عرضها معالي الحاكم العام في أحد بياناته . ورفض الرئيس العرض . وبطبيعة الحال قال للصديقين ما معناه (قل لهم ان اسماعيل الازهري ، عندما تؤول له مقاليد الحكم قريباً بإذن الله ، فـيكون هو الذي يختار الوزراء ..) ثم بذلوا محاولتهم لجذب الختمية للمشاركة عـن طـريق لجنة الدستور ، ثم المشاركة في الحكم . وعندما تبين لهم عزوف الختمـية وقـيادتها عن المشاركة أصابهم القنوط وعمدوا الى المماطلة والتعويق ، مسـتعينين في ذلك بأسلوبهم المعروف (سياسة فرق تسد) . ولتأكيد ذلك تعال

معــــي عزيــزي القارئ الى ذلك الخطاب (سري للغاية) الذي أرسله السكرتير الاداري الى كـــبار الإداريين البريطانيين ، وكشفه فيما بعد الباحثون والمنقبون . ولو كان قد كشف في حينه لتبين للجميع مكر ودهاء الإنجليز ومراوغتهم ، بل وعـــزمهم على البقاء في هذه البلاد أطول مدة ممكنة في حكم هامشي يسمونه (الحكم الذاتي .) تعال معي الى كتاب بروفسير محمد عمر بشير صـــ ١٧٤ لتجد الأتي .. يقول السكرتير الإداري لأعوانه في خطابه في الثاني من نوفمبر ١٩٤٩م : (إن مهمـــة البريطانيين في هذه البلاد هي تأخير يوم ميلاد الحكم الذاتي أطول مـــدة ممكـــنة .. والجواب الواضح في هذا الشأن لأي مطلب للحكم الذاتي في المستقبل المنظور ، هو انه من السابق لأوانه التحدث في أمر الحكم الذاتي ، بينما نجــد أن الســـودانيين منقســـمون على أنفسهم ، وأن مجموعة كبيرة منهم غير مشـــتركين في المؤسسات الدستورية .. ان غياب الختمية من الجمعية التشريعية سلاح قيّم ومفيد في أيدينا نستطيع أن نقاوم به مطلب الحكم الذاتي . ويمكننا ان نجري مساومة مع حزب الأمة على الوجه التالي: نتوقف نحن من إجراء مزيد من التعديلات على مشروع الدستور ، التي قد تدفع بالختمية للمشاركة في الجمعية التشــريعية ، وحـــتى تستكمل الجمعية عمرها المقرر بثلاث سنوات ، على ان تتوقفوا انتم عن الإلحاح لقيام الحكم الذاتي .. ثم أضاف: قد يبدو في هذا الأمر شـــيء من الأسلوب الميكافيلي ، على أننا في مثل هذا الظرف يتوجب علينا ان نستعمل كل سلاح في أيدينا ..) انتهى .

هـــل تبقى بعد هذا دليل على أسلوب التعويق والتعطيل الذي ظل يمارسه الإنجليز في بلادنا ؟ وعلى أن نظرتهم للحكم الذاتي لا تخرج عن إطارهم الممارس في بـــلاد كـــثيرة ؟ (أي قيام نظام حكم يعتمد عليهم في إدارة البلاد عن طريق المستشـــارين ، تحت هيمنة حاكم واسع السلطات (الحاكم العام) ، يحميه جيش

المستعمر . وهل كنا مخطئين حين رفضنا هذه المؤسسات والوزارات الصورية واعتبرنا الأمر كله كما يقول رجل الشارع (سينما أونطة أدونا فلوسنا) ؟؟

رجوع الى المفاوضات

منذ أواخر عام ١٩٥١م وأوائل عام ١٩٥٢م ، بعد إقالة وزارة رفعة النحاس باشا ، زعيم البرلمان المصري ، أضحت الحياة السياسية والأمنية في مصر مضطربة غاية الاضطراب . فهناك التحدي بين القصر وضباط القوات المسلحة في مصر ، الذي تمثل في انتخاب رئيس وأعضاء نادي الضباط ، حين اختار الضباط اللواء محمد نجيب رئيسا للنادي ، متحدين مرشح القصر . وهناك الثورات الشعبية ، وكان يقودها حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم . وقد توجت تلك الاضطرابات بحريق القاهرة الخطير ، الذي تم في لحظة كان يجتمع أثناءها كبار ضباط القوات المسلحة مع جلالة الملك في قصر عابدين .. حدث كل هذا بسبب الإحباط الشديد الذي أصاب الشعب المصري بوجه عام ، والقوات المسلحة المصرية على وجه الخصوص ، بسبب النكسة التي أصابت الجيش المصري في حرب فلسطين ، نتيجة للأسلحة الفاسدة التي كان يستعملها الجيش المصري ، وكانت ترتد الى صدور المحاربين بدل أن تفتك بالعدو . ووجهت التهمة وقتئذ الى كبار المسئولين ، وعلى أعلى المستويات ، كبار رجال القصر ، بل لقد وصل الشك وسوء الظن الى الجالس على العرش الملك فاروق نفسه . على ان هذه التهم وتلك الشكوك لم تصل درجة اليقين . فقد عُدّت خيانة وجشعاً ونكبة وطنية . وقد يكون ذلك مخططا صهيونياً واستعمارياً خطط بدقة وعناية ، وبوسائل فنية معقدة تجاوزت فهم وإدراك المسئولين عن الاستلام والتسليم ... وتبقى الكارثة ؟ وسواء كانت هذه او تلك ، فقد كان ضمنها الصفوة الممتازة من ضباط وجنود القوات المسلحة .. ومن أجل هذا جاز للشعب ان يغضب وان يثور على حكومته وعلى عرشه . وتميزت تلك الأيام

بتغيير الوزارات في فترات قليلة متعاقبة . فجاءت وزارة معالي نجيب الهلالي ، ثم معالي حسين سري باشا ونجيب الهلالي باشا مرة أخرى وهكذا .

ورأى نجيب الهلالي باشا ان يبدأ مفاوضات جديدة ، لعله يصل عن طريقها الى صـيغة ترضي الشعب المصري وتحول تلك الاضطرابات الى استقرار سياسي وأمـني .. عرض مشروعه على الاحزاب الاتحادية ووجد موافقتها .. ثم عرضه علـى حزب الامة ولم يصل معهم الى اتفاق شامل . وقد كانت حكومة مصر تسـعى لعودة مشاركتها في شئون السودان بعد أن قطع رفعة النحاس باشا تلك الصـلة بإعلانـه إلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩م -١٩٣٦م . أما الهلالي باشا فقد أبدى تـنازلات لا بـأس بها ، مستفيدا بقدر المستطاع من محاولة تجاوز الصخرة التي كانـت تعـوق الوصول الى اتفاق بشأن قضية السودان ، حين رأى ان يصبح الاتحاد أو الوحدة تحت التاج المصري مسألة رمزية ، ويعطي السودانيين المزيد من الحـرية في تقرير مستقبل بلادهم .. ويحسن ان أسجل هنا ملخص وجهة نظر الحكومة المصرية ، التي عرضتها على الأحزاب الاتحادية وعلى وفد حزب الأمة ، كما وردت في كتاب عبد الرحمن علي طه (السودان للسودانيين) وشملت الآتي:

١-أن يوافق حزب الأمة والاستقلاليون على قبول التاج المصري الرمزي المؤقت . والغرض من ذلك ان تتمكن مصر من تعيين الحاكم العام ومن مخاطبة حكومة السـودان في مختلف الأمور ، لأن مصر بعد إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩٣٦م فقدت الحق القانوني للتعيين والمخاطبة .

٢- إذا وافق حزب الأمة والاستقلاليين على التاج المصري الرمزي المؤقت ، فإن مصر مستعدة لقبول ما يأتي والقيام به:

أ/ أي دستور يضعه السودانيون بأنفسهم .

وبذلك تحلّ العقدة القانونية ، التي تورطت فيها مصر يوم اصدر النحاس باشا تلك المراسيم المشهورة .

ب/ أن توافق مصر على دستور الحكم الذاتي ، الذي أرسل إليها ، ولها ان تقترح أي تعديلات تراها .

ج/ ان يتم إجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد أن تكفل له الحرية التامة وان يكون الاستفتاء على وجهين الاستقلال أو الارتباط مع مصر .

د/ وفي حالة استقلال السودان ، فان حكومة السودان ستدخل على الفور في المفاوضات مع مصر لتحديد العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين ، لان الاستقلاليين أحرص ما يكونون على قيام التعاون وتبادل الثقة مع مصر .

هـ/ يجب ان تجرى في مرحلة الحكم الذاتي مفاوضات مع مصر لتنظيم مياه النيل الحاضرة والمقبلة ، نظرا لحاجة السودان الماسة للتوسع الزراعي والتقدم الاقتصادي . انتهى (المصدر عبد الرحمن علي طه)

توقفت المفاوضات عند هذا الحد في ٢٨ يونيو ١٩٥٢م . ولم تمض أيام بعد ذلك حتى قامت الثورة في مصر ، بقيادة الرئيس محمد نجيب والضباط الأحرار ، بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، فأطاحت بالعرش مما هو معروف . ومن حسن الطالع ان الضباط الأحرار ، الذين خططوا لهذه الثورة منذ سنوات مضت ، رأوا ان يضعوا على قيادتهم ذلك الضابط العظيم الجسور اللواء محمد نجيب .. فالثورة كانت في حاجة ماسة الى رجل شجاع ومحترم ، واسع الخبرة ، شديد المراس ، ومحبوب لدي الشعب ، يمكنه جذب الشعب الى الثورة . ومن حسن الطالع ان اللواء نجيب كان على رأس الثورة وهي توشك ان تدخل في مفاوضات مع بريطانيا من أجل الجلاء ومصير السودان .. نجيب نشأ

وصلت اليه واسباب فشلها ، أعلنوا بريطانيا بعزمهم على بدء المفاوضات .. ولما علم بذلك سافر وفد الاحزاب الاتحادية لمصر ليشارك في المفاوضات ، ثم وصل وفـد حـزب الأمـة بعد ان عاد وفدهم من بريطانيا بعد التشاور مع الحكومة الـبريطانية ، ثم انضم للتفاوض الحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب الوطن .

كـان المفاوضـون المصريون برئاسة اللواء نجيب وعضوية البكباشي حسين ذو الفقـار صـبري والصاغ صلاح سالم . وقد بذلوا جهدا مقدرا في التوفيق بين الوفدين السودانيين ، حيث أنعدمت الثقة بينهما بادئ ذي بدء للرواسب القديمة المؤسـفة . ومهمـا يكن من أمر فقد كان كل وفد يتقدم باقتراحاته منفصلا ، وكانت مهمة المفاوض المصري ان يسعى جهده للتوفيق بين وجهتي النظر . أما من حيث المبدأ فقد وافقت الثورة المصرية ، منذ البداية ، على حق السودانيين في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير في الاستقلال أو الاتحاد مع مصر ، حسب رغبة الشعب السوداني . وانحصرت المفاوضات في الطريق الأمثل للوصول لهذه الغاية . وهكـذا تمت الموافقة مبدئيا بين المفاوضين الثلاثة (مصر - الاحزاب الاتحادية - الاحـزاب الاسـتقلالية) على الفترة الانتقالية لتقرير المصير ، وعلى الضمانات الكافية لإجراء الانتخابات ، والمؤسسات اللازمة لتحقيق هذا الغرض ، مثل لجنة الانـتخابات المحايدة ، ولجنة سيادة دولية أثناء فترة الانتقال ، ثم لجنة تنشأ فيما بعد لإتمام سودنة الإدارة والشرطة وغير ذلك لتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير الخ ... غير أن الخلاف بين الجبهتين الاتحادية والاستقلالية كان في تفاصيل قيام هذه المؤسسات . ولعله من سوء الحظ أن لم يتوفر أثناء هذه المفاوضات اجتماع بين الوفود السودانية لإذابة الجليد والوصول الى حلول مثلى والى وفاق ووئام بين الشطرين . فمثلا كان وفد الاتحاديين يرفض قيام الانتخابات للبرلمان تحت مظلة حـاكم عام السودان البريطاني وبوجود الإداريين البريطانيين خوفاً من انحيازهم لمصلحة الاحزاب المتعاونة معهم ، بينما كان وفد الاحزاب الاستقلالية يرى ان

في السـودان تحت رعاية والده الموظف بالسودان ورعاية زوجة والده السودانية ... تعلـم في مدرسة مدني الوسطى ، ثم في كلية غردون بالخرطوم . فعاش في بيئة سودانية . وكذلك كانت له صلات وصداقات سودانية .، ثم عمل عبر ذلك موظفا في حكومة السودان لفترة قصيرة ، مرّ أثناءها بتجربة فريدة . فقد حدثني صـديقه وزميله السيد الدرديري نقد بأن اللواء نجيب بدأ حياته العملية موظفا بالمعمـل الكيماوي بالخرطوم - وكان مدير المعمل البريطاني رجلا حاد المزاج عصبياً . وكان نجيب شاباً شجاعاً (عفريتاً) يثير أعصاب هذا الطاغية . وفي يوم ما تجادل الرجلان في أمر ما ، فما كان من المدير إلا أن يقذف به الى الشباك من الطابـق الأول أو الثاني في عصبية وثورة عارمة .. تشبث نجيب بالشباك ، وقد كان رياضياً رقيق الجسم ، وخرج لتوه من المكتب مستقيلا . وعلم بالأمر شقيقه اللواء علي نجيب . وكان وقتها ضابطاً حديثاً ولربما طالباً بالكلية الحربية . فأشار الـيه ان يتقدم الى الكلية الحربية بمصر . واجتاز نجيب الامتحانات والمعاينات . وفي المعايـنة الأخيرة قال له كثير من الضباط انه ينقص بحوالي بوصة واحدة عن الطول المطلوب لدخول الكلية . وأجاب نجيب بأنه لا يزال ينمو ويمكن أن يصل الطول المطلوب في أشهر قليلة . فابتسم الضابط البريطاني وقبله في الكلية الحربية ، ليصبح فيما بعد قائدا للثورة . ظل نجيب بعد أن تخرج من الكلية الحربية وثيق الصـلة بكل السودانيين الوافدين لمصر ، يتتبع أخبارهم ويمدّ لهم ما يستطيع من مسـاعدة . وبهـذه الوسـيلة استطاع ان يتفهم أخلاق السودانيين ومشاعرهم وطمـوحاتهم أكثـر فأكثر . وعليه لم يكن بدعا أن يصبح اللواء نجيب العامل الأساسي في حلّ قضية السودان . في شهر أكتوبر ١٩٥٢م ، ولم يمض على عمر الـثورة غـير شهرين اثنين أو أكثر قليلا ، حتى فكر الضباط الأحرار في ان من أوجب واجباتهم الوصول الى حلّ عادل بشأن الجلاء عن مصر ومصير السودان . وبعد أن درسوا واستعانوا بكل المعلومات المتوفرة عن المفاوضات السابقة ، وما

عبد الله الفاضل المهدي ، محمد صالح الشنقيطي ، محمد أحمد محجوب ، أحمد يوسف هاشم ، عبد السلام الخليفة ، داؤود الخليفة ، بابو نمر ، أيوب عبد الماجد ، زيادة أرباب ، يعقوب عثمان ، عبد الرحمن عابدون ، ميرغني زاكي الدين ، عبد الرحمن علي طه ... انظر الملحق (أ) عبد الرحمن علي طه (السودان للسودانيين .)

ومما يوسف له ان الحزب الجمهوري الاشتراكي ، وكان يرأسه السيد ابراهيم بدري ، ومن أعضائه السادة الدرديري نقد وسرور محمد رملي ، قد رفض هذا الاتفاق وأصر على الآتي ، كما أوضح المفاوض المصري للمفاوضين السودانيين :-

١- ينادي الحزب بتقرير المصير فوراً في عام ١٩٥٢م ، بصرف النظر عن السودنه والجلاء ووجود الجيش البريطاني والمصري والإدارة البريطانية .. وحجته في ذلك انه لا يريد تأخير الحكم الذاتي والانتخابات ، خشية ان يقوم الإمام عبد الرحمن المهدي بثورة ، ولديه حوالي ١٢٠ ألف محارب (هكذا قالوا)

وقد وضح لهم المفاوض المصري أنه لا يمكن تقرير المصير قبل خروج الإنجليز ، وقبل تكملة السودنة في الإدارة والقضاء والبوليس .. ولا بد من فترة انتقال يتم فيها كل ذلك .. ثم لا بد من الحدّ من سلطات الحاكم العام أثناء هذه الفترة ، بقيام لجنة دولية . وهكذا الى آخر التحوطات التي وردت في الاتفاق . ورغم أنهم اقتنعوا ببعض وجهات النظر هذه ، إلا أنهم اختلفوا في أمر توسيع الدوائر المباشرة في الانتخابات . وقد رفضوا حتى النهاية التوقيع على الاتفاقية وقفلوا راجعين للخرطوم ، إلا أن الصاغ/ صلاح سالم ، بحكم صداقته مع بعضهم ، وبعد ان أصبحت الاتفاقية والتفويض حقيقيتان ، وصل الخرطوم

تقـــوم الانـــتخابات تحـــت ظلّ الإدارة البريطانية ومع وجود الجمعية التشريعية والمجلـــس التنفيذي القائم وقتئذ . وكان يرى ان تكون فترة الانتقال بمثابة فترة تدريب على الحكم ، بينما يرى الاتحاديون ان تكون بمثابة تصفية للحكم الثنائي يتوجب معها حلّ المؤسسات القائمة وان تقوم حكومة ائتلافية أو قومية من جميع الاحـــزاب تشـــرف على هذه التصفية تحت إشراف دولي بشكل ما . وأخيرا تقـــدمت الأحـــزاب الاتحادية والاستقلالية بتصورها متضمناً اقتراحات محدَّدة للوصول الى حق تقرير المصير وأعطوا جميعاً المفاوض المصري تفويضاً على هذه الأسس .

ويتلخص مضمون المشروعين بوجه عام في الآتي :-

أولا: حـــق الشـــعب السودان في تقرير مصيره وممارسته لهذا الحق بالضمانات الكافية .

ثانيا: ان تكون هناك فترة انتقالية لقيام الحكم الذاتي في جو محايد .

ثم يأتي بعد ذلك تفاصيل نظام الحكم في فترة الانتقال ، ضمنت في تعديلات إضـــافية على بنود الحوار والنقاش . وفي الاتفاق مع الاتحاديين وقع من الجانب المصـــري السادة: لواء أ.ح محمد نجيب - بكباشي/ حسين ذو الفقار صبري ، الصاغ/ صلاح سالم . ومن جانب الاتحاديين :- إسماعيل الازهري ، الدرديري محمد عثمان ، محمد نور الدين ، حماد توفيق ، علي البرير . (الملحق ب المصدر مذكرات خضر حمد)

سارت المفاوضات بين الوفد المصري ووفد الاستقلاليين على نفس النمط وتطابقـــت الأهـــداف والوسائل بين الاستقلاليين والاتحاديين ، مع التوافق في الأســـلوب لتحقـــيق حق تقرير المصير بشكل عام . وقد وقع على الاتفاق من الجانب المصري السادة: الرئيس اللواء محمد نجيب ، رفعت علي ماهر باشا ، قائد الجـــناح/ حسين ذو الفقار ، الصاغ صلاح سالم . ومن الاستقلاليين السادة :

ملحق (أ)

اتفاقية الجنتلمان

كان حزب الأمة في الماضي ، في كل مفاوضات تبدأ بين مصر وبريطانيا أو محادثات تجرى بين مصر والاحزاب السودانية ، يثير مشكوراً مشكلة تقسيم مياه النيل بين القطرين . وفي هذه المرة وقع الطرفان على ما سمي باتفاقية الجنتلمان ، اشتملت بنوده على مبدأ تقسيم مياه النيل في المستقبل ، مع اعتراف المفاوض السوداني بالحق المكتسب لمصر ، وفقا للاتفاقات الدولية بهذا الشأن . كما اشتمل الاتفاق على نقاط أخرى تضمنت ان تعمل مصر ما في وسعها ليشمل برنامج النقطة الرابعة الأمريكية السودان ، كذلك مسألة تمثيل السودان في المؤتمرات العالمية في الصحة والثقافة والتعليم والزراعة الخ ... وكذلك طلب الوفد ان تتعهد مصر بعدم تقديم معونات مالية للأحزاب الأخرى الخ ...

ملحق (ب)

الحزب الوطني الاتحادي

حين انتهى الاتفاق حول المعاهدة ،بدأ التفكير الجاد في دمج الاحزاب الاتحادية الستة في حزب واحد ، درءاً لخطر التمزق والتشتت ولمقابلة انتخابات البرلمان المقبلة صفاً واحداً مقابلاً للاحزاب الاستقلالية ولحزب الأمة بصفة خاصة . ولسوء الطالع كان حزب الاشقاء العتيد منقسماً على نفسه ، قسم بزعامة اسماعيل الازهري وبقية الاشقاء العشرة المؤسسين ، وقسم آخر بزعامة محمد نور الدين يسانده الاستاذ خضر عمر واحمد خير وعثمان خاطر وحسن أبو جبل ... والأستاذ خضر عمر كان قد استقال من وزارة الري وانضم الى حزب الاشقاء . وسارع الاستاذ يحيى الفضلي فرشحه لسكرتارية الحزب ، رغم تحفظات بعض الاشقاء . وقيادة الاشقاء كانت تمثل فكرا واحدا وجسدا واحدا لطول الصلة بين أعضائها . فقد كان بعضهم يتعاون منذ أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات في

خصيصاً واستطاع ان يحصل عل توقيع الحزب الجمهوري الاشتراكي . وتم بعون من عند الله إجماع السودانيين على الاتفاق والتفويض .

اتفاقية الشرف

هكذا أجمع السودانيون ، بجميع أحزابهم ، على مبدأ وأسلوب تحقيق المصير ، وفوضوا حكومة الثورة ، تفويضاً كاملاً موثقاً ، بأن تنوب عنهم جميعاً في توقيع اتفاق بهذا الشأن مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال ايرلندا ، بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير . ولما كانت حجة بريطانيا في كل المفاوضات الماضية هو تأكيدها وإصرارها على حق السودانيين في تقرير مصيرهم ، وقد تم هذا في الاتفاقية الجديدة ، ولما كانت بريطانيا من جهة أخرى ترغب في خلق مودة وصفاء مع جمهورية مصر الفتية ، قلب الشرق الأوسط ومركز ثقله ، فقد وافقت بريطانيا على الاتفاقية وتمّ توقيعها في القاهرة في الثاني عشر من فبراير ١٩٥٣ . فوقع عن الحكومة المصرية لواء أ.ح محمد نجيب ، وعن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ، رالف ستيفنسون . وأعلن حاكم السودان العام ، السير روبرت هاو ، هذا الاتفاق في حشد جماهيري كبير في ساحة ميدان كتشنر ، شمال مبنى وزارة المالية .. وبدأت منذ ذلك اليوم ، بعون الله ، الخطى لتأمين وتنفيذ هذا الاتفاق التاريخي العظيم .

الاتحاديـــة في بوتقة واحدة ، قد أصبح منذ لحظة تكوينه بمثابة ائتلاف بين عدة احزاب ، يحمل في أحشائه كل عناصر وسمات الائتلاف . ومهما يكن من أمر ، وبـــناءاً على إلحاح الرئيس نجيب وتقديرا لإخلاصه وحسن قصده ، واعترافا بما قـــدم من جميل ومن خير للسودان ، فقد وافق المجتمعون على تكوين لجنة ثلاثية تضـــع أســـس وحدة الاحزاب الاتحادية وهيكلها . وتكونت لجنة من السادة/ ميرغني حمزة جبهة وطنية ، الدرديري أحمد اسماعيل وحدة وادي النيل ، وخضر حمـــد حزب الاتحاديين ، واستبعد منها جناحا الاشقاء ، بحجة الخلاف الشديد بينهما ، وعلى وجه الخصوص بين يحيى الفضلي وخضر عمر . وهذا في تقديري خطـأ كـــبير ، بـــل أكبر خطأ ارتكب . فحزب الاشقاء هو صاحب القاعدة العريضة ، باعترافهم جميعا . وهو الوحيد الملم بدقائق الأمور وبتركيبة الحزب ، التي ستصبح التركيبة الأساسية ، ان لم نقل الوحيدة للحزب الجديد . وإذا تعذر اجـــتماع يحيى وخضر فللحزب أقطاب كثر ، كان يمكن ان يختار من بينهم من يشترك في هذه اللجنة . والأمر الثاني هو انه مهما حاولنا أن نجرد اللجنة المختارة مـــن الهوى والغرض ، فان الواقع هو الذي يثبت مدى التنافر بين قيادات حزب الاشقاء . وكانت النتيجة ، حسب ما ورد في حيثيات الاستاذ خضر حمد المثبتة في كتابه ، ان اللجنة أبعدت يحيى وخضر عن عضوية اللجنة التنفيذية ، وأبعدت الاســـتاذ بابكـــر قباني من عضوية الهيئة العامة ، وأبعدت عددا من الاشقاء من عضـــوية الهيئة العامة ، بحجة ان بعضهم موظفون والبعض الآخر يقوم بالأعمال الصحفية التي تشغل وقته بينما صفتهم في الهيئة العامة . وكأن الهيئة العامة ليست بالعمـــل السياسي المحظور ، علماً بان الآخرين هم الذين يفترض فيهم الاتصال بالقاعـــدة ، وبـــذلك يتعرضون أكثر للمساءلة . ورغم ذلك ، فان هذا لم يكن الأمـــر المقلق . فليحيى وخضر وغيرهم الثقل والوزن الراجح في دوائر الحزب ، بصـــرف النظر عن موقعهم في القيادة . إذ هم دائما وأبدا القادة المعترف بهم .

أيـام انـتخابات النادي والمنافسة على الرئاسة بين (شوقي - والفيل) ، والتي فصّلناها في الفصل الأول ، والبعض الاخر أنضم في منتصف الثلاثينات في إدارة نادي الخريجين ، ثم في مؤتمر الخريجين . ولطول الممارسة والعمل سوياً لم يحدث ان اخـتلفوا في أمر ما . إذ سرعان ما يزول اللبس وسوء التفاهم وتعود الأمور سـيرتها الطبيعـية . وقـد كان للأستاذ يحيى الفضلي الحظ الأوفر في إدارة دفة الاشـقاء . ولما كان الاستاذ خضر عمر من غير هذه الطينة ، وكان فوق ذلك معتدا برأيه عنيداً عنيفاً ، فقد أصبح من العسر أن يلتقي الصنوان . وقد تطورت الأمـور الى حـدّ دفع الحزب في مرحلة ما ان يفصل الأستاذ خضر مع التعنيف الشديد . وسرعان ما التف هؤلاء الأخوة حول السيد محمد نور الدين ، وشطر الحـزب إلى قسـمين . وكان لذلك أثره الكبير في اضعاف قوة الحزب . وهذا جانب مهم .

أما إذا استعرضنا الاحزاب الأخرى ، فنجد تنافراً في تركيبها ، بعضه مبدئي وبعضـه الأخر تكتيكي تشوبه العوامل الشخصية . فمن الناحية المبدئية نجد أن حـزب وحـدة وادي النيل ، بقيادة الدرديري أحمد اسماعيل ، لا يرى للوحدة الاندماجـية بـديلاً . وحـزب الاتحاديين يؤمن بالاتحاد الفيدرالي ، والأحرار الاتحاديين بالاتحاد الكونفدرالي ، وحزب الأشقاء بالاتحاد تحت التاج المصري في رابطة أشبه برابطة الشعوب البريطانية ، كما أوضحنا سابقا . اما الجبهة الوطنية ، بقـيادة الأعمـام الكبار/ الدرديري - ميرغني - خلف الله الخ ... فقد كان اتجـاههم العـام استقلالياً . ولكن كان الخلاف والتنافس بينهم والاشقاء حول قاعـدة الختمية . إذ يرى هؤلاء الأعمام أنهم الورثة الشرعيون للقاعدة الختمية ، وأرجـو ان لا يفهم من هذا أنني أقلل من فئة على حساب الفئة الأخرى . فقد أصـبح كل هذا الآن في ذمة التاريخ . ولكن ما أرمي اليه هو ان أذكر الأسباب والمسـببات التي جعلت هذا التكوين الجديد ، والذي قصد به انصهار الاحزاب

(الحـــزب الشيوعي .) أما المسالة الثانية والهامة وهي مسألة توسيع الهيئة العامة ، فقـــد ألححنا عليها وألح عليها الختمية ، قاعدة وقيادة ، باعتبارها الأمل الوحيد لنجاح الحزب في الانتخابات المقبلة . ولكي يطمئن أعضاء اللجنة التنفيذية بوجه عام ، ومكتب الحزب بصفة خاصة ، فقد عدلنا دستور الحزب بحيث تبقى اللجنة التنفـــيذية ويبقـــى المكتب المنتخب في مصر الى ما بعد نهاية الانتخابات وقيام الـــبرلمان الجديد . وبناء على ذلك فقد ضُم ١٨٥ اسماً جديدا للهيئة السابقة ، بحيث وصلت عضويتها الى ٢٨٥عضوا . وكل هؤلاء تقريبا من مديرية الخرطوم ، إلا قلـــة نـــادرة من المناطق المجاورة في مديريتي النيل والجزيرة الذين قد تسمح ظـــروفهم ... لمـــتابعة العمل الحزبي في الخرطوم . أما الأقاليم بوجه عام : فقد كانـــت قـــيادتها مكونة من لجان الاشقاء ولجان الختمية واللجان الفرعية لمؤتمر الخـــريجين . وقـــد عملت كلها في تناسق وتناغم ولم تثر أي جدل لدى اللجنة التنفيذية أو الهيئة العامة .

ومهما يكن من أمر ورغم كل العيوب والمآخذ التي اكتنفت تكوين الحزب الجديـــد في مصر ، فقد سارت الأمور بوحدة الصف ووحدة الهدف وبثقة تامة وتنســـيق تـــام حتى تحقق النصر المؤزر وقامت أول حكومة وطنية اتحادية . وقد كـــان قـــدرها تنفـــيذ الاتفاقية نصاً وروحاً وصولاً الى الهدف المنشود ، اعلان الاستقلال ، مما سنفصله في الفصل الأخير .

ولكن الأمر الأخطر هو تكوين الهيئة العامة من تسعين شخصاً يبدو انهم قسموا بالتســـاوي أو قريبا من ذلك بالنسبة للأحزاب الستة . وبما ان هذه الاحزاب لم تكـــن لهـــا قواعد عريضة ، فقد عمدوا الى تعيين بعض كبار السن من المحالين للمعـــاش والذين لم تكن لهم سابق خبرة بالعمل السياسي ، والعمل الجماهيري علـــى وجه الخصوص . واستبعد بذلك نفر كريم من القاعدة الوسيطة ، قاعدة الختمـــية والأشقاء الذين يعرفون قاعدتهم ويتصلون بهم في مكاتبهم ومتاجرهم ومصـــانعهم وفي الأندية والحارات وفي حلقات الدرس ، والذين يتحلقون مساء كـــل أثنين وخميس في حلقة الذكر وتلاوة السيرة ... هؤلاء الذين كانوا موضع شورى الحزب في كل الأمور ، قليلها وكثيرها . وقد أصبح الآن من المفترض ان توكل إليهم كل هذه المهام الجسام دون أن يكون لهم رأي في الأمور ، ولعلهم تركوهم خارج الصورة لأنهم لا يعرفونهم ولا يقدرون عملهم . وهنا كان لا بد من وقفة صلبة ضد هذا الإجراء الخطير من منطلق الحرص على الحزب الجديد ، وعلـــى المهمة الخطيرة التي توشك ان توكل إليه . فقامت جريدة الاتحاد تعارض هذا التكوين تحت عنوان (لا لأتفاق مصر ..)

لقـــد تكون مكتب الحزب في مصر من السادة/ اسماعيل الازهري رئيساً ، ومحمـــد نور الدين وكيلاً ، وخضر حمد سكرتيراً عاماً ، وخلف الله خالد أميناً للصـــندوق . وعـــند عودة الوفد من مصر ودعوة الهيئة العامة ، واجهتهم أول مشـــكلة حـــين اعترض السادة/ أحمد خير وخضر عمر وحسن أبو جبل على الاتفاقية بحسبانها خدعة ، وان الإنجليز لا يحترمون المواثيق ، وأن الطريق الوحيد للحرية هو طريق النضال . وأخيرا استقال الأخوة الثلاثة من الحزب وحاولوا ان يكونوا بينهم ما سموه (حزب الأشقاء) على أن الموجة العاتية والتيار الجارف قد اقـــتلع هـــذا الحـــزب الناشئ . وجدير بالذكر ان الجهة الوحيدة الأخرى التي عارضـــت المعاهدة المصرية البريطانية في السودان ، هي الجبهة المعادية للاستعمار

للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام والحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار

هذه المواد سالفة الذكر أعطت السودان ، لأول مرة ، حق تقرير مصيره في الاستقلال ، وضمنت انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان قبل تقرير المصير ، لخلق الجو الحُر المحايد للوصول لهذا القرار . وتعهدت الحكومتان بالانسحاب متى يصدر البرلمان السوداني رغبته في الشروع باتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وفي فترة لا تتعدى ثلاثة شهور . على أن يتم كل ذلك قبل انتهاء فترة الانتقال المحدَّدة بثلاثة سنوات من تاريخ (اليوم المعين) . وكما هو معلوم ، فقد انسحبت هذه القوات قبل نهاية عامين على الحكم الذاتي . و القوات البريطانية انسحبت من السودان قبل انسحابها من مصر . ولذلك لابد أن يقابل الشعب السوداني بجميع فئاته كل ذلك بالامتنان والشكر للدولتين المتعاقدتين ، وللثورة المصرية بصفة خاصة ،التي تخلصت من عقدة (الجلاء ووحدة وادي النيل) .

وقد ذكرنا سابقا ان الشعب السوداني قاطبة قد قابل هذه الاتفاقية بالترحاب والابتهاج والحماس وبالحرص على تنفيذها من جانبه . وقد عجبت وقتئذ لموقف الحزب الشيوعي السوداني (الجبهة المعادية للاستعمار) من هذه الاتفاقية التي أعطت السودان حقه كاملاً في الحرية والاستقلال . وقد علمت فيما بعد من أحد أقطاب هذا الحزب ما يلي: أن الحزب الشيوعي قد قابل بادئ ذي بدء ثورة ٢٣ يوليو بكل حماس ، نظرا لأنها أطاحت بالملكية . وهو مبدأ هام من مبادئ الشيوعيين ، وهزمت الإقطاع وهو أمر هام بالنسبة لمبادئهم ، غير أنهم وصلتهم رسالة من الحزب الشيوعي في بريطانيا تفيد بأن الثورة المصرية (عمل من أعمال الاستعمارالحديث) وانّ المخطط الرئيسي قامت به المخابرات الأمريكية ، وعلى الحزب الشيوعي في السودان إذن ألا ينخدع بالمظهر . اما فيما بعد وعندما اتفقت الثورة المصرية مع دول شرق أوروبا لإمدادها بالأسلحة وغير ذلك من

الطريق الى الاستقلال

كانـــت الاتفاقـــية المصرية البريطانية فيما يتعلق بمستقبل السودان ، والتي أسميـــناها اتفاقية الشرف ، بمثابة تحوّل أساسي بالنسبة لمستقبل ومصير السودان (الملحـــق ج) فقد اعترفت مصر لأول مرة بحق السودان في تقرير مصيره ، وفقا لمشيئته وإرادته الحرة في الاستقلال التام أو الارتباط بمصر . إذ تنص المادة ١٢ من الاتفاقية على الآتي:

الأول: أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .

والثاني: أن تعدّ دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم ويتقرر مصير السـودان:

أ/ أما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

ب/ وأما أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مـــادة (١٣) تـــتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات .

وتقـــول المادة (١١) تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السـودان فـــور إصـــدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

اما المادة (٩) من الاتفاقية وهي مادة أساسية ، فإنها تقول:

مادة ٩ – تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى (اليوم المعين) بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي . ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهـــذا الاتفـــاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن وينبغـــي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهي هذه الفترة على الوجه التالي: يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير

غازيتة حكومة السودان رقم ٨٥٤ بتاريخ ٢١مارس ١٩٥٣م . وبناء على المادة الرابعة من الاتفاقية تشكلت لجنة الحاكم العام على الوجه التالي:

السيد ميان ضياء الدين ، رئيس اللجنة ، الباكستان

السيد قائد الجناح/ حسين ذو الفقار صبري ، عضواً ، ممثل لمصر

السيد لورنس جرافت سمث ، عضواً ، ممثلا لبريطانيا

السيد الدرديري محمد عثمان ، عضواً ، ممثلاً للسودان (وطني اتحادي)

السيد ابراهيم أحمد ، عضواً ، ممثلاً للسودان (أمة)

وقد تضمنت سلطات هذه اللجنة كل سلطات الحاكم العام المضمنة في دستور السودان المؤقت والمعدل عام ١٩٥٣م ، ومنها المشاركة في السلطات ، وحلّ مجلس البرلمان متى اقتضت الضرورة ، وتعيين الأعضاء المعنيين لمجلس الشيوخ ، وتأييد تعيين رئيس المجلسين ، والموافقة على الأوامر المؤقتة التي تصدرها الحكومة في حالة غياب البرلمان . كذلك سلطات الحاكم العام إزاء حيدة القضاء والحريات العامة وإعلان حالة الطوارئ .. ثم أخطر من كل ذلك ، حق اللجنة مع الحاكم في إعلان الانهيار الدستوري المتضمن في الدستور المؤقت . وقد قامت الإشارة إليه في مناسبات قليلة .

على انه كانت للحاكم العام ، مع كل هذا ، سلطات ينفرد فيها وتشمل ضمان حيدة وحقوق الخدمة المدنية والتي يمارسها عن طريق لجنة الخدمة العامة ، وحقه في ممارسة الشئون الخارجية ، وحقه في التعامل مع السيد رئيس الوزراء فيما يختص بأعمال مجلس الوزراء الإدارية التي لا تتعارض مع السلطات المخولة للجنة الحاكم العام .. وللحاكم العام في هذا المجال حق المشورة والنصح والتوجيه بالتعاون مع رئيس الوزراء . وفي تقديري أنه نتيجة لحكمة وبراعة الرجلين العظيمين ، الحاكم العام ورئيس الوزراء ، وإخلاصهما وعزمهما على ان تسير الأمور قدماً لإنهاء فترة الانتقال "فترة الحكم الذاتي" والوصول الى تقرير المصير ،

الاتفاقيات ، فقد آمن الحزب الشيوعي السوداني بالثورة المصرية . ولذلك عارض استقلال السودان من داخل البرلمان فيما بعد وأصر على عملية الاستفتاء .

والآن لنمضـــي قدما مع تنفيذ بنود الاتفاقية . فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على وضع أسس للضمانات الواجبة لتنفيذ الاتفاقية تضمنتها المواد التالية :-

مـــادة ١ : رغبة في تمكن الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حُر محايـــد ، يبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة ، الواردة فيما بعد ، فترة انتقالية يتوفر للسودان فيها الحكم الذاتي الكامل .

مـــادة ٢: لمـــا كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعلياً ، فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة . ويحتفظ أبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مـــادة ٣: يكـــون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال ، السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان سلطات هذه اللجنة .

مـــادة٤ : تشـــكل هـــذه اللجنة من أثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضـــو باكســـتاني ، ترشح كل منهما حكومته ، على ان يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني ، عند انتخابه ، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة من الحكومة المصرية . أنتهى .

أبـــرمت هـــذه الاتفاقية في الثاني من فبراير سنة ١٩٥٣م وأذيعت في مصر وتناقلـــتها وكـــالات الأنباء العالمية . كما أعلنها الحاكم العام في نفس اليوم الى حشـــد حاشـــد في الميدان الواقع شمال وزارة المالية . كما سجلت تفاصيلها في

وبمقتضى الاتفاقية كانت لهذه اللجنة سلطات واسعة ، من أهمها النظر في تعديل دوائر الانتخابات ، بما يختص بتحديد الدوائر التي يمكن ان تجرى فيها الانتخابات مباشرة والأخرى الغير مؤهلة لإجراء الانتخابات مباشرة . فأجرت تعديلاً رئيسياً بهذا الشأن . إذ بموجب قانون الانتخابات السابقة ، الذي أجريت بمقتضاه انتخابات الجمعية التشريعية ، كانت الدوائر ذات الانتخاب المباشر قاصرة على خمسة وثلاثين دائرة ، من مجموع الدوائر الاثنين وتسعين . وكانت الانتخابات في الـ ٥٧ دائرة الأخرى ، في الأرياف وفي جنوب السودان ، تسير بطريقة غير مباشرة . وقد كان ذلك ما يوافق القيادات والزعماء والسلاطين ويحقق المصلحة المشتركة لهذه الفئات وللسلطة الحاكمة وقتئذ . وبعد دراسة متأنية ومشاورات واسعة ، رفعت لجنة الانتخابات عدد الدوائر القائمة على الانتخاب المباشر الى ٦٨ دائرة ، مما يمكن الشعب من التعبير عن رغباته الحقيقية ، ويؤكد إرساء قواعد الديمقراطية . وكذلك كان أسلوب اللجنة في كل الخطوات التي اتخذت يقوم على التشاور الواسع مع جميع الأحزاب والهيئات ، فيما يختص بقواعد الانتخابات ، وشمل هذا الاسلوب حتى التعديلات الدقيقة ، كالرموز وغيرها مما أكسبها ثقة الجميع . واستطاعت ان تجرى الانتخابات في جو هادئ ومعافى ، لم يترك ثغرة للتظلم والاحتجاج . وفي كل ذلك استعانت اللجنة بعدد من السودانيين الأكفاء ، إداريين ومعلمين وغيرهم ، بإشراف السيد حسن/ علي عبد الله ورؤساء لجان الانتخابات من الإداريين وغيرهم .

استعداد الأحزاب للانتخابات

منذ إعلان اختيار لجنة الانتخابات وتشكيلها في الثامن من أبريل عام ١٩٥٣م ، بدأت الحملة الانتخابية والاستعداد لها . وكان واضحا ان المعركة ستقوم بين الحزبين الكبيرين: الوطني الاتحادي والأمة . ورغم الضجة الكبيرة

فقد سارت الأمور بينهما على أكمل وجه ، واستطاعا معاً ان يتخطيا عقبات كثيرة ، كادت في مناسبات معينة ان تطيح بكل هذه المكاسب ، وان تقود الى الانهيار الدستوري .

لجنة الانتخابات

لما كان من أهم الخطوات ، التي تودي للحكم الذاتي ، هو إجراء الانتخابات البرلمانية ، بمقتضى الدستور المعدل وبناء على المادة السابعة من الاتفاقية التي تقول:-

المادة (٧): تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين ، يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري ، وعضو من المملكة المتحدة ، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية ، وعضو من الهند . أنتهى .

ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم . وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي . ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين . ويتضمن الملحق لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة . وهكذا أعلن الحاكم العام ، السير روبرت هاو ، في اليوم الثامن من أبريل عام ١٩٥٣م تشكيل لجنة الانتخابات على الوجه التالي:

١ - المستر سوكومارسن ، ممثل الهند ، رئيس اللجنة .
٢ - المستر بيي ، عضو وممثل بريطانيا ، السكرتير .
٣- السيد عبد الفتاح حسن ، عضو وممثل مصر .
٤ - المستر واويل بيركنز ، عضو وممثل الولايات المتحدة الأمريكية .
٥ - السيد خلف الله خالد ، عضو وممثل السودان (وطني اتحادي)
٦ - السيد عبد السلام الخليفة ، عضو وممثل السودان (حزب الأمة)
٧- السيد غردون بولي ، عضو وممثل الجنوب

أجـريت الانتخابات في نوفمبر عام ١٩٥٣م وظهرت نتائجها في ديسمبر نفس العام . وكانت الحصيلة على الوجه التالي:

نتائج الانتخابات العامة بالسودان

ديسمبر ١٩٥٣م

اسم الحزب	مقاعد مجلس النواب	مقاعد مجلس الشيوخ بالانتخابات	بالتعيين	مجموع مقاعد مجلس الشيوخ
الوطني الاتحادي	٥١	٢٢	١٠	٣٢
الأمة	٢٢	٠٣	٠٤	٠٧
الجبهة الجنوبية	١٠	٠٣	٠١	٠٤
جمهوري اشتراكي	٠٣	-	٠١	٠١
الحزب الشيوعي	٠١	-	-	-
اتحاد النوبة	٠٢	٠٣	-	٣
مستقلون	٠٨	٠٢	٠٤	٦
الجملـــــة	٩٧	٣٣	٢٠	٥٣

ملحـوظة: دوائـر مجلـس النواب ،منها ٩٢ دائرة إقليمية وخمسة دوائر للخـريجين . وقد نال الحزب الوطني الاتحادي ثلاثة من دوائر الخريجين ، فاز بها إبراهيم المفتي ، خضر حمد ، مبارك زروق . وفاز حزب الأمة بدائرة نالها الاستاذ محمـد أحمد محجوب ، والحزب الشيوعي (الجبهة المعدية للاستعمار) بدائرة نالها الاستاذ حسن الطاهر زروق .

كانـت هذه النتيجة قد أحدثت صدمة شديدة لحزب الأمة ، الذي كان لا يشـك في نيل أغلبية مريحة في هذه الانتخابات ، تمكنه من حكم البلاد وبالسير

والدعايـــة الواسعة التي قام بها الحزب الجمهوري الاشتراكي ، والبريطانيون من خلفه ، فقد كان واضحا لنا انه لن يكون له دور مؤثر في الانتخابات .

كـــنت قـــد ذكـــرت سابقا ان تكوين هيئة الحزب في مصر قد أغفل أهم العناصـــر الملتصـــقة بالشعب والحركة له . وقد كان ذلك لعدم معرفة الأخوة الـــثلاث ، الذين كونوا الهيئة هناك "ميرغني حمزة - الدرديري أحمد اسماعيل - وخضـــر حمـــد ." فهذه العناصر التي كنا نسميها القيادات الوسيطة ، هم عماد الانتخابات والتوجه وركيزة الحزب أوائل شهر يوليو ١٩٥٣م . هؤلاء واخوتهم أعضـــاء اللجـــان الفرعية للحزب وللمؤتمر ، الذين لم يمسهم سوء ، بدءوا فورا بالتحرك وبأسلوب منظم - فهم الذين يعرفون كل أسرة في منطقتهم وعددها - مـــوطن سكنها - موقع عملها - وهم الذين عملوا جادين ومخلصين في معركة التسجيل للانتخابات ، ومعركة التصويت ، الى ان تحقق النصر المؤزر بإذن الله .. وكان الحزب ، بزعامته وقيادته العليا ، يتحرك بانتظام من موقع لآخر حتى انتظم الســـودان ، يدعـــو ويرتب وينظم صفوفه السيد/ علي الميرغني . ومولانا سيادة الســـيد/ علي الميرغني كان يقيم في حلة خوجلي ، تصله الوفود من كل موقع ، يجـــتمع بها ويُوحِّدها وينظم صفوفها .. وأشهد أنه كان يعمل في فترة التحضير للانتخابات وفي فترة إجرائها .. وبعد ظهور النتائج جمع النواب المنتخبين صفاً واحداً حول القيادة الحزبية ، حتى تكونت حكومتها . ثم أخذ يعالج كل مشكلة تطـــرأ لتلك الحكومة لحين إعلان الاستقلال . وكان سيادته قد تجاوز الثمانين عامـــا ، لكنه كان يعمل كل يوم من الساعة التاسعة صباحاً حتى بعد منتصف اللـــيل ، يستقبل الوفود من الأقاليم موجهاً ومسانداً . وهكذا انفق ماله واعتلت صحته ، ولكنه ظل يعمل ويعمل حتى تحقق النصر . وكان لا بد والحال كذلك ان يضـــطر للسفر لمصر للمعالجة والاستشفاء ، حيث بقي في مستشفى المواساة بالاســـكندرية مـــا ينيف على الخمسة أشهر ، حتى استرد بعض صحته . وقد

أجـــريت الانتخابات في نوفمبر عام ١٩٥٣م وظهرت نتائجها في ديسمبر نفس العام . وكانت الحصيلة على الوجه التالي:

نتائج الانتخابات العامة بالسودان

ديسمبر ١٩٥٣م

اسم الحزب	مقاعد مجلس النواب	مقاعد مجلس الشيوخ بالانتخابات	بالتعيين	مجموع مقاعد مجلس الشيوخ
الوطني الاتحادي	٥١	٢٢	١٠	٣٢
الأمة	٢٢	٠٣	٠٤	٠٧
الجبهة الجنوبية	١٠	٠٣	٠١	٠٤
جمهوري اشتراكي	٠٣	–	٠١	٠١
الحزب الشيوعي	٠١	–	–	–
اتحاد النوبة	٠٢	٠٣	–	٣
مستقلون	٠٨	٠٢	٠٤	٦
الجملـــــــة	٩٧	٣٣	٢٠	٥٣

ملحـــوظة: دوائـــر مجلـــس النواب ،منها ٩٢ دائرة إقليمية وخمسة دوائر للخـــريجين . وقد نال الحزب الوطني الاتحادي ثلاثة من دوائر الخريجين ، فاز بها إبراهيم المفتي ، خضر حمد ، مبارك زروق . وفاز حزب الأمة بدائرة نالها الاستاذ محمـــد أحمد محجوب ، والحزب الشيوعي (الجبهة المعدية للاستعمار) بدائرة نالها الاستاذ حسن الطاهر زروق .

كانـــت هذه النتيجة قد أحدثت صدمة شديدة لحزب الأمة ، الذي كان لا يشـــك في نيل أغلبية مريحة في هذه الانتخابات ، تمكنه من حكم البلاد وبالسير

قـدما في تحقيق المصير الذي ينشده والذي سينتهي بتتويج السيد/ عبد الرحمن المهدي ملكا للبلاد . وكانت الصدمة أكبر للبريطانيين ، الذين كانوا يأملون ان تـأتي النتـيجة عكـس ذلك ، حتى يتمكنوا من السير بالبلاد في الطريق الذي يلائمهم ، والذي قد يفضي بهم لأن يظلوا في موقع المستشارين لسودان المستقبل . وقد سعوا جهدهم لتزوير النتائج في الأماكن النائية عموماً ، وفي الجنوب على وجـه الخصوص ، على الرغم مما بذلته لجنة الانتخابات المحايدة من جهد لتكون الانتخابات حرة نزيهة . وقد وفقت في ذلك توفيقا كبيرا وفوق المستطاع . فقد ثـبت أن بعض البريطانيين في الجنوب قد بذلوا حيلاً كثيرة في إبعاد البعض من مسـاكنهم حـتى لا يتمكنوا من الترشيح في الوقت المحدد ، ولكن كل ذلك لم يثبت بصورة قانونية تمكن اللجنة من التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الوضع .

وقد أعلن بعض أقطاب حزب الأمة حربا شرسة ضد المصريين ، بأدعاء ان تـدخل الحكـومة المصرية في الانتخابات ، بالدعاية الصارمة وبالمال ، أثر على نتائج الانتخابات لمصلحة الاتحاديين . وقد فكر بعض أقطابه جدياً في ان يستقيل النواب والشيوخ المنتخبون من البرلمان ، وربما بهدف تهيئة الأجواء لأحداث انهيار دستوري . وهنا تدخل أيضا الرجل العظيم المسامح الكريم ، الإمام عبد الرحمن المهـدي . وبحكمته وأصالته وكريم خلقه ، استطاع ان يكبح انفعال الفاضليين ويقـنعهم بتقبل الهزيمة والعمل كمعارضة قوية من داخل البرلمان . (انظر كتاب سيادة السيد عبد الرحمن المهدي " جهاد في سبيل الله")

ولا أحد ينكر ، في الواقع ، ان إذاعة مصر كانت تدعو ، بكل ما تستطيع مـن جهد ، لتأييد الحزب الوطني الاتحادي ، وان السيد صلاح سالم قد طاف أمـاكن كـثيرة في السودان ، وعلى وجه الخصوص في الجنوب ، وبدأ يكسب

التأييد للاتفاقية ، ثم بالدعوة لاتجاه الاتحاد مع مصر . وهو أمر طبيعي بالنسبة لهم . فمصير السودان وفقاً للاتفاقية يهمُّ مصر بقدر ما يهم السودان .

ولا شك أيضا ان البريطانيين ، كما أسلفنا ، كان يهمهم ، بنفس القدر ، ان تأتي النتيجة لصالحهم . ولا أريد ان أسهب في هذا الأمر . إذ قد تبدو آرائي وانطباعاتي في هذا الشأن متحيزة في نظر الآخرين . ويسعدني ان أسجل هنا آراء بروفسير هولت بهذا الصدد . ففيها تعبير صادق عن الأحداث في ذلك الوقت ، وهو الذي اعترف له الجميع بموضوعيته ... يقول بروفسير هولت في كتابه (تاريخ السودان الحديث) صفحة ١٦٥، أن الانتخابات التي تأجلت ، بسبب الخريف ، اجريت في نوفمبر – ديسمبر ١٩٥٣م . وقد تميزت هذه الأشهر بدعاية واسعة من المواطنين المصريين في السودان ومن راديو القاهرة ، حيث قاموا بالدعاية على أوسع نطاق ، وصاحب ذلك إغراءات مادية للناخبين . وكانت نتيجة الانتخابات بمثابة صدمة كبيرة للكثيرين من الموظفين البريطانيين . فقد نال حزب الأزهري "الوطني الاتحادي" ٥١ مقعدا في مجلس النواب وأثنين وعشرين مقعدا من الثلاثين مقعدا الخاصة بمجلس الشيوخ . أما الحزب الجمهوري الاشتراكي ، فقد انكشف أمره بصورة مؤلمة ، حين نال ثلاثة مقاعد فقط في مجلس النواب ، ولا شيء في مجلس الشيوخ .

ثم يضيف بروفسير هولت فيقول : ان انتصار الاتحاديين لم يفهم على حقيقته في الدوائر الأجنبية ، وعلى وجه الخصوص في مصر وبريطانيا . فقد كانت مشاعر الناخبين بهذا الشأن سلبية لا إيجابية . فهم يسعون للخلاص من حكم البريطانيين ، وبالتالي من حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي . إذ يعتبرونهم سنداً للإدارة . ولذلك فقدوا تأييد غالبية المواطنين . وقد أثبتت الأحداث ، فيما بعد ، أنه لم تكن للحزب الوطني الاتحادي أية رغبة لتكوين وحدة مع مصر . وبذلك فان أثر الدعاية والترغيب المصري كان ، فيما يبدو ،

هامشياً ، بحسبانها قد فشلت ، بكل تأكيد ، في الدعوة للوحدة مع مصر . وفي الحقيقة أن المواطنين السودانيين قد كرروا ، وبأسلوب أحدث وأنجح ، ذلك الأسلوب الذي ما رسوه بغير نجاح في عام ١٩٢٤م . (انتهى حديث بروفسير هولت .) وأترك للقارئ تحليله وليصل كل منا الى قناعة ما . ومهما يكن من أمر فان لجنة الانتخابات الدولية قد نشرت تقريرها وأثبتت فيه ، بما لا يدع مجالا للشك ، بان الانتخابات قد جرت في جو حرّ محايد بعيد عن كل تأثير منظور . وأكدت على صحة وحيدة الانتخابات . وتقريرها النهائي موجود بدار الوثائق بالخرطوم .

دائرة التحدي

لقد كانت انتخابات عام ١٩٥٣م أول انتخابات تجرى في السودان بهذا الاتساع بطول القطر وعرضه وتشمل ٦٧ دائرة بالانتخاب المباشر ، ولم تسبقها سوى انتخابات واحدة في المدن الكبيرة لمجالس الحكم المحلي ، وسوى انتخابات الجمعية التشريعية ، التي وجدت مقاطعة عامة . غير ان انتخابات الحكم المحلي أعطت القيادات الوسطى بصفة خاصة تجربة لا بأس بها . والمعروف ان الحزب الوطني الاتحادي قد كسب كل دوائر مديرية الخرطوم (١٣ دائرة) بلا منافسة تذكر ، كما كسب كل دوائر المدن الكبيرة مثل: بورتسودان ـ كسلا ـ مدني ـ سنار ـ الأبيض ـ عطبرة ـ مروي ـ الفاشر ... الخ .

ولكن دائرة أم درمان شمال كانت بمثابة دائرة التحدي ، مرشحها هو السيد إسماعيل الازهري ، رئيس الحزب والمرشح لرئاسة الوزارة إذا كسب الحزب الأغلبية البرلمانية . وكان ينافسه في الدائرة السيد/ عبد الله الفاضل ، صديق الأشقاء وحبيبهم ، كسب بهم وكسبوا به معارك انتخابية ضارية في الماضي في نادي الخريجين بأم درمان ومؤتمر الخريجين العام . وهو ، بأريحيته ودماثة خلقه وحسن عشرته ، الشخص المحبوب للكثيرين من سكان أم درمان . وكان ،

بحكـــم رئاسته لدائرة المهدي ووكالته للإمام عبد الرحمن المهدي ، هو المواسي والمشـــارك في كل أفراح وأتراح المدينة . ولذلك كنا نشعر بأسف عميق ان نجد أنفسنا مواجهين له في انتخابات عامة ، ومن يترعنا ويرأسنا . وقد كانت هناك دوائر مضمونة ومقفولة لحزب الأمة في الغرب وفي النيل الأبيض ، كان يمكن ان ينالها في سهولة . وكان من الممكن ان تتركها له ليفوز فيها بالتزكية . ويبدو ان فـــوزه في هـــذه الدائرة (أم درمان شمال) لانتخابات الجمعية التشريعية ، وبتلك الأصوات الكثيرة جدا في تلك الانتخابات (حصل على ٥٩٨ صوتا وقد كانت رقمـــا قياسيا مقارنة بالدوائر الأخرى حتى في المدن والتي لم تتعد بضع عشرات) كل هذا دفع بحزبه ان يضعه في موقف التحدي أمام الاتحاديين . وكانت النفوس في أوائل الخمســينات طاهرة صادقة والقلوب صافية ، والذي يقول انه معك فهو معك بلا ريب . وكانت الأحياء عريقة .

قـــام الاتحاديون بتقسيم الدائرة الى أحياء ومرابيع ، ثم إلى منازل . وسجل رقـــم كـــل فرد مسجل للانتخابات برقم منزله . واختير مندوب مأمون لكل عشـــرين شخصـــاً في المـــربوع ، يكون مسئولاً عن تسجيلهم وعن التأكد من تصويتهم ، وعليه ان يحضر لمقر رئاسة الدائرة ليبلغ عن عدد الذين صوتوا ممن هم تحـــت إشرافه . وكان في كل مكان لجنة مهمتها تسجيل من صوتوا للرئيس ، والذين صوتوا لمنافسه . وكان يشرف على هذه الدوائر بابكر قباني واحمد محمد يســـن . وقـــبل الساعة السادسة مساء تجمعت لدينا المعلومات من المندوبين ، وحصـــرنا اللذين صوتوا لصالحنا . ثم طفنا على لجان الصناديق ، فأعطتنا صورة حقيقية عمن صوتوا لجانبنا ولجانب السيد عبد الله في كل مركز اقتراع . ثم قارنا كل ذلك بتسجيل الطرفين المحايدين الذين انتخبهم ضابط الانتخابات للتأكد من أن كل من صوت هو نفسه الشخص المسجل في الدائرة . وكان نادرا ما تقول لـــنا إحـــدى اللجان ان هناك ثلاثة أو أربعة أشخاص لم يتأكدوا من صوتهم .

وحينها نلجأ للقانون لنقرر إن كانوا معنا أو ضدنا ، وذلك بحكم موقع التسجيل . فان كانوا من ود توباوي مثلاً جعلناهم كلهم لصالح السيد/ عبد الله . وهكذا

وفي حوالي الساعة العاشرة مساء عدنا لمنزل الرئيس . فوجدنا حشداً حاشداً في الانتظار ووجدنا بينهم صحفياً أجنبياً ، لعله أمريكي . وعندما سئلنا ، كانت اجابتنا أن السيد الرئيس اسماعيل الازهري سيحصل على أغلبية تفوق منافسه بـــ ١١٢٨ صوتا ... فقال الصحفي (ماذا تعني ؟ هل بلغت بكم الدقة هذا الحد ؟) وكنت أجيبه:- هكذا تقول الأرقام والله أعلم . وفي يوم فرز الاصوات اخترت لأكون المشرف الأول على لجنة الحزب لفرز الاصوات . وكان السيد عربي عبد الباسط ، ضابط مجلس أم درمان ، هو المشرف على الانتخابات .. فقلت له أمام الجمـــيع:- إذا لم نتفوق على المنافس بـــ ١١٢٨ صوتاً فسأضطر لطلب إعادة الفرز ...

ولدهشـــتنا جميعاً فقد نال الرئيس صوتين أكثر مما ذكرنا . وأبداً فأقول إن كـــل ذلك كان بالصدفة . إذ لا يمكن ان تكون الدقة في أي مكان في العالم إلى هـــذا الحد . ولكن في تقديرنا انه ما كان للفرق أن يتعدى العشرين أو الثلاثين صوتا أكثر أو أقل ، حسب معلوماتنا . وهذا دليل على ان القيادات الوسيطة ، كانـــت واعية ومدركة ومخلصة . وأن نفوس الناخبين كما ذكرت كانت أمينة وصـــادقة لم يشـــبها خـــبث أو رياء . ورحم الله تلك الأيام وأولئك الرجال المخلصين . وهو أمر قد لا يتكرر بكل أسف .

ومـــا ان ظهـــرت نتيجة الانتخابات ، واتضح للحكومة أن الحزب الوطني الاتحـــادي سيولف الحكومة لوحده ،حتى أصبحوا يدعون الى شخص معين من الحزب ليصبح رئيساً للوزراء ، بحجة مرونته وتمهله ، حتى تسير الأمور في سهولة ويســـر أثـــناء فترة الانتقال . وقد تأثر بعض الاخوة الاتحاديين بهذا الحديث ،

وبدعوا يفكرون في نفس الاتجاه . وما ان تجمّع النواب المنتخبون حتى علا ذلك الصوت . لقد شاورني الرئيس اسماعيل الازهري ، ونحن في طريقنا من أم درمان الى بحري ، لعزاء الدكتور أحمد علي زكي في والدته ، وكان ذلك في حوالي ٨ ديسمبر ، في أمر رئيس المجلس . وذكر أنه يرشح الأستاذ إبراهيم المفتي لرئاسة مجلس النواب . وقد أشرت عليه ان يعينه وزيراً معه ، فهذا أجدى وأنفع . ولكنه أصر على رأيه .. ثم سألني عن من أرشح لرئاسة مجلس الشيوخ ؟ فذكرت له شخصين ، من بينهما الأخ عبد الله ميرغني . فقال لي "ما رأيك في أحمد محمد يسن ؟" وأشهد الله أني قد قاومت هذا الترشيح ما استطعت ، لقناعتي بان ترشيحنا الاثنين سيخلق له مشاكل داخل الحزب " المؤتلف المختلف ." ولما ناشدته أن لا يفعل ذلك قبل استشارة مولانا السيد علي الميرغني ، وأن يتأكد ان السيد راضٍ عن الترشيح بقناعة لا مجاملة فيهما . وادعيت أنني مسافر في اليوم التالي للهلالية لأداء عملي الحكومي ، خصوصا وأنني خارج الصورة تماما . إذ أكن نائباً ولا شيخاً . وفي يوم ٢١ ديسمبر ١٩٥٣م "أو حوالي ذلك" زارني في معسكري بالهلالية المهندس بشير عبد الرحيم حامد . وكان قد زار المنطقة بصحبة صديقه السيد/ ميرغني بحثاً عن مكان ملائم لمشروع زراعي لصديقه . ذكر لي السيد بشير ان الهيئة البرلمانية واللجنة التنفيذية ستجتمع ذلك المساء لتؤكد ترشيح السيد اسماعيل الأزهري لرئاسة الوزراء وتختار رئيساً لمجلس النواب وآخر لمجلس الشيوخ . وأفادني ان المرشح لمجلس النواب كما يعلم هو الاستاذ ابراهيم المفتي ، ولمجلس الشيوخ الأستاذ عبد الله ميرغني .

وفي حوالي الساعة الثانية من صباح اليوم التالي قدم إلى المعسكر وأخبرني أن الحزب قد رشحني لرئاسة مجلس الشيوخ والمطلوب مني ان اقدم استقالتي من الحكومة وفقاً لقانون الانتخابات ، قبل إجراء التصويت . وهكذا وفي اليوم التالي اخترت رئيساً لمجلس الشيوخ . لقد اضطررت لذكر هذه الواقعة الشخصية

لسببين اثنين ، أولهما ان الرئيس اسماعيل الازهري كان يعرف أعوانه جيدا وانهم يكونون دائماً إلى جانبه . والسبب الثاني هو التأكيد على ان الاشقاء جميعا ، وأنا مجـــرد واحد منهم ، ما كانوا يتطلعون للمراكز ، بل وما كان يدور بخلدهم ان الأمـــور كـــان مقـــدراً لها أن تسير في هذا الطريق وبهذه السهولة ، وأنهم أثناء كفـــاحهم المتواضـــع ما كانوا يحسبون أنهم سيصبحون وزراءً وحكاماً . *(وما رمـــيت إذ رميت ولكن الله رمى) صدق الله العظيم* . في اليوم التالي تم اختيارنا الاثنين لرئاسة المجلسين ، وقد اعترض حزب الأمة وطالب باختيار شخص محايد . فاختـــير الســـيد القاضي ، بابكر عوض الله ، باتفاق الحزبين ، وفاز بالتزكية لرئاسة مجلس النواب .

وفي يوم ٦ يناير ١٩٥٤ ، وبعد أداء النواب اليمين الدستوري ، رشح السيد ميرغني حمزة السيد اسماعيل الازهري لرئاسة مجلس الوزراء وثنى ذلك السيد بولين الـــير . ورشح السيد الصديق المهدي الاستاذ محمد أحمد محجوب لرئاسة الوزارة وثـــنى ذلك الترشيح السيد بوث ديو ... وبعد إجراء عملية الانتخاب فاز السيد اسماعـــيل الازهـــري بستة وخمسين صوتاً مقابل سبعة وثلاثين صوتاً لمحمد احمد محجوب . وبذلك أصبح السيد اسماعيل الازهري أول رئيس زراء لمرحلة الحكم الذاتي .

اليوم المعين

تقول المادة التاسعة من الاتفاقية المصرية البريطانية ما يلي:

مادة (٩): تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى "اليوم المعين" بالمادة ١٩ من قانون الحكم الذاتي . ومع مراعاة إتمام السودنة ، على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفـــاق ، تـــتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغـــي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهي هذه الفترة على الوجه التالي: يصدر البرلمان الســوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير

للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام والحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار

وبموجب هذه المادة بدأ السيد/ اسماعيل الازهري لتأليف مجلس الوزراء من الحــزب الوطني الاتحادي وينص الدستور على ان تشكل الحكومة من عدد من الوزراء لا يتجاوز الخمسة عشر ويكون من بينهم وزيران يمثلان الإقليم الجنوبي . ووجـــد الـــرئيس اعتراضات من بين قيادات حزبه على تعيين أربعة وزراء وهم السادة يحيى الفضلي ، محمد احمد المرضي ، خضر حمد ، وحسن عوض الله . ولما كـــان لا بد من المضي قدماً في تشكيل الحكومة حتى لا تتأخر بداية اليوم المعين المنصـــوص عنه ، وبعد مشاورات بينه وبين الزعيم مولانا السيد علي الميرغني ، رؤى ان تـــتكون الحكـــومة بادئ ذي بدء من اثني عشر وزيرا . ومن بعد ظهر الـــيوم التاســـع من يناير أدت الحكومة القسم أمام الحاكم العام ، بحضور لجنته ورئـــيس القضـــاء وقاضي القضاة ورئيس مجلس البرلمان ، وتكونت على الوجه التالي :-

السيد اسماعيل الازهري	- رئيس الوزراء ووزير الداخلية
السيد محمد نور الدين	- وزير الاشغال العمومية
السيد ميرغني حمزة	- وزير المعارف والزراعة والري
الســيد خلف الله خالد	- وزير الدفاع
السيد حماد توفيق	- وزير الماليـــة
السيد ابراهيم المفتي	- وزير الاقتصاد والتجارة
السيد مبارك زروق	- وزير المواصلات
السيد علي عبد الرحمن الأمين	- وزير الصحة
السيد الدكتور أمين السيد	- وزير بلا أعباء
السيد سانتينو دينق	- وزير بلا أعباء

وبعد انتهاء أداء اليمين الدستوري دعينا لحفل استقبال في منزل السيد رئيس القضاء المستر لندر . وهنا اقترح السيد الدرديري محمد عثمان ان نذهب لدار السيد علي الميرغني لمباركة وتأييد الحكومة الجديدة . وحدثني السيد بابكر عوض الله ، بحس القاضي ، انه يستحسن ان لا نذهب الى هناك مع السادة الوزراء لطبيعة موقفنا المحايد . فقلت له لم لا نحاول ان نذهب الى السيدين ان استطعنا . وعلى الفور تحدثنا مع الرئيس أزهري بالأمر . فأبدى موافقة وارتياحاً شديداً ووعد بأن نعرض الأمر على السيد علي ، عند لقائنا به ، وهو على يقين بأن مولانا السيد سيرحب بالفكرة . وقد تم ذلك وطالب سيادته من الجميع ان يذهبوا فورا لسيادة السيد الإمام عبد الرحمن لتهنئته . ولا شك أن هذه الزيارة تركت انطباعاً حسناً لدي سيادة الإمام . إذ هاهم أبناءه الذين نافسوا حزبه في الانتخابات يهرعون إليه لحظة تكوين حكومتهم ملتمسين تأييده ومباركته .

على ان الذي أدهشنا جميعا هو ان ثلاثة من الوزراء لم يشتركوا في هذه الزيارة الأخيرة . وأخذنا نقلب الأمر لبعض الوقت وأخيراً رجحنا ان عدم ذهابهم قد يرجع الى انهم لم يشاءوا الذهاب في معية رئيسهم الجديد والله أعلم.

لجنة السودنه

تقول المادة الثامنة من الاتفاقية ما يلي:

المادة (٨) : رغبة في تهيئة الجو الحُر لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف من:-

أ/ عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ، ترشح كلاً منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أعضاء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هولاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

ب/ عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون ان يكون له حق التصويت . (انتهى .)

ويتضـــمن الملحـــق الثالث لهذا لاتفاقية الحكم الذاتي بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاقما . وبناء على هذه المادة تقدمت الحكومتان بممثليهما ، وتقدم السيد رئيس الوزراء بخمسة مرشحين ، اختارت لجنة الحاكم العام ثلاثة من بينهم . وقد تم تكوين اللجنة على الوجه التالي:

١- مستر روبرت ريتشاردسون بيرنت- ممثل بريطانيا

٢- السيد عبد الحميد داؤود - ممثل مصر ، خلفه فيما بعد السيد محمد إبراهيم خليل

٣- السيد محمود الفضلي - ممثل السودان

٤- الدكتور عثمان أبو عكر - ممثل السودان

٥- السيد إبراهيم يوسف سليمان - ممثل السودان

مهمـــة هـــذه اللجنة كما ورد في الاتفاقية هي سودنة الوظائف البريطانية والمصرية التي يمكن ان تؤثر في توفير الجو الحُر المحايد .

ويشـــمل ذلك السلك السياسي "الإداري" والشرطة والقضاء والقوات المسلحة وأي وظائف أخرى يمكن أن يؤثر شاغلوها على الحياد ، ويشمل أيضاً بعـــض الوظائف الفنية في مناطق نائية ، قد يكون لشاغلها تأثير على السكان المحليين . وهذا الجزء الأخير يمكن أن يكون موضع خلاف بين أعضاء اللجنة في تقدير مدى التأثير . ولكن الأمور سارت بوجه عام في شكل مرضٍ بين أعضاء اللجنة . ويقال أن الذين كانت تنطبق عليهم صراحة مادة السودنة من شاغلي الوظائـــف الفنـــية المذكورة ، يتكونوا من ١٤٠ شخصاً في السلك الإداري ، وثمانية من كبار الضباط في الشرطة ، وحوالي ٣٠ ضابطاً في قوة دفاع السودان ، وعـــدد آخر من صف الضباط البريطانيين ، وعدد من القضاة ، أي عدد لا يـــتجاوز في مجمـــوعه حوالي ٢٣٠ بريطانياً . وقد اعترض الجنرال"اسكونز" ، القائـــد العام لقوة دفاع السودان ، وأفاد أنه لا يمكن سودنه هذه الوظائف إذا أريـــد لقـــوة دفاع السودان ان تعمل بكفاءة إلا بعد مضي عشر سنوات على الأقل من ذلك التاريخ . وقد رأت لجنة السودنه مع هذا أن تسودن قوة دفاع السودان . وقد اتضح فيما بعد للسيد وزير المالية بالنيابة ، السيد إبراهيم المفتي ، أن ضباط وصف الضباط البريطانيين هم في الحقيقة ضباط في الجيش البريطاني منتدبون للعمل في قوة دفاع السودان . فأصبح من السهل إلغاء انتدابهم بدون تعويضـــات . وأخـــيراً وبعـــد رجاء قدّر لكل واحد منهم مبلغ (٦٠٠ جنيه) تصديق لبدل أثاثه . وقد استوجب الأمر أن يباع بأي قيمة نظراً لسرعة إجراء خروجهم .

كانـــت مجموعة الوظائف التي قررت لجنة السودنة سودنتها تبلغ حوالي الستمائة وظيفة ، وقد تزيد قليلاً ، من مجموع حوالي ١٢٥٠ وظيفة التي كان يشـــلها أجانـــب . ومن بين هذه الوظائف الستمائة هناك حوالي ١٥٠ وظيفة كان يشغلها مصريون . ومن جانب آخر بدأ الموظفون البريطانيون في حكومة

السودان ، منذ إعلان نتيجة الانتخابات وعند تكوين الحكومة في التاسع من يناير ١٩٥٤م ، يؤكدون أن الموظفين البريطانيين الفنيين لن يبقوا في السودان بعد سودنة الإدارة والشرطة والجيش ، وأنهم لن يضمنوا أن تجد السيدة البريطانية التي تقتضيها ظروفها شراء حاجياتها من السوق الاحترام اللازم من عامة المواطنين . وهم يعلمون بطبيعة الحال انه كانت هناك جاليات أجنبية أوربية وغيرها تعيش في البلاد وتجد كل التقدير والاحترام من المواطن السوداني . ولعل تفكير الكثير من البريطانيين ، من الذين كانوا يعملون خارج نظام المعاش قصير الأجل أو طويله ، كانوا يرون التعجيل بقطع خدمتهم في السودان وهم في مقتبل العمر ، حتى يتمكنوا من الحصول على وظائف مماثلة في مستعمراتهم . كما أن التعويضات المجزية التي قدرت لهم (مال الفداء) قد ساعدت في دفعهم للتعجيل بنهاية خدمتهم . ويضاف لكل ذلك الفكرة التي كانت سائدة لديهم ، والتي انعكست في مداولات مجلس العموم البريطاني ، كما سيرد ذكرها في موضعها ، ألا وهي أن خروج الفنيين البريطانيين بهذه السرعة سيجعل الإدارة تنهار في هذه البلاد . والحمد والشكر لله والفضل بعد الله لأبنائنا البررة الذين قادوا السفينة بحنكة ودراية إلى برّ الأمان .

إعادة تشكيل لجنة الحاكم العام

جاء في صلب المادة الرابعة من الاتفاقية ما يلي:-

المادة (٤): على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويكون للبرلمان الحق ، في حالة عدم موافقته ، في تعيين مرشحين آخرين . ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية . (انتهى)

وهكذا ، بعد أن اجتمع البرلمان وفرغ من تكوين حكومته ، بدأت الأغلبية البرلمانية في المجلسين تفكر جدياً في استبدال العضو الذي يمثل حزب الأمة في اللجنة ، السيد إبراهيم احمد ، بعضو آخر يمثل حزب الأغلبية ، استناداً

علـــى المادة الرابعة أعلاه .. وهذا الأمر كان يبدو منطقياً ومتماشياً مع القانون كمـــا اعترفت بذلك وزارة الخارجية البريطانية في تصريحات بعض مسئوليها ، ولكنه كان في الواقع أمراً يوسف له في نظري ونظر الكثيرين من قياديي الحزب الـــوطني الاتحادي ، بمن فيهم السيد اسماعيل الازهري نفسه . فالسيد إبراهيم احمد رجل اتسم بالنزاهة والعفة والاعتدال في سياسته ، وهو من زعماء المؤتمر . وهـــو معلسم جيل الثلاثينيات والأربعينات والخمسينات ، الذي قاد الحركة الوطنية في البلاد حتى بلغ بها برّ السلامة ، شأنه في ذلك شأن صديقه اسماعيل الازهري وبقية الزملاء الرواد ... مـــن أجـــل كل ذلك ظل الرئيس اسماعيل الازهـــري ، وبالتفاهم مع الحاكم العام يؤجل إعادة النظر هذا الأمر من حين لآخر ، حتى حدثت حوادث أول مارس التي كادت أن تؤدي لانهيار دستوري خطط له الإنجليز كما سيرد تفصيله . من أجل هذا فقد أصر الاخوة المصريون علـــى إبعـــاد ممثل حزب الامة من لجنة الحاكم العام التي تقع عليها واجبات دستورية مفصلة في الاتفاقية ، من بينها حق إعلان الانهيار الدستوري . لذلك أصروا على أن يستعمل البرلمان السوداني حقه في اختيار عضوين للجنة الحاكم العام . وإذا لم يفصل البرلمان في ذلك ، فأن الحكومة المصرية سيصبح من حقها أن تعتبر إجراءات لجنة الحاكم العام إجراءات باطلة ، وأنها ستسحب المندوب المصري من تلك اللجنة حتى يصحح الوضع .

من أجل ذلك بدأ الضغط المصري من جهة ، ومن كتلة الوطني الاتحادي مـــن جهة ثانية ، بوجوب تبديل السيد ابراهيم احمد بالسيد سريسيو ايرو ، عضـــو مجلس الشيوخ والعضو القيادي في الوطني الاتحادي . وكانوا يرون ان تمثيل جنوبي في لجنة الحاكم العام فيه تقدير للكتلة الجنوبية بوجه عام وللأخوة الجنوبـــيين في الحـــزب الـــوطني الاتحادي بصفة خاصة ، كما أن فيه إحراجاً لحكومة السودان التي ظلت تتحدث عن تمسكها بحق تقرير المصير للجنوبيين في

السودان الموحد . وعند مناقشة هذا الاقتراح في البرلمان ، حرص الأستاذ مبارك زروق ، زعيم المجلس ، أن يكون حديثه بعيداً عن الإثارة ، و اعتمد على الحجج القانونية وركز على أن اللجنة ، بمقتضى البند الرابع من لجنة الحاكم العام ، تشارك الحكومة القائمة في المسئولية والإدارة السليمة للبلاد وطالب في هذا الشأن أن تحترم رغبة الأغلبية . أما الأستاذ محمد احمد محجوب ، زعيم المعارضة ، فقد اعترف بأنه لا يوجد نص في الدستور ولا في الاتفاقية يوجب أن تكون اللجنة ممثلة لوجهة نظر الحكومة والمعارضة معاً . ولكنه قال أن روح الاتفاقية ونصوصها على السواء تشير لذلك. و أضاف أنه في فترة الانتقال هذه مفروض أن تكون لجنة الحاكم العام صمام الأمان بالنسبة لتصرفات الحاكم العام ومجلس الوزراء والبرلمان على السواء . وأخيراً أجاز المجلس اختيار السيدين الدرديري محمد عثمان وسريسيو ايرو لعضوية اللجنة .

مداولات مجلس النواب – دورة الانعقاد الأولى

٢٢ أبريل سنة ١٩٥٤م

من جانب آخر فقد انزعج البريطانيون غاية الانزعاج للتغيير الذي طرأ على تكوين لجنة الحاكم العام . إذ أنهم كانوا يرون أن اللجنة بوضعها الجديد قد تسلب الحاكم العام سلطاته ، وقد تهدد مصالح البريطانيين في السودان ، خصوصاً عند سودنة الوظائف ، خشية أن تسلبهم الحكومة الجديدة من معاشاتهم وتعويضاتهم لعدم ثقتهم في حكومة الوطني الاتحادي . وكانوا يشيعون ، بل أن بعضهم كانوا يأملون أن يدفع هذا التغيير حزب الامة للانسحاب من البرلمان ، كما هدد بذلك حزب الامة نفسه عند إعلان نتائج الانتخابات ، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث . وبقيني أن أقطاب حزب الأمة كانوا يعرفون الحقيقة كما كنا نعرفها .

حوادث أول مارس :-

لابـــد لمـــن يسجل مذكراته عن تطور الأحداث في سوداننا الحديث أن يركـــز على ما حدث في أول مارس ١٩٥٤م ولابد أن يسجل انطباعاته عن ذلـــك الحدث الكبير والخطير . وأني استعين الله في تسجيل هذه الانطباعات . وإذ استعيد أحداثها ، بعد مضي ما ينيف على الثلاثين عاماً ، آمل أن أكون صادقاً ما وسعني ذلك . ولنتابع الأحداث من أولها .

اجتمع البرلمان بمجلسيه حوالي ٢١ ديسمبر ، واختار رئيس المجلس . ثم اجتمع مرة أخرى يوم ٥ يناير ١٩٥٤م واختار السيد بابكر عوض الله بالتزكية رئيســاً لمجلـــس النواب . وفي اليوم التالي اختير السيد اسماعيل الازهري رئيساً للـــوزراء . وفي التاســـع من يناير تكون مجلس الوزراء الجديد . وبانتهاء هذه الإجـــراءات أجلـــت جلسات المجلسين حتى الأول من مارس ١٩٥٤م ، لتبدأ الـــدورة الأولى للبرلمان وذلك من أجل إعطاء الفرصة للحكومة الجديدة ان تـــتلمس طـــريقها للعمل التنفيذي وترتيب أمورها ولتعدّ أول خطاب للدورة توضـــح فيه سياستها المقبلة . ورأي مجلس الوزراء أن يجعل من افتتاح الدورة أول مـــارس مناسبة للاحتفال الرسمي بافتتاح البرلمان ، يدعو له ممثلين لدولتي الحكم الثنائي وشخصيات كبيرة من الدول الشقيقة والصديقة لحضور الاحتفال . ولـــو اســـتدبرنا مـــن أمرنا ما استقبلنا لما كانت هناك ضرورة لهذا الحفل الاستعراضـــي . فالانـــتخابات جاءت بنتيجة غير متوقعة ، بل ومذهلة بالنسبة للجبهة الاستقلالية من جهة ولحكومة السودان بصفة خاصة . والمشاعر كانت جياشة والمرارة لا تزال في الحلوق والتهمة موجهة من حزب الامة بتدخل مصر في الانتخابات تدخلاً قلب الموازنة رأسا على عقب في تقديرهم ، كما ذكرت سابقاً . ولعل ما زاد التوتر دعوة الرئيس نجيب ، رئيس مجلس الثورة المصري ، المـــتهمة حكومته بهذا التدخل ، و مستر سلوين لويد ، وزير الدولة للخارجية

البريطانية . ولعله لو كان قد اقتصر الأمر على دعوة شخصين من الصف الثاني ، كالسيد عبد الفتاح حسن ، نائب وزير الإرشاد ، والذي قدم وثيقة الاستقلال أول يناير ، وهو الذي شارك في اللجنة التي أجرت الانتخابات ، والمستر وردر باركر ، السكرتير البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية ، والذي قدم هو أيضاً وثيقة الاستقلال وهو أيضاً معروف في السودان . إذ شغل في الماضي منصب مساعد مفتش إداري للحاكم العام ... لعل هذا كان يمكن أن يخفف من الأمر . ولكن ، حدث ما حدث . والمهم كان لابد لحزب الأمة أن يعمل ويظهر للرئيس نجيب استنكاره ، بل غضبه لتدخل مصر ، وليعلمه ما استطاع بأن حزب الامة هو القوة الأكبر وهو الأكثر وان فكرة الاتحاد مع مصر لن تتحقق . وبما أن قوة حزب الامة في الأرياف ، فلابد له أن يحشد الحشود لهذا اللقاء .. ورجال حزب الأمة في الأرياف بغرب السودان وشرقه والنيل الأبيض ، هم في الأساس رعاة ومزارعون ، يحيون حياة خشنة ، يغيرون ويتعرضون للغارات من جيرانهم داخل وخارج السودان لنهب الماشية والمتاع . وهم بذلك الفرسان وسلاحهم دوماً في أيديهم . وهم بلا شك أشد مرارة وضغناً على المصريين والاتحاديين ، الذين سلبوهم فيما يرون مجدهم وملكهم . وهم يشعرون انهم ما دعوا للخرطوم إلا "للدواسة" ، وهم لا يفهمون بطبيعة الحال الأسلوب الحضاري في المعاملة بين الأفراد والجماعات ولا يجدون للأسلوب البرلماني سبيلاً . وهنا أجد نفسي متفقاً مع أستاذي ، السيد عبد الرحمن علي طه ، بأن قادة حزب الامة لم يكن لديهم هدف سوى إظهار كثرة الاستقلاليين وإصرارهم على الاستقلال ، وان البلد ليست كلها اتحاديين ، كما يُدّعى ، وانهم يدينون المصريين لتدخلهم في الانتخابات .. واقرُّ أن زعيم حزب الامة وراعيه ، الإمام عبد الرحمن المهدي ، الذي وقف موقفه المشهود ، عندما علم أن بعض قيادات الامة ينوون الانسحاب من البرلمان ليلة اجتماعه ، كما

ذكــرت مــن قبل ، والذي له مواقف تاريخية مشهودة ومشرفة سيأتي ذكرها تباعاً ، لا يمكن أن يحرّض أو يسمح بتحريض اتباعه على الشغب ، فضلاً على القــتل ، إلاّ أنه من غير الميسور أن يسمح لهذه الجموع من اتباعه أن تزدحم لــذلك الاســتقبال وفي نفسها ما فيها من مرارة ، ويضـمن إنها لن تنفعل مع مشاعرها وتفلت من الانضباط .

وإذا كان هناك من تآمر ودبّر وانتهز الفرصة المواتية لإثارة الشغب ، بل لعلــه كــان يأمل في حرب أهلية ، فهم بعض السادة من الحكام البريطانيين ، الذين رأوا في توقيع الاتفاقية وفي تنفيذها ، بالطريقة التي حققت أغلبية برلمانية وحكومة تتجه للاتحاد مع مصر ، ثم شاهدوا لجنة الحاكم العام تحمى الدستور وتشارك الحاكم العام في سلطاته ، ولجنة للسودنة توشك أن تسودن وظائفهم في مــدة تقل عن الثلاث سنوات ، يعودون بعدها لوطنهم ليجدوا أو لا يجدوا عمــلاً ، وهــم الأباطرة والملوك والأمراء في هذه البلاد الشاسعة ، والذين قد تتعدى سلطاتهم واختصاصاتهم وامتيازاتهم سلطات رئيس وزراء بريطانيا المحدّدة والمقننــة بالدستور . إذن لابد ان ينتهزوا أي فرصة مواتية تضمن لهم البقاء في هذه الضياع وهذا الحكم المطلق ولو لبضع سنوات أخرى .

ولنتابع الآن القضية حسب تسلسل أحداثها ... فقد وصل الأنصار من الأريــاف وتجمعوا في الخرطوم جنوب "الإسطبلات" بسلاحهم وعتادهم .. لم تتعــرض الشــرطة عــند دخولهم العاصمة ولا في مواقع مسكنهم لتفتيشهم وتجــريدهم مــن السلاح . وهنا يقول الأستاذ عبد الرحمن علي طه ان حزب الامــة قد جمع منهم العصي وخزنها ، وربما ما كان يدري بالحراب والفؤوس والسكاكين التي وضعوا عليها الأعلام لإخفائها . وفي مساء آخر فبراير أرسل قمــندان بوليس الخرطوم مندوبين لكل من سيادة السيد علي الميرغني وسيادة الســيد عــبد الرحمن المهدي ، يحمّلهما مسئولية أي شغب قد يحدث في اليوم

التالي .. ردّ سيادة السيد على الميرغني بأنه لم يستجلب أي شخص من خارج العاصمة ، وهو بذلك غير مسئول ، واحتج على هذا الإنذار . ولكن لم يهدأ لـــه بـــال ، فأرسل رسله يطوفون العاصمة المثلثة وضواحيها ، يأمرون الختمية بوجه عام ، وشباب الختمية خاصة ، ألا يذهبوا للمطار وأن لا يتواجدوا في أي مكـــان عـــام في ذلك اليوم . وقد كانت هذه أبرع لفتة جنبت السودان شراً مستطيراً كان يمكن أن يقع ويدخل البلاد في حرب أهلية . وبالفعل وصل عدد محدود من كبار الختمية وكانوا داخل المطار عند هبوط طائرة الرئيس نجيب ، واســتقبلوه بالهـــتاف له ولوحدة وادي النيل . ومن جانب آخر تحدث السيد الصـــديق المهـــدى مع مندوب الكمندان " الحكمدار مصطفى المهدي" واتفقا علـــى ان لا يسمح بالسلاح للأنصار ولا للشرطة في ذلك الصباح . والتزمت الشرطة بهذا القرار وقد وقع الأخ المغفور له الأمير عبد الله عبد الرحمن نقد الله بهذا الالتزام ، مما عرضه فيما بعد للمحاكمة .

في صبيحة الأول من مارس ذهبنا للمطار مخترقين صفوف الأنصار ، التي اصطفت على طول طريق شارع أفريقيا حتى مدخل المطار . وكنا نرى الوجوه المتجهمة على جانبي الطريق يكاد يتطاير الشرر من عيونها .

كنا نقف داخل المطار مع السيد حسين ذو الفقار صبري والسيد بابكر عـــوض الله والســـيد بابكـــر الديب ، المسئول عن الأمن ، وشخصي . وبعد لحظـــات وصل الحاكم العام وبادرنا بقوله (.. انه قد شق هذا الجمع ولم يرتح لمنظر الأنصار . واقترح أن يأخذ الرئيس نجيب معه طريق المطار الحربي فمدخل القوات المسلحة ويتجه لشارع النيل "كتشنر سابقاً " لحين الوصول للسراي .) وكـــان أول مـــن وافق على هذا الاقتراح السيد حسين ذو الفقار ، ثم السيد بابكر الديب . وقد وافقنا جميعاً . وبعد لحظات وصل السيد اسماعيل الازهري ولم يعتـــرض . وهكـــذا تغير خط السير . ولما علم الأنصار بالأمر اندفعوا نحو

ســراي الحــاكم العام بغرض اقتحامها . وحاولت الشرطة منعهم الدخول . فحــدث الصدام بينهم والشرطة واشهر الأنصار رماحهم وفؤوسهم ، وكانت الشرطة ، حسب الاتفاق السابق غير مسلحة .

كــان أول مـن قــتل في الساحة قمندان البوليس "مستر ماكويجان" والحكمدار السيد مصطفى المهدي . وقتل وجرح عدد من جنود وصف ضباط الشرطة . ولم يكن في الميدان وقتئذ "ميدان كتشنر سابقاً" وساحة الشهداء من المدنيين سوى عدد قليل لا يتعدى أصابع اليدين من مراسلي الصحف . وكان بين الحاضرين المغفور له السيد ميرغني عثمان صالح ، أحد أقطاب حزب الأمة . وكان يضع على عربته علم الأنصار ... ترجل من العربة بأمل تهدئة المهاجمين . كــان ميرغني رحمه الله يلبس الطربوش ، مما أثار الأنصار فقتلوه ثم قتلوا ابن عمه أبو القاسم ميرغني الذي خف لنجدته .

استطاعت مفرزة من رجال الشرطة ان تنجو من المعركة ، ثم اقتحمت مخـزن الســلاح بمديرية الخرطوم . فحصلت على عدد من البنادق والذخيرة وعــادت بها إلى ساحة القتال ، واستطاعت أن ترد القوة المهاجمة على أعقابها رويــداً رويــداً ، حــتى هدأت الأحوال . وعقب انتهاء المعركة مباشرة عقد اجتماعان ، الأول بسراي الحاكم العام ، والثاني بمجلس الوزراء .. واستمرت الاجــتماعات حــتى الســاعات الأولى مــن صباح اليوم التالي . وسأتعرض للاجتماعين كل على حدة .

في ســراي الحــاكم العــام اجتمع السادة الكبار ، الرئيس محمد نجيب والمستر سلوين لويد ، وزير الدولة للخارجية البريطانية ، وحاكم السودان العام الســير روبــرت هاو ورئيس القضاء مستر لنلجي ومستر وليم لوس مستشار الحاكم العام لسياسي ومستر ماقورقورداتو مستشار الحاكم العام القانوني .

وأول قـــرار اتخذ ونفذ بعد التشاور مع رئيس الوزراء هو تعطيل انعقاد جلســـة البرلمان في ذلك اليوم ولأجل غير مسمى . ثم بدأ البحث في الخطوات الأخـــرى اللازمـــة المترتبة على موقف الصباح . وكان من رأي المستر سلوين لـــويد و مستر لنلس ، رئيس القضاء ، أن ما حدث ذلك الصباح يتوجب معه تطبـــيق أمـــر "الانهيار الدستوري" بما يعني حلّ البرلمان ومجلس الوزراء وعودة الســـلطة بمقتضـــى الدستور والقانون الى حاكم السودان العام وتتسلم السلطة الإدارة البريطانية ، كما كان الحال قبل قيام البرلمان والحكومة الوطنية . وكان رأي المستر ماقورقوردانو ، مستشار الحاكم العام القانوني ، يؤيده المستر لوس ، المستشـــار السياســـي ، أن مـــا حدث لا يستوجب إعلان الانهيار الدستوري المنصـــوص عنه في الدستور والاتفاقية . إذ أن تفسير تلك الحالة ، كما ورد في الدســـتور ، هو قيام حرب أهلية في البلاد أو ما يشبه ذلك ، وأن ما حدث لا يعـــدو ان يكون شيئاً طارئاً بين فئة من الوطنيين وقوات الشرطة نتيجة سوء فهم وسوء تقدير للمواقف .

وأخـــيراً وبعـــد نقـــاش طال واستطال ، رأي حاكم السودان العام ان يتمســـك برأي مستشاريه وأن يكتفي بما اتفق عليه مع رئيس الوزراء بإعلان حالة الطوارئ .

لقـــد تحدثت في موقع سابق عن المستر ماقورقور وعن كتابه الخاص بالسودان (من وراء الستار) حين الحديث عن محاكمة السيد سليمان موسى زعيم العمال . وقـــد ورد في الفصـــل الثامن من كتابه هذا ، وهو كتاب نادر لم يصل الى مكتـــبات الســـودان و لم استطع الحصول عليه من المكتبات البريطانية ، رغم حرصي وحرص الأصدقاء والأبناء الذين أوكلت إليهم الحصول على نسخة . وقـــد وجـــدت هذا الكتاب لدى المغفور له السيد/ مكاوي سليمان أكرت ، وكـــان هدية شخصية من المؤلف للسيد مكاوي .. يقول الكاتب فيما يختص

بأحـــداث أول مارس ويسعدني أن أترجمها من النص ومعذرة في تكرار بعض الوقائـــع ، لعل في سرد القصة كما رواها ما يوضح الصورة اكثر:- (.. لقد تحـــدد أن يحتفل بافتتاح البرلمان في الأول من مارس عام ١٩٥٤م . وقد وصل اللواء نجيب بالطائرة صباح ذلك اليوم . ولما كان الأنصار ، المعادون لمصر ، قد احتشـــدوا مـــن مطـــار الخرطوم الى السراي ، فقد رؤى أن يعدَّل طريق سير مـــوكب اللـــواء نجيب لتجنب ذلك الحشد الحاشد والمعادي . ولكن الجانب الفدائـــي مـــن الأنصـــار اتباع المهدي لم يثنيه ذلك ، فقد زحفوا نحو السرايا يهـــتفون ويحملـــون السيوف والحراب . وعندما حاولت قوة من الشرطة ان تـــدفعهم وتثنيهم عن دخول السراي ، في الميدان الذي يقع خارج الســراي ، تغلـــبوا عليها ، وحدثت معركة دامية ، كان ضحيتها مئات الإصابات وبعض الموتـــى ، ضمنهم قمندان البوليس البريطاني . وكان بعض رجال البوليس قد خلصـــوا تجنـــباً بتخطيهم كورنيش النيل المقابل والاندفاع في نهر النيل . وقد اســـتطعت "ماقورقـــور" أن اخلّـــص بعض هؤلاء الحرس بحملهم على سلالم الرصيف المؤدية الى داخل السراي ..)

(.. ولشهور تالية ظلت حوائط السرايا ذات اللون الأبيض ملطخة بدماء القتلـــى والجرحى من رجال الشرط ..) ويضيف (غير أن الأنصار عجزوا عن اقـــتحام الســـرايا . ولما كان اغلب هؤلاء قدموا من مناطق نائية ، من غرب السودان ، فقد كانوا يجهلون جغرافية الخرطوم ، وكانوا يجهلون انهم يمكن أن يقـــتحموا الحـــيطان القصـــيرة من الجانب الغربي من حديقة السراي بدلاً من محاولـــتهم الاقتحام من البوابة الغربية للسراي حيث يوجد الحرس ..) واستمر المؤلـــف (.. هنا في داخل السراي كانت تسود الفوضى والذعر . إذ لم يكن أحـــد يتوقع شيئاً كهذا ..) وأضـاف (أن السير وليم لوس ، المستشار السياسي للحـــاكم العـــام ، قـــد اندفع للخارج ليقنع سيادة السيد عبد الرحمن المهدي

ليسحب الأنصار من المعركة ويعودوا الى ديارهم ... ثم تأجل اجتماع البرلمان الذي كان محدداً عصر ذلك اليوم ..)

ثم يضيف (.. بدأت مشاورات متصلة بين الحاكم العام ومستشاريه حول الخطوات العاجلة التي يمكن اتخاذها في هذه الحالة . وقد حضر هذه المشاورات اللواء نجيب ، وكان منقبض النفس صامتاً ، والمستر سلوين لويد ، وزير خارجية بريطانيا ، وقد وصل أيضا لنفس الغرض . واخذ كل من المستر سلوين لويد ورئيس القضاء البريطاني في السودان بالضغط على حاكم السودان العام لإعلان الانهيار الدستوري ، بمقتضى المادة ١٠٢ من دستور السودان . واتخاذ مثل هذا القرار يعني بطبيعة الحال حلّ البرلمان وإقالة الوزارة .) واستمر المؤلف فيقول انه قد عارض بشدة هذا الإجراء (وقد كنت على قناعة تامة بأنه يفتقر الى السند القانوني وذلك لأن استعمال حق الحاكم العام هذا في هذه الحالة غير دستوري فضلاً عن النتائج الخطيرة التي سترتب على العلاقة المرتقبة بين الحاكم العام ومجلس وزارته ، وهم جميعاً سودانيون . كما أن هناك سلطات أخرى مُخوَّلة للحاكم العام بموجب الدستور ، وذلك بإعلان حالة الطوارئ وهي عادية وكافية لحفظ الأمن بعيداً عن مادة الانهيار الدستوري . وبالفعل أشرت للحاكم العام أن يخطو هذه الخطوة بالتشاور مع السيد رئيس الوزراء .) ويضيف المؤلف (من موقع المسؤولية والتقدير السليم رفض الحاكم العام بشجاعة توجيهات مستر سلوين لويد ورئيس القضاء بإعلان الانهيار الدستوري .) وقد حصل الحاكم العام على موافقة السيد إسماعيل الأزهري ، رئيس الوزراء ، بإعلان حالة طوارئ عادية تسمح لحكومة رئيس الوزراء استعمال سلطات أوسع لمعالجة ما يستجد من أحداث .. ويقول المؤلف انه لو أن الحاكم العام لم يأخذ نصيحته بعدم إعلان الانهيار الدستوري في هذا الموقف ، فقد كان يتوجب عليه أن يعيد النظر في موقعه كمستشار قانوني للحاكم

العـــام .. يقول بكلماته (كنت أري أنه قد يقتضي الأمر في هذه الحالة تقديم استقالتي .. وكان من الممكن أن تسبب هذه الاستقالة حرجًا شديدًا للسراي. كمـــا كـــان مـــن الممكن أن تتسرب حادثة استقالتي أو تستنتج لدى جهات مـــتعددة .. عليه فقد شعرت بغبطة شديدة ولأسباب خاصة أن اقتراح الانهيار الدستـــوري لم يؤخذ بـــه.) انتهى. وكعادة الإنجليز ولما يسموه "بكسر الثلج" فقد ذكر في شبه فرح أنهم جميعًا ظلوا سجناء في السراي من الصباح وحتى ســـاعة متأخرة من الليل (وعندما عدت إلى منزلي وجدت أن خادمي المخلص كـــان فريســـة لإشاعات كثيرة جعلته يعتقد أنني لابد أن أكون قد قتلت..) انتهى...

وجدير بالذكر أن هذا الأمر قد حدث لي في اجتماعنا مع مجلس الوزراء حتى الساعة الأولى من صباح اليوم التالى مما سيرد تفصيله . إذ ونسبة لضغط الأحـــداث لم يخطر ببالي ، ولا ببال أي من الحاضرين لذلك الاجتماع ، أن يتصـــل بـــداره بالهاتف ويبلغهم عن سبب التأخير . وعندما عدت لداري بالملازمين في الصباح الباكر وجدت عددا كبيرًا من أفراد الأسرة بحي العمدة يقيمـــون فى داري ، تحت قيادة شقيقي الضابط "سيد أحمد يس" بمسدسه وبندقيته ، وأنهم جميعًا ربما كانوا يترقبون بهلع الخبر السيئ ... وبعد فقد حرصت على هذه التفاصيل في حوادث مارس ليعلم كل منا بالجوانب المختلفة للحقيقة ..

وإشـــارة لحـــديث ماقورقوورداتو عن تسرب خبر استـــقالته ، فقد كان الرئيس نجيب ، كما ذكـــر المؤلف ، حاضرًا ذلك الاجتماع وعالمًا بكل ما دار فيـــه . وقد أشار المؤلف فى موضع ما إلى أن الرئيس نجيب ، رغم معرفته اللغة الإنجليزية والتحدث بها بطلاقة ، لم يشترك في ذلك النقاش ... وأضاف (حسنًا

فعل نجيب.) وكان لابد للرئيس نجيب أن يطلع السيد/ إسماعيل الأزهري بكل ما دار في تلك الجلسة ، ليبقى في يقظة وحذر من ما يدور حوله .

ولا شك عندي أن تلك الأحداث ، رغم مأساويتها ، قد كانت من بين العوامل الأساسية ، التي جعلت الحزب الوطني الاتحادي يضيفها إلى أسباب أخرى متعددة جعلته يتجه نحو الاستقلال . ولا شك عندي أن الرئيس نجيب يكاد يكون هو الشخص الوحيد من بين قادة ٢٣ يوليو ، الذى تفهم أسباب اتجاهنا نحو الاستقلال . فقد استوعب أحداث مارس بدقة وهو الأريب ، وتصور كما تصورنا ما قد يمكن أن يحدث إذا عدنا بعد فترة الانتقال إلى دوامة الاستفتاء والانتخابات للجمعية التأسيسية على مبدأين متعارضين "استقلال أو اتحـاد" وجـدير بالذكـر أن الأستاذ محمد أحمد محجوب ذكر في كتابه أن السراي قد اتصلت بهم في ذلك اليوم "١٩٥٤/٣/١" للتشاور في أمر الانهيار الدستوري ، وأن حزب الأمة رفض رفضاً قاطعاً الموافقة على قرار الانهيار الدستوري .

ماذا في مجلس الوزراء ؟

وصلت إشارة من السراي بتأجيل جلسة مجلس الوزراء المحددة في الساعة الرابعة والنصف مساء ذلك اليوم إلى أجل غير مسمي . وقد رأينا السيد / بابكر عوض الله وشخصي أن نستزيد معلومات من السيد رئيس الوزراء . وهناك وجدنا مجلس الوزراء منعقدًا . وطلب منا العم السيد / خلف الله خالد أن نبقى معهم للتشاور . وكان السيد رئيس الوزراء يتحرك من حين لآخر بين السراي ومقـر المجلـس ، للدراسة والتشاور حول الموقف الخطير ولحين الموافقة على إعلان حالة الطوارئ وغير ذلك من إجراءات . وقد حدث في اجتماع مجلس الـوزراء أمـران خطيران ، الأول ، وهو أكثرهم خطراً ، هو رأي بعض الوزراء بـأن يصدر السيد رئيس الوزراء "أمراً» باعتقال السادة الصديق المهدي رئيس

حزب الأمة ، وعبد الله خليل سكرتير الحزب ، ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة ، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله زعيم شباب الأنصار ، بتهمة التحريض ... وكان السيد إسماعيل الأزهري بأعصابه الهادئة يلحّ على أنه ليس لديه أي دليل أو شبهة ولا قناعة شخصية بأن هؤلاء السادة لهم ضلع في التحريض ، كما أنه ليس مخولاً تلك السلطات تقديراً .. وواضح أنه كان يرى من الأمور ما لا يراه زملاؤه من اعتقال هؤلاء السادة الكبار من غير جريرة أو بغير دليل . وكان لابد أنه يرى ما قد يحدث ، في الشرق أو الغرب أو أي موقع آخر ، بين الأنصار والاتحاديين ، بسبب اعتقال هؤلاء السادة بغير جريرة . وكنا نتصور الأرواح التي قد تزهق هنا وهناك وما يترتب عليها من ثأرات تظل تلاحقنا مدى الحياة ، وما قد يترتب على كل ذلك من انهيار تام للحياة السياسية في البلاد .. وما كنا نتصور أن هؤلاء الوزراء قد نسوا المادة ١٠٢ من الدستور ، التي كانت موضع بحث في السراي على ضوء أحداث الصباح المحدودة .. أما الأمر الثاني الغريب والذي يدل على سوء القصد ، فقد كان مجلس الوزراء قد أعدّ بياناً قصيراً ، ينقل عبر الإذاعة ، ليطمئن المواطنين على أن الأحداث التي وقعت في الخرطوم ذلك الصباح قد تمّ احتواؤها ... أرسل البيان للمختصين في الإذاعة وظل الشيخ علي عبد الرحمن ، الوزير الموكول إليه أمر الإعلام وقتذاك ، يتصل بالأخ متولي عيد يستحثه على نشر البيان ... فيجد إجابة سلبية . وقد ذكر له السيد / متولي أخيراً أنهم لا يقبلون تعليمات إلا من السراي . والظاهر أن أسلوب تخاطب السيد متولي ، كما نقله الشيخ علي ، كان لا يخلو من سخرية . ولعله أشعره أنه يتوقع بياناً أهم من السراي ، إشارة بطبيعة الحال إلى احتمال إعلان الانهيار الدستوري ، وواضح أن كل ذلك كان يتم بتدبير مستر أربر المسئول عن الإعلام ، وأنه هو وزملاؤه كانوا في ترقب لصدور ذلك الإعلان . ولكن خطأ الأخ متولي في تقديري أنه لم يبلغ

شيخ علي عبد الرحمن أن رئيسه هو صاحب الكلمة في هذا الشأن . فقد أحس شـيخ علـي ، أو هكذا كان يشعر ، أن الأخ متولي كان في موضع اللامبالاة وربمـا الشماتة . والواقع أن ذلك البيان القصير لم ينشر إلا في وقت متأخر من اليوم التالي وبعد ان علم موقف السراي . ولذلك لم يكن بدعاً أن ينقل مستر أربـر فـوراً إلى وظـيفة فوق المقرر بمكتب السكرتير الاداري ، توطئة لقرار السـودنة وان يحال فيما بعد الاخ متولي عيد إلى المعاش ، بعد أن نقل أولاً إلى مصلحة الإحصاء .

المهم ، لم تكن الأمور ، بكل أسف ، تسير في توافق وتواءم بين أعضاء مجلـس الوزراء . ولعل الحديث عن الدعوة لاعتقال أقطاب حزب الأمة ، التي أشرت إليها أعلاه ، تدلّ على عدم التجاوب والتفاهم بين أعضاء المجلس . وقد اضطر السيد رئيس الوزراء ليدعم مجلس الوزراء بوجوه جديدة ، علّها تساعد في خلـق جـو معافى . فعين الزملاء الذين اعترض على تعيينهم عند تشكيل الـوزراء يوم ٩ يناير ، وهم السادة/ يحي الفضلي وزيراً للشئون الاجتماعية ، ومحمد احمد المرضي وزيراً للحكومة المحلية ، وخضر حمد وزير دولة بلا حقيبة ، كما عين السيد احمد جلي من الجانب الآخر وزير دولة بلا حقيبة . وتم ذلك في مايو سنة ١٩٥٤م .

الرحلة إلى البرلمان البريطاني

وصلت دعوة لبرلمان السودان لسفر وفد برلماني لبريطانيا لحضور اجتماع الدورة البرلمانية لرابطة الشعوب البريطانية . وقد رؤى أن يعطى السودان فرصة حضور هذه الدورة ليطّلع أعضاؤه على الخطى التي يسير عليها البرلمان البريطاني في "وستمنستر" . وقـد اختار البرلمان السادة/ بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب ، واحمد محمد يسن رئيس مجلس الشيوخ ، والأستاذ أمين زيدان ، أمين

عام مجلس الشيوخ ، والأستاذ الطاهر السراج ، مساعد الأمين العام لمجلس النواب . وكان المؤتمر عبارة عن محاضرات تلقي عن اسلوب العمل في البرلمان البريطاني ، ومحاضرات أخرى عن العلاقة بين البرلمان والحكومة والبرلمان والخدمة المدنية والبرلمان والصحافة الخ ... تلقى من المختصين في كل شأن . وذلك مع برنامج بحضور جلسات مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات . وبحضورنا أول جلسة فوجئنا بأسئلة معبّرة ... كان الأول عن اختيار السيد سريسيو ايرو عضواً للجنة الحاكم العام بدلاً عن السيد ابراهيم احمد ، ممثل حزب الأمة في اللجنة السابقة . واعتبر صاحب السؤال هذا الأمر مخلاً لشروط الاتفاقية . وقد أجيب عليه إجابة غامضة بعض الشيء ، وذلك نظراً لأن المادة الرابعة من الاتفاقية تعطي البرلمان هذا الحق . والسؤال الثاني كان حول عدم إمكانية بقاء رجال الخدمة المدنية من البريطانيين في السودان بعد سودنة الإدارة والشرطة والقوات المسلحة . إذ يخشى أن يساء إليهم والى أسرهم . وكانت الإجابة أن هذا متروك لهم ولظروفهم وقتئذ . وهكذا وقد كان واضحاً ان الهدف من هذه الأسئلة المرتبة فتح مجال للحوار بيننا والمسئولين في الحكومة البريطانية .. وبدأ الحوار بالفعل ذلك اليوم في "الكافتيريا ." وكانت أجابتنا على السؤال الأول مضمون ما ذكرته في معرض حديثي عن مواقفنا من السيد إبراهيم احمد عند إجازة البرلمان للتغيير ، إضافة إلى أن الحاكم العام والدستور المؤقت يحرصان على إعطاء الجنوب امتيازات خاصة ، كوجوب التمثيل بوزيرين على الأقل في كل حكومة . ولذلك فان اختيار ممثل من الجنوب في اللجنة المؤقتة يتمشى مع روح الدستور . أما عن مسألة انسحاب البريطانيين الفنيين من الخدمة عند سودنة الإدارة والشرطة الخ ... فقد ذكرنا لهم أن هناك جاليات أجنبية كثيرة ، ظلت تعيش في السودان عهوداً ولم تحدث إهانة لها ... وأضفنا أنه إذا أصرّ البريطانيون على الخروج ، بما يشكل فراغا في الخدمة المدنية

، فسنضطر إلى التماس المساعدة من البلاد الأخرى الناطقة بالإنجليزية وحتى غيرها ، إذا خذلتنا الحيل لسدّ الفراغ . واعتقد عموماً أن الأمر لم يكن بالخطورة أو الجدية بمكان . وجدير بالذكر أن اختيار عضو جنوبي في لجنة الحاكم العام أصبح تقليداً ثابتاً عند اختيار مجلس السيادة الأول عام ١٩٥٦م والمجالس المتتالية . وأثناء إقامتنا تفضل بدعوتنا للغداء السيد وزير الخارجية "سلوين لويد" ودعا معنا مستر جيتسكل ، نائب زعيم المعارضة ، والسيد مكاوي سليمان أكرت ، نائب وكيل حكومة السودان ، وبعض كبار موظفي الخارجية . وقد وجه إلى السيد وزير الخارجية الحديث قائلاً: هناك مسائل كمسألة السودنة والجلاء واستحقاقات الموظفين الخ ... تحتاج إلى جو هادئ للبحث فيها وصولاً للحلول السليمة . وأضاف مازحاً: (إنني أخشى إذا ذهبت للسودان مرة أخرى أن يقول الصاغ صلاح سالم أنني أخذت مليونين جنيه معي لدعم حزب الأمة .. فهل نأمل أن يزورنا السيد رئيس الوزراء ؟) أجبته على الفور: (إنني أعتقد ، وبناء على ما ذكرت ، أنه لو وجهت حكومة صاحبة الجلالة الملكة الدعوة لرئيس الوزراء لهذا الغرض ، فسيصبح من واجبه أن يلبي الدعوة ..) وفي طريق عودتي ، عن طريق مصر ، وكنت أزورها لأول مرة ، ذكرت أمر الدعوة المرتقبة للصديق الصاغ/ صلاح سالم . وقد سافر الرئيس والسيد على عبد الرحمن والسيد يحي الفضلى في نوفمبر من ذلك العام لبريطانيا . وقد قيل فيما بعد أن تلك الزيارة كانت سبباً من أسباب اتجاه السيد الرئيس إسماعيل الأزهري إلى الاستقلال والتخلي عن الاتحاد أو الوحدة ..!؟

رغم أن الحكومة قد دعمت بدماء جديدة كما ذكرت إلا أن الانسجام قد إنعدم بين الجانبين الممثلين في المجلس . ولعل دخول الوزراء الأربعة للوزارة قد زاد من عدم الانسجام . وكانت القاصمة هي سفر الوزراء الثلاثة لبريطانيا ، إذ لم يكن بينهم أحد من الجانب الآخر . فأثيرت ضجة كبرى حول هذا

الأمـــر ، وتقدم العم السـيد/ خلف الله خالد بعريضة طويلة ، يعدد فيها أخطاء الوزارة ورئيس الوزراء . وكان من بينها ، بطبيعة الحال ، تكوين الوفد الذي سافر لبريطانيا . وقد شعر الرئيس أزهري بمرارة شديدة ، وقال فيما قال (إنها عريضة تتعقب وتتقصد الأخطاء لزميل في عمل .) وكانت قيادة الختمية ملمة تمـــام الإلمام بعدم الانسجام هذا . وقد بلغت بأن العمل لم يكن ممكناً في هذه التـــركيبة في مجلس الوزراء . وقد اضطر الرئيس لإقالتهم . وشنّ السيد ميرغني حمـــزة حملة شعواء على الرئيس وجانب من الأشقاء في حزبه ، وأخذ يذيع أن الســـبب الرئيسي في إبعادهم هو أنه وإخوانه مصرون على استقلال السودان . وأن أزهري وزملاؤه ينحرفون مع التيار المصري الداعي للاتحاد أو الوحدة وأن شرذمة أزهري تتهاون في حق السودان من مياه النيل الخ .

بكل أسف فقد انتهز السيد/ صلاح سالم تصريحات السيد/ ميرغني حمزة هذه وأخذ يشن حملة على السيّد ميرغني حمزة وزملاؤه ويصفهم بالانفصاليين . وســـايرته الصـــحافة المصـــرية والإذاعة المصرية في ذلك ، مما اضطر الرئيس الازهري أن يدلي بتصريح يؤكد فيه أنه لا أساس لهذا الحديث من صحة ، وأن الاخـــتلاف لم يكـــن في يوم من الأيام حول المبدأ ، ولكنها خلافات شخصية وعـــدم توافق في العمل بين الوزراء .. المهم أن التعديل الوزاري شمل السادة/ حســـن عـــوض الله للـــزراعة ، إبراهيم الحلاوي للثروة المعدنية والشيخ مدثر البوشـــي للعدل ، ووكل للشيخ على عبد الرحمن وزارة التربية والسيد خضر حمد وزارة الري ، وتولي السيد الرئيس وزارة الدفاع مع الداخلية .

وصـــل مولانا السيد علي الميرغني الى بورتسودان بعد أيام قليلة من هذا الـــتعديل الوزاري وقابله هناك السيد الرئيس لدى مدخل المحروسة وقضى معه بعض الوقت وعاد للخرطوم . وفي الوقت نفسه سافر السادة/ الدرديري محمد عـــثمان - خلـــف الله خالد - ميرغني حمزة - احمد جلي ومعهم بعض نواب

الختمية وقيادات الختمية ، وقابلوا هناك مولانا ثائرين غاضبين ، وذكروا له أن الخـــلاف بيـــنهم وبين جماعة أزهري خلافٌ أساسيٌ يتركز حول الاستقلال والتبعـــية . وكانوا يلحون على تأسيس حزب الختمية . وطلب اليّ أخواني أن أســـافر لبورتسودان وأطلع مولانا على حقيقة أسباب الخلاف . ولم اكن على بينة بما دار في بورتسودان عن أسباب ومسببات الدعوة لتكوين الحزب الجديد . المهـــم أخذت أحدّث مولانا السيد علي عن تفصيلات الخلاف .. وابتدرني سيادته بالسؤال التالي:- ما هو رأيكم انتم في مصير السودان . قلت من نحن؟ قال أنتم الأشقاء .

وقبل أن أعطي الإجابة على هذا السؤال أرجو أن أعطي القارئ الخلفية التالية: كانت مجموعة صغيرة من الحزب تجتمع من حين لآخر ، منذ يونيو عام ١٩٥٤ م ، في منزل الأستاذ مبارك زروق ، تستعرض الأحداث نتيجة لزيارات السيد الـــرئيس لمـــناطق مخـــتلفة في السودان . وكانت تستهدف التعرف على نبض الجماهير ، وهو في قمة المسئولية . فقد زار الجنوب ورأي الجنوبيين واضح في هـــذا الشـــأن . فهـــم منذ البداية يخشون أن يتحوّل عليهم الشماليون بكثرة عددهم وبفكرهم وثقافتهم ، فيفرضون عليهم اللغة العربية والدين الاسلامي . وازداد قلقهـــم عند الحديث عن الاتحاد مع مصر وبالتالي مضاعفة عدد العرب والمســـلمين أضعافا مضاعفة . ولا حاجة لي إلى التفصيل . فهو أمر معلوم حتى الـــيوم ... وفي غرب السودان وشرقه كان المواطنون يستقبلون الرئيس بأعداد حاشدة ، مشاة وركباناً هاتفين (نحن معك ونؤيدك ونريد الاستقلال) — كانت هذه الاستقبالات تمثل استفتاء شعبي واضح .

كـــنا نستعرض هذه الأحداث وننظر في مسالة انتخاب جمعية تأسيسية لتقـــرر في أمرين " الاستقلال او الاتحاد ." وكنا نرى أن هذا الأمر لا يمكن أن يـــتم في سلام ، ونستشعر الحمْلة للدعاية للمبدأ وقد تتدخل مصر في الدعاية

للاتحاد أو تتهم بالتدخل وسيترتب على ذلك شغب قد يقود الى حرب أو شبه حرب أهلية .. ولابد للهيئة الدولية ، المنصوص عنها في الاتفاقية ، أن تتدخل حينئذ وتقرر (أن السودان لم يبلغ بعد درجة من الوعي السياسي تمكنه من حكم نفسه .) ونعود من جديد إلى الحكم الثنائي أو الوصاية الدولية ، وأمر الوصاية في المستعمرات الأفريقية السابقة معلوم ... لكل ذلك كنا نرى ، ومنذ منتصف عام ١٩٥٤م ، انه لا محيص عن اتفاق السودانيين على الاستقلال ، ثم يقرر السودانيون بعد ذلك علاقتهم بالشقيقة مصر .. وقد أدلى السيد الرئيس بتصريحات كثيرة في هذا الشأن للصحف الأجنبية كما هو معروف ، ونكتفي في هذا المقام بتصريحه للأستاذ بشير محمد سعيد ونشرته الأيام في ديسمبر عام ١٩٥٤م ، حين نادى بوجوب (قيام جمهورية مستقلة كاملة السيادة في السودان ، تقابلها جمهورية في مصر ، وتكوين لجنة مشتركة من مجلس وزراء الدولتين لبحث المسائل المشتركة. وتكون قرارات تلك اللجنة خاضعة لأجازة البرلمان في كل من مصر والسودان ..) وقال الرئيس أن هذا هو رأيه الشخصي وأن الأمر متروك لمنظمات الحزب ونواب الحزب ليقولوا رأيهم فيه . وإذا رجعنا للوراء قليلاً نجد أن السيد إسماعيل الأزهري كان ، ومنذ البداية وربما منذ قرار مؤتمر الخريجين العام عن الاتحاد مع مصر عام ٤٦ ، كان يرى دائماً ان الأمر كله متروك للشعب السوداني ليقرر رأيه بشأنه . ويقول الأستاذ عبد الماجد ابوحسبو ، في إفادته بمعهد الدراسات العليا ، أنه في مقابلة تمت بين الرئيس ومندوب صحيفة "البرافدا" السوفيتية ، عام ١٩٤٦م ، وكان يقوم بالترجمة في تلك المقابلة الاستاذ عبد الماجد نفسه ، قال الرئيس : (إن الدعوة للوحدة أو الاتحاد مع مصر قد تكون مرحلية . إذ أن الحكم في مصر السودان لا يمكن أن يحدده شخص واحد ، وان كان زعيماً وقائداً . فهذا أمر يخص الشعب السوداني كله وهو رهين بالمستقبل والتطورات والمستجدات ..)

صـــفحة ١١٢ من تسجيل وتوثيق الاستاذ عبد الماجد لمعهد الدراسات العليا جامعة الخرطوم .

نعـــود إلى الإجابـــة علـــى سؤال مولانا السيد علي الميرغني ، وكانت خلاصـــة لكل ما تقدم ذكره ، وبالتالي ان رأي الأشقاء هو العمل للاستقلال أولاً ثم تقـــنين العلاقـــة بـــين القطـــرين الشقيقين ... هنا أصدر إلى سيادته التوجـــيهات التالية: غداً سيسافر قطار المشترك للخرطوم عن طريق كسلا .. سافر في هذا القطار ، وسيسافر السيد/ ميرغني حمزة في هذا القطار من كسلا للخرطوم . وبما أن القطار يبقى في كسلا اكثر من ساعة ، فستجد عربة السيد الحســـن في انتظارك وتأخذك الى دار السيد الحسن ، حيث تجد السيد ميرغني هناك في انتظارك ... قل له مولانا يقول عليكم ان توقفوا هذا الأمر الذي انتم مقبلون عليه الآن ..

قلت: سمعاً وطاعة .. ولكن هل يمكن ان افهم هذا الأمر؟

قـــال: إنكم متفقون على الهدف .. إذاً فما معنى الانشقاق والانشطار وهناك متسع لحل المشاكل الشخصية ..

وفي كســـلا علمـــت ان الأمر كان يتعلق بقيام حزب الاستقلال الجمهوري ، بقيادة السيد/ ميرغني وبدعم الختمية . وقد قام الحزب وقتها ، ولكن لم يتوفر له دعم الختمية المطلوب .

أزمة في لجنة السودنة

كانـــت لجنة السودنة تسير بوجه عام متفاهمة رغم الخلافات ، التي تعرض من حـــين لآخـــر ، فيما يختص بسودنة بعض الوظائف الفنية . وعندما تعرضت لســـودنة القضاء أفاد السيد لندس ، رئيس القضاء ، أن سودنة القضاء لا تقع تحت اختصاص لجنة السودنة . إذ لا يوجد في الاتفاقية ما يشير الى ذلك . وقد وافقه الحاكم العام بشيء من التحفظ ، حيث قال "إنها لا تدخل في اختصاص

اللجنة في الوقت الحاضر ، على أقل تقدير ." ويبدو أن الهدف من كل ذلك كان الاحتفاظ للهيئة القضائية بالهيبة والقداسة . ولما كان استقلال القضاء بنداً أساسياً في كل الدساتير الديمقراطية ، ولما كان هذا الاستقلال لا يتوفر ، أو لا يحس أنه متوفر ، في وقت يكون فيه الحاكم العام ، الذي سيتقرر المصير بنهاية عهد حكمه ، على رأس هذا القضاء . فقد رأت لجنة السودنة أن تسير قدماً في هذا الشأن . فرفضت الهيئة القضائية المثول أمام اللجنة للإدلاء بشهادتها . وأعلن المندوب البريطاني في اللجنة انسحابه منها ، إذا أصرت على الاستمرار في سودنة القضاء أو أرسلت توصياتها بسودنة القضاء إلى مجلس الوزراء .

وفي لقاءات بين الحاكم العام ورئيس الوزراء من جهة ، وبين السيد مبارك زروق والسير وليم لوس ، مستشار الحاكم العام ، من جهة ثانية ، أمكن الاتفاق على المعادلة التالية:

(١) يؤجل النظر في القرار بشأن سودنة القضاء في الوقت الحاضر حرصاً على قداسة الاستقلال للقضاء .

(٢) عند إجازة سودنة الوظائف الأخرى ، وعندما تفرغ الحكومة من تقرير معاشات ومكافآت واستحقاقات أصحاب الوظائف المسودنة ، يتقدم القضاة البريطانيون بطلب إحالتهم الى المعاش الاختياري وتسوى حقوقهم وفق قانون التعويضات .

(٣) تقرر أن تكون نهاية خدمة السيد رئيس القضاء في مؤخرة القائمة ، بعد أن يطمئن الى أن العدالة قد كفلت لجميع البريطانيين في معاشاتهم ومكافآتهم . (انتهى)

هكذا وبالمرونة السياسية ، التي كان يتحلى بها السيد الرئيس ، من جهة ، والحاكم العام ومستشاروه من جهة أخرى ، كما هو واضح في هذه الواقعة وغيرها من الأحداث المتتالية ، أمكن التغلب على كثير من العقبات ، مما دفع

البريطانيين أن يعترفوا بذلك في النهاية . وقد برهن السيد إسماعيل الأزهري بذلك على أنه رجل دولة ممتاز .

سارت الأمور بوجه عام في جو هادئ نسبياً وذلك رغم الأحداث السابقة الذكر . فقد تميز البرلمان السوداني بمناقشة جادة وهادفة ، رغم العواصف التي كانت تثور أو تتأثر من حين لآخر . وكان أسلوب النقاش مهذبا وموضوعياً من جانبي المجلس ، وعلى وجه الخصوص بين السيدين: مبارك زروق ، زعيم المجلس ، والسيد محمد احمد محجوب ، زعيم المعارضة . ولا عجب فكلاهما أديب وخطيب ، وكلاهما رجل قانون ومحام متميز . وهما فوق ذلك صديقان حميمان لا يكادان يفترقا . وبجهدهما وتعاونهما حلّت كثير من المشاكل وتخطى الكثير من العقبات وحسمت كثير من القرارات ، كما سيرد ذكره في وقت لاحق . ولعل في القصة التالية ، التي أوردها لطرافتها ، ما يقف دليلاً لما ذكرت . تقول القصة ، أنه في يوم ما وأثناء مناقشة خطاب الدورة ، وقد حانت لحظة ختام المناقشة والتصويت على إجازة الخطاب ، اختتم مناقشة المعارضة السيد محمد أحمد محجوب وانتقد بشدة منجزات الحكومة السابقة والآنية المتضمنة في الخطاب .. وخطابة المحجوب تتميز بارتفاع الصوت في مواقفه وبالإشارات المتوعدة وحماسه الدافق ، يتم كل ذلك في اسلوب رفيع .. ويأتي زروق ولا يخلو ردُّه من غمزات ومن لمسات بيانية وتفنيد لرأي المعارضة . وفي النهاية أجيز الخطاب بالأغلبية وانفضت الجلسة .

وسرعان ما هرع إلينا من ساحة البرلمان خارج القاعة البرلماني المحترم السيد بابو نمر مبتسماً وقائلاً (يا اخوانا تسوُّوها فينا ، أنا جبت رجال المسيرية حضروا الجلسة ورأوا محجوب وزروق بالحيل يتناهروا و اتكاتلوا ، ولما انتهت الجلسة رأوهم ديك متكئين على عربتهم يضحكو ويتونسوا ... العيال قالوا

لي: يـا شـيخ بابو اتاري شغلكم دا كضب ساكت .. الرجال ديل هسع ما كانوا بتداوسو شنو ضحكهم دا ؟...)

هـذه كانـت الروح البرلمانية وهكذا يجب أن تبقى . وقد تجلت روح الوفاق والارتفاع الى مستوى المسئولية الوطنية ، حين قدمت الحكومة مشروع قانـون معاشات وتعويضات الأجانب ، الذين سيتركون الخدمة بمقتضى قانون السـودنة . والواقـع أن هذا القانون كان سخياً للغاية ، مما أذهل البريطانيين أنفسهم . وكان موضع تقدير حكومتهم . وفيما يلي بعض من خطاب الاستاذ محجوب زعيم المعارضة مؤيدا للقانون ، حيث يقول: (نأمل أن يستطيع السيد وزيـر المالية وبتأييدنا أن يعدّ المال اللازم لهذه التعويضات ، ويصبح لزاماً علينا أن نشـدّ علـى أحـزمتنا مستعدين لهذه التضحية ، وأن نضاعف من إنتاجنا لـنعوض هذا النقد المالي الجسيم ، وعلينا أن نتحمل كل هذا في سبيل حريتنا وهو ثمن بخس مهما الثقل على كاهلنا ..)

هذا بعض مما قاله المحجوب في تلك الجلسة . وقد أجيز مشروع القانون بالإجماع وجاز أن نسميه من تلك اللحظة (مال الفداء) (راجع غازيته حكومة السودان ، رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥٤ ثم الغازيته رقم ٨٨٠ بتاريخ ٢٨ أبـريل ١٩٥٥ . وقد شملت التعديل الذي أدخل على قانون التعويضات الجزي .)

استقالة الحاكم العام

في التاسع من يناير سنة ١٩٥٥م ، نفس اليوم الذي تكونت فيه الحكومة في العـام السابق ، أعلن مكتب الحاكم العام البيان التالي:- (لقد أبدى السير روبـرت هاو حاكم السودان العام رغبته للتقاعد عن الخدمة لحكومتي بريطانيا ومصـر . وقـد وافقت الحكومتان على هذه الرغبة في بداية عام ١٩٥٥م ، وسيخلفه في هذا المنصب السير نوكس هلم ، الذي كان إلى وقت قريب يشغل

منصب مشير صاحبة الجلالة البريطانية في تركيا ، ليخلف السير روبرت هاو حاكماً عاماً للسودان .) كان لاستقالة السير روبرت هاو في هذه اللحظة الحرجة وقع الصاعقة على السودانيين على تباين أفكارهم واختلاف أحزابهم . وذهبت التكهنات مذاهب شتى . فمن قائل ان الحكومة البريطانية قد عمدت لذلك لتبدل سياستها في السودان ، بهدف تعويق كل المنجزات التي تمت والتي ما كان ان تتم لولا الفكر المتحرر والسماحة والأمانة والإخلاص وغيرها من الأخلاق الحميدة التي يتمتع بها السير روبرت هاو ولولا التعاون الوثيق الذي قام بينه وبين السيد رئيس الوزراء . لكل ذلك تحققت هذه الإنجازات . وذهب البعض إلى القول بأن هذا التبديل جاء نتيجة لضغط البريطانيين المحليين على حكومة بريطانيا ، حرصاً على مصالح بريطانيا ومصالحهم الخاصة . إذ أن الحاكم العام كان منحازاً بصفة دائمة الى مجلس الوزراء ضد رغباتهم وضد نصائحهم له .

استقبلت الصحافة المحلية هذا التغيير باستنكار شديد وبشكوك ومخاوف تجاه السياسة البريطانية ، وبالثناء العطر على خلق الحاكم العام المستقيل ومثله العليا .. وقد كانت صادقة . إذ عكست مشاعر الرأي العام حينئذ بكل صدق . وفي التجمع الكبير بساحة جامع الخليفة بأم درمان ، حيث أقيم حفل رسمي وشعبي لمعاليه حضره عشرات الألوف من المواطنين ، خطب السيد الرئيس اسماعيل الازهري فعدّد مآثر الحاكم العام وعدّد بتفصيل كل المشاكل والعثرات التي اعترضت المسيرة في العام الماضي ، والتي كان للحاكم الفضل في تخطيها بالتعاون والتفاهم والثقة المتبادلة ... وتحدث أيضاً الدكتور عبد الحليم محمد ، رئيس مجلس الخرطوم ، بالنيابة عن مجالس الحكم المحلي مؤكداً على ما جاء في خطاب السيد رئيس الوزراء مُتمنياً لمعاليه الحياة السعيدة في وطنه . ثم ودع يوم سفره من محطة السكة حديد بالخرطوم وداعاً رسمياً وشعبياً . هكذا ذهب

السير هاو وخلفه السير نوكس هلم . وقد استقبل الأخير في جو يشوبه الشك والسريبة . غير أن السير هلم ، وهو السياسي والدبلوماسي البارع ، أعلن عند وصوله ان تعيينه لا يعني أي تغير أو تبديل في السياسة التي اختطها سلفه ، وأنه يتعهد بأن ينتهج نفس المنهج ، مما يسهل وصول السودانيين لحق تقرير المصير . وقد وفى الرجل العظيم وعده ، إذ سارت الأمور بصورة عامة سيرتها الطبيعية .

رياح التغيير

في خلال عام ١٩٥٤م حدثت أحداث داخلية وخارجية كانت بمثابة إشارات لتحول رئيسي في تفكير الشعب السوداني . ففي الدلنج أعلن الامام عبد الرحمن المهدي تأييده للنظام الجمهوري وتولى دعوة الاحزاب السودانية كلها للتوحد لتحقيق استقلال السودان . ثم أصبح استقلال السودان دعوة تبنتها الاحزاب والجماعات والنقابات والطلبة . وكان تحول الحزب الوطني الاتحادي للاستقلال ، نتيجة تجاربه مع الشعب السوداني ، وكذلك نتيجة لانفعالات وتأثيرات أخرى عديدة ومتتالية ، تمثل أهمها في الآتي:-

(١) تنحية اللواء نجيب عن رئاسة الجمهورية في منتصف نوفمبر عام ١٩٥٤م تولد عنه السخط و الشعور بالإحباط لدى معظم السودانيين . دفع هذا الإجراء ثلاثين نائباً من نواب الحزب الوطني الاتحادي لإصدار بيان في الصحف يقولون فيه (لو كان نجيب شخصاً عادياً مثل آلاف المصريين ، الذين يرزحون الآن تحت نير الاعتقال أو من الذين أزيلوا من مراكزهم وابعدوا من مناصبهم ، لما كان هذا مما يثيرنا كثيراً .. لقد اصبح اللواء نجيب رمزاً للوطنيين المخلصين ومن الذين يعشقون الديمقراطية ويقفون وراء مصلحة القطرين الشقيقين .. أن شخصية السيد نجيب الفذّة قد ساهمت مساهمة مقدرة ورائدة في تحقيق حرية السودان في التطور الدستوري الهادف ، وأن السودانيين يجمعون على أنه هو الرجل المثالي الذي أعطى لمصلحة السودان حبّه ووجدانه ، وجميع السودانيين

لذلك يبادلونه وداً بود وولاء لولاء . ونحن هنا في السودان مجمعون ومصرّون على العلاقات الودية القائمة بيننا وبين مصر ، جارتنا العزيزة ولشعبها الوفي . ونحن هنا لا نقدر الأشخاص لذواتهم ، ولكن لمجهوداتهم وبسالتهم وتضحياتهم . لهذا فأننا نستنكر بشدّة ما حدث لنجيب ، حبيب السودان الأول . ونؤكد أن كـل عواطفنا معه في هذه اللحظة العصيبة ، ونؤمن بأن شجاعته وبطولته تعينه على مقابلة الشدائد ..) أخبار السودان الأسبوعية ١٩٥٤/١١/٢١ .

هـذا وقد صرح السيد مبارك زروق زعيم مجلس النواب لصحيفة التايمز اللندنية بتاريخ ٥٤/١١/١٦ فقال (أن إقالة اللواء نجيب ستضعف بلا شك من دعـوة وحدة وادي النيل . إذ خلقت هذه الإقالة جوا غير ملائم بين المواطنين ..) ... أما سيادة السيد الصديق المهدي ، فقد صرح بأنه يأسف أسفاً شديداً على إقالة اللواء غير انه يرى أن هذا الامر يخص المصريين وحدهم .

(٢) من الأسباب التي أثارت حفيظة السودانيين وقتئذ مجزرة الأخوان المسلمين بمصـر ، حـين حكم بالسجن لمدد طويلة والإعدام على نفر كريم منهم ، بمن فـيهم قادتهم ، أمثال الشهيد سيد قطب ومأمون الهضيـبي . ورغم أن جماعة الأخـوان المسلمين كانت وقتها جماعة صغيرة ، إلاّ أن الأستاذ علي طالب الله مرشـدها قـد تحرك وحرك المشاعر السودانية . وقد كانت لقسوة القرارات وسـرعة تنفـيذها ، رغم الرجاءات لحكام مصر من جميع أقطار العالم العربي والاسـلامي ، ردّ فعـل عنـيف في السودان خاصة . وأقيمت صلاة الغائب للشـهداء في كـل مسجد وفي مصلى البرلمان . ونتيجة لذلك نشطت حركة الأخوان المسلمين وتمركزت داخل جامعة الخرطوم بقيادة بابكر كرار والرشيد الطاهر وأصبحت بمثابة ترياق مضاد للمد اليساري .

(٣) على أن الذي ينظر للظواهر السابقة لابد أن يتعمق ليصل الى نتيجة منطقية ، هـي أن هذه الإجراءات التعسفية قد أقنعت المواطن السوداني ، والسياسي

بـــوجه خـــاص ، إلى الفرق الشاسع بين النظام الديمقراطي الليبرالي في السودان والنظام الثوري الشمولي في مصر . وأصبح ذلك سبباً إضافيا لتعذر الوحدة بين الشقيقتين .

(٤) هــناك الخلفــية التاريخية ، خاصة ما يشعر به المواطن العادي من شعور بالمرارة من الحكم التركي المصري في القرن الماضي ، الذي أدى إلى ثورة الإمام المهدي .

(٥) الشــعور لــدى المواطن المصري العادي بالاستعلاء على بقية الشعوب في المناطق المجاورة بسبب مضاربه العريقة وتراثه الخالد .

مؤتمر باندونق

قــبل ســفر الســيد الرئيس اسماعيل الازهري الى باندونق ، وعلى أثر تصريحاته السابقة حول الاستقلال ، نشأ خلاف بينه وبين وكيل الحزب السيد محمــد نور الدين ، مما أفضى إلى إقالة السيد الأخير من الوزارة وكذلك الســيد إبراهيم الجلاوي والسيد بولين الير . وللحقيقة فقد كان الخلاف هذه المرة على المــبدأ وليس كما كان الامر عليه عام ١٩٥١ . فالسيد نور الدين وصحبه ، دعاة وحدة وادي النيل ، بقيادة السيد الدرديري والدكاترة الأجلاء ، يؤمنون بوحدة وادي النيل . وقبولهم لمبدأ الاتحاد لا الوحدة كان تنازلاً من جانبهم في سبيل وحدة الصف ووحدة الهدف .

صــحب الرئيس الى باندونق السادة/ يحي الفضلي وحسن عوض الله في أبريل ١٩٥٥م . وهناك أدلى السيد الرئيس بتصريح مماثل لتصريحاته السابقة ، والــتي تــتلخص في أن أغلبية الشعب السوداني ترى أن يكون السودان بلداً مســتقلاً وأن تقنن العلاقة بين السودان ومصر في شكل مجلس أعلى من مجلس الــوزراء في مصــر والســودان ، يعالج المسائل المشتركة بين البلدين اقتصادية وثقافية وسياسية ، ويعالج مسألة مياه النيل ، وتكون قرارات هذا المجلس الأعلى

خاضـعة لإجـازة البرلمان في البلدين .. وهذه التصريحات أغضبت الحكومة المصـرية وعلى وجه الخصوص الرئيس جمال عبد الناصر ، أحد أقطاب مؤتمر باندونـق الـثلاثة " نهرو - تيتو - عبد الناصر" ، أبطال دول عدم الانحياز. وبدأت الصحافة المصرية تهاجم الرئيس الازهري وتصفه بالانفصالية . وهنا في السودان رأي السيد الوكيل ، محمد نور الدين ، أن يخطو خطوة جريئة ، فيعلن انه قد فصل من الحزب السادة/ الرئيس إسماعيل الأزهري ومبارك زروق ومحمد احمـد المرضي ويحي الفضلي وبقية أقطاب الحزب ، وأن الهيئة العامة للحزب وأغلبـية ١٨٨ عضـواً (مجموع عضوية الهيئة ٢٨٥ عضواً) قد أيدته في هذه القرارات . وعند الاحتفال بأعياد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٥ في مصر حصل على حـوالي خمسمائة تذكرة سفر بالطائرة والإقامة بفنادق القاهرة . وهناك خلق ضـجة كبرى بأنه هو وأعوانه يمثلون الحزب الوطني الاتحادي ، وأن الشرذمة الصغيرة الخارجة على مبادئ الحزب قد فصلت من الحزب . وبتوجيه من الأخ/ صلاح سالم روجت الإذاعة المصرية والصحافة المصرية لآراء نور الدين وكالت التهم للأزهري وأنصاره (الانفصاليين .)

الاجتماع الحاسم

بعـد العودة من احتفالات ٢٣ يوليو اخذ الحزب الوطني الاتحادي ينظم صـفوفه لعقـد اجتماع للهيئة العامة يحدّد فيه مصير السودان السياسي ويقرر بشـأن الفئة الخارجة على الحزب . وعقد الاجتماع بنادي الخريجين بأم درمان في السـادس والعشـرين من أغسطس سنة ١٩٥٥م وحضره ١٧٤ عضواً من مجموع عضوية الهيئة وقتئذ (كانت ٢٦٢ عضواً ، عشرون منهم كانوا خارج العاصمة ، واعتذر ثمانية أعضاء لظروف طارئة) وبعد نقاش مستفيض اتخذ ذلك الاجـتماع قراراً بالإجماع باستقلال السودان التام . كما قرر بالإجماع فصل

الوكـــيل الســـيد محمد نور الدين وسكرتيره الطبيب محمد خير ، وخوّل للجنة التنفيذية فصل أي عضو يخرج عن قرار الاستقلال التام .

الرئيس يتحدث بصراحة

منذ ذلك اليوم أخذ الرئيس يتحدث الى المواطنين بالصراحة والوضوح ، مـــتجاوباً مع دعوتهم للاستقلال ، موكداً أن رغبتهم الإجماعية هذه ستقررها الجمعية التأسيسية المنتخبة لهذا الغرض . وكان يفعل هذا بحسه القانوني متوخياً الدقــة من موقع المسئولية . ولعل اخطر خطاب في هذا الصدد هو خطابه أمام حشـــد حاشد من جميع المواطنين والاحزاب والهيئات ، وبحضور لجنة الحاكم العام وكبار ضباط الجيش المصري والبريطاني ، وبحضور ممثلي الهيئات الأجنبية ؛ بمناســـبة إعلان الجلاء وسنصل الى الحديث عنه بعد الحديث عن قرار البرلمان بصدد الجلاء .

يوم الجلاء

قـــدمت لجـــنة الســـودنة تقريرها النهائي عن سودنة الإدارة والجيش والبوليس الخ ... في أوائل شهر أغسطس عام ١٩٥٥م إلى مجلس الوزراء وعن طـــريقه إلى لجـــنة الحاكم العام ومن ثم إلى البرلمان السوداني . وبموجب المادة التاسعة من الاتفاقية التي تقول (تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى "اليوم المعين" بالمـــادة الثانية من قانون الحكم الذاتي . ومع مراعاة إتمام السودنة ، على الوجه المـــبين بالملحـــق الثالث لهذا الاتفاق ، تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن . وينبغي على أية حال إلا تتعدى الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهي هذه الفترة على الوجه التالي:- "يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عـــن رغبـــته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .) انتهى .

وبـــناء على ما تقدم عقد مجلس النواب جلسته رقم ٣٢ في دورة انعقاده الثالثة في يـــوم الثلاثاء ١٦أغــطس ١٩٥٥م . ووقف السيد اسماعيل الازهري رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع وتقدم بالاقتراح التالي:- سيدي الرئيس أرجو أن أقتـــرح أن يقدم خطاب الى معالي الحاكم العام بالنص التالي: (نحن أعضاء مجلـــس الـــنواب في البرلمان مجتمعاً نعبر عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التدابير لتقريـــر المصـــير فوراً . ونرجو من معاليكم أخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذه القـــرار ، بمقتضـــى المـــادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا . بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ م بشـــأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .) وأضاف: اقترح هذا في هذا الـــيوم المشهود ، يوم ليس مقداره خمسين ألف سنة ، يوم مقداره تسعون يوماً تـــنقص ولا تزيد (مشيراً بذلك إلى وجوب أن يتم الجلاء في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من إصدار القرار .) واستمر الرئيس في إلقاء خطاب مسهب ورشيق عن هذا اليوم المشهود ، أعقبه بعد ذلك سيادة السيد الصديق عبد الرحمن المهدي ، وابـــتدر الحـــديث قائلاً : سيدي الرئيس ، إن تقرير المصير حق طبيعي لكافة شـــعوب العالم وأن الاتفاقية الإنجليزية المصرية لم تشمل نصوصها ما هو أعظم شـــأناً وأجل خطراً من الاعتراف بممارسة السودانيين لحقهم الطبيعي في تقرير مصـــيرهم في جو حر محايد . وقد تهيأت أول أسباب الجو الحر المحايد بعد أن أنجزت لجنة السودنة مهمتها بسرعة وجدارة استحقت شكرنا وتقديرنا جميعاً . وهـــا نحن نجتمع اليوم لنقرر الخطوة الثانية التي تهدف الى اتخاذ التدابير اللازمة لجـــلاء جيش الاحتلال من البلاد ..) واسترسل في حديثه مشيراً لهذه الخطوة المباركة . ثم تعاقب الخطاب من أعضاء المجلس السادة/ فلمن ساجوك ، ميرغني حمزة ، بوث ديو ، محمد نور الدين ، حسن الطاهر زروق .

وفي التعقيب على المداولة تحدث السيد محمد احمد محجوب ، زعيم المعارضة ، ثم السيد مبارك زروق ، زعيم المجلس . وبعد هذا أجيز الاقتراح بالإجماع (راجع وقائع مداولات المجلس بتاريخ ١٦/أغسطس ١٩٥٥م وكتاب الأستاذ محمد عامر ، بشير الجلاء والاستقلال .)

وفي المكان الأخر ، في قاعة مجلس الشيوخ ، جرت نفس المداولة واتخذ نفس القرار بالإجماع . وبذلك انتهت مرحلة دقيقة وحاسمة في تنفيذ الاتفاقية ، وخطوة جريئة نحو الاستقلال .

خطاب الرئيس

كان السيد الرئيس يتجاوب مع مشاعر الشعب في كل مكان يصل اليه ، ويبشر الشعب بأن دعوتهم للاستقلال ستتحقق بإذن الله . وقد حدث ذلك في الإقليم الأوسط ، حين تحدث إلى جمع من المواطنين بهذا الصدد ، مما دفع عدداً من نواب البرلمان المستقلين الانضمام للحزب ، وفي مقدمتهم شيخ العرب/ السيد/ محمد احمد أبوسن زعيم الشكرية برفاعة . كما حدث أيضاً في غرب السودان ، في الفاشر والجنينة وغيرها . وفي أول أغسطس ١٩٥٥م وأمام جمع حاشد من المواطنين بالخرطوم ، في احتفال حضره ممثلو الهيئات الأجنبية وكبار ضباط الجيش المصري والسوداني ، وبحضور لجنة الحاكم ، ألقى السيد الرئيس خطاباً سياسياً ووطنياً رائعاً ، أعلن فيه بطريقة صريحة الدعوة للاستقلال وجاء فيه الآتي:-

(رغم أنه قد اتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك رغبة مواطنينا الأكيدة لتحقيق الاستقلال الكامل ، إلا أن حكومتي ملتزمة بمسئوليتها الكاملة بالعمل لتحقيق الجو الحر المحايد اللازم لحق تقرير المصير . ورغم أن هذا الالتزام المضمن في اتفاقية فبراير ١٩٥٣م أصبح في نظري مسألة شكلية بحتة ، فانه من واجبنا أن نتمسك به حماية للمواطنين من كل أساليب الفساد والإفساد ، التي

قد تؤثر على نتيجة ذلك الجو الحر المحايد . وأنه من واجبنا ان نمضي ونبطل أي تهديـد قد يوجه لبلادنا ولن نألو جهداً في اتخاذ الخطوات الملائمة لمواجهة أي موقف قد يطرأ ..) "راجع مذكرات السيد إسماعيل الأزهري من رسالة مأمون سنادة للدكتوراه ."

لقـد كان هذا الخطاب موجهاً بصفة خاصة للشعب المصري ولحكومة الثورة المصرية ، أثر الحملة التي وجهتها الاذاعة المصرية والصحافة المصرية على السيد الـرئيس اسماعـيل الازهري ، بصفة خاصة ، وضد حزبه بشكل عام ، والتي وصلت في بعض مراحلها بتوجيه تهمة الخيانة له ولحزبه وبالتواطؤ مع الاستعمار وحـديث عن اتفاق قيل أنه تم بإعطاء قاعدة عسكرية لبريطانيا مقابل استقلال السودان .

ومضى الرئيس في خطابه موجهاً حديثه للشعب السوداني ، حين قال:- (إنكم أيها المواطنون توشكون أن تقبلوا على مرحلة هامة في تاريخ بلادكم ، قد لا تتكرر مرة أخرى ، مرحلة جديرة باهتمامكم وحرصكم ويقظتكم . وأن الســلبية في هذه المواقف التاريخية ، والإصغاء للدعاية الأجنبية المغرضة ، تعتبر خيانة عظمى .) ثم دعا المواطنين جميعاً للوحدة والتكاتف وتناسي الخصومات وأن نعمل جميعاً كما قال في صف واحد متراص لبلوغ الغاية وتحقيق الهدف . وفي خـتام حديثه توجه برجاء للرئيس جمال عبد الناصر كي يتدخل شخصياً لوقـف الحملة التي تشنها الإذاعة والصحافة المصرية على السودان ، حين قال (أود أن أكرر رجائي للأخ الرئيس جمال عبد الناصر أن يتكرم ويبدي اهتمامه الشخصي للعلاقة المصرية السودانية ، التي أخذت تتدهور نتيجة لتصرفات غير مسـئولة من عناصر غير مسئولة في إذاعة وصحافة مصر . وأنني على يقين من أنه إذا وجد رجائي هذا طريقه الى قلب الرئيس جمال عبد الناصر ، فمن المؤكد أن الـرئيس عبد الناصر في وسعه أن يحتفظ في نفوسنا بالصورة المشرقة لمصر ،

والـتي ظلـت منذ أمد طويل الصديق الوفي الحميم للشعب السوداني ، والتي ساهمت مساهمة مقدّرة نحو تحقيق هدفنا أثناء كفاحنا الطويل الشاق لبلوغ ذلك الهدف ..) انتهى .

في اليوم التالي تجاوبت الصحافة السودانية كلها مع هذا الخطاب وقابلته بالحفـاوة والتـرحاب والتأييد . ووصفت صحيفة الأيام الخطاب بأنه (أعظم خطـاب للسيد رئيس الوزراء منذ توليه السلطة .) وهكذا أصبحت الأحزاب السـودانية والصحافة السودانية والمنظمات والاتحادات العمالية واتحاد طلاب جامعة الخرطوم ورواده ، أصبح الجميع يعمل على تأييد الحكومة تأييداً كاملاً للدعوة .

الحديث عن الاستقلال

الواقـع أن الحـديث عن الاستقلال بدأ يدور في دوائر الحزب الوطني الاتحادي بعد منتصف عام ١٩٥٤م بقليل ، وبدأت المكاشفة بين الحزب وقادة مصـر مـنذ وقت مبكر من عام ١٩٥٥م . وهنا يقول الأستاذ خضر حمد في كتابه "مذكرات خضر حمد" ما خلاصته أنه هو والاستاذ مبارك زروق والسيد حسن عوض الله أثناء تناولهم طعام العشاء مع السادة الرئيس جمال عبد الناصر والصـاغ/ صلاح سالم والسيد عبد الفتاح حسن ، مساء ٢٦ مارس ١٩٥٥، اسـتأنف السيدان مبارك زروق وحسن عوض الله الحديث الذي بدآه في اليوم السـابق مـع الصاغ صلاح سالم ، حيث شرحا له أن الاتجاه في السودان نحو الاستقلال اصبح أقوى مما تصور ، خصوصاً في صفوف الحزب وبين شيوخه ونوابه . وأنه ليس معنى ذلك أن الناس تحولوا أو تنكروا للاتحاد . ولكن يجب السير في الاتجاه الذي يحقق الرغبتين معاً ... ويضيف الأستاذ خضر ، أنه كان واضـحاً من حديث النائب السوداني أن الاستقلال هو الطريق السليم للاتحاد وأن السـودان الحر المستقل يستطيع أن يحقق الاتحاد مع مصر الحرة المستقلة .

ويضيف الأستاذ خضر حمد ، فيقول: أن الصاغ صلاح سالم كان يحاول إقناعنا بأن أخطار الاستقلال كثيرة ، وأن الضغط المنتظر الذي تعانيه جميع الدول الصغيرة المستقلة حديثاً من الدول الكبيرة سيكون علينا اشد . وأشار إلى ما لاقوه ويلاقونه من ضغط - ثم قال : "وكان الرئيس جمال أقل حديثاً . وخص الوضع أخيراً فيما جاء في الاتفاقية من حيث استفتاء السودان في أن يرتبط بمصر أو يستقل . وقال أن علينا أن نقبل النتيجة . (انتهى .)

ثم تتابعت الأحداث في مؤتمر باندونق في أبريل عام ١٩٥٥م . وأخيراً حديث الرئيس في أول أغسطس ١٩٥٥م الذي أشرت إليه في صفحات سابقة . وقد أوفد الحزب بعض أقطابه لمصر مرة أخرى . وقابل الشيخ محمد احمد المرضى الرئيس جمال عبد الناصر وشرح له كل الأسباب التي تدفعنا للاتجاه نحو الاستقلال ، والمخاطر المترتبة عن الاستفتاء والاحتمالات المتوقعة والتي قد تفضي الى قيام حرب أهلية كما فصلنا سابقاً . وقد أبدى الرئيس عبد الناصر تفهماً يشوبه عدم الرضا . وقد استخلص شيخ المرضى ان الرئيس عبد الناصر ربما كان قد بدأ يقتنع بأن الاستقلال قد أصبح عقيدة راسخة لدى السودانيين ، وأن تمسكه بالاستفتاء يرجع الى أن الشعب المصري قد يقبل في النهاية هذه النتيجة ولن يترتب على ذلك حرج للثورة المصرية ... وهنا في السودان كلّف الحزب السادة/ حسن عوض الله ومحمود الفضلي وعلي حامد للاتصال بالسيد حسين ذو الفقار . وحدثوه نفس الحديث . وهنا انقل حديث الأستاذ علي حامد ، الذي سجله لمكتبة كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم (مقابلات رواد الحركة الوطنية .) وذلك كما سجله شفاهة ، حيث يقول أن السيد حسين ذو الفقار حدثهم بقوله: (والله دا كويس جداً . لكن عايز أقول لكم ، وأنا مصري ، لن يكون لموقفكم هذا إلا تحطيم الوطني الاتحادي ، لأن الرأي العام العالمي كله يفتكر أن الوطني الاتحادي لما كان مع مصر فاز ، فنحن

عـــاوزين نـــوري أن الـــوطني الاتحادي لما بقى ضد مصر الهزم .. اسمحوا لي سيكون هذا همّ مصر بعد الآن .) ومنذ ذلك اليوم استمرت الصحافة المصرية والإذاعـــة المصرية تضاعف في هجومها على الوطني الاتحادي . ولعل الكثيرين يذكرون حديث الاستاذ إحسان عبد القدوس في روز اليوسف . كما أن السيد حمـــروش ، وهـــو الاشتراكي اليساري ، اصبح يكتب أقسى العبارات في اتهام الحزب والرئيس أزهري بصفة خاصة ولا موجب لذكره الآن .

واضطرت إذاعة ام درمان أن ترد بعض الهجوم . كما أخذ الأستاذ عبد الماجـــد أبـــو حسبو يرد مدافعاً في صحيفته "النداء" واستمرت الحملة لبعض الوقت إلى أن تدخل الرئيس جمال عبد الناصر بتهدئتها ثم إيقافها .

أمـــا قائد الجناح السيد حسين ذو الفقار ، فقد واصل حملته الشرسة:- اتصالات بالصحف المصرية والمحلية لمهاجمة الحزب ، اتصال بالنواب من الأقاليم وتحريضهم على الحزب وعلى الحكومة . وقد عمل على إسقاط الحكومة عند عـــرض الميـــزانية في نوفمبر ١٩٥٥م . ولكن الحكومة حصلت على الثقة بعد خمـــة أيام مما سيرد ذكره في موقعه .

التمرد في جنوب السودان

تحدثنـــا عـــن القرار التاريخي ، الذي اتخذه البرلمان بمجلسيه في جلسته بـــتاريخ ١٦ أغســـطس ، والذي يطلب فيه الرغبة في الشروع لاتخاذ التدابير لتقرير المصير فوراً بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاقية . وهذا يعني أول ما يعني جـــلاء القوات الأجنبية عن السودان فوراً ،تلك الجلسة التاريخية المشهورة بـــ "يوم الجلاء" .

بعد هذا القرار بيومين فقط ، في يوم ١٨ أغسطس ١٩٥٥م ، انفجرت أول قنـــبلة موقتة في الجنوب . إذ تمردت الفرقة الجنوبية المتمركزة في توريت ، بحجـــة أنـــه قد تقرر نقلها الى الشمال ، مما يعني بُعدهم عن أرضهم إلى آخر

التبريرات التي ذكرت . ونتيجة لهذا التمرد قتل مئات من العسكريين والمدنيين الشماليين ، موظفون وتجار وشيوخ ونساء وأطفال ، بل قتلت أسر بكاملها ، كأسرة التاجر الشيخ القزازي . كما فقدنا نخبة صالحة من الشباب المثقف ، إداريين واقتصاديين ، وقد ذهبوا جميعهم بقلوب مفتوحة لترقية وتطوير الجنوب . لقد ذكرت أسباب سياسية وإدارية كثيرة قادت لهذا التمرد ، منها خشية الجنوبيين من سيطرة الشماليين عليهم وفرض اللغة العربية والدين الاسلامي وإذابتهم في الثقافة العربية الإسلامية ، خصوصاً عند إحساسهم بأن الاتحاد مع مصر سيضيف الكثير الى إذابة عقيدتهم وتراثهم . وهناك أيضاً قلة خبرة الموظفين الشماليين بأحوال الجنوب وانهم لم يجدوا منهم ما كانوا يجدونه من البريطانيين وغير ذلك ... وهي مع كل هذا وفوق كل هذا قنبلة أعدّت ورتبت ووضعت لتنفجر في وقت معلوم ولعله "وقت الجلاء" .

وفي ذلك المساء ١٨ أغسطس ١٩٥٥م طلب السيد الرئيس اسماعيل الازهري السادة عبد الله خليل ، سكرتير حزب الأمة ، ومحمد محجوب ، زعيم المعارضة بمجلس النواب ، والسيد بابكر عوض الله ، رئيس مجلس النواب ، واحمد محمد يس ، رئيس مجلس الشيوخ ، ووجدنا معه بمكتبه السيد يحي الفضلي وزير الاعلام والشئون الاجتماعية والسيد محمد احمد المرضي وزير الحكومة المحلية . واطلعنا السيد الرئيس على الخبر وبكل ما وصله من معلومات . وكان يتردد علينا الفريق احمد باشا محمد ، نائب القائد العام وقتئذ ، ويطلعنا على تفاصيل ما يستجد . واشهد أن الزعيمين عبد الله خليل والمحجوب كانا في ذلك اليوم في ارفع مستوى للمسئولية والتضامن . حيث وعدا بوقوف الحكومة والمعارضة صفاً واحداً متحدا لمجابهة هذا الموقف الخطير . ثم وصل خبر للحاكم العام من سفير بريطانيا بمصر يفيد بأن الصاغ/ صلاح سالم ، الوزير المصري المشرف على شئون السودان ، وبالتشاور مع الرئيس

جمال عبد الناصر ، طلب من سفير بريطانيا في مصر أن يبلغ الحاكم العام في السودان رغبة مصر بأن يتدخل الجيش المصري والجيش البريطاني لقمع التمرد . وبالتشاور بين الحاكم العام السير نوكس هلم ، والسيد الرئيس اسماعيل الازهري ، بلغت مصر بأن الجيش السوداني قادر على احتواء الموقف بدون مساعدة . وقد ابلغ زعيما المعارضة بهذا القرار ووافقا عليه وأيداه . وبالهدوء والحكمة وضبط الأعصاب وبالاتفاق والتفاهم بين الحاكم العام ورئيس الوزراء من جهة ، وبين رئيس الوزراء "وزير الدفاع" والقائد العام والضباط والجنود من جهة أخرى ، أمكن احتواء الموقف ، وانتهى التمرد يوم ٢٧ أغسطس ١٩٥٥م.

ثم عولج ما ترتب على احداث التمرد بنفس الحكمة والروية . إذ أقيمت المحاكم العسكرية لمحاسبة و مقابلة المتمردين بالطرق القانونية وأعطيت كل فرص المحاسبة والاستئناف عن طريق القضاء بعيداً عن أي تدخل سياسي ، مما جعل الكثير من الكتاب والمعلقين الأجانب يشيدون بموقف الحكومة ويوصف رئيس الحكومة برجل الدولة الممتاز ... وهكذا انتهى التمرد العسكري في خلال عشرة أيام . ولكن ظلت الفجوة وسوء الطوية وسوء الظن قائمة بين الشمال والجنوب ، وبدأ الحديث عن الحكم الذاتي للجنوب والاتحاد الفدرالي بين الشمال والجنوب يتردد ويقوى يوماً بعد يوم والى يومنا هذا .

وفي عام ١٩٥٧م تعددت حوادث الهروب من الخدمة العسكرية وتكوين المليشيات والقوات العسكرية وظهرت قوات الأنانيا الأولى وسط الغابات والأدغال . وبدأت المشكلة تأخذ شكل صراع شمالي/جنوبي . وأخذت تتنوع الأسباب وتتعدد الحجج ، مثل إهمال تنمية الجنوب وعدم التوسع في التعليم والمرافق الصحية والخدمات الاجتماعية وعدم إعطاء فرص متكافئة في الوظائف والمسئوليات وغيرها .. وكلها مسائل تثار من حين لآخر تبريراً

للتمــرد وللحــرب الأهلية . وظللنا نسير في حلقة مفرغة .. إذ أن كل هذه المطالب مقدرة ، وهناك عزم كبير من كل الحكومات المتعاقبة لتنفيذها . ولكن لا ســبيل لإزالة المظالم وتنفيذ هذه المطالب مع قيام الحرب في الجنوب ، والتي أخــذت تحرق كل المنشآت القائمة تنموية اقتصادية أو اجتماعية .. فقد بدء بمصــنع انزارا ومزارع البن والشاي والمدارس والمستشفيات والمصحات ونهاية بمشروع قناة جونقلي وأبار البترول في بانتيو .

وإذا كــنا عــند اعلان الاستقلال قد خشينا من مسألة الحكم الفدرالي لوجود المستعمر في مستعمراته المجاورة ، وخشية تدخله لفرض الانفصال وضمّ الجــنوب لمستعمراته المجاورة كما كان تفكيره في الماضي ، فلم يعد من سبب الآن لعــدم الجلــوس معاً وفي حوار هادف نقرر ونبحث أمر الاتحاد الفدرالي وغــيره مــن المقترحات المناسبة لمصير السودان . ورغم أن الاتحاد الفدرالي ، وحســب النظم العالمية ، له مقومات غير متوفرة الآن لجنوب السودان ، نظراً للحرب وعدم الاستقرار الذي لازم الجنوب وتأثر الشمال لدرجة خطيرة ، إذ أصبحت كل مقوماتنا الاقتصادية موجهة لوقف التمرد عسكرياً ، إلا أنه يمكن التغاضــي عــن كل ذلك متى ما وقفت الحرب وعاد الاخوة للحوار الهادف ورســم خطــة اقتصادية قد تكون خمسية او عشرية توفر لها كل الإمكانات المتاحة ليلحق الجنوب بالركب بمشيئة الله .

الخطوات نحو الاستقلال

لقد بدا واضحاً أن الحزب الوطني الاتحادي بدأ يسير نحو الاستقلال منذ أواخــر عــام ١٩٥٤ ، ثم اتضح بصورة جلية ، عقب مؤتمر باندونق في أبريل ١٩٥٥ كما ذكرنا سابقاً ، وأصبح الحديث يدور حول عدم جدوى قيام لجنة دولية تجرى انتخابات لقيام جمعية تأسيسية تقرر الاستقلال او الاتحاد مع مصر . وفصــلنا كل الحجج التي تشير الى خطورة هذا الأمر . وبناء على اقتراح من

سيادة مولانا السيد علي الميرغني ، يتضمن تعديل المادة العاشرة من الاتفاقية ، الـــتي تقضي بقيام جمعية تأسيسية تقرر مصير السودان ، ليقرر الشعب مباشرة الاســـتقلال .. فقد اقترح سيادته أن يجري استفتاء في السودان ليقرر الشعب مباشرة الاستقلال أو الاتحاد مع مصر ، ثم تقوم بعد ذلك جمعية تأسيسية لوضع دستور السودان . وقد وافق البرلمان على هذا الاقتراح في أواخر اغسطس عام ١٩٥٥م ، ووافقت عليه حكومة مصر في اكتوبر عام ١٩٥٥م ، وبريطانيا في نوفمـــبر ١٩٥٥م . ومع أن البرلمان قد أجاز هذا الاقتراح في اغسطس الا أن النقاش ظل مستمراً في ما إذا كان هذا الاقتراح الأخير "اقتراح الاستفتاء العام" ســيجنب البلاد المخاطر الكثيرة ، بما فيها احتمال قيام حرب أهلية قد تطيح بكل المكاسب التي تحققت . وفي هذا الأثناء نشطت الدعاية المصرية مرة أخرى ، وأخـــذت تـــتجاذب أطراف الحزب الوطني الاتحادي ، وتعمل على تمزيقه . وهي تعلم أن هذا الحزب القوي تكوّن في مصر أواخر ١٩٥٢م ويضم عناصر متنافـــرة أصلاً . إذ يضم في أحشائه كل المتناقضات ويتكون من جماعة وحدة وادي النيل ، جماعة السيد محمد نور الدين ، وهي طرف آخر من حزب وحدة وادي النـــيل ، وجماعـــة الأشـــقاء التي كانت تهدف الى "الاتحاد تحت التاج المصري" ، وجماعة الجبهة الوطنية او الحزب الجمهوري الاستقلالي فيما بعد ، وهي تدعو للاستقلال ، ولكنها تنكر أن يأتي ذلك عن طريق الوطني الاتحادي برئاســـة ازهـــري . وقد زادت هذه التناقضات والخلافات عقب إقالة السادة ميرغني حمزة وخلف الله حاج خالد واحمد جلي ، أواخر عام ١٩٥٤م . ومنذ ذلـــك الحين انشقت هذه الجماعة عن الحزب وكونت حزبها الجديد تحت اسم الحـــزب الجمهـــوري الاستقلالي . وكانت تأمل وقتئذ ان تجد تأييد الختمية . ولكن ذلك لم يحدث .

صوت الثقة في حكومة الوطني الاتحادي

أثناء نظر مجلس النواب لإقرار ميزانية عام ٥٥-١٩٥٦ تعاونت جهات خارجية وداخلية عديدة لإسقاط الحكومة . فقد عقدت اجتماعات وصرفت مخصصات وتعاونت جهات متعددة لإسقاط الحكومة . وفي يوم ١٠ نوفمبر عام ١٩٥٥م رفض مجلس النواب إجازة القراءة الثانية لمشروع الميزانية بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل ٤٥ صوتاً للحكومة . وصوت أربعة من وكلاء الوزارات البرلمانيين ضد إجازة القراءة الثانية ، وهم السادة محمد جبارة العوض وحسن محمد زكي وعبد النبي عبد القادر ويوسف عبد الحميد ، بالإضافة إلى اثنين من نواب شرق السودان ، هما السيدان أبو فاطمة باكاش ومحمد محمود .. ومن مفارقات ذلك اليوم أن الحكومة قد فقدت الثقة في نفس اليوم ، بل نفس الساعة ، التي خرج فيها آخر جنود الاحتلال من محطة السكة الحديد في الخرطوم . وفي الحال قدم السيد إسماعيل الأزهري استقالة حكومته للحاكم العام .. وفي نفس تلك الساعات ثارت العاصمة وانتشرت المظاهرات في الشوارع تهتف بضرورة إعادة الرئيس الأزهري للحكم . واشتط بعض القوم واخذوا يهتفون ضد الخونة . وتجاوبت الأقاليم مع العاصمة وخرجت في مظاهرات مماثلة . وقد أصدرت الحكومة المستقيلة بياناً للشعب من الاذاعة وفي الصحف تعلن فيه رضاءها وتمسكها بالدستور وحرصها على الديمقراطية ، وتعلن عن تمنياتها للحكومة القادمة وعن تأييدها لها اذا تمسكت بالمكاسب التي حققتها الحكومة السابقة .. وفي مساء اليوم التالي اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي وقررت عدم اشتراكها في أي حكومة قومية او ائتلافية وتمسكت بالقواعد الديمقراطية ، والتي تقضي بحكم الأغلبية التي تراقبها وتحاسبها وتراجعها معارضة قديرة .

بـــدأ نشاط واسع يومي الجمعة والسبت يدعو لقيام الحكومة القومية . وقـــد كـــان عذر النواب الستة من الحزب من الذين صوتوا ضد الحكومة ان هـــدفهم الوحـــيد كان التمهيد لقيام الحكومة القومية . وفي يوم السبت ١٢ نوفمـــبر قـــدم وفد من كبار الختمية وبعض النواب وبلغ السيد الرئيس رغبة مولانا السيد علي الميرغني في قيام حكومة قومية للتمهيد للاستفتاء الذي اقترحه ووافـــق عليه البرلمان . ولما كانت هذه الفكرة قد أبدت لأول مرة من جانب سيادته ، فقد طلب السيد الرئيس مهلة لعرض الامر على الهيئة البرلمانية للحزب . وفي الـــيوم التالي أوفدني الرئيس لمقابلة مولانا السيد علي الميرغني لنقل وجهة نظـــر الحـــزب من جهة ومعرفة وجهة نظر مولانا من جهة أخرى . وفي يوم الاثنين اجتمع مولانا بالسيد اسماعيل الازهري وكبار شخصيات الحزب ووضح لهم أنه ربما يكون قد فهم رأيه على غير ما قصد . إذ أن هدفه الأساسي هو أن يكـــون هناك توجه قومي في هذه الفترة وأن يتفق الناس بمختلف أحزابهم على المـــبادئ الأساسية ، التي تسير بالبلاد الى طريق السلام وأنه ليس من شأنه بعد ذلـــك شيء . إذ أن هذا متروك للبرلمان . ووافق سيادته على أن يصدر الحزب بياناً بهذا الشأن . وفي نفس اليوم وفي المساء علمنا أن الوكلاء البرلمانيين التزموا بالتصويت الى جانب الحزب في اليوم التالي .

وفي صباح الثلاثاء ١٥ نوفمبر عام ١٩٥٥ أعيد انتخاب السيد اسماعيل الازهري رئيساً للوزراء بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل ٤٥ صوتاً للمعارضة . ولكن قـــيل فـــيما بعد ان مراجعة ما قد جرت ، حيث اتضح أن أحد نواب الإقليم الجـــنوبي حســـب أنـــه صوت للرئيس بينما كان صوته للمعارضة . وبذلك أصبحت النتيجة ٤٨ صوتاً للرئيس مقابل ٤٦ صوتاً للمعارضة .

سفر الحاكم العام

بعـــد أيام من أداء الوزارة الجديدة اليمين القانوني قرّر الحاكم العام أن يسافر في عطلته السنوية . وكعادته دعا رئيس الحكومة وبعض وزرائه وسكرتير عـــام حزب الأمة السيد عبد الله خليل وزعيم المعارضة السيد محجوب ورئيس الـــبرلمان . وحضر العشاء مستشاره السياسي و المستر آدمز ، وكيل الحكومة الـــبريطانية في ذلك الوقت ، والسيدة عقيلته .. وفي أثناء العشاء حدث أمران طريفان . الأول: أن السيدة عقيلة مستر آدمز قالت ، موجهة حديثها للحاكم العـــام ، هـــل سمعـــت معاليك أن السيد رئيس الوزراء قد رزق بطفلة سماها "أفاكيوشـــن Evacuation ." وحـــدث بعـــض الوجوم لبضعة ثوان . وقال أحـــدهم أن الكلمـــة باللغـــة العـــربية خفيفة على اللسان ، بينما تبدو باللغة الإنجليزية عسيرة . فقال الحاكم أوافقك .. وضحك الجميع أمام الأمر الواقع . الـــثاني : قبـــيل نهاية العشاء وجه الحاكم العام حديثه للسيد الرئيس ، قائلاً: استأذنك في السفر في إجازة قصيرة ، أمضي فيها عطلة عيد الميلاد ورأس السنة في وطـــني ، ولكنني سأكون رهن إشارتك متى طلبت مني العودة .. وهو يشير بذلك إلى احتمال حدوث أزمة وزارية أخري قد تطرأ . فأجابه الرئيس أرجو أن لا تعـــود مطلقاً "I hope that you will not come back at all" كنا نجلـــس والمغفور له بإذن الله ، السيد مبارك زروق ، متجاورين "نظرنا لبعضنا بذهـــول وكأننا نقول لبعضنا "لعل السيد الرئيس قد أخطأ التعبير ." لكن يبدو أنـــه كـــان يفكر في تلك اللحظة في أمر أخفاه حتى عن أقرب المقربين إليه ، وكـــيله في الحزب وزعيم مجلس النواب ، السيد مبارك زروق . وهكذا سافر الحاكم العام في منتصف ديسمبر من ذلك العام . و لم تمض أيام قليلة حتى علمنا بخبر استقالته ، التي خلقت ربكة سياسية في الداخل والخارج ولدى الحكومتين

الشريكتين بصفة خاصة . كما أن الأمور صارت بتلك السرعة المذهلة حتى تم إعلان الاستقلال في مستهل العام الجديد وبغير حاجة إلى حاكم عام .

وتتابعت الأحداث

أن عـــودة حكـــومة الوطني الاتحادي في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٥٥م ، ومـــا استتبع ذلك من تأييد ودعم لها ، تجلت في المظاهرات الهادرة الـــتي شملت القطر ككل ، وبرقيات التأييد ووصول الوفود من الأقاليم للتهنئة والتأييد .. كل هذا لم يُثن المعارضين للحكومة ، بل ازدادوا شراسة ، ونشطت الدعاية الخارجية ضد الحكومة ، وأخذت القيادات الوسيطة تدفع دفعاً للعاصمة لتشكك في الولاء الحزبي وتنشر دعايات مغرضة هدفها تفتيت وحدة الحزب . وقـــد فصل ذلك الأستاذ خضر حمد سكرتير الحزب في كتابه "مذكرات خضر حمد" في الصفحات "٢٢٨-٢٣٢" ويمكن لمن يرغب الرجوع إليها .

لقاء السيدين

لقـــد تمّ بحمـــد الله في الثاني من ديسمبر عام ١٩٥٥م اللقاء الكريم بين السيدين الجليلين ، سيادة السيد علي الميرغني وسيادة السيد عبد الرحمن المهدي . وهـــو لقـــاء طالما تطلعت النفوس الكريمة إليه ، ترجو من ورائه الخير العميم لأهـــل السودان .. ونحن الخريجون ، كما اعتقد ، وكما سجلت في مناسبات سابقة ، كنا سبب تلك الجفوة بين السيدين الجليلين ، فحري بنا إذن أن نعمل على رأب الصدع . وهنا يقول السيد الدرديري محمد عثمان ، جزاه الله خيراً ، أنـــه هو وحده الذي استطاع ، وفي خلال أربعة وعشرين ساعة ، أن يجمع بين الرجلين العظيمين ، مما يدلّ على أن الامر ما كان في حاجة إلى كبير عناء .

على أن السؤال الكبير يظلّ مطروحاً .. هل كل الذين عملوا على هذا اللقاء الكريم ، من الداخل والخارج ، كانوا يعملون فقط لهذه الغاية النبيلة ؟ أم

أنــه كانــت لهم جوانب وأهداف أخرى غير مرئية ؟ ولعل كل ذلك ستثبته الأحداث المتلاحقة على المدى القصير .. ومهما يكن من أمر ، فإن هذا اللقاء العظيم قد حقق أهدافه البعيدة المدى ، عقب ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤م وعند قــيام الحياة البرلمانية من جديد عام ١٩٦٦م ، وكذلك عقب انتفاضة رجب المــباركة في ٦ ابــريل ١٩٨٥م . وها نحن نطيل اللقاء في حكم مستقر قوامه الحزبين الكبيرين ، حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي .

ولنتابع الآن أحداث تلك الفترة . ففي ظهر يوم الأحد ١٩٥٥/١٢/٤م اصدر الســيدان الجلــيلان بياناً في الصحف نصه الآتي:- (الآن وقد شاء الله فتحقق الأمــل العظيم ، الذي ظلت تنشده البلاد منذ أمد .. فالتقينا ابتغاء مرضاة الله والــوطن ، يسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين في كل ما يعود على الأمة السودانية بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة . وأننا إذ نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام إلى مصيرها العظيم المأمول ، نهيب بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم في سبيل خدمة وطنهم العزيز وتحقيق أمانيه الكبرى ، حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة ، الضروريتان في هذا الظرف العصــيب . ونرجو أن يهيأ بذلك الجو الملائم جميع أحبائنا ومؤيدينا على البر والــتقوى والخــير العام . كما نأمل أن يمكن التقاء جميع الأحزاب في الحال ونســتطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع . والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب ...... علي الميرغني – عبد الرحمن المهدي ..) انتهى .

عقــب هــذا البيان نشطت الدعوة للحكومة القومية . وقد نقل لبعض الــوزراء ، السيد علي عبد الرحمن والدكتور أمين السيد ، رغبة مولانا السيد علــى الميرغني بقيام الحكومة القومية للاستقرار ولتخطي العقبات التي يمكن أن توصل مسيرة الاستقلال إلى غايتها .. كما نشطت جهات خارجية ، ونشطت

بصـــفة خاصة عضوا لجنة الحاكم العام كل بأسلوبه لتوجيه نواب الحزب نحو الدعوة لقيام الحكومة القومية .

اجتماع الاحزاب بدار البرلمان

تكوين حكومة قومية لتحقيق الاستقلال

في الفتـــرة مـــا بين الثامن من ديسمبر عام ١٩٥٥ والخامس عشر منه عقدت الاحزاب الممثلة في البرلمان ستة اجتماعات بغرفة الاجتماعات بمجلس الشيوخ ، للنظر في تكوين حكومة قومية يوكل لها الأعداد لاستقلال السودان .. وضمت الاجتماعات ممثلي الأحزاب الآتية أسماءهم :-

(١)مبارك زروق (٢) على عبد الرحمن (٣) إبراهيم المفتي (٤)خضر حمد ، عـــن حـــزب الوطني الاتحادي . بالإضافة إلى السادة/ عبد الله خليل ، عن حـــزب الأمة ، ميرغني حمزة ، عن حزب الاستقلال الجمهوري ، بنجامين لوكـــي ، عـــن حـــزب الجـــبهة الاتحادي ، يوسف العجب ، عن الحزب الجمهوري الاشتراكي ، حسن الطاهر زروق ، عن حزب الجبهة المعادية للاســـتعمار . وقـــد انضم فيما بعد السيدان بوث ديو وغوردون ايوم من حـــزب الأحرار الجنوبي . وظل السيد عبد الله خليل الممثل الوحيد لحزب الامـــة في هذه الاجتماعات . وكان يسجل المداولات الاستاذ محمد عامر بشـــير ، أمـــين عـــام مجلس النواب . وفي الاجتماع الأول وافق المجتمعون بالإجماع على الآتي:-

(١) وافقوا على مبدأ قيام حكومة قومية في الوقت الحاضر على الأسس التي يتفق عليها .

(٢) هـــدف الحكـــومة هو الوصول الى استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأقصر الطرق ، استقلال غير منحاز لأية دولة من الدول ..

ثم تـــتابعت الاجـــتماعات للوصول الى النتيجة المرتقبة . وقد سجل الأســـتاذ محمد عامر بشير المداولات بتفصيل دقيق ، يمكن الرجوع إليها في كـــتابه الجـــلاء والاستقلال (صفحات ٣١-٥٣) وآمل أن يدرس الباحثون

والمؤرخــون وعلماء النفس هذه الصفحات بعناية ويستخلصوا منها ما يعين علـــى دراسة تلك الحقبة من تاريخنا. وقد توصلت من استقرائي لها للنتائج التالـــية ، وقد أكون مخطئاً في بعض الاستنتاجات . المهم في الجلسة الأولى اقتــــرح الاستاذ مبارك زروق وجوب الوصول الى قرار بشأن الاستقلال في الاســـتفتاء ودون مســــاس بـــإعلان الاســـتقلال عن طريق البرلمان لتفادي السلطات التي فتحت للجنة الدولية . ويرى أن إعلان الاستقلال من داخل البرلمان هو اقصر الطرق . وقد وافق المجتمعون على الآتي:-

أولاً : تسير إجراءات الاستفتاء دون إبطاء لتنفيذها بأقرب فرصة دون مساس بمحتويات البند التالي .

ثانياً: فور قيام الحكومة القومية يطلب البرلمان السوداني من دولتي الحكم الثنائي ما يلي:-

أ. أن يعلن البرلمان السوداني استقلال السودان .

ب. أن تنتهي مهمة الحاكم العام فوراً عند إعلان الاستقلال ، كما ورد في البند(أ) وتقوم مقامه هيئة سودانية ترشح أعضائها الحكومة القومية ويقـــرُّها الـــبرلمان ، وذلك حتى يتم انتخاب رأس الدولة السوداني بموجب الدستور الدائم .

ثالثاً : إذا لم تصل موافقة الدولتين على اعلان الاستقلال من داخل البرلمان في مـــدى ستة أسابيع ، تنظر الحكومة القومية فيما إذا كانت ستستغني عن طريقة اعلان الاستقلال عن طريق البرلمان وتواصل عملية الاستفتاء العام لتقرير المصير أو تتخذ أي إجراءات أخرى .

رابعـــاً : تختـــار الحكـــومة القومية لجنة قومية لوضع مسودة الدستور الجديد ومسودة قانون الانتخابات وتقوم جمعية تأسيسية تشرف على انتخاباتها اللجنة الدولية .

أثـار السـيد بنجامين لوكي ، ممثل حزب الأحرار الجنوبي ، أن هذه المناقشـات قد تستعيد ثقة الجنوبيين ، في حزب الأحرار، عن طريق تغيير في شمـال السودان أولاً بوجود رئيس وزراء جديد وثانياً أن تضم الوزارة القومية ثلاثـة وزراء جنوبيين من حزب الاحرار وثالثاً الموافقة المسبقة على قيام اتحاد فدرالي بين الشمال والجنوب ، على أن يتم كل ذلك قبل اعلان الاستقلال من داخل البرلمان .

وفي جلسـة الثلاثاء ١٣ ديسمبر أثيرت مسألة استقالة الحاكم العام التي علـم بها وقتئذ ، وكانت موضع نقاش مستفيض . فبينما كان يرى البعض أن هـذه فرصة تمكن من اعلان الاستقلال من داخل البرلمان وتكوين مجلس قومي يقوم مقام الحاكم العام ، كان آخرون يرون أن تقوم الحكومة القومية وتشكل الحكومة اللجنة القومية أولاً.

الاجتماع الخامس ١٤ ديسمبر

بدأ النقاش الاستاذ مبارك زروق بقوله: أن أمام الاجتماع ثلاث مسائل أهمها: مسـألة إعـلان الاستقلال عن طريق البرلمان . ويتم على ضوء ذلك تكوين اللجـنة القومـية ، لا لتحل محل الحاكم العام تحت علمي الحكم الثنائي ، بل لـتمارس سـلطات السـيادة . وقد انقضى الخوف بسبب اعتراض مصر أو بريطانيا أو كليهما ، فقد صرّحت مصر ، بلسـان ناطق رسمي ، أنها لا تمانع .. وإنجلترا تقول أنها توافق على أي شئ يقرّه البرلمان .. ثم أضاف: والجهاز الذي يـنفذ هذا الوضع هو الحكومة القومية . ويجب أن تقوم في الحال . ولا مانع لديـنا مـن بحـث أي مسألة من المسائل الثلاث أولاً . وهي مرتبطة بعضها بالبعض ...

بـدأ البحث بقيام الحكومة القومية وظهر خلاف كبير وحساس ، بين الأحـزاب المؤتلفة والحزب الوطني الاتحادي ، حول تكوين الحكومة . بدأت

اقتـــراحات الأحزاب المؤتلفة بأن يكون التمثيل في الوزارة بعدد متساوي لكل حـــزب ، ثم اقترح تمثيل "متماثل" ، ولكن غير رسمي . وأصر الوطني الاتحادي علـــى التمثيل النسبي ، بحسب الوزن البرلماني . كما كان الخلاف كبيراً حول "مـــن يكـــون رئيس الوزراء" . رأت الأحزاب المؤتلفة أن يتم تكوين مجلس الـــوزراء ، ثم يختار المجلس رئيسه من بين أعضائه . ويرى الوطني الاتحادي أن الســـيد اسماعـــيل الأزهـــري هو المؤهل لرئاسة الوزراء ، أولاً بوصفه زعيم الأكثـــرية ، إن لم تكـــن الأغلبية في البرلمان ، ثم لممارسته للرئاسة أثناء الفترة الحـــرجة التي مرّت بها البلاد خلال فترة الانتقال . وكحل وسط لحسم النزاع اقترح الاستاذ حسن الطاهر زروق الآتي:- رئاسة الوزارة: إسماعيل الأزهري ، ثلاثـــة وزراء للحزب الوطني الاتحادي - ثلاثة لحزب الامة - ثلاثة الاستقلالي الجمهوري - ثلاثة لحزب الاحرار الجنوبي - واحد للجبهة الاتحادية - واحد للحـــزب الجمهوري الاشتراكي وواحد للجبهة المعادية للاستعمار .. واقترح الســـيد/ علـــى عبد الرحمن ان تكون الحكومة مناصفة بين الاحزاب المؤتلفة والـــوطني الاتحادي ، برئاسة السيد اسماعيل الازهري . فأعترض السيد ميرغني حمزة على اقتراح شيخ علي ، بحجة أن هذه الحكومة لن تكون حكومة قومية .

وعليه لم يتم في هذا الاجتماع الاتفاق على تكوين الحكومة القومية ولا على اللجنة القومية التي تقوم مقام الحاكم العام .

الاجتماع السادس والأخير ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٥م

ســـار هـــذا الاجـــتماع على نفس وتيرة الاجتماعات السابقة ولم يتم الاتفـــاق علـــى الحكـــومة القومية ولا على اللجنة القومية . ورؤى أن ينتقل الـــبحث الى مسألة إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان . واقترح السيد مبارك زروق الصيغة التالية ليجيزها البرلمان (أنه من رأي هذا المجلس أن يكون

السودان دولة موحّدة مستقلة كاملة السيادة . ويطلب من الحكومة أن تتصل بالدولتين المتعاقدتين للاعتراف بذلك .)

قـــال السيد ميرغني حمزة: أن هذا الموضوع من الأهداف التي اتفق ان تحققها الحكومة القومية فور قيامها . كما لابد من اتصالات مع الدولتين لإيجاد تفاهم سابق ، حتى يصبح الإجراء مضموناً وسليماً .

تم تأجيل الاجتماع

قلت قبل قليل اترك للباحثين دراسة هذه الوقائع المثبتة في كتاب الجلاء والاســـتقلال ، صـــفحات "٤١-٥٤" للأســـتاذ محمد عامر بشير . والنتيجة الطبيعـــية في نظري ان الاحزاب لم تستطيع الاتفاق على الاستقلال من داخل الـــبرلمان او عــــن طريق الاستفتاء وغير ذلك . كما لم تستطيع أن تتفق على الحكومة القومية ولا على اللجنة القومية التي يمكن أن تحلّ محل الحاكم العام . إذا كان للأحزاب سببها المعقول بأن الحكومة القومية هي التي يجب ان يوكل لهـــا أمـــر الاستقلال حتى ينال الجميع شرف اعلان الاستقلال ، فأن الخلاف حول نسب التمثيل في الحكومة ، بالأسلوب الذي شرحناه أعلاه ، لم يكن له ما يبرّره ، خصوصاً وان العرف البرلماني السائد هو تمثيل الحكومات الائتلافية او القومـــية بنسب تمثيلها في البرلمان . وهو ما جرى عليه العرف في السودان أيضاً حتى يومنا هذا (نقصد عام ١٩٨٧ عند كتابة هذه المذكرات .)

المفاجأة الكبـــــرى

في صـــباح الخمـــيس ١٥ ديسمبر ١٩٥٥م عقد مجلس النواب جلسته التاريخـــية رقم ٤٣ في دورته الثالثة . وكان في مقدمة جدول الأعمال الأسئلة التالية: تقدم السيد يعقوب حامد بابكر ، شمال الفونج ، بالسؤال التالي للسيد الـــرئيس ... هل تلقت حكومة المملكة المتحدة أي وعد من حكومة السودان

بإنشـــاء قاعدة جوية في السودان ؟؟ فأجاب السيد إسماعيل الأزهري "كلا ثم كلا ."

السيد/ بولين ألير (بور) .. هل كلا هذه تنطبق على الاتفاق الذي قيل أنه ابرم مـــع بريطانيا وأمريكا بشأن الدفاع عن الصحراء ، ومن ضمنها هذه البلاد ؟؟

أجاب السيد إسماعيل الأزهري : (أن مهمة حكومتي محدَّدة في إتمام السودنة ، وقد تمت ، وإتمام الجلاء وقد تمّ ، ثم في جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام ، وقد تمّ هذا أيضاً ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس ، يوم الاثنين القـــادم ان شـــاء الله . وأرجو ألاّ يفوّت حضرات نواب هذا المجلس الموقر ، حكومة ومعارضة ، قطاف هذه الثمار الدانية . وأرجو أن يقدموا عليه ويقرُّوه بكـــل شجاعة . واوكد أن حكومتي لم توقع اتفاقاً او معاهدة مع أي شخص كـــان أو حكـــومة ، ولم تتقدم حكومتي بشيء مثل هذا إلى هذا البرلمان ولن تتقدم به في المستقبل أن شاء الله ..)

السيد داك دار ،وسط النوير شرق ... إذا لم يكن هناك اتفاق ، فلماذا لا زالت بعض الطائرات الحربية تحلق فوق سماء السودان بعد الجلاء ؟؟ وأجاب الســـيد إسماعـــيل الأزهري : (أما أن الطائرات الحربية لازالت تحلق فوق سماء الســـودان ، فـــذلك راجع إلى اختصاص معالي الحاكم العام ، الذي أراد أن يتمسك بالحق الذي تمنحه إياه الاتفاقية في قوانين السودان . ولكن من حسن حـــظ السودان ، فأن الحاكم العام قد قدم استقالته ، وهو في انتظار من يعينه هـــذا البرلمان ليحلّ محله . وعندها سيبارح السودان . وأرجو أن يوفق البرلمان يـــوم الاثنين القادم في اختيار لجنة قومية تصبح رأساً للدولة ، وتكون مستقلة تمامـــاً وليســـت عميلة لأي دولة من دولتي الحكم الثنائي . وبذا ينتهي الحكم الثنائي وتكون للسودان السيادة التامة . وعندها يكون من حق تلك اللجنة ان تسمح للطائرات الحربية ان تحلق فوق سماء السودان او لا تسمح لها ..)

السيد يعقوب حامد بابكر ، الفونج شمال ... ذكر السيد رئيس الوزراء ان يوم الاثنين المقبل سيكون يوم اختيار اللجنة التي ستستلم سلطات الحاكم العام . وأنا أعلم أن بحثاً يجري بين الاحزاب في هذا الموضوع .. فهل نفهم أن الاتفاق عليها قد تم أو أنه يأمل ذلك ؟ وأجاب السيد إسماعيل الأزهري (أرجو أن تنتهي المفاوضات بين الاحزاب المتحدة ، ولا أقول المؤتلفة ، سريعاً ويتم الاتفاق اليوم او غداً ونتمكن يوم الاثنين القادم من اجازة قرار جماعي ونحقق للسودان سيادته التامة .) "انتهت الأسئلة"

يتضح مما تقدم أن السؤال الاول والاسئلة الإضافية الأخرى ، كانت مرتبة . وقد تكون هناك جهات كثيرة قد اشتركت فيها ومعها . كما يتضح ان اجابة السيد الرئيس على الاسئلة الاضافية كانت فورية . إذ لم يكن على علم بالاسئلة الإضافية مسبقاً . ورغم أن إجاباته كانت متمشية مع مبدأ المفاوضات ، التي كانت تجري في قاعة لجان مجلس الشيوخ ، إلا أن عنصر المفاجأة في الاجابة كان في عزمه اقتراح إعلان الاستقلال من داخل البرلمان .. كان مفاجأة للجنة الاحزاب التي اجتمعت بعد هذه الإجابة ، وقد حدث فيها ما حدث من هرج وغضب وثورة ، لم تسجل بطبيعة الحال في الوقائع . وقد خرجوا كما أسلفنا مختلفين .

بل أن المفاجأة حدثت لأقرب المقربين إليه ، وكيل حزبه وزعيم مجلس النواب ، السيد مبارك زروق ، الذي حضر إليّ مذهولاً ، عقب الاجتماع الصاخب للجنة الاحزاب وطلب أن نذهب معاً للسيد الرئيس لنتجلى حقيقة الأمر . وما أن دخلنا الى مكتبه حتى بادرنا ضاحكاً (أنا أعلم ولا أستطيع ان أفهمهم لماذا انتم منزعجون ؟ يا مبارك ان لجنتك هذه لو بقيت عاماً آخرا فلن تصلوا الى الحل السديد .. الذي يهمني في الأمر أن يعلن الاستقلال فوراً ويعلن يوم الاثنين المقبل ، ثم ليحدث بعد ذلك ما يحدث . اذهب يا مبارك الى

إخـــوانك في الاحـــزاب الأخـــرى واتفقـــوا على أي أسلوب ترونه لاعلان الاستقلال يوم الاثنين القادم ..)

ولنـــتأكد ويـــتأكد الجميع أنه لن يقف يوم الاثنين شخص واحد ضد الاســـتقلال ، كانـــت الأحزاب المؤتلفة والحزب الوطني الاتحادي قد عقدت اجـــتماعها السادس ذلك الصباح بعد الاجابة على الاسئلة . وكان طبيعياً أن تحـــدث ثورة واعتراض من جانب الاحزاب المؤتلفة وتهديد بأن هذا الأمر لن يـــتمّ .. وانفضت الجلسة بغير نتيجة . وما أن علم الإمام عبد الرحمن المهدي بالأمـــر في الـــيوم التالي حتى قرّر علي الفور حسم الموقف . فأرسل إلى ابنه ، رئيس حزب الأمة ، السيد الصديق ، وقال له في حزم وحسم (لقد كنا ندعو للاســـتقلال منذ زمن بعيد ، واختلفنا مع أزهري وحزبه بهذا الشأن . واليوم يـــأتي أزهري ليعلن الاستقلال فنقف من الاستقلال موقف المعارض . اذهبوا وأعـــنوا الاستقلال ، أملنا وهدفنا وغايتنا ...) وفي اليوم التالي ، يوم السبت ١٧ ديـــسمبر ، بدأت الاتصالات بين الأحزاب ، يقودها السيد الصديق المهدي ومحمـــد احمـــد محجوب من جانب حزب الأمة ، ومبارك زروق من جانب الحزب الوطني الاتحادي .

ثم اجـــتمعت الأحزاب المؤتلفة والوطني الاتحادي في قاعة الاجتماعات بمجلـــس الشيوخ من صباح الأحد ١٨ ديسمبر . وبعد أن تم الاتفاق بأن يوم الاثنين التاسع عشر من ديسمبر هو يوم السودان كله ، يوم وحدته ، يوم عزته وكـــرامته ، وأن شـــرف الاستقلال لا بد ان يناله الجميع ، اتفقوا على تقديم اربعـــة اقتراحات صباح الاثنين لإجازتها ... يقضي الأول بأن تعطي الجمعية التأسيســـية الاعتبار الكافي لمطالب النواب الجنوبيين لقيام نظام فيدرالي لجنوب السودان ويليه القرار التاريخي الهام بإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان

بكلمـــات ضافية ، ثم أجيز الاقتراح بالإجماع .. وبعد ذلك تقدم السيد حسن جـــبريل سليمان ، عضو مجلس النواب ، بالاقتراح التالي: (بما أنه يترتب على الاعتـــراف باستقلال السودان قيام رأس الدولة السوداني ، فإنه من رأي هذا المجلـــس أن ينـــتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة ، بمقتضى أحكام دستور موقت يقرّه البرلمان الحالي ، حتى حين انتخاب رأس الدولة بمقتضى احكام الدستور السوداني النهائي . كما أنه من رأي هذا المجلس أن تكون الرئاسة في اللجنة دورية في كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها .) وثنى الاقتراح النائب المحترم السيد/ جوشوا مالوال ، وعقب عنـــه زعيما المعارضة والمجلس ، ثم أجيز الاقتراح بالإجماع . وتقدم بعد ذلك الـــنائب المحتـــرم/ محي الدين الحاج محمد بالاقتراح التالي:- (أنه من رأي هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان وقانـــون الانـــتخاب للبرلمان السوداني المقبل .) وبعد تقديمه للاقتراح بكلمة موجـــزة ثـــنى الاقـــتراح النائب المحترم الـــسيد/ حماد أبو سدر ، وختم المداولة كالعادة زعيما المعارضة والمجلس وأجيز الاقتراح بالإجماع .

مجلس الشيوخ يجيز الاقتراحات بالإجماع

في الـــيوم التالي عقد مجلس الشيوخ جلسة لمناقشة الاقتراحات المذكورة بنفس الأســـلوب السابق وأجيزت الاقتراحات الأربعة بالإجماع . وهكذا ، في هذا الـــيوم التاريخي الخالد تحقق استقلال السودان الكامل غير المقيد وغير المشروط بقيد أو شرط ، والغير مقيد بأية تحالفات أو اشتراطات أو تعهدات خارجية .(وما رميت إذ رميت ولكن الله رمي) صدق الله العظيم .

الجلسة رقم ٤٨ لدورة الانعقاد الثالثة يوم الاثنين الموافق ١٢/٢٦

في هـــذه الجلســـة وفي جلسة نظيرة لها بمجلس الشيوخ أجاز البرلمان انتخاب الأعضـــاء الخمسة لمجلس السيادة على الوجه التالي:- السيد احمد محمد يس ،

. والاقتراح الثالث يقضي بانتخاب رأس دولة سوداني ، ويدعو الاقتراح الرابع الى انتخاب جمعية تأسيسية لتضع الدستور الدائم للبلاد .

وتدعيماً للروح القومية وقداسة الاستقلال ، اتفق على أن يتقدم أعضاء مـــن الصـــفوف الخلفية من أعضاء البرلمان بهذه الاقتراحات وأن تختم مناقشة الاقتراح بالسيدين زعيمي المعارضة والمجلس ، ثم تعرض لإجازتها . وقد أجيزت بالإجماع في الجلسة التاريخية المنعقدة صباح الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م .

الجلسة التاريخية

في هذه الجلسة المباركة ، صباح الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م ، الجلسة رقم ٤٣ لدورة الانعقاد الثالثة ، تقدم العضو المحترم السيد/ ميرغني حسين زكي الـــدين بالاقتـــراح التالي (نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نرى أن مطالـــب الجنوبـــيين لحكـــومة فيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث ، ستعطي الاعتـــبار الكـــافي بواسطة الجمعية التأسيسية .) وبعد حديث مناسب في هذا المقـــام ، ثنى الاقتراح النائب المحترم السيد بنجامين لوكي وألقى كلمة تناسب المقـــام . وعقـــب علـــى المداولة كل من السيد محمد احمد محجوب ، زعيم المعارضـــة والســـيد مبارك زروق زعيم المجلس . وقد أجيز الاقتراح بالإجماع التاريخي .

تقـــدم بعـــد ذلك النائب المحترم السيد/ عبد الرحمن محمد ابراهيم دبكة بالاقتراح التالي:- (اقترح أن يقدم خطاب الى معالي الحاكم العام بالنص التالي: "نحـــن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن ، باسم الشعب الســـوداني ، أن الســـودان قد اصبح دولة مستقلة كاملة السيادة . ونرجو من معاليكم ان تطلـــبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً ") وتقدم بكلمة طيـــبة وثنى الاقتراح النائب المحترم/ مشاور جمعة سهيل وقدم الاقتراح بكلمة طيـــبة . كـــذلك علـــق على المداولة السيدان زعيم المعارضة وزعيم المجلس

السيد احمد محمد صالح ، السيد الدرديري محمد عثمان ، السيد عبد الفتاح المغربي ، السيد سريسيو ايرو ... وتم هذا بناء على اقتراح من زعيم المجلس وتثنية من زعيم المعارضة .

الجلسة رقم (٥٣) الدورة الثالثة ٣١ ديسمبر ١٩٥٥م

في هذه الجلسة التاريخية وبناء على اقتراحات من زعيم المجلس وتثنية وتعقيب من زعيم المعارضة أجيز الاقتراح التالي: علم السودان بألوانه الثلاثة ، رمزاً للنيل والأرض والزرع .. وقد أجاز مجلس الشيوخ الاقتراح سالف الذكر في نفس الوقت .

الجلسة المشتركة ٣١ ديسمبر ١٩٥٥م

في جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ أجيز في هذا اليوم دستور السودان المؤقت ، المعدل لعام ١٩٥٥م ، على الوجه التالي: نحن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة للمجلس ، نقرر الموافقة على الاحكام المؤقتة ونصدرها دستوراً سودانياً مؤقتاً يرعاه الشعب السوداني الى أن تصدر في الحين المرتقب احكام أخرى .

تقدم بالاقتراح السيد زعيم مجلس النواب وثناه السيد زعيم المعارضة بمجلس النواب . وتحدث في الاقتراح السيد النائب/ حسن الطاهر زروق . ثم أيده نيابة عن مجلس الشيوخ العضو المحترم/ بشير عبد الرحيم ، زعيم المجلس وأعقبه السيد/ استانسلاوس عبد الله بياساما ، زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ . ثم أجيز مشروع دستور السودان المؤقت ، تعديل عام ١٩٥٥م ، بالإجماع .

الجلسة المشتركة لمجلس البرلمان

في صبيحة اليوم الاول من يناير عام ١٩٥٦م

عقد البرلمان بمجلسه جلسة مشتركة تقدم فيها السيد الرئيس اسماعيل الازهري بتلاوة الخطابات التي تسلمها من دولتي الحكم الثنائي ، تعترف فيها

الدولتان باستقلال السودان ، تسلمها السيد رئيس الوزراء من مندوبي الدولتين ذلك الصباح . وكانت على الوجه التالي:-

(أ) من جمهورية مصر العربية

السيد/ رئيس وزراء حكومة السودان

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

أن الحكومة المصرية عملاً بنواياها التي جاهرت بها ، ومسعاها الذي جاهدت من اجله ، لتحقيق الحرية لشعب السودان دولة مستقلة ذات سيادة . وقد أصدرت الحكومة المصرية ، تحقيقاً لهذا ، الإعلان المرفق . كما اعتمدت نيابة السيد الاميرلاي الركن حرب/ عبد الفتاح حسن عنها لتقديم الاعلان ... لنا عظيم الشرف ، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة المصرية ، في أن أزجي لسيادتكم خالص التهنئة بهذا اليوم الخالد في تاريخ السودان وأن ابتهل الى الله أن يسدد خطاه في حاضره ومستقبله .

وتفضلوا بقبول خالص مودتي واحترامي .

القاهرة: في أول يناير ١٩٥٦م .

جمال عبد الناصر

رئيس وزراء جمهورية مصر

إعـــــلان

استجابة للقرار الذي اتخذه البرلمان السوداني في ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥ م ، والذي أعلن فيه أن السودان دولة مستقلة كاملة السيادة ويطلب من دوائر الحكم الثنائي أن تعترف بهذا الاعلان ، فأن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦م .

وتأمــل حكومة جمهورية مصر ، في الوقت الذي تعترف فيه باستقلال السـودان ، أن تسـتمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقية والاتفاقيات التي عقـدتها دولـتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان أو اتفقتا على تطبيقها على السـودان . وسـيكون من دواعي سرورها تأييد الحكومة السودانية لذلك . وترجو حكـومة جمهـورية مصر أن تتعاون معها حكومة السودان في كل الخطوات الضرورية لتصفية الادارة الثنائية .

الإمضاء

جمال عبد الناصر

(٢) من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا

وزارة الخارجية

س - د - ١ ١٩٥٥/١٢/٢٩

يا صاحب السعادة

لي عظيم الشرف أن أخطركم أنني انتدبت المستر درز بازكر ، الوكيل البـرلماني ، ليذهب إلى الخرطوم ليسـمعكم قرار حكومة صاحبة الجلالة ، مملكة المملكـة المتحدة وشمال ايرلندا ، عن استقلال السودان وان يحضر الاحتفالات الـتي ستقام في اليوم الاول من شهر يناير . ولي عظيم الشرف بأن أكون مع خالص التقدير والاحترام .

خادم سعادتكم المطيع .

الإمضاء

سلوين لويد

وزارة الخارجية

س-د-١

أول يناير سنة ١٩٥٦م

صاحب السعادة السيد اسماعيل الازهري رئيس الوزراء

تسلمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا قرار البرلمان السوداني ، الذي يعلن فيه ان السودان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، والذي يطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بذلك الإعلان .

وإجابة لهذه المطالب ، فقد خولتني حكومة المملكة المتحدة بأن أحيطكم علماً بأننا نعترف منذ تاريخ اليوم بأن السودان قد أصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة . وبينما نتقدم بهذا الاعتراف ، تثق حكومة المملكة المتحدة بأن حكومة السودان ستظل تنفذ الاتفاقيات والمعاهدات التي أُبرمت نيابة عنها والتي طبقت على السودان بواسطة دولتي الحكم الثنائي . ويسرنا أن نؤيد بأن هذه هي نية حكومة السودان . وتأمل المملكة المتحدة أن تتعاون معها حكومة السودان في جميع الخطوات المؤدية الى تصفية الحكم الثنائي . ولي عظيم الشرف بأن أكون مع خالص التقدير والاحترام .

خادم سعادتكم المطيع

الامضاء

سلوين لويد

بعد الإدلاء بهذه البيانات ، أدلى السيد إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء بالكلمة التالية:-

سيدي الرئيس...

أود أن أتقدم للمجلس والرأي العام بتعليق بسيط على ما قرأته الآن ، وهو أنه ابتداء من انتهاء هذه الجلسة فقط ، نبدأ في ممارسة السلطات الخاصة بالشئون الخارجية التي كانت من قبل ، وبمقتضى أحكام دستور الحكم الذاتي السابق والأوضاع السابقة له ، من اختصاص الحاكم العام . وسوف تتقدم للحكومتين البريطانية والمصرية بطلب تمديد تلك المعاهدات والاتفاقات التي

يشـــير إليها خطاب الاعتراف ، قبل أن نعطي التزامات عنها ، وسنعرض على المجلس الموقر بيانا بها . (انتهى .)

بعد ذلك تقدم السيد/ بابكر عوض الله ، رئيس مجلس النواب ، بخطاب هنأ فيه البرلمان وعبره الشعب السودانيين بالاستقلال السعيد .

ثم أدى الســـادة أعضاء مجلس السيادة اليمين الدستوري أمام البرلمان .

ولمـــزيد مـــن المعلومات راجع وقائع ومداولات البرلمان للجلسات المذكورة وكتاب الأستاذ محمد عامر بشير (الجلاء والاستقلال) .

بعد انتهاء هذه الجلسة التاريخية خرج السادة النواب والشيوخ في مسيرة الى القصر الجمهوري ، ومن بينهم رئيس مجلس النواب والسادة الوزراء وأمانة المجلسين ، يحـــفُ بهم الشعب من كل جانب . وقد اصطف الشعب في كل المـــيادين والطـــرق المؤدية الى القصر ... ووصل السيدان الجليلان سيادة على الميرغني وسيادة عبد الرحمن المهدى وكبار الشخصيات السودانية وكبار ضباط القـــوات المســـلحة والشرطة ورجالات الخدمة المدنية والضيوف الكرام ممثلو الجاليات والهيئات الدينية .. وفي ذلك المشهد التاريخي انزل جنديان من جنود القوات المسلحة من حرس القصر العلمين المصري والبريطاني من سارية القصر . وتســـلم الـــزعيمان ، إسماعـــيل الأزهري ومحمد احمد محجوب ، طرفا علم السودان الحبيب بين هتاف الجماهير داخل وخارج القصر . وفي تلك اللحظة ، لحظـــة رفع علم السودان الحبيب ، تقدم الإمام عبد الرحمن نحو العلم ، وقد انهمـــرت الدموع من مآقيه في تأثر بالغ ، أشفقنا عليه ، وقد حفَّ إلى جانبه الدكتور عبد الحليم محمد ، طبيبه الخاص ، وفي رفق عاد به الى مقعده .

وقـــد تســـلم الرئيس اسماعيل الازهري اصل الوثيقتين من مندوبي دولة الحكم الثنائي وسلّمهم بالمقابل علمي الدولتين .

وفي ســاحة الشهيد "ميدان كتشنر سابقاً" تجمهر الشعب في حشد لا نظـير له واستمع الى خطابين من السيد اسماعيل الازهري والسيد محمد احمد محجـوب ، تجـاوب معهمـا الشعب في حماس وسرور وبهجة . وظلّ شعب السودان الوفي وفي الأقاليم يمضي ذلك النهار وليله في بهجة وسرور ، احتفالاً بالاستقلال المجيد وتحررهم من دنس الاستعمار الذي جثم على صدورهم ثمانية وخمسين عاماً .

ثم ماذا بعد الاستقلال

أول حكومة قومية

عقب التقاء السيدين ، في الثالث من ديسمبر عام ١٩٥٥م ، اصدرا بياناً قصـيراً في الصحف يدعو الى قيام الحكومة القومية في الثامن من ديسمبر نفس العـام . وجاء فيه (كنا نأمل أن يتم لقاء جميع الاحزاب في الحال على تكوين حكـومة قومـية ، تكون صمام الأمان ، وتستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع ..)

وهـذا ما دعا الاحزاب المؤتلفة أن تصرّ على قيام الحكومة القومية قبل اعـلان الاسـتقلال . وقد أشرنا إلى الأسباب التي عوّقت قيامها أثناء لقاءات الاحـزاب في دار البرلمان في الفترة من ٨ إلى ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٥م . وقد اسـتمرت الدعـوة بعـد الاول من يناير عام ١٩٥٦م ، يوم إعلان استقلال السـودان .. وفي الرابع من يناير عام ١٩٥٦م اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الـوطني الاتحادي في جلسة طارئة و أصدرت البيان التالي: (بالرغم من اقتناع جمـيع أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب بأن معظم الأسباب التي كانت تستوجب قـيام الحكومة القومية قد انتهت ، إلا أنه حرصاً منها على وحدة البلاد وأملاً في الانـتهاء من الخطوات المتبقية لتثبيت دعائم الاستقلال في السودان بأسرع وقـت ممكن ، ترى الهيئة أن تفوّض السيد الرئيس للسير في خطوات تكوين

الحكومة القومية وتعطيه الحق في الاتفاق على كل ما يراه في مصلحة البلاد .) وكـان يتـزعم فكرة قيام الحكومة القومية السادة الوزراء/ على عبد الرحمن وحمـاد توفيق ودكتور أمين السيد . وفي ١٨يناير عام ١٩٥٦م وافقت الهيئة بالإجمـاع علـى طرح الثقة بالحكومة صباح الخميس ١٩ يناير ، أملا في أن تكسـب الحكومة ثقة المجلس ، توطئة لقيام الحكومة القومية من موقف القوة للحـزب الـوطني الاتحـادي وحتى لا يتعرض السيد رئيس الوزراء للضغوط السـابقة ، التي مارستها الأحزاب المؤتلفة قبيل الاستقلال .. ويلاحظ هنا أن الهيئة البرلمانية للوطني الاتحادي كانت حتى ذلك الوقت قوية متماسكة ..

ما أن علمت المعارضة بقرار الهيئة البرلمانية للوطني الاتحادي حتى تقدمت باقتـراح برفض إجازة الميزانية في مرحلة القراءة الثالثة . وأجيز اقتراح رفض الميزانية بأغلبية ٤٦ صوتاً مقابل ٤٤ صوتاً للحكومة . وقد كان أربعة أعضاء من نواب الحكومة خارج القاعة عند التصويت ، رغماً عن وجودهم في ساحة المجلس ، بما فسّر بقرارهم الامتناع عن التصويت .

طلـب السـيد رئيس الوزراء في الحال طرح الثقة في الحكومة في اليوم الـتالي . وعـند طرح الثقة في الحكومة في اليوم التالي ١٩٥٦/١/١٩م نالت الحكومة الثقة بمقدار ٤٩ صوتاً مقابل ٤٥ صوتاً للمعارضة .

اجتمعت الهيئة البرلمانية في الحال ، وفوضت ستة من قادتها للتفاوض مع الاحـزاب المعارضة لتكوين الحكومة القومية على أسس سليمة وعادلة . وقد علـم وقتها أن ثلاثة من الوزراء اخذوا يلوحون بالاستقالة من الحكومة إذا لم يـتم الاتفـاق على قيام الحكومة القومية . وقد فوّضت المعارضة من جانبها السادة عبد الله خليل وميرغني حمزة و بنجامين لوكي للتفاوض لقيام الحكومة القومـية . وفي اليوم الثاني من فبراير ١٩٥٦م تمّ الاتفاق على تكوين الحكومة القومية ، لتضم سبعة وزراء من الوطني الاتحادي وثمانية من الاحزاب المؤتلفة .

وتم التكوين على الوجه التالي:- (أ) من الحزب الوطني الاتحادي :- ١/السيد إسماعيل الأزهري ، رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، ٢/السيد مبارك زروق ، وزير الخارجية ، ٣/السيد إبراهيم المفتي ، وزير التجارة والصناعة ، ٤/السيد علي عبد الرحمن الأمين ، وزير المعارف ، ٥/السيد د.أمين السيد ، وزير الصحة ، ٦/السيد سانتينو دينق ، المخازن والمهمات ، ٧/السيد حماد توفيق ، وزير المواصلات . (ب) الأحزاب المؤتلفة :- ٨/السيد عبد الله بك خليل ، وزير الدفاع ، ٩/السيد محمد نور الدين ، وزير الحكومات المحلية ، ١٠/السيد ميرغني حمزة ، وزير الزراعة والري ، ١١/السيد زيادة عثمان أرباب ، وزير الشئون الاجتماعية ، ١٢/السيد بوث ديو ، وزير الأشغال العمومية ، ١٣/ السيد بنجامين لوكي ، وزير الثروة الحيوانية ، ١٤/ السيد استانسلاوس بياساما ، وزير النقل الميكانيكي ، ١٥/ السيد يوسف العجب، وزير دولة .

بتكوين الحكومة القومية كان المأمول ان تستقر الأمور السياسية وأن تشرع الحكومة قدماً في تنفيذ البرامج الاقتصادية وبرامج التنمية ، ثم وضع الخطوات لقيام الجمعية التأسيسية لتتمكن من وضع الدستور الدائم للبلاد وحل قضية الجنوب بالنظر في مطلب الاحزاب الجنوبية الخاص بالاتحاد الفدرالي الى آخر المشاكل الكبيرة التي كانت تواجه البلاد والتي من أجلها تبدّي الإصرار على تأليف الحكومة القومية . ولكن يبدوا أن الاحزاب المؤتلفة أصبحت أحزابا متحدة ، بل لعلها بدأت منذ البداية أحزابا متحدة كما أشار لذلك السيد إسماعيل الأزهري في جلسة مجلس النواب يوم ١٩٥٥/١٢/١٥م . وكان أول بوادر هذه الوحدة عند انتخاب السيد محمد الحسن دياب ، رئيساً لمجلس الشيوخ . والسيد محمد الحسن أستاذ جيل ، وهو رجل محترم ومقدر من جميع الاحزاب والجماعات ، وصديق شخصي لقادة الأحزاب ، بمن فيهم السيد إسماعيل الأزهري ، رئيس الحزب الوطني الاتحادي . وقد كان من الميسور ان

يتفق على اختياره رئيساً للمجلس بالتزكية . ولكن يبدو أن المسألة رؤى أن تتخذ موقفاً بين التبني وإظهار الميول الحزبية . فقد رشحته الأحزاب المؤتلفة ورشح الحزب الاتحادي المهندس بشير عبد الرحيم حامد ، زعيم المجلس وقتئذ . وقد نال الشيخ دياب ٢٦ صوتا مقابل ٢٢ صوتا للسيد بشير ، مما يعني أن عشرة أعضاء من مجلس الشيوخ تحوّلوا من جانب الحزب الوطني الاتحادي الى جانب الاحزاب المؤتلفة . ومنذ ذلك اليوم ، ورغماً عن تأليف الحكومة القومية ، بدأت حملة شديدة من داخل الحزب الوطني الاتحادي ضد بعض قادته ، وفي مقدمتهم السيد الرئيس ، واتخذت أشكالا مختلفة ، أهمها وأخطرها تلك الدعاية التي تنتشر بين قاعدة الختمية وفي قيادتها الوسيطة ومضمونها أن أقطاب الوطني الاتحادي من غير الختمية وبعد اعلان الاستقلال صاروا يتحدثون بأن السيد اسماعيل الازهري اصبح زعيم السودان الأول ، وأنه لم يعد بحاجة الى الختمية وقيادتها . إذ أن الشعب السوداني كله قد انضوى تحت لوائه وأن الطائفية "ختمية وانصار" لم تعد ذات قوة وأثر في حياة السودان .. وهكذا انتشرت الشائعة بين قاعدة الختمية ، بعد أن عجزوا ان يقنعوا بها سيادة مولانا السيد علي نفسه . والأمر يبدو هنا طبيعياً . فمصر ، أو بعض قادة مصر ، كان يهمهم إبعاد الرئيس ازهري عن دست الحكم . وقد تولى هذا الأمر السادة صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري وعبد الفتاح حسن وغيرهم من كبار موظفي السري المصري . واستعانوا أيضاً ببعض الاخوة في الحزبين من الذين تعلموا في مصر ، والذين تسموا في ما بعد بالقوميين العرب ، وبالسيد محمد نور الدين الذي اختلف مع ازهري منذ البداية في المبدأ ، وكذلك بعض النواب الجنوبيين في الحزب سابقاً ، وكان بينهم وزراء في حكومة الوطني الاتحادي ، أمثال السيد بولين ألير والسيد داك داي . كما أن الجماعات التي كانت في الحزب الوطني ، ثم انفصلت وكونت أحزابها ، مثل الحزب الجمهوري

الاســـتقلالي والحزب الاتحادي وغيرها ، كان يهمها زعزعة زعامة أزهري ..
كـــل هذه الجماعات اتفقت على محاربة الحزب الوطني الاتحادي بقيادة الزعيم أزهـــري ، وأصـــبحت صحافتهم تنشر هذه الدعاوى . واضطر الحزب ليقابل الهجـــوم بالهجـــوم ، وأخذت صحيفة النداء ، برئاسة الأستاذ عبد الماجد أبو حســـبو ، تقوم بالرد على دعاية مصر من جهة وعلى دعاية هؤلاء الاخوة من جهة أخرى . وقد اخذ العمل لشقّ الحزب وتفتيته يتخذ أشكالاً متعددة ، منها مـــثلا الدعوة لفصل السادة مبارك زروق ، نائب رئيس الحزب ، ومحمد احمد المرضي ، سكرتير الحزب ، ويحي الفضلي (دينمو الحزب) فصل هؤلاء كشرط أساسي لوحدة الحزب . وقد كانت النتيجة الطبيعية هي أن يفصل الداعون الى فصـــل أقطـــاب الحزب ويبقى الأقطاب في مواقعهم .. قصدت من سرد هذه الأحداث ، وهي أحداث مؤسفة من أشخاص كانوا اخوة متحابين ومتحدين ، واصـــبحوا فـــيما بعد الى يومنا هذا اخوة متحدين ، من بقي بعضهم على قيد الحياة وذهب الأخيار إلى الرفيق الأعلى . قصدت من هذا السرد ان أسجل ان كـــل هـــذه الخلافات والمغامرات كان مصدرها نحن السياسيون ، وأن مولانا السيد علي الميرغني ، رضى الله عنه و أرضاه ، قد كان بمعزل عنها ، بل عمل مـــا بوســـعه لمقاومـــتها ، وأن الانشطار إلى حزبين ما كان ينال موافقته لولا الإصرار من القاعدة . يقول الأستاذ محمد زيادة المحامي ، وهو الرجل الصادق الامـــين والشجاع ، المهم ومنذ اكتوبر ١٩٥٥م حين فصلوا من الحزب الوطني الاتحـــادي ، نسبة لإلحاحهم لفصل القادة الثلاثة ، كانوا يصرّون على تكوين حـــزب الشعب الديمقراطي . وكانوا يجدون المقاومة الشديدة من سيادة مولانا السيد علي الميرغني . ولم يتم الانشطار الا بعد مرور اكثر من تسعة اشهر على هـــذا الطلب .. رحم الله السيد علي الميرغني ورضي عنه و أرضاه ، فقد كان

نافـــذ البصيرة ، وافر الحكمة ، عميق التفكير . وكان يدرك ببصيرته النافذة أن انشطار الحزب فيه تبديد للطاقة وتفتيت للوحدة الوطنية و أضعاف للسودان .

حزب الشعب الديمقراطي

في شـــهر يونـــيو عام ١٩٥٦م انشطر الحزب الوطني الاتحادي بقيام حزب الشـــعب الديمقراطي ، و لم يعلن في ذلك الوقت عن قيادة الحزب . إذ كان هـــناك ثلاثة مرشحون للرئاسة هم السادة/ ميرغني حمزة ومحمد نور الدين وعلـــى عـــبد الرحمن . وبعد مرور بعض الوقت اتفق على ان يصبح رئيس الحزب السيد على عبد الرحمن ويصبح السيد ميرغني حمزة نائباً للرئيس بعد أن اعـــتذر الوكـــيل السيد محمد نور الدين عن الوكالة او نيابة الرئاسة . واصـــبح الدكتور احمد السيد حمد أمينا عاماً للحزب .. وعقب ذلك ظهر اتجـــاه الى تكوين حكومة ائتلافية من الحزبين "الامة والشعب الديمقراطي" بالـــتعاون مـــع الاحزاب الجنوبية .. ومع ظهور هذا الخبر اضطرب الموقف الـــسياســـي بعض الشيء واخذ المواطنون وبعض القياديين في الحزب الوطني الاتحـــادي يطالبون بحلّ البرلمان وإجراء انتخابات جديدة . غير أن الرئيس اسماعـــيل الازهري ومؤلف كتاب " الطريق الى البرلمان" رفض ذلك الطلب بإصـــرار ، واصدر بياناً يطالب فيه المواطنين عامة ، وأعضاء الحزب الوطني الاتحادي بصفة خاصة ، التزام الهدوء ، وطالب بأن يثبت الشعب السوداني أيمانه بالديمقراطية واحترام الدستور وأن يتقبل أي قرار يصدره البرلمان بصدر رحب .

في يـــوم الخمـــيس ١٩٥٦/٧/٥م عقـــد مجلس النواب جلسته في جو مشـــحون بالتوتر . وكان رجال الشرطة المدججون بالعصي ، ومن خلفهم شـــرطة الطوارئ بسلاحهم وبالقنابل المسيلة للدموع ، يحتشدون حول مقر البرلمان والطرق المؤدية له ، وكان ذلك بأمر من السيد رئيس الوزراء ووزير

الداخلية "السيد اسماعيل الأزهري" . وتم طرح صوت عدم الثقة في الحكومة بالصيغة التالية" أنه من رأي هذا المجلس أنّ السيد رئيس الوزراء قد فقد ثقة المجلـــس" . وأجيز هذا الاقتراح بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٣١ صوتاً لرئيس الحكومة . وفي صباح يوم ١٩٥٦/٧/٩م انتخب مجلس النواب السيد/ عبد الله بـــك خلـــيل رئيساً للوزراء بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٣١ صوتاً للرئيس الأزهري . وفي اليوم التالي تكونت الحكومة الائتلافية على الوجه التالي:-

١/ السيد عبد الله بك خليل	رئيس الوزراء ، وزارة الدفاع
٢/ السيد ميرغني حمزة	وزارة الزراعة والري
٣/ السيد إبراهيم احمد	وزير المالية والاقتصاد
٤/ السيد علي عبد الرحمن الامين	وزير الداخلية
٥/ السيد محمد احمد محجوب	وزير الخارجية
٦/ السيد محمد نور الدين	وزير الحكومات المحلية
٧/ السيد زيادة عثمان أرباب	وزير المعارف والعدل
٨/ د. محمد أمين السيد	وزير الصحة
٩/ السيد حماد توفيق	وزير التجارة والصناعة والتموين
١٠/ السيد بنجامين لوكي	وزير الأشغال
١١/ السيد الفرد يور جوك	وزير الثروة المعدنية
١٢/ السيد فوردون ايوم	وزير الثروة الحيوانية
١٣/ السيد محمد احمد ابوسن	وزير الشؤون الإجتماعية
١٤/ السيد يوسف العجب	وزير دولة
١٥/ السيد أمين التوم	وزير دولة

قامـــت هذه الحكومة الائتلافية ، على ضوء الظروف التي سردناها ، في جـــو مشـــحون بالمشـــاعر المتباينة . ومن ملامحها المثيرة للجدل أن ثلاثة من

وزرائها كانوا قبل اربعة أيام ، حتى الخامس من يوليو ، ممثلين قياديين للحزب الـوطني الاتحادي في الوزارة السابقة . وكان الإحساس العام انه لا يجمع بين اعضاء هذه الوزارة ، من الحزبين الكبيرين ، مبادئ وأهداف مشتركة ، وأنه سـرعان مـا سيستعر الخلاف بينهم في أمور كثيرة وعلى وجه الخصوص في السياسـة الخارجية للبلاد . ويقول المعلقون السياسيون المحايدون ، سودانيون وأجانـب ، أن هذه الحكومة الجديدة قد عجزت عن تحقيق التقدم والتطور المطلوب أو أن تحقق استقرارا للبلاد . وكانت مهمتها أكثر فأكثر هي تأمين بقائهـا علـى دسـت الحكم بدلاً من التفكير في حلّ المشاكل الاقتصادية والسياسية للبلاد . ويضيفون أنه قد أصبح من المألوف أن يغير السادة النواب مواقعهم بين الحكومة والمعارضة بسبب الإغراءات المتعددة .

ويقول بروفسير هولت في كتابه (تاريخ السودان الحديث) أن الائتلاف بـين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي كان ائتلافا مصطنعاً وذا طابع انتهازي . وانهمـا اتفقـا فقط على خلع ازهري ومؤيديه من الوطني الاتحادي عن دست الحكـم . ومـا عدا ذلك ، وفي كل الأمور السياسية الهامة ، يتضح الخلاف واضـحاً بين الحزبين المؤتلفين . ويضيف بروفسير هولت ان حزب الامة كان يكـيل الاتهـام لحليـفه ، حزب الشعب الديمقراطي ، بمحاباة وخدمة المصالح المصـرية ، بيـنما اتهم حزب الشعب بنفس القدر حزب الامة بخدمة المصالح البريطانية . ولعل من العدل ان نبدأ بالإيجابيات التي لازمت هذه الحكومة قبل التعرض للسلبيات ، و لأسباب الخلاف بين الحزبين المتوقع حدوثها من البداية . فالسير قدماً في تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع المناقل ، بدفع من السيد ميرغني حمـزة وزيـر الزراعة والري ، قد أكد ان مشروع امتداد خط السكة الحديد لغرب السـودان قد تقدم خطوات واسعة نحو مدينة نيالا . كما أن السيد محمد احمـد محجـوب ، وزير الخارجية الجديد ، سار في نفس نهج زميله السابق ،

الأستاذ مبارك زروق ، في تحييد السلك الدبلوماسي والبعد به عن مزالق الحزبية . وفي عهـــده تغير أول اربعة أو خمسة مدراء من خيرة رجال الخدمة المدنية ؛ وبدأ الأعداد لتعيين السكرتيرين الأوائل والثواني من الكشف الذي أعدته اللجنة المختارة برئاسة السيد نصر الحاج علي ، زميله السابق ، كما استطاع الأستاذ محجوب أن يحصل على عضوية السودان في محفل الأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٥٦م . وكان قد خاطب المجلس بشخصه ، فأصبح موضع إعجاب وتقدير جميع ممثلي الدول الأعضاء .

ومـــن الجانب الآخر فقد كانت عوامل الاختلاف بين الحزبين المؤتلفين كـــثيرة ومتعددة ، ساعدت عليها عوامل خارجية متنوعة . ورغم الفتور في العلاقـــة المتميزة بين مصر والسـودان ، عند إعلان الاستقلال ، فقد تحسنت العلاقات تدريجياً بين القطرين الشقيقين . وقد ازداد الشعور بالتضامن ، بل بالـــود والمحبة بين الشعبين ، يوم العدوان الثلاثي على مصر ، بسبب تأميم قـــناة الســـويس ، يوم هاجمت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بأسطولهم الجوي والبحـــري والبري مدن بورسعيد والإسكندرية ، يوم وقف الجيش المصري والشـــعب المصري في بسالة وصمود ضد المعتدي في تلك الملحمة التاريخية العظـــيمة . وتجاوب الشعب السوداني مع مصر وخرجت المظاهرات تهتف ضـــد المعتدي وتؤيد عبد الناصر والشعب المصري . كانت هذه وغيرها من الأســـباب التي جعلت الشعب يتصل بمصر أكثر فأكثر ويبتعد عن بريطانيا ويضـــمر لهـــا الـــبغض أكثر فاكثر . عموماً فقد كان الخلاف في الســياسة الخارجية واضحاً وقتئذ . إذ بينما يتجه زعماء حزب الشعب نحو مصر ونحو العـــروبة ودول عـــدم الانحياز ، كان السيد رئيس الحكومة بقناعته الخاصة يتجه وبدون تحفظات نحو بريطانيا وأمريكا على وجه الخصوص .

منذ أوائل عام ١٩٥٧م بدأ التفكير يتجه نحو إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع الدستور الدائم للبلاد ، خصوصاً وأن فترة الانتقال المحدّدة بثلاث سنوات ، بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥٣م ، انقضت ، والحاجة إلى وضع دستور دائم للبلاد وتحديد هوية جنوب السودان صارت لازمة . وأخيراً في يوليو عام ١٩٥٧م شكلت الحكومة لجنة للانتخابات ، برئاسة السيد حسن علي عبد الله ، سكرتير لجنة انتخابات البرلمان الأول ، وعضوية السيد القاضي محمد يوسف مضوي والسيد اندريا فوري ، من جنوب السودان ، وسكرتارية السيد عبد الماجد عوض الكريم . وكانت موضع رضاء وتقدير جميع الأحزاب . وهنا قامت الحكومة برفع عدد الدوائر الانتخابية من ٩٢ دائرة إلى ١٧٣ دائرة ، نسبة إلى إعادة إحصاء السكان من جهة والى زيادة عدد دوائر الانتخابات المباشرة من جهة ثانية . كما ألغت دوائر الخريجين الخمس . وفي هذا الشأن نلاحظ الآتي:-

الأول: هو أن الحكومة سمحت بمنح الجنسية الى الآلاف من الوافدين من البلاد المجاورة قبيل بداية التسجيل للانتخابات ، بغرض كسب أصواتهم . وقد اتخذت في هذا السبيل أسلوبا خاطئاً ومخالفاً لقوانين الجنسية . فقد ذهب وزراء من الحكومة الى شرق السودان وغربه وكان الواحد منهم يوقّع في ساعة او ساعتين على الألاف من طلبات منح الجنسية ، وبدون مجرد النظر حتى على اسم طالب الجنسية . وهو أمر معيب بكل المقاييس .

الثاني: هو تعديل الحدود الجغرافية للدوائر لتناسب وضع أحزاب الحكومة . وهذا أمر قابل للنزاع والشك ولا يمكن إثباته بالدليل القاطع .

فيما عدا هذين الأمرين ، فقد قامت لجنة الانتخابات مشكورة بإجراء الانتخابات في جو حرّ ونزيه . لقد اتفق الحزبان المؤتلفان على التنسيق بينهما

في كل الدوائر ، وذلك بالاتفاق على دوائر مقفولة لكل حزب ، حسب ثقله الانتخابي ويؤيده في هذه الدوائر ويدعمه الحزب الحليف .

ولكن الملاحظ أن بعض المناطق وبعض المديريات ، كالمديرية الشمالية ومديرية النيل الأزرق والخرطوم ، لم تزاد دوائرها ، وذلك رغم ازدياد عدد الدوائر بحوالي ٥٣% وكان من الغريب أن تعطي مدينة أم درمان مثلاً دائرتين فقط وكانت تتمتع في الانتخابات السابقة بثلاث دوائر . وذلك يعني أن الزيادة الكبيرة في عدد الدوائر تركزت في الأرياف ، مركز نفوذ أحزاب الحكومة .

احتلال شمال حلفا وحلايب

في شهر فبراير عام ١٩٥٨م وبينما كان السودان يستعد لاجراء انتخابات للجمعية التأسيسية ، وكانت مصر من جانبها تستعد لاجراء استفتاء عام في مصر لاختيار الرئيس عبد الناصر رئيساً للجمهورية ، أرسلت الحكومة المصرية قواتها المسلحة لمنطقتي حلفا ، شمال السودان ، وحلايب ، في الشمال الشرقي من البلاد ، وهي مناطق تقع شمال خط عرض ٢٢° الفاصل بين البلدين منذ توقيع اتفاقية الحكم الثنائي عام ١٨٩٩م . وظلت تلك المناطق ، التي ادعت مصر تبعيتها لها وقتذاك ، ظلت تحت إدارة حكومة السودان منذ الفتح ، وسكانها من النوبة في الشمال ، والبشاريين والعبابدة في منطقة حلايب ، قبائل سودانية معروفة . ولذلك وقف الشعب السوداني ، بجميع أحزابه واتحاداته ونقاباته وفئاته الأخرى ، وقفة رجل واحد مع حكومته ، مستنكرين هذا الإجراء المفاجئ ومصرّين على التمسك بحقهم وترابهم . فأرسلت حكومة السودان قواتها المسلحة الى الحدود ، وتقدمت بشكوى عاجلة لمجلس الأمن في العشرين من فبراير . وعندما قررت مصر سحب قواتها المسلحة تفادياً لموقف خطير بين شعبين شقيقين ، ورأت ان

مـــن الحكمة معالجة الموقف عن طريق الحوار والتشاور ، منذ ذلك اليوم لم تتعرض مصر لهذه المناطق . ويقال أن مصر قد خطت هذه الخطوة لمعلومات تجمعـــت لديها تفيد أن حكومة السودان تزمع ان تعطي الولايات المتحدة قاعـــدة حـــربية في حلايب ، نظير المعونات الاقتصادية والفنية التي تقدمها الولايات المتحدة للسودان ، تحت إطار مشروع "ايزنهاور" . وقد كان هذا هاجس مصر أيضا عام ١٩٥٤م ، حيث حملت وسائل الاعلام المصرية حملة عنيفة على الحزب الوطني الاتحادي ، حين اخذ رئيسه يدعو الى الاستقلال . فادعت أن اتفاقاً قد تم بين الحكومة البريطانية والرئيس ازهري بمنح السودان اســـتقلاله نظير قاعدة عسكرية لبريطانيا في السودان . وقيل أيضاً أن منطقة حلايـــب ، الغنـــية بالمعادن والبترول ، مما يغري الاستعمار باستغلال تلك المـــنطقة لقـــواعد أمنـــية قد تستخدم ضد جمهورية مصر .. وأخيراً مرت العاصفة بسلام .

وفي مارس عام ١٩٥٨م اجريت الانتخابات واسفرت النتيجة عن الآتي:-

- ٦٣ نائباً لحزب الامة .
- ٤٤ نائباً للوطني الاتحادي
- ٤٠ نائباً للتجمع الجنوبي ، بينهم اثنان من القسيسين ، أعلنوا انهم مستقلون .
- ٢٦ حزب الشعب الديمقراطي
- ١٧٣ المجموع

اجتمع البرلمان الجديد أو الجمعية التأسيسية صباح ١٩٥٨/٣/٢٠م ، واختير السيد محمد صالح الشنقيطي رئيساً لمجلس النواب بالتزكية . إذ اتفقت جميع الأحزاب على ترشيحه . كما اختير الدكتور أمين السيد "شعب ديمقراطي" نائـباً له بالأغلبية . ورشحت الأحزاب المؤتلفة السيد عبد الله خليل رئيساً للـــوزراء ، ونال ١٠٣ صوتاً ، مقابل ٤٤ صوتاً للسيد إسماعيل الأزهري ،

وخمســـة وعشـــرين صوتاً للسيد استانسلاوس بياساما . وتكونت الحكومة الائتلافـــية الجديدة من حزبي الأمة والشعب الديمقراطي . وقد اختار السيد عـــبد الله خليل وزراء الجنوب الثلاثة من مؤيديه الجنوبيين . مما دفع حزب الأحرار الجنوبي أن يقف في المعارضة . ويعتقد المراقبون السياسيون أن السيد عبد الله خليل قد ارتكب خطأ كبيراً لعدم تعاونه مع التجمع الجنوبي الذي كان يمكن أن يكون له سنداً قوياً في الإصلاح الاقتصادي الذي كان يزمع أن يقـــوم به سيادته بالتعاون مع الغرب بوجه عام ، ومع الولايات المتحدة بصفة خاصة ، خصوصاً فيما يتعلق بمشروع لابد أن يعارضه حزب الشعب الديمقراطـــي ، بما يحقق لرئيس الوزراء أصواتاً في مجلس النواب يتعدى المائة صـــوت . وبعـــد انتخاب رئيس الوزراء وتكوين الحكومة الجديدة ، اتخذ الـــبرلمان العطلة المعتادة ، لتمكين الحكومة من إعداد برامجها والتقدم للبرلمان بخطاب الدورة . وهكذا عاد البرلمان للانعقاد في الثاني من مايو عام ١٩٥٨م . ورغـــم أن حزب الأمة قد حصل في هذه الانتخابات على مقاعد كثيرة ، بلغـــت الـــثلاثة وستين مقعداً ، إلا أن الانســـجام بين الحزبين المؤتلفين ظل مفقـــوداً ، وعلى وجه الخصوص في السياسة الخارجية .. وظهر ذلك عندما تقـــدم الســـيد إبراهيم احمد وزير المالية "حزب الأمة" إلى البرلمان بمشروع قانـــون بالتصـــديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير ، بين حكـــومة الســـودان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٥٨ .. ورغم أن هذا العون يخرج عن نطاق مشروع ايزنهاور المشروط ، ورغم أن كـــثيراً من البلاد العربية كانت تستفيد منها بما في ذلك مصر الشقيقة قبل التوترات الأخيرة بين مصر والغرب ، فان المناقشة أخذت تسير في غموض وارتـــباك . فالمعارضـــة "الـــوطني الاتحادي وكتلة الجنوب" التزمت جانب الاعتراض . وحزب الشعب الديمقراطي لا يتحمس للعون . وكاد مشروع

القانـــون أن يســـقط لولا طلب التأجيل في الاقتراح . وبعد مشاورات بين الحـــزبين في الحكومة تمّ في الجلسة التالية اجازة مشروع القانون . وكانت هذه اشارة واضحة الى ان مشروع ايزنهاور لن يكتب له النجاح اذا عرض علـــى البرلمان . ولم تمض أسابيع قليلة على اجتماع البرلمان في دورته الثانية بـــتاريخ ١٢ مايـــو عام ١٩٥٨ ، حتى تأجل انعقاده لعطلة موسم الخريف الطويلة في الرابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٨ ، ليعود في ١١/١٧/ ١٩٥٨م . وكانـــت الاحـــداث تـــتلاحق في الشرق الاوسط . فقد احتل الأســـطول الأمريكـــي السادس ارض لبنان الشقيقة لمساندة الرئيس كميل شمعـــون ، هذا الاحتلال الذي اصبح لعنة على لبنان الشقيقة . فقد توترت الأمـــور هناك إلى درجة الحرب الاهلية ، ولا يزال يستمر أوارها حتى يومنا هـــذا . كما دخلت القوات البريطانية الى الأردن الشقيقة ، وأخذت مصر تـــتجه نحو دول شرق أوربا للحصول على السلاح ثم للحصول على تمويل مشـــروع الســـد العالي فيما بعد . وكان الاعتقاد السائد في دول الشرق الاوســـط ان امـــريكا تخطط لسدّ الفراغ الذي خلفه انسحاب بريطانيا من دول المنطقة ووسط وشرق أفريقيا . وكان مشروع ايزنهاور هو السبيل لسدّ هـــذا الفراغ . ومن أجل هذا ، كان الاختلاف بين الحزبين المؤتلفين فيما يـــتعلق بالعلاقـــات العـــربية بـــوجه عام والعلاقة بمصر الشقيقة على وجه الخصـــوص . لقد كانت العلاقة مع مصر متوترة بسبب عدم الاتفاق على تعديل اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ ، بما يوفر للسودان حصة عادلة تسمح لـــه بتطوير الزراعة والتي بدأ التفاوض حولها منذ عام ١٩٥٤م والى تاريخه بـــدون نتيجة محددة . فمصر تريد أن تبطئ الاتفاق الى حين قيام مشروع السد العالي ، الذي يحقق لها درجة تخزين عالية "التخزين القرني" مما يسمح لها أن تعطي السودان حصة إضافية . والسودان من جهته يستعجل الوصول

إلى اتفـــاق ليتمكن من بناء خزان الرصيرص الذي يوفر له بضع مليارات . والحـــزبان ، وإن كانـــا متفقين على الغاية والهدف ، ولكنهما اختلفا في الوســـيلة . كـــذلك كانـــت الحالة الاقتصادية في السودان لا تبشر بخير ، ومحصول القطن تدنت إنتاجيته والسعر العالمي للقطن متدهور ، واصبح لدينا مخـــزون مـــن القطن يقدر بملايين الجنيهات ، مما ينذر بعجز في الميزانية قدّر وقـــتها بحوالي ثلاثة ملايين جنيه ... كل هذه الحقائق وغيرها ، كانت من أسباب الخلاف بين الحزبين المؤتلفين ومن أسباب قلق السيد رئيس الوزراء والشعب بأجمعه . ونتيجة لذلك بدأ القلق يساور المواطنين ، ووصل في كثير مـــن الحالات إلى تظاهرات واحتجاجات والى الدعوة الى حكومة بديلة . وكان لا بد للاحزاب السياسية ان تتأثر بكل ذلك وأن تسعى لايجاد المخرج . وهـــنا بادر السيد الصديق المهدي ، رئيس حزب الأمة ، فاتصل بالحزب الوطني الاتحادي ، وكان يلتقي بالأستاذ مبارك زروق يتفاكران في ما تردت إليه حالة البلاد اقتصادياً وسياسياً وأمر الخروج من تلك الحالة المتردية بقيام حكومة قومية من الاحزاب الاربعة الرئيسية ، وان تكون ذات توجه قومي وميـــثاق تلتـــزم به الأحزاب السياسية والى غير ذلك . ولان السـيد رئيس الوزراء (عبد الله خليل) قد علم بهذه الاتصالات ولا بد انه قد شعر ان هذه الاتصـــالات قـــد تتم على حسابه هو أو على حساب السياسة التي رسمها ويـــؤمن بهـــا كمخـــرج وحيد للحالة الاقتصادية ، لذلك قام بدعوة كبار الضباط في القوات المسلحة ، وفي مقدمتهم اللواء احمد عبد الوهاب واللواء حســـن بشـــير ثم الفريق عبود فيما بعد . وقد ذكر هذا اللقاء المبكر اللواء محمد احمد عروة في حديثه اخيراً لصحيفة السوداني .

كـــان اللقاء الأول بين السيد الصديق والسيد مبارك مجرد دراسات و تفاكـــر ، لم يصل إلى نتائج حاسمة . وفي أواخر أكتوبر عام ٥٨ سافر وفد

من الوطني الاتحادي للعراق الشقيقة لتحية ثورة العراق ، ثم عرج على مصر لاول مـــرة منذ اعلان الاستقلال . وقد رأوا أن اللياقة تقتضي أن يسجلوا زيـــارة للقصـــر الجمهوري للتوقيع على سجل الزيارات . هناك استقبلهم الرئيس جمال عبد الناصر . وتطرق الحديث إلى وجوب اللقاء بين الاصدقاء القدامـــى :- أزهري وزملاؤه وعلى عبد الرحمن وزملاؤه ، لتزول الجفوة الشخصـــية بينهما ... وقد اتفقوا بعد لأي على أن يلتقوا ظهر اليوم التالي بمكتب الرئيس عبد الناصر للمصافحة ، غير أن الشيخ على عبد الرحمن رأى أنـــه قـــد يتسبب عن هذا اللقاء العابر سوء فهم لدى السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء وعلى وزراء حكومته . فتفادى اللقاء وسافر ازهري وصحبه ذلـــك المساء . وهذه هي حقيقة ما حدث في مصر ، والتي رّتب عليها قلم المخابرات الأمريكية تلك الفرية التي نقلها سفيرنا في مصر عن طريق السفير الأمريكي هناك ، وكذلك السفير الأمريكي في السودان من رسالة معلنة من سفير امريكا بمصر . ولا اعتقد أن السيد عبد الله خليل تعوزه الحكمة ليدرك أن هـــذا الأمـــر مدبر ومرتب . فالعلاقات بين السياسيين في حزبي الوطني الاتحـــادي والشـــعب الديمقراطي كانت في ذلك الحين قد بلغت درجة من الجفوة لا يمكن أن تزول في لحظات أو ساعات . كما أن لقاء القادة لا يعني بالضـــرورة لقـــاء الحزبين في لمح البصر ، هذا فضلاً عن أن مجموع نواب الحـــزبين (ســـبعون نائباً من مجموع ١٧٣ نائباً) لا يمكن ان يتظر حكومة قومية أخرى . كما أن فكرة قيام اتحاد بين القطرين الشقيقين في هذا اللقاء أمر مستحيل التحقيق (راجع دستور السودان .) وقد وضّح الشيخ على عبد الـــرحمن في تسجيله لمعهد الدراسات العليا الهم في مصر لم يلتقوا بالرئيس وزملائه إلا في حفلين ، إحداهما إقامة اللواء صالح حرب باشا وحضره عدد

كبير من السودانيين ، بينهم سفير السودان بمصر ، وحفل آخر أقامه السفير نفسه .

ولا اعتقد أنني بحاجة للإسهاب في هذه المسألة ، فقد أصبحت حقيقة معروفة . ولاشك عندي أن السيد عبد الله خليل ، وهو الرجل الذكي الحصيف ، كان يخشى اكثر ما يخشى أن يتمخض لقاء رئيس حزب الامة بالحزب الوطني الاتحادي عن قيام حكومة قومية أو إئتلافية على حسابه هو ، وعلى حساب مشروعاته التي كان يؤمن ان فيها الخلاص من ضائقة السودان ، وعلى حساب أصدقائه الجدد .

التحرك المخلص

عندما شعر بعض اقطاب حزب الامة بنية السيد رئيس الوزراء ، تسليم السلطة للقوات المسلحة ، بدءوا يتحركون درءاً للخطر . وكان سيادة السيد الصديق المهدي خارج السودان خلال شهر نوفمبر ، وهو الذي قاوم تسليم السلطة للجيش بكل ما استطاع . ولعله حسب أن الخطة قد أرجئت حين سفره . وفي حوالي يوم ٩ نوفمبر عام ١٩٥٨م تكرم وتفضل السيد محمد صالح الشنقيطي ، رئيس مجلس النواب ، بزيارتي وابلغني بالخطة المدبرة لتسليم السلطة للجيش ، بعد معرفتهم اتفاق حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي ، مع عدد من النواب الآخرين ، لإسقاط حكومة السيد عبد الله خليل وقيام حكومة الحزبين التي ستعلن الاتفاق مع مصر . ووافقني كل الموافقة على أن الشائعة غير صحيحة ومستحيلة التنفيذ .. ثم أضاف انه لابد ، مع تدهور الأحوال ، أن تقوم في الحال حكومة قومية برئاسة السيد عبد الله خليل تفادياً للازمة الحالية . وأنه هو "السيد محمد صالح الشنقيطي" سيتنازل عن رئاسة مجلس النواب للسيد اسماعيل الازهري ، مسترشداً بسابقة سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا في برلمان مصر ..

أجبـته في الحال ان رئاسة السيد اسماعيل ازهري لمجلس النواب غير واردة ، وذلك لأننا هنا نعمل باسلوب البرلمان البريطاني ، الذي يقضي بحياد رئيس المجلس ، وأنّ هـذا أمر مستحيل بالنسبة لضرورة رئاسة الرئيس لحزبه . وقلت أن أزهري يفيده أن يكون عضواً عادياً في مجلس النواب . كما هو الحال وقتئذ ما دام اعوانه ممثلين في الوزارة القومية . واتفقنا على أن أقوم في الحال بتوصيل الرسالة للسيد الرئيس ، وبأنني مطمئن بأن حزبه سيلبي هذا الطلب الوطني وبأي ثمن ، إذا كان في ذلك تفادياً لتسليم السلطة للجيش . وأضاف السيد محمد صالح انه يتمنى أن يرى سيادة السيد عبد الرحمن المهدي رئيساً لمجلس السيادة . "وأذكر هذه الأمنية العابرة هنا لاعتقادي أنها قد استغلت أسوا استغلال وترتب عليها الكثير مما سيرد ذكره فيما بعد .

المهم ، أجبته بأن هذا أمر يمكن أن يتحقق بعد قيام الحكومة القومية وحين تستعاد الثقة بين الاحزاب وأن الأمر يحتاج الى اتفاق الجميع ، لأن الأمر يتعلق بتعديل الدستور الذي يستوجب أغلبية خاصة . إذ أن مادة تعديل الدستور تذكر الآتي:- (١٢٠) يجوز أن يعدل هذا الدستور بمشروع قانون يقره المجلسان في جلسة مشتركة بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها ، ويوافق عليه مجلس السيادة ..) .. هكذا اتفقنا على كل ذلك وعزمنا السير على بركة الله — وبعد ذلك عقدت أربعة أو خمسة إجتماعات مسائية بمنزل السيد ابراهيم المفتي ، حضرها من جانب حزب الامة السادة د.مأمون حسين شريف — الأستاذ محمد احمد محجوب — الأستاذ عبد الرحمن النور ، ومن جانب الوطني الاتحادي السادة اسماعيل الازهري — مبارك زروق — محمد احمد المرضي — يحيى الفضلي والمضيف السيد إبراهيم المفتي .. وكنت احضرها معهم كوسيط . وكان الاخوة ممثلو حزب الأمة اشد حماساً لقيام الحكومة القومية . وكان دكتور مأمون حسين شريف يقول أنه مفوض من

اتفـــاق بـــين حزبي الامة والوطني الاتحادي هو مخطط ليقضي على حزب الشـــعب الديمقراطي ، وأن الحزبين اتفقا على تقسيم السلطة . كذلك نقل لقوات الجيش أن الأمر كله مرتب ليفضي في النهاية لبيع الاتحاديين السودان لمصر .. وهكذا تم التسليم والتسلم .

وبعد سنوات من الانقلاب التقيت بالرئيس إبراهيم عبود ، الذي أكد عدم رغبـــته في الاستمرار في الحكم ، وسألته: هل تريد يا ابراهيم أن تنحو بنفسك وتترك الأمر للضباط الشباب؟ ألا تخشى أن يتناحروا على السلطة؟ أم انك تريد أن ترد الامانة الى أهلها؟ قال: أنه مستعد أن يرد الامانة في حالة التقاء الحزب الـوطني الاتحـــادي وحـــزب الشعب الديمقراطي مرة ثانية ، ليضمن التوازن السياسي ويتحقق الاستقرار .. ورجاني أن أساعده في هذا الأمر .

بـــذلت ما استطعت من جهد وأشهد أنني وجدت ترحاباً من مولانا السيد علي الميرغني وترحاباً واستعداداً مماثلاً من السيد الرئيس اسماعيل الأزهري . غير أن عثرات وعقبات كثيرة هنا وهناك كانت تؤجل اللقاء ، إلى أن قامت ثورة اكتوبر المجيدة في الحادي والعشرين من اكتوبر عام ١٩٦٤م . وما أن انـــدلعت الثورة وتبين اصرار الشعب بكل فئاته على تنحي الجيش وعودة الديمقـــراطية ، حـــتى بادر الرئيس عبود وأعلن حلّ المجلس الأعلى ومجلس الـــوزراء والمجلـــس المركزي وأيد قيام الحكومة الوطنية . وقد أبقته حكومة أكتوبـــر رأساً للدولة إلى حين ، ثم ما ان شعر برغبة الحكومة في تنحيته عن الســـلطة حـــتى استقال وتقدم للشعب بذلك . فأصبح بذلك موضع تقدير الجمـــيع ، وعـــاد عبود إلى حياة الدعة والهدوء التي كان يصبو اليها وبقي راضي النفس مطمئن البال حتى وافته المنية أوائل هذا العقد رحمه الله .

وبعد ..

هذا ختام مذكراتي وذكرياتي سجلتها بكل إخلاص ما وسعني . لا ادعى لها الكمـــال .وربمـــا أخطأت في حق فرد أو جماعة من غير قصد . والتاريخ المعاصـــر لا يخلو من ثغرات هنا أو هناك ، مهما اجتهدنا وحرصنا . والآن وقـــد مضت على تلك الحقبة المتقاربة من تاريخ بلادنا ، الحافلة بالإنجازات العظـــيمة وبمتطلباتها واخفاقاتها الكثيرة ، ما يتجاوز الثلاثين عاماً ، لابد أن هـــناك أسراراً كثيرة في الداخل والخارج ما كان من الممكن أن نطلع عليها وقتئذ .

وعلـــى الباحـــثين والمؤرخين ، ممن تتوفر لهم المقدرة ويسعفهم الوقت ، أن يحرصوا على التماسها من مصادرها في بريطانيا والولايات المتحدة ومصر ، بعـــد أن أضحى من الجائز الاطلاع عليها . فقد تتوفر لهم معلومات جديدة ثرة علها تصحح تاريخ بلادنا العزيزة والله الموفق .

" ربنا لا تؤاخذنا أن نسينا أو أخطأنا "

"قولك الحق و وعدك الحق"

احمد محمد يس

الخرطوم

١٢ جمادى الأول ١٤٠٨هـ

س٣ يناير ١٩٨٨م

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة السيد/ مكي المنا ، رئيس رؤساء طلبة كلية غردون عام ١٩٣١م ، حول إضراب طلبة كلية غردون سنة ١٩٣١م وأثره على الحركة الوطنية

لعل من المناسب أن نبدأ بظاهرة قد تبدو غريبة بعض الشيء ، ألا وهي عدم الربط المحكم بين الاحداث الهامة التي وقعت في مسار الحركة الوطنية وتقييم أثارها على ذلك المسار ، دفعاً وانتكاساً ، إسراعا وإبطاء ، وما إلى ذلك من الآثار المباشرة والمستترة . ولعل المتتبع لما سجل من هذه الاحداث يرى تركيزاً على الاحداث العسكرية التي وقعت عام ١٩٢٤م وما صحبها من تحركات سياسية سرية ، كالاتحاد السوداني واللواء الأبيض وغيرها من الصلات المباشرة وغير المباشرة بين شطري وادي النيل ، ثم ينتقل التركيز الى قيام مؤتمر الخريجين وأسلوبه في العمل الوطني ، الذي اختلف تمام الاختلاف في وسائله ، وأعطى الحركة الوطنية الدفعة الهائلة التي تمخضت عن اجبار المستعمر بعد تردد أن يعترف بأهمية دور المثقفين في قيادة الامة ، ووضعت الأسس لممارسة العمل السياسي و الإجتماعي والثقافي بطريقة فعالة ومثمرة وتحت سمع وبصر الادارة البريطانية .

ولعـل مـن الملاحظ أن الاحداث التي وقعت في عام ١٩٢٤م ، والتي أشرنا إليها سابقاً ، قد تسلحت بإحدى وسيلتين ، السرية والقوة العسكرية . ولا شـك أن ذلك كان ضرورياً وحتمياً في تلك الفترة . ولكن الذي لا شك فيه أيضاً أن هاتين الوسيلتين كانتا نقاط الضعف الكبرى في تلك التحركات . فقـد كـان من السهل جداً على الإدارة البريطانية أن تقابل القوة العسكرية بأقـوى منها . فتقضي عليها في وقت قصير . كما كان من السهل عليها ان تخـرق السـرية عن الحركات والجمعيات السياسية بوسائل مخابراتها البدائية ، فتشـل نشاطها وتشتت كل المتمين إليها والمنضوين تحت لوائها . ولكن مؤتمر الخـريجين تخلص من هاتين الظاهرتين ، وعمل في وضح النهار بوسائل أقضت مضـاجع الإنجليز . ولكنها لم تخرج عن القانون ، فأفحمتهم ولم يستطيعوا أن يقفوا أمام أثرها الجارف الذي دفع بمسيرة الحركة الوطنية نحو اهدافها الحقيقية بصورة لم يتوقعها أكثر المتفائلين . فما هو الحدث الذي وقع بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٧م ليصحح مسار الحركة الوطنية في تلك الفترة ويوجهها هذا التوجيه ؟ ومـا هو المحك الذي أوضح للمثقفين انهم لا يستطيعون أن يكسروا الشوكة إلا بمـثل ما فعلوا ؟؟ أنه إضراب طلبة كلية غردون عام ١٩٣١م . وسأسوق الدليل الواضح على ذلك في الفقرة التالية ، حتى يجد هذا الحدث البالغ الأهمية والخطورة مكانه الصحيح في تقيـيم مسار الحركة الوطنية ككل . ولا بد للذي يتصدى لدراسة ذلك الاضراب ان يعلم أولا أنّ مثل هذه الاحداث لا تقع بين عشية وضحاها ، ولكنها ترتبط بما سبقها من أحداث وما اكتنفها من ظروف وملابسـات . فلابـد من العودة الى احداث ١٩٢٤ وما تمخضت عنها من إجراءات اتخذها الإنجليز حتى لا تتكرر بصورة او بأخرى . فقد اقفلوا المدرسة الحـربية ليحولوا بين المثقفين والعمل العسكري ، وأطلقوا أيدي المسئولين عن جهاز المخابرات ليكشفوا لهم عن نبضات القلوب ، وتكلوا بالمسئولين في جمعية

السواء الابيض بطريقة قصد منها أن تبعث الرعب في نفوس من يفكرون في القيام بنشاط مماثل ، واحكموا الرتاج بين مصر والسودان ، وسلطوا سيف القهر على الموظفين ، وكانوا في ذلك الوقت يمثلون كل المثقفين تقريباً ... ثم التفتوا الى مصدر النور و الاشعاع في كلية غردون ، فأقاموا سياجاً كثيفاً من الإجراءات الصارمة التي تهدف الى الاذلال وكسر النفوس ، بطريقة ليس لها صلة بالتربية والتعليم . فأدخلوا (الطُلبة) الجبرية ، وهي نقل التراب والأحجار ، كما يفعل المساجين المحكوم عليهم بالسجن والأشغال الشاقة . وسلحوا عدداً من رؤساء الطلبة بالعصي الخيزرانية ليلهبوا ظهور الطلبة ، وهم يحملون سلال التراب الى الأماكن المخصصة . وكان كل من حدثته نفسه أن يتمعض او يتوقف أن يساق الى حجرة الرؤساء ليجلده زملاؤه الذين يكونون أحياناً دونه من المرحلة التعليمية . والويل أن ساقته الظروف بغير جريرة الى مكتب المشرف . فهناك المهانة وهناك العقاب الأليم بالتيلة الغليظة التي تمزق ثيابه وربما تعري جلده أيضاً .

لكن هيهات ان تفلح مثل هذه الوسائل البدائية في قهر الضمائر والعقول . فقد ازداد الطلبة بغضاً للمشرفين على الكلية وعلى نظامها العقيم . وزاد المشرفون إصرارا على القسوة وسوء المعاملة . ولكنهم فوجئوا وذهلوا حين أدركوا ان ثلاثة من الطلبة قد هربوا الى مصر عام ١٩٢٧م . فجنّ جنونهم ، وزادوا في تنكيلهم بباقي الطلبة الأبرياء .. وظنوا انهم قد احكموا قبضتهم على إدارة الكلية حتى فوجئوا مرة أخرى ، في أوائل عام ١٩٢٨م ، بالطالب/ علي كباشي ، من قسم القضاء الشرعي ، يمتدح المهاجرين إلى مصر من طلبة كلية غردون بقصيدة قصيرة من أبياتها :

أولئك فتية بذلوا قصارى جهودهم وقد بذلوا الثمينا
ليحيوا أمة من بعد موت ويحيوا همة العرفان فينا

فهاج المستر يودل وماج وارغى وازبد ، وفعل بهذا الطالب الأفاعيل . فحبسه بغير قضاء مخفوراً ليلحق بقطار الابيض مطروداً من الكلية . وأرسل إلى كـل مفتشي المراكز في الطريق وفي بلدية (أبي زبد) ليحطموه تماماً وقد فعلـوا وتركوه كالرميم . أما نحن فقد جمعنا المستر يودل وخطب فينا خطبة كلها صلف وكبرياء ، وكلها إذلال لنا وتبخيس لأولئك المهاجرين وما قاموا به من عمل حقير ، وأنذرنا انه من السهل العبور الى مصر ، ولكن العودة أمر مستحيل ، ثم اصـدر أوامـره لزملائه من المشرفين والضباط والصولات والرؤسـاء ليبالغوا في العقـوبة بذنب أو غير ذنب ، ويلاحقوا الطلبة في نشاطاتهم ويأتوه بأخبارهم صغيرها وكبيرها . وما من طالب قدم الى الوكيل كمـا كـان يسمى في ذلك الوقت ، مهما كان جرمه صغيراً ، كان جزاؤه الرفت والتشريد والملاحقة المستديمة .

استـمر الوضع هكذا رهيباً كئيباً ، ينذر بالانفجار في عام ١٩٢٨م . وأن انـس لا انس مشهداً حوالي العاشرة مساء ، حينما اطفئت الأنوار إيذانا لنا بالنوم وعدم الكلام أو الحركة ، أن أحد الطلبة (عبد الرحمن شداد) تحدث الى جـاره حديـثاً خافـتاً ، بينما كان رئيس الداخلية يمرّ بجوارهم دون أن يلحظـاه . فما كان من الرئيس ، وهو طالب بنهائي المدرسين ، إلا أن هجم علـى ذلك الطالب المسكين ، الذي وقف احتراماً ، فضربه كفاً فصرعه على السـرير الخشبي ، الذي انكسر من شدة سقوط الطالب عليه . فما كان من الرئيس الا أن جذب الطالب الى الوقوف وأمره أن يذهب في صباح الغد الى الضابط ويدفع ثمن السرير . وقد كان .

لقد ترك هذا الحادث في نفسي ، وأنا طالب بالسنة الاولى ، أثراً عميقاً إلى الأبد ، كريها كراهة الموت . وأصبح الرؤساء في نظري مظاهر للاستبداد والإذلال الـذي تمارسه إدارة كلية غردون . ويشاء القدر ، بعد أيام قليلة أن

اعترضني أحد الرؤساء من المنازل الأخرى ، والذي لم تكن تربطني به أدنى صلة ، وتحرش بي ، ثم قادني إلى غرفة الرؤساء وجلدني في تشفي ظاهر وسط ضحكات زملائه من الرؤساء . فخرجت من تلك الغرفة الكريهة ، لا أكاد اصدق ما جرى . وقد كنت حساساً بطبعي لأنني لم أتعرض للعقاب البدني في ماضي حياتي ، إلا نادرا . ففكرت في ترك الدراسة . ولكني تذكرت والدي الفقير الذي طال انتظاره وصبره على تعليمي . وتذكرت اخوتي وكلهم أصغر مني سناً . فخشيت أن يحذوا حذوي . فصبرت ، ولكنني أقسمت ، بيني وبين نفسي ، أن أجعل أهم أهداف حياتي الدراسية تقويض سلطة الرؤساء ومحاربة إذلالهم للطلبة بأي وسيلة من الوسائل .

بعد هذين الحدثين الأليمين تعرضت لثالث أدمى منهما وأمر . فبينما كنت أتوضأ لصلاة العصر في المكان المعدّ لذلك ، وصل المستر بيفن ، المشرف على منزل كتشنر ، ممتطياً صهوة جواده وممسكاً بسوط طويل ، كالذي يستعمله سائقو عربات الخيل في تلك الأيام . وأمهلني حتى أكملت وضوئي وخرجت متجهاً إلى الداخلية لاداء الصلاة . ولكني فوجئت به يهمز جواده نحوي رافعاً ذلك السوط الطويل . فذعرت وخرجت جارياً من سور الداخليات والحصان يلاحقني والفارس المغوار يصرخ ورائي ويلوح بسوطه في الفضاء .. جريت نحو خط السكة الحديد ، وكان مرتفعاً من الأرض ، قرب الكبرى المؤدي إلى البراري . و لم التقط أنفاسي إلا بعد أن تسلقته ونزلت من الجانب الآخر . ولكني فوجئت بالفارس وقد دخل كبري البراري ولحقني هناك . فتسلقت إلى الجانب الغربي . فعاد يطاردني وهو مسرور ومبتهج بتدريب حصانه على المطاردة . وجعلت من خط السكة الحديد حاجزاً يحول بينه وبين الوصول إليّ ، أتسلقه شرقاً وغرباً ، كلما اقترب مني الحصان وسمعت فرقعة السوط . و لم ادر لماذا يفعل بي كل هذا من غير ذنب أو جريرة

؟ وأخيراً وبعد أن اكتفى من رياضته ، امرني بالتوقف . ولم يكن أمامي إلا أن انصـــاع بعد أن وعدني أنه سوف لا يضربني بالسوط . ثم قادني إلى الداخلية وأحضـــر (فضل المولى) الصول العاتي ، الذي كان يخيف طلبة الكلية جميعاً ، وأمـــره أن يبـــتدع لي تدريباً خاصاً لمدة ساعة كاملة ، لأنني أرهقت حصانه بالجري ورائي دون طائل . فابتدع فضل المولى عقاباً بدنياً لم اشهده قبل ذلك اليوم ولا بعده . فقد ربط يدي تحت ركبتي . وأصبحت لا أستطيع الوقوف أو الجلوس غير جلسة القرفصاء ، التي كنت عليها . واحضر عشرين قطعة من الحصا من الميدان المجاور ، وجعلني انقلها واحدة ... واحدة ... من مكان إلى مكان بعيد ، حوالي الخمسة أمتار ، بحركة أشبه بقفز الضفدعة . وهو واقف فـــوق رأســـي بالتيلة المشهورة ، يستحثني بها على الإسراع كلما تريثت من صـــعوبة الحركة والإعياء . والمستر بيفن على صهوة جواده يراقب ويضحك مـــلء رئتـــيه . وما أن انتهى من نقلها إلى الجانب الآخر حتى أبدأ في إعادتها واحـــدة ... واحـــدة ... الى مكانها الأول .. وهكذا دواليك ، حتى خارت قواي ووقعت على جانبي ولم أستطيع النهوض . فاقتنع جنابه بأن العقاب قد وصل مداه . فأمر بإطلاقي وسار في طريقه يلهو ويروّح عن نفســه وكأن شيئاً لم يحدث . والتفت الى الصول وقال (معليش - تعيش وتأخذ غيرها) وللقاري أن يتصور الحالة النفسية التي عدت بها الى الداخلية ، وقد فاتتني الصلاة ، ولا ســـبيل الى الشكوى أو الاحتجاج إلا الىّ الله سبحانه وتعالى . و المستر بيفن هـــو الذي صار فيما بعد آخر سكرتير إداري لحكومة السودان قبل أن تنال الـــبلاد استقلالها . وفي عام ١٩٢٩م تدخل القدر الرحيم فأعاد لنا أساتذتنا الاجـــلاء ، الأستاذ عبيد عبد النور والأستاذ عبد الفتاح المغربي ، بعد أن أتمّا دراســـتهما بالجامعـــة الأمريكية ببيروت . ولقد هالهما ما وجداه من صلف وتســـلط على الطلبة ، مما افقد الكلية المناخ الملائم للدراسة وتكوين شخصية

المثقف بما يقارب ما شاهده في بيروت . وقد تولى الأستاذ عبيد ، وكان يحظى بود المستر يودل وإعجابه ، تولى إقناعه بخطأ هذه السياسة ، واستطاع أن يرفع عن كاهلنا (الطُلبة) التي تحولت الى خدمة اجتماعية يؤديها الطلبة باختيارهم للحفاظ على نظافة معاهدهم وفصولهم . كما استطاع أن يعقد مع الطلبة حلقات للنقاش . فكان يجلس معهم على ميادين النجيلة ويناقش معهم أهمية المناخ الجامعي الصحيح في معهد يمثل قمة التعليم في البلاد . كما استطاع أن يقنع الوكيل أن كل ممنوع مرغوب ، وأن الانفتاح الثقافي على مصر وإتاحة الطلبة ليطالعوا ما تنشره المجلات المصرية العريقة من أدب وعلم ، فيه توسيع لمداركهم . وما أن حصل على موافقة الوكيل حتى هرعنا الى تكوين جمعيات للفصول تجمع المال وتشترك في مختلف المجلات المصرية وتشتري دواوين شوقي وحافظ ومطران و البارودي ومؤلفات طه حسين والعقاد والمازني وهيكل ، وتضعها في غرف القراءة ملكاً للجميع . ولقد انقسم الرؤساء الى قسمين: قسم يؤيد الأستاذ عبيد في اتجاهه الجديد ، وقسم يستميت في الحفاظ على القديم . وانحاز الى هؤلاء بعض الأساتذة الحاقدين على الأستاذ عبيد ، لثقة الوكيل فيه وانقياده لآرائه . وانقسم الطلبة تبعاً لذلك . ولكن تيار الحرية كان اقوي من أن تقف إمامه العقبات . ولقد شعرت في هذه الفترة بأن فجراً جديداً يولد ، وأنني قد تحررت من عقابيل الماضي ويجب أن انطلق مع إرهاصات المستقبل الجديد ، فانضممت الى جانب أستاذي الجليل و لم تفتني ندوة واحدة من ندواته حتى التي كان يعقدها في نادي الخريجين . وهو مكان محظور على الطلبة دخوله آنذاك .

وفي هذه الفترة أيضاً ظهر غاندي في الهند على مسرح السياسة الدولية . وأخذنا بأسلوبه الفريد الجديد ، الذي سمي آنذاك بالعصيان المدني . وبهرنا منهجه الذي هزّ أركان الإمبراطورية البريطانية كلها ، رغماً عن أنه لم يكن

في ثـــراء المهراجات ولا قوة الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس . ولكن ببســاطته وأسلوبه الفريد كان أقوى من الدنيا مجتمعة . فطفقنا نلتهم كل ما يكـــتب عن غاندي وحركته ، وكيف أنه ، وهو الجامعي المثقف ، قد هجر حياة الدعة والراحة والترف ولبس الثوب البسيط واكتفى بلبن عنـــزه طعاماً ، ليضرب المثل لبني جلدته ، هادفاً الى تقليم أظافر الاستعمار في الهند بكساد بضـــاعته وفقـــدان أكـــبر أسواقه الخارجية على الإطلاق . ولما سمعنا بسفره وشـــعرنا بأنه يعرض حياته للخطر من أجل وطنه ، وجعلنا نردد أنشودة أمير الشعراء التي حياه بها آنذاك :-

سلام النيل يا غاندي *** وهذا الزهر من عندي

التي يقول فيها:

على إفريز وجهتنا تمثال من المجد
نبي مثل كونفشيوس أو من ذلك المهد
من المائدة الخضراء خذ حذرك يا غاندي
وقل هاتوا أفاعيكم أتى الحاوي من الهند

ثالثة الأثافي أنه في نفس هذا العام ١٩٢٩ تقاعد الطاغية المستر يودل ، وخلفـــه كمدير المستر وليمز . وهو رجل مهزوز الشخصـية ، انطوائي قليل الصـــلات ، فـــلا هو محترم في دوائر الحكومة كسلفه ، ولا هو مرهوب من جانب الطلبة . ففقدنا ما كان يستخلصه لنا الاستاذ عبيد من المدير الســابق . ولكـــنا كـــنا قد وقفنا على أرجلنا وقوى ساعدنا وأصبحنا نشير الى كل من يحـــاول تقـــويض انطلاقـــنا بأنه (ثعلب) بمعنى أنه خائن مراوغ متعاون مع الاستعمار وعدو لمصالح الطلبة . وبدأنا رويداً رويدا نشيع جواً من الإرهاب الفكري لامثال هؤلاء الطلبة .

وجاء عام ١٩٣٠م فوقع عليّ الاختيار لأكون رئيساً ثالثاً بداخلية مفي . فانضممت الى المتحررين من الرؤساء ، وسعيت ما وسعني السعي لتقويض سلطة الرئاسة والانحياز الى جانب الطلبة ، مما اكسبني صداقات خالدة لا أزال اعتز بذكراها . ومضى هذا العام كسابقه وترياق الحرية والتضحية يسرى في عروقنا . وأصبحنا مهيئين تماماً لمواجهة التحديات والأحداث .

في هذه الفترة كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية طاحنة حدت بالحكومة الى اتخاذ بعض الاجراءات لتخفيض نفقات الادارة ، لأن البلاد كانت في مجاعة ، مما اضطرت الحكومة الى استيراد الذرة من الهند وخفضت مرتبات الموظفين بنسبة ٧,٥٪ كما استغنت عن خدمات عدد كبير من العاملين توفيراً للمصروفات .

وفي مستهل عام ١٩٣١م عينت رئيساً للرؤساء ، أي أنني وجدت نفسي في قمة ذلك الجهاز الكريه ، الذي كنت قد آليت على نفسي أن أحاربه بكل سلاح . ولكن الله سبحانه وتعالي قد كفاني وأبر لي قسمي بفضله وكرمه . فقد عين كل رؤساء الداخليات من اصدقائي الذين يشاركونني الرأي واختفي الجناح الآخر من الميدان تماماً . وكنا كلنا منحازين الى جانب الطلبة ، متعاطفين معهم ، نسير الى هدف واحد ونتنسم عبير الحرية والمودة . وكان من الممكن أن ينتهي العام كسابقاته وتنخرط أخره في وظائف الحكومة ، وتمضي المسيرة على منوالها . ولكن الله جلت قدرته قد أعدنا كل ذلك الاعداد ، وهيأ لنا كل تلك التغيرات ، التي حدثت عام ١٩٢٩م ، لأمر يراد .

ففيما نحن نتأهب للامتحان النهائي ، في أوائل نوفمبر ١٩٣١م ، اعترض سيري في شرفة الفصول اثنان من طلبة السنة الرابعة ، أحدهما من قسم المحاسبة (عبد الله احمد) والثاني من قسم الكتبة ، وأخبراني أن الحكومة

قررت تخفيض المرتب بالنسبة للقسمين من ثمانية جنيهات الى خمسة جنيهات ونصف في الشهر ، اعتباراً من آخر عام ١٩٣١م ، وأكدا لي أن ذلك القرار لا ينطبق على المهندسين أو المدرسين ولا على طلبة قسم العلوم ، الذين سيواصلون دراستهم بكلية الطب .

صعقت لهول المظلمة وتوقيتها . وأدركت فوراً أن هذا القرار يشكل مرحلة أولى لجس النبض . فإذا ما نفذ فسوف تطبق قرارات مماثلة على الأقسام الأخرى . وأنه لا بد من الوقوف بصلابة ضد هذا القرار . فسألت الصديقين:- وما رأى زملائكم ؟ ويبدو انهم قد درسوا الموضوع قبل اتصالهم بي ، لأن ردي على ما يقترحون ، بصفتي رئيس الرؤساء ، سيكون فاصلاً في قرار اتخذه . فقالا لي:- لقد استقر رأينا على الاضراب عن الدراسة والاستخدام .. فقلت لهم انني أوافق من حيث المبدأ . لكني أرى أن الاضراب لن ينجح إلا إذا اشترك فيه كل طلبة السنة الثالثة والرابعة في كل الاقسام . أما طلبة السنتين الأولى والثانية فلا ضرورة لا شراكهم في هذا الأمر لصغر سنهم ولأنهم لا يعرفون تخصصاتهم المختلفة الا عند دخولهم للسنة الثالثة . فاقتنعا بما أبديت من ملاحظة وذهبا لإخطار زملائهم . وجرت الاتصالات السريعة بين كل الاقسام ، وحددوا ساعة الصفر بالساعة العاشرة صباحاً يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٣١م . وبعد هذا اتجهنا للميدان الاول ، قبل الموعد المحدد ، أقسمنا على المصحف الشريف على تنفيذ الاضراب في موعده المحدد والالتزام بقرارات اللجنة التي شكلناها لإدارة الاضراب . وقد سميت بناء على مبادرة من الأخ احمد رمضان "بالزعفران" تمويهاً للسلطات . ولم نتقيد بالسرية المشددة في عملنا منذ الوهلة الاولى ، لعلمنا أن السرية في عمل كهذا لن تتحقق . وفعلاً وصل الخبر الى المدير الذي جمعنا نحن طلبة السنة الرابعة في الميدان ، وخطب فينا خطبة اتصفت بالغباء وسوء التقدير . وبعد أن هددنا

بسطوة الحكومة وقدرتها على إيداعنا غياهب السجون ، فاض وأضاف من أنتم حتى تنتقدوا تصرفات الحكومة وقراراتها ؟ وبعد أن افرغ ما في جعبته تلفت يميناً ويساراً ونحن سكوت ، نغلي من الغضب على حماقة هذا الرجل .. ثم ناداني طبعا بصفتي رئيس الرؤساء وقال لي ... هل تريد أن تقول شيئاً ؟ وقلت له كلا ليس لدي ما أقوله . فزاد غضباً على غضبه وتركنا الى غير رجعة . وعدنا الى فصولنا وعلمنا ان طلبة السنتين الأولى والثانية قد اجتمعوا وحدهم ، بمحض اختيارهم ، وأدوا نفس القسم الذي أديناه ، وانتظرنا ساعة الصفر .

وفي الوقت المحدد خرج الطلبة من الفصول عن بكرة أبيهم واتجهوا نحو الداخليات في هدوء ونظام لم تشهده الكلية قبل ذلك . فقد كان من أول قراراتنا الانضباط الكامل والتقيد بكل نظم الداخلية من طوابير للتمام ومواعيد الطعام ومواعيد المذاكرة والنوم ولا إخلال بواحد من النظم المرعية بغيرما رقيب ، حتى لا نترك ثغرة تنفذ منها الإدارة .

كما قررنا أن تكون لجنة الزعفران في حالة اجتماع مستديم على مدى الأربع والعشرين ساعة لاتخاذ القرارات ومواجهة أي طارئ في أي ساعة من ساعات الليل والنهار . وقررنا ألا يتحدث أي طالب في موضوع الاضراب مع أي شخص غير زملائه الطلبة . ووضعنا حراسة على كل المداخل طوال الأربع والعشرين ساعة ، ولم يكن يسمح لأي شخص أن يدخل أو يخرج من الداخليات بغير إذن مكتوب من لجنة الزعفران .

ولقد كان أعضاء الزعفران والطلبة أجمعين فدائيون الى أقصى الحدود ، يتحـــرق الواحد منهم شوقاً لان يعرض نفسه لأشد المخاطر والأهوال ليحقق مصلحة او يقوم بخدمة تحتاجها حركة الإضراب . ويكفيني في هذا الصدد أن اسرد حادثة واحدة قام بها الزميل العظيم ، داؤود عبد اللطيف ، وكان عضواً بـــارزاً في الزعفـــران ، راجح الرأي ، ثبت الجنان . فقد علم داؤود ان هناك اجـــتماعاً ســـيعقد بمكتب مدير الكلية . وعلم أننا في اشد الحاجة لمعرفة ما ســيدور في ذلـــك الاجتماع . فتطوع بغير علمنا وسبق المجتمعين الى مكتب المديـــر واختـــبأ تحت الأريكة التي كانت تغطيها ملاءة من القماش الأبيض ، سترته عن أعين المجتمعين ، وبقي تحتها زمناً طويلاً حتى عقد الاجتماع ونوقش فيه موضوع الاضراب ، وما كان يدور في أذهان المسئولين .. وبعد خروجهم مـــن المكـــتب عـــاد إلينا وقدم لنا تقريراً مفصلاً عن كل ما دار في بساطته وتواضـــعه المعهود ، وكأنه لم يقم بأمر كان من الممكن أن يعرضه لما لا يمكن أن يتصوره أحد ، رغماً عن أنه كان من المستطاع أن تسند هذه المهمة لأحد الطلبة الآخرين بحكم منصبه كعضو في لجنة الزعفران .

وبيـــنما كانت أمورنا تسير في الداخليات شهد مدير المخابرات ، الذي كان يسكن بالمنزل المخصص الآن لنادي الأساتذة ، بأنه لم يشهد له مثلاً من قـــبل ، كانت الحكومة في حالة من الارتباك يرثى لها . فهي أحياناً تهدد بقطع الغـــذاء والماء عنا . وما أن نكتشف نواياها ونعلنها بوسائلنا الخاصة حتى تبادر الى نفـــي الخـــبر وتتـــراجع بغير انتظام . وإذا بالمسئولين الكبار يبدون تبادل الإساءات . فبينما يقول السكرتير الإداري الطاغية إنني أدير السودان كله من وراء منصـــبي هذا ، أفلا يستطيع المستر وليمز أن يدير مجموعة من الأولاد ؟ وإذا هـــم يســـتحثون المخابرات أن تحاول إيجاد ثغرة في تجمعنا واجتماعنا . فأرسلت رسلها العديدين ، ولكن أخبارهم كانت تصلنا قبل وصولهم . فكنا

تزودهم ، بطريقة غير مباشرة ، بالمعلومات الخاطئة . وبذلك نضللهم ونجعلهم يتخذون احتياطات عاجلة لمقابلة احتمالات هي ابعد ما تكون عن تفكيرنا . واذكر أنه قد وصلتني معلومات أن المستر هلسون نفسه سوف يقوم بعملية مسح دقيق لما يجري داخل حرم الاضراب . وما أن وصل على دراجته قرب منتصف الليل ، حتى حضر أحد الحراس واخبرني بذلك ، ورأيته أيضاً تحت سياج . وأخيراً حضر رئيس الحراس ، زميلنا مجذوب الحاج ، وقال له اذهب من هنا وإلا حطمت رأسك . فصحت فيه دعه يا مجذوب فهو المستر هلسون جاء ليرى بنفسه ماذا نفعل ، فأتركه وشأنه . فعلم أن مخابراتنا أقوى من مخابراته وانسحب و لم يعد لمثلها أبداً .

ثم سلطوا علينا لجنة من كبار الخريجين سمحنا لهم بالاجتماع بنا في قاعة الطعام ، على أن يقولوا ما يرون دون أن ينتظروا جواباً من أحد . ففعلوا وخرجوا من معقلنا وهم واثقون بفشلهم في مهمتهم . كما حضر إلينا السيد عبد الرحمن المهدي وحاول أن يدخل معنا في حوار بعد خطبة طويلة ألقاها . فلم نحر جواباً . غير أن الأخ يوسف بدري قال له أنهم لن يردوا عليك يا سيدي . فخرج سيادته بادئ الغضب ، لانه والخريجين كانوا يشفقون على قفل الكلية ، كما قفلت قبلها المدرسة الحربية . وما دروا أن هذه كانت أغلى أمنياتنا لأن الكلية بوضعها ذلك ، كمكان لتخريج موظفين لا يعلمون قيمة الشهادة التي تصرف لهم عند التخريج ، قد استنفذت أغراضها . وخير للبلاد إغلاقها ليتدخل الناس آنذاك لوضع نظام للتعليم العالي على الأسس المعروفة .

أما الذي كان يهمنا في الاضراب فأمر واحد اتفقنا عليه وقررناه قبل أن يبدأ الاضراب ، وهو الوقوف بصلابة ضد قرار جائر اتخذته الحكومة حتى تسحب قرارها وتخضع للمنطق المعقول . كما كان هدفنا أن نبرهن للسودان أجمع أننا ندافع عن قضية الجميع ولا يمكن أن نقبل أنصاف الحلول ، لأنه ما

وحده يعلم الإنجليز أن أرادهم لا يمكن أن تكون هي النافذة دائماً وأبداً ، وأن اتحـاد الضـعفاء قوة تزلزل الجبابرة . ولذلك فقد صمدنا . إذ أننا على الوعد والوعيد ، وزادنا إصرار الحكومة على عنادنا ، وقررنا أن نسير الشوط الى آخر مداه كائنة ما كانت التضحيات والنتائج .

وكان علينا وقد اشتد الضغط ، وخوفا من أن يتسرب اليأس الى بعض النفوس ، خصوصاً من تدخل بعض أباء الطلبة ، علينا أن نتخذ قراراً حول الاستمرار في الداخليات أو ترحيل الطلبة الى أوطانهم قطعاً لخط الرجعة على الحكومة والوسطاء على السواء . وبعد جلسة طويلة اتخذنا القرار بترحيل الطلبة الى أماكن أقامتهم في يوم ١٩٣١/١١/٢٩م .

ثم بحثنا ترتيبات السفر وتكاليفه . أرسلنا لجمع المال بعد أن تبرع كل طالب مستطيع بما يزيد عن نفقات سفره الضرورية . فعادوا إلينا بأكثر مما كنا نحتاج في نفس اليوم ، بفضل المعاضدة السخية التي وجدناها من إخواننا الخريجين ، الذين كانوا يدركون إننا كنا نخوض معركة من أجلنا وأجلهم ومن أجل الحركة الوطنية عامة . وكان همزة الوصل بيننا وبينهم الصديق الراحل السيد خضر حمد ، عطر الله ثراه . ولقد تمت إجراءات السفر بنظام تام لمئات الطلبة في يوم واحد . وقد كان دوري في الثامنة مساء نفس اليوم بقطار الابيض ، الذي اقلني الى أم روابة التي وصلتها ظهر اليوم الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٣١م .

ولعل المتتبع لهذا السياق قد أدرك أن السبيل الذي سلكناه في اضراب ١٩٣١م كان تصحيحاً سليماً لمسار الحركات الوطنية التي سبقته . فبعملنا في وضح النهار ، وتحت سمع وبصر الحكومة ومخابراتها ، وبتمسكنا بالانضباط والنظام وعدم خرق القانون ، حرمنا الحكومة تماماً من ممارسة وسائلها التقليدية التي كانت تقمع بها الحركة الوطنية المعتمدة على المقاومة الإيجابية

بالقـــوة المســـلحة او الســـرية المطلقة . لقد اعتمدنا على المقاومة السلبية التي اختــطها ســـعد زغلول فاحبط كل المفاوضات التي كانت ترمي الى إنصاف الحلـــول وقبول الأمر الواقع ، وعلى العصيان المدني الذي تعلمناه من غاندي . فأفحمنا حكومة المفتشين و لم تجد سبيلاً غير التراجع من قرارها الجائر ، إرضاء للوســـطاء مـــن كبار الخريجين في الظاهر ، وحفاظاً على ما تبقى لها من هيبة تمرغت في الوحل في حقيقة الأمر .

وهـــذا هو نفس الاتجاه الذي سار عليه مؤتمر الخريجين ، الذي قام بعد ست سنوات من الاضراب ، كانت تماماً كالفترة التي مرت بين حركة ١٩٢٤ م وإضـــراب ١٩٣١م . ولقـــد وجد مؤتمر الخريجين ان الإنجليز قد استوعبوا الـــدرس الساخن الذي لقنهم إياه طلاب كلية غردون ، وأدركوا أنه لا سبيل لهم لأن يتجاهلوا المثقفين أطول مما فعلوا ، وهم يخططون لمستقبل البلاد . فسار علـــى مـــنهاج العمـــل الواضح المتطور ، فطالب أعضاء المؤتمر وتمسكوا بحق المواطنين في الحرية وتقرير المصير ، وابتعدوا عما يوقعهم تحت طائلة القانون ، وزادوا علـــى ذلك بما لهم من إمكانات العمل الإيجابي في مجال التعليم والثقافة والاجتماع ، ناشرين آراؤهم على أوسع نطاق ، ومبشرين بالغد المشرق لأمة تتحد كلمتها خلف تنظيم مثقفيها .

أمـــا الذي جرى بعد ذلك في أم روابة وفي غيرها من بقاع السودان ، فقـــد زادني إيمانا واعتقاداً ان كرامة الإنجليز قد تمرغت في الرغام ، وهيبتهم قد أصابها جرح بالغ لا شفاء منه . ولقد سمعت كثيراً عن بعض زملائي في مختلف المواقـــع ؛ ولكـــنهم والحمد لله قد اختصوني بنصيب كبير من اهتمامهم ، مما جعلـــني اركز اكثر وأكثر على معاندتهم ومكايدتهم ، حتى يدركوا أنني أعلم تمامـــاً أنهـــم نمور من الورق لا تخيفني ولكنها تسليني وتسرّي عني . فبمجرد وصـــولي الى أم روابة أرسل مفتش المركز رجلاً من رجال الشرطة يستدعيني

لمكتبه . ولقد كنت متهيباً ذلك اللقاء خوفاً من أن يستفزني ذلك الأحمق ، فيخرجني عن خط السير الذي ارتضيته منهجاً أمنت به مسلكاً منذ أن اختارني إخواني لقيادة ذلك الاضراب العظيم . ولكني ما أن وصلت الى المركز وأخذني الشرطي الى مكتب نائب المأمور ، حتى تجلى لي أن جناب المفتش اشد تهيباً مني لذلك اللقاء بي ، لعله كان يرتجف وراء مكتبه حين اطلعه نائب المأمور بوصولي . فطلب منه أن يخبرني أنه لا يستطيع استقبالي في مكتبه ، لان أعصابه لا تتحمل مشهدي . وطلب مني أن أبقى بمكتب النائب ، الذي انقلب الى هاتف ينقل الحوار بيننا . وكانت أول رسالة منه لي ، عن طريق الهاتف البشري ، أنه لا يعتبرني ضيفاً يرحب به في أم روابة . وكان ردى أن أم روابة هي مسقط رأسي ، فإذا كان أحدنا ضيفاً ثقيلاً على أم روابة فلا يمكن أن أكون أنا ذلك الضيف ، وأني انصحه أن يبحث عن مسقط رأسه ليستضيف فيه من تطيب له استضافته . ومضى الحوار على هذه الوتيرة ، بضع كلمات فارغة منه ورداً مفحماً من جانبي . وبعد ما يقارب النصف ساعة قال لي عليك أن تحضر يوم السبت القادم وكل سبت بعد ذلك لمواصلة الحوار مع جناب المفتش . فقلت سمعاً وطاعة . واستمر الحال على هذا المنوال فترة من الزمن ، كنت أتشوق فيها الى مواصلة الحوار مع جنابه . وقد تجلى لي بوضوح أنه نمر من الخرق البالية وليس من الورق ، كما ظننت . وجعلت أتهكم عليه وأغيظه عمداً لاستفزازه حتى يصل معي الى نهاية الشوط وينتهي هذا الإجراء السخيف ، الذي يبدو أنه كان مفروضاً عليه من سلطات أعلى . ففي إحدى هذه المقابلات ، طلب من نائب المأمور تحذيري من أن يسير معي أي إنسان من سكان أم روابة في الطريق العام . وإذا رأي شخصاً يفعل ذلك فأنه سيودعه السجن . فقلت له هذا واجبه هو وليس من واجبي أو يعلن كل السكان أن شخصاً يدعي مكي المنا مصاب بالطاعون وأن من يسير معه في الطريق العام

يكــون شخصــاً معرضاً لأصابته بهذا المرض الخبيث ... وحفاظاً على سلامة المواطــنين فــأن المفتش سيدخله في الحبس الانفرادي حتى لا يعدي غيره من الآمنين .

واســتمر الحال على هذا المنوال حتى سافرت فجأة مع زميلي وصديقي المهــندس حيدر احمد صديق ، الذي كان والده يشغل منصب رئيس حسابات المركــز . وقد كان رجلاً عظيماً لا تأخذه في الحق لومة لائم ، ولا يهاب ولا يخشى الا الله . وبعد أن لقّن المفتش درساً قاسياً في سلوك الإنجليز نحو الطلبة ، اعــدّ العدة لنا ، حيدر وأنا ، لنغادر البلاد عن طريق اثيوبيا ، لأن طريق مصر كان مسدوداً امامنا تماماً . فوصلنا الدامر وجعلنا نتهيأ للسفر الى كسلا ، علّنا نجــد معــبراً للحدود الى اثيوبيا . ولكن تبين لنا أن حركاتنا كانت مرصودة رصداً دقيقاً . كما أوضح لي زميلي المهندس عيسى شرف الدين ، الذي ذهب الى اثيوبــيا بعد الإضراب مباشرة ، إن حضورنا الى إثيوبيا دونه خرط القتاد . فالطــريق مليئة بقطاع الطرق و الأزمة الاقتصادية ممسكة بتلابيب البلاد ، ولا ســبيل الى الحصــول على أي عمل نؤديه أو أي طريقة لوصولنا الى مصر عن طريق اثيوبيا . فتركت حيدر مع أهله بالدامر وعدت الى الخرطوم في الطريق أم رواية .

وفي الخــرطوم نزلت مع الأخ محمد حسن عبد الله ، الذي كان الرئيس الأول للطلبة الخارجية أبان الاضراب . وبقيت داخل المنزل فترة إقامتي لإصابتي بالــربو أولا ولكيلا ألفت الى والده أنظار رجال المخابرات ثانياً . ولكني كنت واهمــاً ، فقد علمت أخيراً أن المخابرات قد استدعت والده ثلاثة مرات تحاول معــه ان يعدني عن داره . ولكن ذلك الرجل العظيم رفض أن يستجيب ولم يشــعرني ، بــأي وسيلة من الوسائل ، أنني ضيف غير مرغوب في بقائه ، بل

عاملني معاملة الوالد الرحيم وحنت عليّ أسرته كلها عطفاً على ما كنت اعاني منه من وطأة المرض وملاحقة الحكومة .

ولكــن مــن تلقاء نفسي كنت أحس أن على ألا أبقى في مكان واحد لفتــرة طويلة . فانتقلت الى منزل الوالد السيد متولي العتباني ، لأبقى قليلا الى حــوار صديقي عبد الحميد متولي . ولقيت بين هذه الأسرة الكريمة ما كنت ألقــاه مــن أسرة الوالد حسن عبد الله من عطف إنساني خفف مما أنا فيه من كــرب المــرض ومحاربــة المخابرات . وبعد فترة لم تطل كثيراً حزمت أمري وعدت الى أم روابة ، عازماً على أن أنس موقتاً أنني مثقف أبحث عن عمل بين المــثقفين . ووطدت النفس ، وقد كانت راضية مطمئنة ، على أن ادخل غمار حــياة الكــادحين تاركــاً وراءى السنوات الطويلة التي قضيناها في الدرس والتحصــيل ومصــمماً ، على ألا أضيف الى أعباء والدي الكادح الفقير عبئاً جديداً بسببي . وكان والدي يملك معصرة تقليدية للزيت ، بها عصارة واحدة وجمل واحد وعامل و احد . فتوليت عن والدي إدارة هذه المعصرة وأخليته هو وباقــي أفراد الأسرة ، فانتقلوا الى قريتنا بالقرب من أم روابة وتفرغوا للزراعة وتربية الماشية ، وتفرغت أنا لدراسة ما يؤديه عامل المعصرة . وفي فترة وجيزة تعلمــت كيف أقوم بعصر الزيت بنفسي . فتوليت الأمر واستغنيت عن العامل وحللــت محله ، فوفرت أجره الذي كان يصل الى ستة قروش في اليوم . وهو أجــر مــرتفع جداً اذا ما قورن بأجر عامل اليومية في تلك الايام ، وكان أثنى عشر مليماً فقط .

وكــنت أبــدأ عملي في المعصرة حوالي الخامسة مساء ، واستمر حتى العاشرة ، ثم أنام قليلاً لأبدأ مرة أخرى في حوالي الثالثة صباحاً حتى السابعة ، فأســقي الجمــل و اعلفه ، ثم اغتسل من اثر الزيت والبس ثيابي وأذهب الى السوق ، لأبيع ما عصرته من زيت واشترى السمسم اللازمة لعمل اليوم التالي

، فأعـود بـه حوالي الثانية مساء ، لأبدأ الدورة مرة أخرى في الخامسة . لقد كان عملاً شاقاً بكل معاني الكلمة . ولكني كنت شاباً قوي البنية متمرساً في ضروب الرياضة البدنية وممتلئاً بالحماس والرضاء عن النفس ، لأنني كنت اشعر في قرارة نفسي أنني اضرب المثل لغيري من ضحايا ذلك الاضراب ، أسير بخطى ثابتة في الطريق الذي رسمه غاندي للذين يواجهون سطوة الاستعمار وجبروته .

ولم يتخلى ذلك المفتش اللعين عن ملاحقتي وإيذائي بكل الوسائل والسبل التي تعلمها في ممارسة عمله البغيض . فاصدر أمراً يمنعني فيه من ممارسة كل هواياتي الرياضـية ، والا احضـر الى ميدان الكرة أو التنس لاعباً أو حتى متفرجاً والا اخـرج من منزلي بعد مغيب الشمس ، مهما دعت الحاجة . كما اصدر أمراً للبوليس بوضعي في الحراسة فوراً اذا خرقت واحداً من هذه الاوامر الجائرة .

وكـان معـي صديقي المرحوم عثمان رحوم ، الذي كان هو أيضاً من ضـحايا الاضـراب ، ولكنه لم يتعرض لكل ما تعرضت له ، لأنه كان طالباً بالسنة الثانية . ولكنه رفض العودة للكلية بعد أن عاد إليها الطلاب ، وبقي في أم روابـة فتـرة من الزمن . وكان هو أيضاً مولعاً بكرة القدم . فاجتمعت به وأطلعته على قرار المفتش وعلى ضرورة إرغامه على الرجوع عن قراره حتى لا يواصل إذلالنا بلا رادع . فاتفقنا على أن نقيم ميداناً لكرة القدم خارج حدود المديـنة ، وأن نحمـل القوائم والعارضة كلما أردنا اللعب مع شبان المدينة ، وكانوا هم المرتكز الذي يعتمد عليه المفتش في ممارسة اللعبة في ميدان المركز . وكـان هـو أيضاً مولعاً بلعب كرة القدم ، بالرغم من أنه كان لا يجيدها . فتحمسوا للفكرة وانسحبوا من فريق المركز وانضموا الى فريقنا ، فازدهر وكثر الرواد والمتفرجون واقفل ميدان المركز . ولم يجد المفتش وسيلة لممارسة هوايته المفضلة بالرغم من تجنيده لكل الموظفين وعمال المركز .

واحـــيراً اجـــارت كـــبرياؤه ، وسعى للصلح معنا . ولكن بدلاً من أن يتصرف التصرف المقبول ارسل اليّ أحد رجال الشرطة بالسوركي يحمل امراً أن احضر ومن ومعي للعب في ميدان المركز . فتجاهلت المعنى الذي قصد اليه حتى لا يفهـــم اننـــا لا نقـــبل منه امراً في هذا الصدد ، وادعيت عدم فهم قصده واعتبرت خطابه دعوة لفريقنا ليلعب مباراة تنافسية ضد فريق المركز . وكتبت لـــه رداً مع الشرطي اننا نقبل دعوة فريق المركز للمباراة ضد فريقنا في الزمان والمكان المحددين . فاضطر أن يصدر أوامره بإعداد فريقه للمباراة وبتحضير الماء والمرطبات للفريقين . ونشرنا الخبر بين المواطنين ، فأقبلت المدينة رجالاً ونساء لتشجيعنا . ولم نكن بحاجة للتشجيع بقدر ما كنا بحاجة لمظاهرة ترد المفتش الى صـــوابه . فقـــد كان فريقنا أقوى بكثير من فريق المركز . وقد هزمناهم هزيمة منكـــرة حـــتى أصيب المفتش بتشنج في عضلات رجله ، فانطرح يتمرغ على الأرض ويكاد يبكي من الألم النفسي والبدني معا . وبعد المباراة شربنا ما قدم لنا من المرطبات وسرنا امام مشجعينا في شبه مظاهرة هادرة .

ولقـــد استوعب جنابه هذا الدرس القاسي . فخفف من تشديد قبضته على تحركاتي ، ورفع عني المقابلة الأسبوعية ، وطلب الى ، في انكسار واضح ، أن نـــوحد الحركة الرياضية لصغر المدينة وعدم قدرتها على أقامة فريقين . ولما كان غرضي قد تحقق وابتلع المفتش جلّ أوامره التعسفية ضدي ، قبلت عرضه وعدنا للعب في ميدان المركز الممهد . وعدت الى ميادين التنس امارس هواياتي الرياضية واسير نهاراً وليلاً كما اشاء . وتحسنت أحوال عملي بفضل مساعدة المستر روزباركو (العضو البارز في مجلس العموم البريطاني) الذي كان يشغل منصـــب المفـــتش الثاني . فقد كان هذا الرجل ، وقد جاء لتوه من بريطانيا ، ناقماً اشد النقمة على سلوك المفتش إزائي . وكان يستدعيني لمكتبه عند غياب المفـــتش ويعـــتذر لي عمـــا يلحقني من أذى ، ويعبر لي عن استهجانه لسياسة

حكومة السودان ، وأنه لن يبقى في خدمتها أبداً . وفعلاً عاد الى بريطانيا بعد سنة واحدة ، وعمل بالسياسة وبرز فيها بروزاً ملحوظاً . وفي إحدى زياراتي له بمكتبه سألني أن كان هنالك ما يستطيع فعله ليساعدني في محنتي . فشكرته وقلت له لا أريد منك مساعدة قد تعرضك للاحراج مع المفتش او المدير ، ولكن إذا استطعت أن ترخص لي بمزاولة العمل في السوق ، كغيري من المواطنين ، فكفى وللك الشكر سلفاً . وما كان منه الا أن امر باستخراج رخصة مجانية لي ، وتسلمتها شاكراً قبل أن أغادر مكتبه . وبذلك استعدت حرية العمل وحرية التحرك في السوق ، كغيري من الذين لا يملكون رأسمالاً غير الصبر والايمان بالله .

وقد مكنني عملي في السوق ان استعيد عامل المعصرة الى موقعه . وشيدت معصرة ثانية واشتريت جملاً أخر ، واصبح دخلي يقارب الخمسة جنيهات في الشهر . ولكني كنت أعيش الكفاف وابعث ما زاد عن حاجتي لوالدي وأخواني ، ليستعينوا به في نفقات المعيشة . ولكن مع ذلك وطدت صلتي بأعضاء نادي أم روابة من المواطنين والتجار . واذكر أنني لاحظت ان اللافتة الكبيرة التي تحمل اسم النادي كان مكتوباً عليها ان النادي برئاسة المستر بولتن . فاقترحت على لجنة النادي أن اكتب لافتة جديدة أصحح فيها تلك الفقرة . فوافقت اللجنة وقمت بكتابة اللافتة الجديدة وغيرت تلك الكلمات بأن النادي أسس في عهد المستر بولتن . وبعد أن علّقت هذه اللافتة بأيام علم المفتش بأمرها ، فأمر بإزالتها وإحلال اللافتة القديمة محلها . وكان على اللجنة أن تستجيب خوفاً على النادي من الإغلاق . ثم شرعنا في الاعداد لتمثيل مسرحية شعبية بالدوبيت ، تعبر عن شجاعة السوداني وتحديه للمخاطر والأهوال في سبيل الحفاظ على تراث اجداده التليد ، بقيادة الصديق/ الشيخ عوض الله صالح ، وكان وقتها عاملاً قضائياً بالمحكمة الشرعية . وبينما شارف

الإعـــداد لاخــــراجها تمامه وصلني خطاب من العم العزيز طيب الذكر الشيخ بابكر بدري ، طيب الله ثراه ، يخبرني أن نجله وزميلي الأستاذ يوسف بدري قد ســـافر الى بـــيروت لمواصلة دراسته بالجامعة الامريكية ومعه الزميل الصديق/ إبـــراهيم قاســـم (عميد كلية الصيدلة) وأن يوسف قبل قيامه قد زكاني لوالده ليطلب مني الالتحاق بمدرسة الأحفاد مدرساً للرياضة والانجليزية . وعرض على راتبـــاً مقداره خمسون جنيهاً في السنة . وبالرغم من أن دخلي في تلك الايام ، في أول عام ١٩٣٤م ، قد وصل الى حوالي المائة وعشرين جنيهاً في الســنة ، إلا أنني كنت اتحرق شوقاً الى الاقامة في أم درمان ، بعد الفراغ من تمثيل المسرحية الهادفة ، التي وجدت إقبال المواطنين وحماسهم عوضاً عن سهر الليالي الطويلة في الاعداد لها .

نـــزلت في أم درمـــان ضيفاً على صديقي ، طيب الذكر ، السيد يحي الفضلي ، وزميلي في الإضراب والمعاناة السيد محمود الفضلي . وبدأت عملي في الاحفـــاد مع ذلك المربي الفذ ، الذي تعلمت منه الكثير من صفات الصبر والمثابـــرة وتذلـــيل الصعاب وتخطيها ، مهما عظمت وجلت . ومن أهم تلك العقبات أنه استطاع ، بتعهد شخصي منه للسكرتير الإداري ، أن يحصل على موافقة الانجليز على عملي بالاحفاد وبقائي بالعاصمة . ولقد كان نزولي ضيفاً علـــى صـــديقي يحي ومحمود محققاً لاحلامي التي قادتني الى أم درمان ، متلهفاً للانخـــراط في النشـــاط الأدبي والسياسي الذي كان ينتظم العاصمة الوطنية في تلـــك الايـــام . فقد وجدت هذه الدار تموج بالادباء والشعراء ، وتدار منها حركة أنصار المغفور له السيد محمد على شوقي ، لصلته الأسرية بيحي ومحمود وســـكناه قريباً جداً من تلك الدار ، بل لعل الدار كانت كلها واحدة ، تضم أفراد هذه الحركة الوطنية آنذاك . ولقد بهرني يحي ، بشعره الرصين وأدبه الغزير وعلمـــه المـــتدفق بكـــل ابعاد النشاط السياسي والادبي ، الذي كان يدور في

العاصمة . كما شدّ انتباهي إقبال الأخ محمود على القراءة في هدوء والتحصيل بلا ملل والنقاش الهادي المركز للتيارات الفكرية ، التي كانت تصطرع في رفق أحياناً وفي عنف ظاهر في أحايين أخرى . ودخلت الحلبة بلا مقدمات ؛ نظمنا جمعـــية للقراءة والمناقشة من اصدقاء حميمين . وصرنا نحصل على الكتب من مكتـــبة نادي الخريجين . ومسابقة منا للزمن في زيادة المعرفة والتحصيل ، كان كـــل مـــن يكلف بقراءة كتاب بعينه يكلف بتلخيصه ومناقشته في اجتماعات منتظمة كنا نعقدها لهذا الغرض . فكلما قرأ الواحد منا كتابا واحدا واستوعبه لخصـــه وناقشه لزملائه . فكان الواحد منا يستفيد بما تحويه عشرة كتب على الأقل ، استمع الى خلاصتها وناقشها مع زملائه في هذه الاجتماعات الدورية والمنتظمة .

لقد سعدت كثيراً بهذه الفترة ، وتبلورت فيها كثير من اتجاهاتي الفكرية والسياســية والإجتماعية . ولكني لا أود أن استرسل في هذا السياق ، لأنني لم اقصـــد تســـجيل مذكرات عن تاريخ حياتي ، وانما قصدت أن اسجل بعض الاحـــداث التي جرت لي ، كانعكاس لأثر إضراب الطلبة المشهور على مواقف الانجليز مني ، وعلى فترة من فترات مسار الحركة الوطنية التي سبقت قيام مؤتمر الخريجين . ولا أريد بعد هذا الا أن اسجل حدثاً واحدا ، وقع لي عام ١٩٤٣م ، بعد الإضراب بأكثر من أثني عشر عاماً ، وبعد أن اصدر الحاكم العام عفواً عـــن كـــل مـــن اشترك في ذلك الاضراب ، وبعد انخراطي في سلك موظفي الحكومة بسبعة أعوام .

فقـــد اختلفت مع نائب المدير ، الأسترالي المتغطرس ، في موضوع كان الصـــواب فـــيه الى جانبي والخطأ والتحرش من جانبه . وتوهم أنه يستطيع أن يجعلـــني اســـلم بوجهة نظره لانه كان مديراً بالانابة ، لغياب المدير في اجازته السنوية . فلما جابهته بأنه مخطئ وممعن في الخطأ ، وأنني على صواب ، أخذته

العزة بالإثم . ولكنه لم يتطاول بأكثر من أنه هددني برفع شكوى ضدي للمدير عـند عـودته من الإجازة . وفي أول يوم عاد فيه المدير من الإجازة تقدم إليه بشـكواه . واستدعاني المدير ، وكان ذا هيبة وسطوة يخيف الموظفين بحزمه وحسمه وتوقيع الجزاءات الإيجازية التي لا تخضع لسلطة استئناف او مراجعة . ولكـنني كـنت بعيداً كل البعد عن الخوف والتهيب . فالحرب العالمية الثانية كانـت في اوجها ، والحياة مرة المذاق ، والمجهود المضني الذي كنت ابذله لا يعـود علي بما يسد حاجة اسرتي الصغيرة او مساهمة والدي ، الذي تقدمت به السـن . فقد كنت على أتم استعداد ان أبدأ حياتي من جديد في المعصرة او في سـوق الحبوب ، كما فعلت عام ١٩٣٢م . ولما دخلت مكتب المدير ابتدرني بمـا لم يكن في حسـباني او تصوري . إذ قال لي بالحرف الواحد (لأنك قمت بإضـراب ١٩٣١م تحـاول اليوم أن تقوم بالتمرد على رؤسائك دون خشية العقاب؟) .

ولقد اخطأ المدير خطأً جسيماً ، حين حاول إخافتي بأن سيف الحكومة مـا زال مرفوعاً فوق عنقي منذ عام ١٩٣١م . وما درى أن مجرد ذكره لذلك الحـدث قد أعاد اليّ شخصي في ذلك العام . وما درى أنه قد قرّب النار من المتفجـرات أكثر مما أراد . فقد جرى الدم في عروقي ،ولكني حاولت أن أرد بهدوء من يعلم أنه يدافع عن الحق . فقلت له: (أو ما زلتم بعد كل هذه السنين ، وبعد العفو الذي أصدره الحاكم العام ، تحقدون عليّ كل هذا الحقد الدفين ؟ لقد كنت أعتقد أن هذا الأمر قد انتهى بعفو الحاكم العام تماماً من جانبكم ..)

فأخطأ مرة ثانية ، حيث قال لي:- أو تظن أن حدثاً كإضراب ١٩٣١م يمكـن أن ينسـى أو يغتفر الى أبد الأبدين ؟ وهنا لم استطع كبت انفعالي . واسترسلت وأنا لا أرى أمامي إلا عدوا حقوداً يجب أن ألقنه درساً في معاملة الـرجال ، فقلت له ما دام الامر كما ذكرت فإنني لن أبقى في موقعي معكم

يــوماً واحداً بعد هذه المقابلة . وعند خروجي من هنا فلن أذهب الى المكتب ولــن أعود إليه حتى تتقدم للقضاء ليحاكمني على دوري في الإضراب ، وإذا كانــت لديك أنت الصلاحية لمحاكمتي فعجل الآن ، لأنني لن اقف أمامك بعد اليوم وقفة مرؤوس أمام رئيس ، ولن اخضع لأي لائحة من لوائحكم التي تختم علــيّ إنذاركم بالاستقالة ، لأنه إذا كنتم أنتم لا تعترفون بعفو أصدره الحاكم العام فلن اعترف بلوائحكم ونظمكم ، وفي المحاكم متسع للجميع .

وهنا أطلق سعادته ضحكة عالية ، لم أتبين معناها إلا حين قال لي :- لقد كنت امزح معك فقط . فأرجو أن تنسى كل ما دار بيننا من حديث واستمع لما أقوله لك .. لقد شكا الى نائب المدير ما دار بينك وبينه أثناء غيابي ، وتبين لي أنــه مخطئ كل الخطأ ، وأنك كنت مصيباً وشجاعاً في وقوفك بصلابة عند رأيــك . وهــو رأي أقــوى وأؤيده مائة بالمائة . وأرجو أن يكون هذا هو منهاجك في عملك ، وستجد مني كل تأييد ومساندة . فصب بذلك ماء بارداً على نار غضبي ، وخرجت من مكتبه وأنا لا أدري هل لجأ الى البرود الإنجليزي المعروف ، عندما رأى صلابة موقفي ؟ أو أنه فعلا كان يؤيد موقفي من نائبه ؟ لكنــي تيقنت من صدقه فيما قال ، لأنه بعد عام واحد من هذا الحادث صدق بترقية استثنائية لم أكن أتوقعها قبل مضي سنوات أخريات . ولكني بقيت على حــذري ، لا أفكر في نسيان الماضي و أثره على رؤسائي من الانجليز ، لأنني تأكدت انهم لن ينسونه .

أن كــثيراً مما تعرضت اليه في فترة ما بعد الاضراب من معاناة وظلم قد تعرض له كثير من الزملاء ، ومنهم من لم يعد الى العمل الحكومي طيلة حياته . ولكــنهم صمدوا وجالدوا . وليتني أعلم جانباً من قصصهم لأسردها إحقاقا للحق ولمصلحة التاريخ . ولكن ذلك الامر غير ميسور ، خصوصاً وقد تشتتنا أيدي سبأ ولحق كثير منا بالرفيق الأعلى ، قبل تسطير هذه الصفحات . ولكن

حـدثاً واحـداً أليما ، نبهني إليه بعض الأصدقاء مشكورين ، قد وقع للزميل ابـراهيم محمد ، من فنائي قسم الهندسة . فقد ضاق زرعاً بما كان يلاقي ولم يسـتطيع الصمود . فأنهى حياته منتحراً في مياه النيل الأزرق بمدينة ود مدني ، حاملاً الى الدار الاخرة قصة بشعة عن ظلم الإنسان للإنسان في القرن العشرين ، الذي يدعي أهله الحضارة والمدنية والإنسانية .

ويشـاء الله أن تمـر السنين وتدور على الإمبراطورية الدائرة ، وتتحقق حرية السودان وسودنة وظائف البريطانيين ، ويكون من نصيبي مدير المساحة . وقـد تقرر عقد اجتماع لمناقشة برنامج السودنة في مصلحة المساحة ، بحضور مندوب بريطاني بوظيفة مفتش مركز سمي (ضابط الواجهات الخاصة) وكنت ، بحكم منصبي رئيساً لذلك الاجتماع . ولقد أراد الله سبحانه وتعالى أن يعوضني عن كل ما لحقني من إيذاء على يدي المستر بولمن ، مفتش أم روابة عام ١٩٣١ م ، بأن يكون هذا المستر بولمن ، وقد بقي في وظيفته تلك حتى عام ١٩٥٦، هـو مـندوب وزارة المالية لحضور ذلك الاجتماع . ولما حاول مدير المساحة المتعاقد تقديمه لي ، قلت له اعتقد أنني و المستر بولمن نعرف بعضنا البعض منذ خمسة وعشرين عاماً . فدهش المدير البريطاني المتعاقد ، وازدادت دهشته حين رد المسـتر بولمن مؤيداً قولي ومد يده لمصافحتي وجلس في مقعده يخاطبني بـ (يا سيدي) حسب النظام الإنجليزي المتبع عندما يخاطب المرؤوس رئيسه .

فحمـدت الله وشـكرته وتذكرت الآية الكريمة ، التي كثيراً ما تمثل بها طيب الذكر ، السيد إسماعيل الأزهري:

{ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين} صدق الله العظيم

وحسبي الله ونعم الوكيل ، له الملك وله الحمد ، يحي ويميت ، وهو على كل شئ قدير .

لجنة الإضراب

لقـــد ذكرت في سياق حديثي عن الاضراب أن الطلبة كونوا لجنة منهم للأشراف على سير الاضراب واتخاذ القرارات وما يتعلق به ، وأن هذه اللجنة قـــد سمـــيت بالزعفران ، باقتراح من الطالب احمد محمد رمضان . وقد كنت انوي الا أتعرض لتكوين اللجنة ، نظراً لعدم وجود سجل مكتمل بأسماء ومهام مـــن قاموا بذلك العمل الجليل وتعرضوا لكثير من المكاره . فكنت أخشى أن أقدمت على التسجيل من الذاكرة أن أنس بعض الزملاء الأعزاء ، بعد كل هذه الســـنين الطويلة . ولكن إلحاح بعض الأخوان اضطرني ان أقوم بهذه المحاولة ، أمـــلا أن يعـــذرني مـــن أنساه من زملاء الكفاح ، وأن يتفضل على بالإضافة والتصـــحيح مـــن يذكر صديقاً نسيته او يستبعد اسماً قد أقحمته ، وليحتقب شـــكري وتقديري .. فحوادث التاريخ ليست ملكا لاحد ، وانما هي جزء من تـــراث الـــوطن ، لكل مواطن الحق في تمحيصها وتصحيحها ، بما يقربها من الحقيقة . فالحقيقة وحدها هي الأساس ، وهي التي تقرر قيمة التاريخ وحقه في البقاء .

لقـــد شـــكّل تكوين اللجنة كل رؤساء المنازل ، لانحيازهم التام لجانب الطلـــبة ووقوفهم صفاً واحداً في الدفاع من حقوقهم ، مما أكســـبهم ثقة الطلبة عامـــة . كمـــا شمل كل من زكاه زملاؤه من الطلبة البارزين . فجاء تكوينها حسب ما تعيه الذاكرة على النحو التالي:-

١/ مكي المنا	رئيس الرؤساء ورئيس منزل مقي	مهندس
٢/ ابراهيم الأسد	رئيس منزل استاك	مهندس
٣/ محجوب حمزة	رئيس منزل كتشنر	علمي
٤/ محمد محمود الملك	رئيس منزل ونجت	علمي
٥/ محمد حسن عبد الله	رئيس منزل ارشر	مدرس

٦/ محمد عبد الكريم	رئيس متزل وبحت	مهندس
٧/ احمد ابراهيم فزع	رئيس متزل كتشنر	مدرس
٨/ابراهيم عبد الله	رئيس متزل ارثر	محاسب
٩/ زين العابدين الشفيع	رئس متزل مفي	محاسب
١٠/ عمر ابراهيم خشدور	رئيس متزل مفي	مهندس
١١/ عبد الرحمن احمد عيسى	رئيس متزل مفي	مدرس
١٢/ عبد اللطيف الحاج بكري	رئيس متزل استاك	مهندس
١٣/ محمد احمد وهبى	رئيس متزل استاك	مهندس
١٤/ صالح آدم	رئيس متزل كتشنر	مدرس
١٥/ اسماعيل محمد سعيد	رئيس متزل كتشنر	محاسب
١٦/ يوسف أمين	رئيس متزل وبحت	كاتب
١٧/ عثمان محمد محمود	رئيس متزل وبحت	علمي
١٨/ حسن احمد الحاج	رئيس متزل ارثر	مدرس
١٩/ الصديق عبد الرحمن المهدي	بالتركية	مهندس
٢٠/ داؤود عبد اللطيف	بالتركية	كاتب
٢١/احمد محمد رمضان	بالتركية	كاتب
٢٢/ حسن بابكر الحاج	بالتركية	مهندس
٢٣/ محمد احمد عثمان	بالتركية	مهندس
٢٤/حيدر احمد صديق	بالتركية	مهندس
٢٥/حسن محجوب	بالتركية	محاسب

وأخيراً فيما يلي عدد الطلبة من كل قسم على حدة ، ليتضح للقارئ أن الأغلبية العظمى ، من هؤلاء الذين قادوا الاضراب ، لم يكونوا من المحاسبين والكتبة ، الذين أدى تخفيض رواتبهم الى قيام الاضراب ، ليتضح ما ذكرته

ســـابقاً بـــأن دوافع الإضراب الحقيقية لم تكن مطلبيه أبداً ، بل كانت حركة وطنية اشترك فيها من لم يشملهم قرار التخفيض بنفس القدر ، الذي شارك به من كان يعنيهم الأمر . وفيما يلي عدد قيادات الطلبة من كل قسم :-

المهندسون	١٠
المدرسون	٥
قســم العلوم	٣
المحاسبون	٤
الكتبة	٣
المجموع	٢٥

ملحق رقم (٢)

المشروع الأول الذي قدمته الأحزاب الاتحادية

(١)تعتقد الحكومة المصرية اعتقاداً جازماً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وممارسة هذا الحق بعد إيجاد الضمانات الكافية .

(٢) يجب أن تكون هناك فترة انتقال ، الغرض تحقيق هدفين:-

الأول: -قيام الحكم الذاتي الكامل للسودانيين.

الثاني:- إيجاد الجو المحايد الضروري لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم .

(٣) بما أن فترة الانتقال هي بمثابة تمهيد لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاءً فعلياً ، فتعتبر هذه الفترة لتصفية تلك الإدارة .

وفي أثناء فترة الانتقال تظل سيادة السودانيين على بلادهم محتفظاً بها لهم الى أن تعود إليهم عند تقرير المصير .

نظام الحكم في فترة الانتقال

(٤) تتمثل السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال في هيئة تسمى "اللجنة المفوّضة" التي تتكون من رئيس اللجنة ، الذي ترشحه الحكومة البريطانية وتعينه الحكومة المصرية ، ومن ثلاثة أعضاء ، اثنان منهم سودانيان يعينان بالاتفاق بين حكومتي مصر وبريطانيا ، وثالثهما مصري تعينه حكومة مصر ، على أن يصدر مرسوم تعيينهم جميعاً من الحكومة المصرية .

(٥) يمارس رئيس اللجنة المفوضة سلطات رئيس الدولة بالموضع المقرر في دستور الحكم ، فيما عدا السلطات التقديرية المنصوص عليها في الدستور ، فأنها تكون من اختصاص اللجنة المفوضة (بأغلبية ثلاثة الى واحد) واذا لم يتم ذلك فيرجع فيها الى البرلمان السوداني (وستعدّ تعديلات الدستور وتعلن في الوقت المناسب) .

(٦) تجرى الانتخابات مباشرة في جميع أنحاء السودان ، ما عدا المديريات الجنوبية الثلاث ، تحت إشراف لجنة مختلطة ، تتكون من عدد لا يقل من اثنين من السودانيين ومصري واحد وبريطاني واحد وعضو محايد ، تكون له رئاسة اللجنة .

(٧) تبدأ الانتخابات بمجرد انتهاء الإعدادات اللازمة بما في ذلك (إعداد كشوفات الناخبين الشاملة) واقتناع لجنة المراقبة بها ، على أننا نأمل أن تبدأ قبل نهاية سنة ١٩٥٢م ، وستجرى بالترتيب الآتي:-

أ/ يبدأ بالـ٢٤ دائرة المباشرة ، المبينة في دستور السودان الذي أقرته الجمعية التشريعية .

ب/ ثم الانتخابات غير المباشرة في المديريات الجنوبية الثلاث .

ج/ ثم بقية الدوائر الانتخابية .

(٨) عندما تظهر نتيجة الانتخابات ، تقوم في السودان حكومة ائتلافية توزع مقاعدها بنسبة مقاعد الاحزاب المشتركة في البرلمان وتستمر الحكومة الائتلافية طوال فترة الانتقال .

(٩) لتحقيق الحكم الذاتي الكامل ، ولإيجاد الجو الحر المحايد الضروري لتقرير المصير ، يجب أن تنشأ لجنة للسودنة قوامها خمسة أعضاء على الأقل ، أحدهم بريطاني وآخر مصري والباقون من السودانيين ، ويرأس هذه اللجنة احد الأعضاء السودانيين .. تكون مهمة هذه اللجنة إتمام سودنة الإدارة الحكومية في مدة فترة الانتقال ، المنصوص عليها في المادة العاشرة ، في النواحي الإدارية والقضائية ووظائف البوليس وقوة دفاع السودان .

(١٠) لا تتجاوز فترة الانتقال ثلاث سنوات ، على أن تبدأ منذ تعيين اللجنة المفوضة وفي نهاية فترة الانتقال تقوم الحكومة السودانية بوضع قانون الانتخابات للجمعية التأسيسية وتقدمه للبرلمان السوداني للتصديق عليه .

(١١) وسيكون قانون الانتخابات خاضعاً لموافقة اللجنة المفوضة . وتتفق الحكومتان المصرية والبريطانية على الضمانات التي تحقق الحرية والحياد في الانتخابات . كما يجب أن تجلو القوات العسكرية البريطانية والمصرية قبل سنة على الاقل من انتخابات الجمعية التأسيسية .

(١٢) على الجمعية التأسيسية واجبان:-

أولها :- تقرير وضع السودان المستقبل.

وثانيها :- وضع دستور السودان النهائي ليتماشى مع قرارها من مستقبل السودان ، بالإضافة الى وضع قانون انتخابات البرلمان السوداني الدائم .

ويتم تقرير مستقبل السودان بأحد طريقتين:-

١/ أما أن تختار الجمعية التأسيسية الارتباط مع مصر في أي صورة من الصور.

٢/ وأما أن تختار الاستقلال التام من مصر وبريطانيا وغيرها من الدول . وفي هذه الحالة توقع اتفاقية بين مصر والسودان تحقق مصالح الطرفين .

وتتعهد الحكومتان البريطانية والمصرية باحترام قرار الجمعية التأسيسية ، فيما يتعلق بمستقبل السودان ، كما تلتزم كل من الحكومتين باتخاذ الخطوات الضرورية من جانبها لتنفيذ إرادة ومشيئة السودانيين .

ملحق رقم (٣)

التعديلات التي تطالب بها الاحزاب الاتحادية لإضافتها لمشروع الحكومة المصرية والاستقلاليين الموقع في ٢٩/١٠/١٩٥٢م

(١) تقرأ المادة ١٧ من دستور السودان بإضافة الآتي في أول المادة: (فيما عدا حالة إعلان الحرب التي يجب أن تؤخذ عليها موافقة البرلمان السوداني ، فأن الشئون الخارجية تصبح من اختصاص اللجنة المفوضة) .

(٢) إصدار تصريح مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية قبل كل الإجراءات المقترحة يتضمن:

١/ إلغاء الادارة الحالية .

٢/ إعطاء السودانيين حق تقرير مصيرهم بأنفسهم ووفق إرادتهم الحرة .

٣/ إطلاق الحريات العامة .

٤/ تحديد فترة الانتقال أو التصفية بثلاثة سنوات .

٥/ ارتباط كل من بريطانيا ومصر باحترام وتنفيذ نتيجة تقرير المصير .

٦/ تسجيل ذلك التصريح دولياً.

(٣) اطلاق الحريات العامة في السودان فعلاً وإلغاء جميع القوانين المقيدة لها بمجرد اعلان الاتفاق .

(٤) إلغاء مجلس الشيوخ في فترة الانتقال وتعديل قانون انتخابه ليتماشى مع قانون انتخابات مجلس النواب .

(٥) تعديل مواد الدستور السوداني كما جاء في التعديلات التي اتفقنا عليها مع الدكتور السنهوري .

(٦) استقالة النظار والعمد والموظفين الإداريين قبل ترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان .

(٧) يلغي القيد الخاص بالسجناء السياسيين من مؤهلات المرشحين للبرلمان .

(٨) مراجعة كشوفات تعداد الدوائر واعادة تقسيمها حسب التعداد الصحيح .

(٩) زيادة دوائر المتعلمين .

(١٠) إلغاء القيد الخاص بالإقامة لسائر المرشحين لعضوية البرلمان .

(١١) جعل رئاسة لجنة شؤون الموظفين لاحد الاعضاء السودانيين .

(١٢) إلغاء المجلس التنفيذي الحالي ، المشكل من أعضاء بريطانيين وأعضاء من حزب الأمة ، وتعيين حكومة مؤقتة ادارية محايدة بواسطة اللجنة المفوضة قبل انتخابات الحكم الذاتي .

(١٣) حلف اليمين بواسطة لجان الانتخابات .

(١٤) إضافة تعديلات الدستور المقترحة في مشروع الدكتور السنهوري ، يأتي بعـــد ذلك التفويض الذي أعطيناه كجبهة اتحادية للحكومة المصرية . ومن أغراضه أن للجبهة الاستقلالية مشروعها ولنا نحن مشروعنا ولمصر رأيها في الموضـــوع ، ثم هناك بريطانيا . ولا يمكن أن يقف كل منا عند مطالبه وإلا تـــوقفت المفاوضـــات ولـــذهب كل منا الى حال سبيله يبحث عن مطالبه بالطـــريق الذي يراه . وقد أعطت هذه التفويضات للمفاوض المصري مجالاً للأخذ والعطاء ، هذا بعد أن بين كل من الجبهتين مطالبه .

وهـــذا هو التفويض الذي وقع عليه رؤساء الاحزاب الاتحادية نيابة عن أحزابهم :

بسم الله الرحمن الرحيم

مـــع احتفاظنا بمبادئنا التي تقوم أساسا على الجلاء والاتحاد مع مصر عن طـــريق تقريـــر المصير للسودانيين ، فأننا لغرض تنظيم الجلاء وإيجاد الجو الحر الملائـــم لممارسة تقرير المصير ، قد ارتضينا أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد عـــن ثـــلاث ســـنوات لتصـــفية الادارة الحالية ، على أن نشترك أثناءها في

الانــتخابات ، وقـــد أحطنا علماً بالأسس التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصـــرية الحاضرة والاستقلاليين في ٢٩اكتوبر سنة ١٩٥٢م . وقد اعتبرنا أن تلــك الأســـس حـــد أدنى لما يمكن ان تقبله الحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية ، بشرط أن تعمل الحكومة المصرية بكل السبل للوصول الى المشروع المعدل الذي تقدمنا به .

وفي الــوقت نفسه فأننا نترك للحكومة المصرية حرية العمل على تحقيق هذه الأغراض وبالوسائل التي تراها .

إمضاءات :

اسماعيل الازهري

الدرديري محمد عثمان

محمد نور الدين

حماد توفيق

علي البرير

لواء أ.ح محمد نجيب

بكباشي حسين ذو الفقار

صاغ صلاح سالم

القاهرة: في ١٩٥٢/١١/١م

ملحق رقم (٤)

الملحق (ج) ب

اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا
بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان أيمانا ثابتاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب بالضمانات اللازمة ، فقد اتفقنا على ما يأتي:-

مادة (١)

بغية تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة، الواردة فيما بعد ، فترة انتقال يتوفر للسودان فيها الحكم الذاتي الكامل .

مادة (٢)

لما كانت فترة الانتقال إعداداً لإنهاء الإدارة الثنائية ، إنهاء فعلياً ، فأنها تعتبر تصفية لهذه الادارة . ويحتفظ أبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتحقق لهم تقرير المصير .

مادة (٣)

يكون الحاكم العام ، أبان فترة الانتقال ، السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي ، بمعاونة خماسية ، تسمى

لجنة الحاكم العام ، وتتضمن نواحي الاختصاص ، الواردة في الملحق الأول لهذا الاتفاق ، سلطات هذه اللجنة .

مادة (٤)

تشـــكل هــــذه اللجــــنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكســـتاني ، ترشـــح كلا منهم حكومته . ويكون تعيين العضوين السودانيين عرضة لا قرار لاحق من البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويحق للبرلمان في حالة عدم موافقته تسمية مرشحين آخرين . ويتم رسمياً تشكيل هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة (٥)

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان ، بوصفه إقليما واحداً ، مبدأ أساسيا للســياســـة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على الا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة (٦)

يكون الحاكم العام مسئولاً مباشراً امام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي:-

(أ) الشؤون الخارجية .

(ب) أي تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأي جزء من هذه القانون .

(ج) أي قـــرار تجيزه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسئولياته ، وفي هذه الحالة يرفع الامر الى الحكومتين المتعاقدتين . وعلى كل من الحكومتين

ان تبلغ ردها في مدى شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمي ، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلاّ إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة (٧)

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين ، يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الامريكية وعضو هندي . ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بواسطة حكومة كل منهم . وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي . ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين . ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق نواحي اختصاص هذه اللجنة .

مادة (٨)

رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

(أ) عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ، ترشح كلاً منهما حكومته ، ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تضم خمسة أسماء يقدمها اليه رئيس وزراء السودان ويكون اختيار هؤلاء الاعضاء السودانيين بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو أو أكثر من ، لجنة الخدمة العامة للسودان ، للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت . ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق مهام ونواحي اختصاص هذه اللجنة .

مادة (٩)

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى اليوم المعين بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي . ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا

الاتفـــاق ، تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن . وينبغـــي على أية حال الا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهي هذه الفترة على الوجه التالي:-

يجيـــز الـــبرلمان الســـوداني قراراً يعبر فيه عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

مادة (١٠)

عـــند أخطـــار الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار ، تضع الحكومة الســـودانية ، القائمـــة آنذاك ، مسودة قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه للبرلمان لاقراره ، ويعطي الحاكم العام موافقته على القانون بالاتفاق مع لجنته ، ويخضـــع لـــرقابة دولـــية للإعداد التفصيلي لعملية تقرير المصير ، بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير تهدف الى ضمان الجو الحر المحايـــد . وتقـــبل الحكومـــتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة (١١)

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية فوراً عندما يتخذ البرلمان الســـوداني قراراً يعبر فيه عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

مادة (١٢)

تقـــوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين ، الأول أن تقرر مصير الســودان كوحدة لا تتجزأ ، والثاني وضع دستور للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) أما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) وأما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة (١٣)

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيســية ، فيما يتعلق بمستقبل السودان . وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة (١٤)

اتفقـــت الحكومـــتان المـــتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة (١٥)

تصـــبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .. وإقراراً بما تقـــدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

حررت بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير

سنة ١٩٥٣م.

عن الحكومة المصرية

توقيع (محمد نجيب)

لواء أ.ح حتم

رقم الإيداع ٢٠٠١/٢٣٤